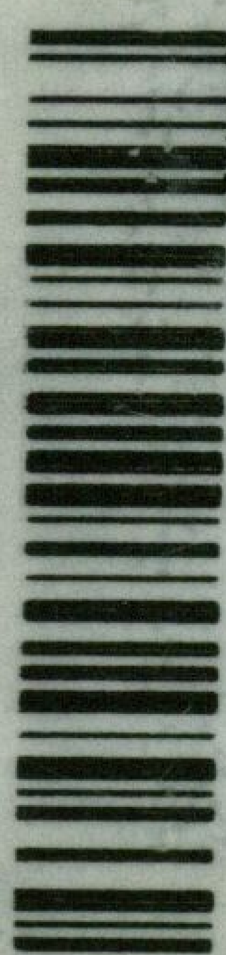




... الكلية على تشكيل لجنة

التاريخ : ٢ / ٤ / ٢٠٠٧

السادة :

الأستاذ الدكتور : يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بالكلية

/ طه علم الدين عبد الواحد أستاذ التاريخ الحديث بآداب طنطا

/ عبادة محمد كاحيل أستاذ التاريخ الحديث بآداب بني سويف

/ أحمد محمد سالم أستاذ التاريخ الحديث بآداب بنها

... على الرسالة بعد ... الطالب

مقبول

أمين الكلية





جامعة عين شمس
كلية البنات
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
قسم التاريخ

# موقف البرلمان البريطانى من المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٣٦

رسالة ماجستير

تحت إشراف

أ.د/ فاطمة علم الدين عبد الواحد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية البنات

أ.د/ حمادة محمود أحمد إسماعيل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد
كلية الآداب ببنها

أ.د/ فاطمة علم الدين الواحد

إعداد الباحثة
حنان محمد عبد الجواد عبد الباقى

٢٠٠٧

القاهرة

"جامعة عين شمس"
الكلية : كلية البنات

# صفحة العنوان

اسم الطالبة : حنان محمد عبد الجواد عبد الباقي
الدرجة العلمية : ماجستير
القسم التابع له : قسم التاريخ
اسم الكلية : كلية البنات
الجامعة : عين شمس
سنه التخرج : ١٩٩١م
سنه المنح : ٢٠٠٧ م

"جامعة عيـــــن شمـــــس"

الكلية : كليـــــة البنـــــات

# رسالـــة ماجســـتيـــــر

اســـم الطالبة : حنان محمد عبد الجواد عبد الباقي

عنوان الرسالة : موقف البرلمان البريطاني من المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ – ١٩٣٦.

اسم الدرجـــــة : ماجستيـــــــر .

لجنه الإشراف :

| | |
|---|---|
| ١- الأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق | الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر |
| ٢- الأستاذه الدكتورة / فاطمة علم الدين عبد الواحد | الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر |
| ٣- الأستاذ الدكتور / حمادة محمود احمد إسماعيل | الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر |
| ٤- الأستاذه الدكتورة / لطيفة محمد سالم | الوظيفة / أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر |

تاريخ البحث : / / ٢٠٠٧

الدراسات العليـــا

خـــــتم الإجازة : أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٠٧

/ / ٢٠٠٧

موافقة مجلس الكلـــية موافقة مجلس الجامعــــة

/ / ٢٠٠٧ / / ٢٠٠٧

"جامعة عيـــن شمـــس"

الكلية : كليـــة البنـــات

# شكـــــــر

أشكر السادة الأساتذة الذين قاموا بالإشراف وهم

وهـــم : ١- الأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق

٢- الاستاذة الدكتورة / فاطمة علم الدين عبد الواحد

٣- الأستاذ الدكـتور / حمادة محمود احمد إسماعيل

٤- الأستاذة الدكتورة / لطيفة محمد سالم

ثم الأشخاص الذين تعاونوا معي في البحث .

١- مديري المكتبات العامة .

٢- أمناء المكتبات العامة و المركزية

٣- مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس .

وكذلك الهيئات : ١- الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢- دار الكتب و الوثائق القومية

٣- المخزن الافرنجي بجامعة القاهرة

# إهـــــــــــــداء

إلى من يستحق أن يهدى لهم أكثر من هذا

إلى والدي ................................ أطال الله في عمرهما

إلى أساتذتي الأجلاء .................... تقديرا وعرفاً

إلى إخوتي ............................... رمز الإخلاص و المحبة

إلى زوجي ................................ رمز العطاء

إلى حاضري ومستقبلي ................ أبنائي

## المقدمـــة

لقيت القضية المصرية اهتماما من الساسة البريطانيين على كافة الأصـــعدة و بشـــكل خاص رجال السياسة في البرلمان البريطاني . ورغم اعترافنا بأن هذا الاهتمام كان جزءاً من اللعبة الانتخابية في بريطانيا إلا أن هذا الإهتمام ذاته عكس إلي حد كبير مدى ما تمثله مصـــر بالنسبة للتاج البريطاني.

و تأتى أهمية هذه الدراسة في إنها أول دراســة فــي الجامعــات المصــرية تتنــاول إنعكاسات القضية المصرية على البرلمان البريطاني و هو ما يعطى لها تفردا خاصـــا . ومـــا يعطى لها تفردا آخر إنها إعتمدت إعتماداً كبيراً على مضابط البرلمان البريطاني والذي شـــكل العمود الفقري للمادة العلمية للدراسة.
وقد استدعيت منهجية الدراسة تقسيمها إلى تمهيد و عشرة فصول ثم خاتمة.

وترجع أسباب اختياري للموضوع انه يعرض فترة مهمة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر حيث أنه يتناول القضية المصرية من وجهة نظـــر البرلمـــان البريطـــاني وبـــرغم المصاعب التي واجهتني في البحث مثل تقادم الكثير من الدوريات وعدم اكتمال بعضها هـــذا بخلاف عدم تسلسل المضابط حسب السنين وأيضاً صعوبات النقل و التصوير ومشقة الترجمة نظرا لقدم الفترة وقد اطلعت على كل مضابط مجلس العموم ومجلس اللوردات مـــن المخـــزن الافرنجى بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة وأيضاً اعتمدت مصادري على مجموعة وثـــائق وزارة الخارجية البريطانية The Foreign Office وكذلك اطلعت على المطبوعات الســـرية بدار الوثائق العامة بلندن The Puplic Record Office المصـــورة بوحـــدة الميكـــروفيلم بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس تحت رقم ( ٤٠٧ ) واعتمدت في الدراسة على المجموعة الكاملة من مضابط البرلمان البريطاني من ســـنه ١٩٢٠ حتـــى ســـنه١٩٣٦ وأمكنني أن التقط منها خط سير المفاوضات ومقترحات أعضاء البرلمان البريطاني بين مؤيـــد ومعارض لسياسة انجلترا تجاه تلك المفاوضات ورغم إن كثير من الباحثين قـــد تنـــاولوا تلـــك الفترة إلا أن الجديد في هذه الدراسة هو اعتمادي كليـــا علـــى مضـــابط مجلـــس اللـــوردات البريطاني كما سجلتها أقلامهم فى تلك الفترة

وتناقش هذه الرسالة موضوع المفاوضات المصرية البريطانية من عام ١٩٢٠ حتى عـــام ١٩٣٦ وتتسم هذه الفترة بمفاوضات لم يكتب لها النجاح وقد انتهت بعقد معاهدة تعد خلاصـــة مراحل الكفاح الوطني ضد انجلترا وتناولت في هذه الرسالة بنود المفاوضة وملامح عن ســـير

المفاوضات من الجانب المصري ثم رد فعل البرلمان البريطاني بمجلسيه النواب و اللـــوردات وأود توضيح لقب كل عضو برلماني خاصتة بالذكر في داخل تلك الرسالة ومنهم :

| | |
|---|---|
| ١ – مشير | General Officer Commanding In Chief |
| ٢ – فريق | Lieutenant General |
| ٣ – لواء | Major General |
| ٤ – عميد | Brigadier |
| ٥ – عقيد | Colonel |
| ٦ – مقدم | Lieutenant Colonel |
| ٧ – رائد | Major |
| ٨ – نقيب | Captain |
| ٩ – ملازم أول | Lieutenant |
| ١٠ – ملازم ثاني | Second Lieutenant |

وهذا بيان يوضح الرتب المصرية و الرتب العسكرية الإنجليزية[1].

لذلك كان هدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على جوانـــب المناقشـــات و الصـــراع القوى بين قوى الاستعمار والحركة الوطنية من خلال مفاوضـــات ســـعد – ملنـــر ١٩٢٠-١٩٢١ ومباحثات سعد – ماكدونالد سنه ١٩٢٤ ومفاوضات عبد الخالق ثـــروت – تشـــمبرلن ١٩٢٧–١٩٢٨ ومقترحات محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩ ومفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠ ومحادثات إسماعيل صدقي –جون سيمون سنه ١٩٣٢ ثـــم عقـــد معاهـــدة التحالف و الصداقة سنه ١٩٣٦ وملامح عن السودان فـــي البرلمـــان البريطـــاني ، وتجســـيد انعكاسات هذا الصراع في المناقشات البرلمانية بمجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات .

وقد اخترت الفترة من مفاوضات سنه ١٩٢٠ حتى إبرام معاهدة ســـنه ١٩٣٦ وهـــى أحـــرج الفترات في تاريخ مصر فبمعاهدة سنه ١٩٣٦ فتحت صفحة المهادنة بسبب ظـــروف الخطـــر الفاشي الذي كان يهدد العالم وهى المهادنة التي لم تستمر لأبعد من هزيمة هذا الخطـــر أثنـــاء الحرب العالمية الثانية ثم عادت صفحة العداء من جديد بين مصر وبريطانيا

لقد حاولت واجتهدت وقدمت كل ما في وسعى من جهد والتزمت التزاماً دقيقا بمـــنهج البحث العلمي التاريخي وتطبيق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية اســـتنادا إلـــى مصـــادرها

---

[1] – د/عبد العظيم رمضان : الجيش المصري فى السياسة (١٨٨٢ -١٩٣٦ )، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧، ص ١٠١

الأصلية فيما يتصل بالسياسة البريطانية المتمثلة في مضابط مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات كما استعنت فيما يتصل بالسياسة المصرية ومحاضر المفاوضات المصرية البريطانية ومضابط مجلس النواب و الشيوخ واستخلاص المادة العلمية الهامة في الدوريات عن هذه الفترة هذا إلى جانب الدراسات الهامة التى تتناول بعض جوانب الدراسة .

وقد قسمت هذه الرسالة إلى عشرة فصول رئيسية بالإضافة إلى مقدمة و فصل تمهيدي وخاتمة و تناول الفصل التمهيدي عنوانين رئيسيين ،العنوان الأول يتناول نشأة البرلمان البريطاني المتمثل في مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات ومهام كلاً منهما والعنوان الثاني يوضح العلاقات المصرية البريطانية أي الظروف التي نجح فيها الإحتلال فى فرض الحماية على مصر

**الفصل الأول:** يناقش موقف البرلمان البريطاني من مفاوضات سعد – ملنر ١٩٢٠، فقد تعرضنا فية لأهم النتائج التي توصلت إليها اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر و فشل سعد ملنر لعدم وصول كل منهما لاتفاق يرضيهما ، و تصميم كلاً منهما على مشروعة الذي يخدم أغراضه ، وموقف البرلمان البريطاني من تلك المفاوضة ، واهتمام أعضاء البرلمان بتقرير اللجنة و ما به من موضوعات خاصة بأغراضهم .وبذلك لم تنجح سياسة العنف مع المصريين وفشل حيلة السياسيين البريطانيين وفى مقدمتهم اللورد ملنر مع الوفد المصري بزعامة زغلول .

**الفصل الثاني :** وفى عام ١٩٢١ رأت بريطانيا بالاتفاق مع السلطان فؤاد استئناف المفاوضات وكان عدلى يكن هو المرشح لإجرائها بعد ما ثبت من اعتداله وتعاونه مع لجنة ملنر وما بذله من الوساطة بينهما وبين الوفد للتوفيق بينهما ومن ثم عرضت الوزارة على عدلى يكن وقبلها، وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات،

وتتعرض للتطور الذي كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها إلى سعديين وعدليين بسبب طلب سعد أن تكون رئاسة الوفد له بصفته رئيساً للوفد الموكل عن الأمة، ورفض عدلى هذا الشرط، فأدى ذلك إلى انشقاق جديد بين عدلى وسعد من ناحية، وبين سعد وأكثر أعضاء الوفد من ناحية أخرى مع رد فعل البرلمان البريطانى تجاه هذه المفاوضة وأسئلة وتساؤلات أعضاء البرلمان البريطاني تجاه هذه المفاوضة،

**الفصل الثالث :** وناقش هذا الفصل تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ ، وهو تصريح أحادى الجانب لاحتفاظ إنجلترا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة تنفذها عندما يحين وقت تنفيذها طبقاً لمفاوضات جديدة . ولم يحل هذا التصريح مسألة العلاقات المصرية البريطانية ،

و لكن انحصر الخلاف في التحفظات الأربعة . وموقف البرلمان البريطاني من هذا التصريح وردود فعل أعضائه .

**الفصل الرابع :** ويدور حول محادثات سعد – ماكدونالد ١٩٢٤ ، و تقدمت تلك المفاوضات في بادىء الأمر. حيث نجد من مناقشات مجلس العموم البريطاني إن وزارة العمال هي الأقرب من اى وزاره سابقة بالإعتراف والقبول بمطالب مصر الشرعية لولا حادث مقتل السير لى ستاك ثم رد فعل البرلمان البريطانى وتساؤلات أعضائه وأجوبتها ·

**الفصل الخامس :** يتحدث عن مفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧ – ١٩٢٨ ونجد انقسام مجلس النواب البريطاني بين مؤيد و معارض للتحفظات الأربعة و رؤية تشمبرلين فى تعديل هذه التحفظات الأربعة على أساس نجاح لأي مفاوضات مستقبلية، ثم رد فعل البرلمان البريطانى وتساؤلات أعضائه وأجوبتها ·

**الفصل السادس :** مقترحات محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩ وفيها يقر أعضاء البرلمان البريطاني أن المقترحات لم تكن في وقتها المناسب وفي الوقت نفسة لم يقبل محمد محمود أي تعديل في المقترحات ثم رد فعل البرلمان البريطانى وتساؤلات أعضائه وأجوبتها ·

**الفصل السابع :** مفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠ وموقف البرلمان البريطاني من تلك المفاوضات ، ولكنها باءت بالفشل كسابقتها من المفاوضات وعدم وصول مجلس الوزراء البريطاني لأي اتفاق مع مصر ، وتوجد تساؤلات لأعضاء البرلمان هل يوجد استئناف لتلك المفاوضات مع الوفد المصري ، و كان رد هندرسون دائما لهم لسنا فى حاجة لعرض آخر للمفاوضة لأن طلبات انجلترا و مصر محددة دون أي تنازل من الطرفين ·

**الفصل الثامن :** التحدث عن محادثات إسماعيل صدقي ١٩٣٢ وتلك المحادثات تعتبر مناورة سياسية من بريطانيا لعقد معاهدة بشروط بريطانية. و أثار الحياة الاقتصادية على تلك المحادثات ثم توقفت تلك المحادثات نتيجة لضيق الوقت والأحداث المتلاحقة والغير مستقرة في مصر ، ولذلك طلب أعضاء البرلمان البريطاني الإسراع للوصول لحل لهذه الأزمة الاقتصادية ثم رد فعل البرلمان البريطانى وتساؤلات أعضائه وأجوبتها ·

**الفصل التاسع :** معاهدة ١٩٣٦ وهى تعتبر خاتمة المفاوضات المستمرة بين مصر وبريطانيا والمسماة بمعاهدة التحالف والصداقة سنه ١٩٣٦ وقد لوحظ وعدم اعتراض أعضاء البرلمان البريطاني لبنود المعاهدة ، و عدم مناقشتها في البرلمان كما نوقشت من قبل باقي المفاوضات مع وجود مؤيدين أكثر من المعارضين و لا يوجد جدل أو خلاف حدث بينهم

وهذا يرجع إلى الحالة السياسية التي اجتاحت العالم وقتذاك ثم رد فعل البرلمـــان البريطـــاني وتساؤلات أعضائه وأجوبتها.

**الفصل العاشر** : وقد خصصنا هذا الفصل من هذه الدراسة لعرض ملامح عـــن السودان وما أثير نحوه من مجادلات لما كانت للسودان من أهمية كبرى في تقدم المفاوضـــات أو فشلها، وكانت المفاوضات تفشل دائماً أو تتحطم على صخرة السودان ثم رد فعل البرلمـــان البريطاني وتساؤلات أعضائه وأجوبتها.

**ثم الخاتمة:** وما توصلت إليه من نتائج .

وفي نهاية هذا التقديم ، لا املك إلا أن أزجي خالص الشكر و التقدير إلى **الأستاذة الدكتورة / فاطمة علم الدين عبد الواحد – أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية بنات عين شمس** لتفضل سيادتها الإشراف على البحث وتشكرها الباحثة على مـــا قدمته لها من وقت وجهد وعلم ، وتوجيه ، خلال فترة التسجيل والإشراف علـــى البحث ، فقد كانت لي أماً حنوناً بكل ما تحمله الكلمة من معاني العطـــاء وســـعة الصدر والأفق العلمي المستفيض، والنصائح الثمينة التي قدمتها لـــي وإصـــرارها على الأخذ بيدي ، ولا تستطيع الباحثة أن توفيها حقها مهما طالت كلمات الشكر و التقدير ، بارك الله فيها ، جزاها الله عن الباحثين خير الجزاء ، وان يجعلني لهـــا تلميذه مخلصة على الدوام.

كما يسعد الباحثة أن تتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ حمـــادة إسماعيل – أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر وعميد كلية الآداب جامعـــة بنهـــا** والذي شارك بالإشراف على البحث ولم يبخل بعلمه ووقته وجهده طـــوال فتـــرة الإشراف ، وما بذله من جهد علمي شاق في فحص هذه الرسالة وإبداء ملاحظات جوهرية ومحورية كانت للباحثة نبراساً سارت على نهجه ، وأن هذه الملاحظـــات الموضوعية القيمة كان لها فضل عظيم في تقويم هذا البحث ودعمه ، وظهوره في الصورة التي هو عليها الآن ، فكان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة العلمية و التي تنبع من أصالة الفكر وعميق التجربة ، إلى جانب معاملته الأبويـــة الطيبـــة وروحة السمحة ، اكبر الأثر في إثـــراء البحث ، فجزاه الله عن صـــادق جهـــده خيرا وزادة علماً وايماناً ، وجعلني تلميذه مخلصة له ، وأني لأشـــعر بـــأن كـــل

موضع يستحق التقدير في هذا البحث ، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على اثر مناقشة بناءه احتدم فيها المنطق واصطرع فيها الرأي ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث إلى الأمام .

ومن توفيق الله سبحانة وتعالى للباحثة وبحثها ، **تشريف علم من إعلام** التاريخ الحديث و المعاصر في الجامعات المصرية والعربية ، عالمنا الجليل

**المؤرخ الأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق – أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس .**

فقد تشرفت الباحثة بتفضله بقبوله رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، على ثقة من اكتمال نضجها بتوجيهاته الرشيدة المحكمة ، بعلمة الفياض ، ايمانا ويقينا منها بدورة البارز في إرساء قواعد علم التاريخ الحديث و المعاصر في مصر و الوطن العربي ، عالما ومحكما دوليا ، وما قدمه من إثراء علمي على مدى أعوام عديدة ، متوجا بالعديد من أبحاثة العلمية المنشورة لخدمة العلم و التاريخ ، يسترشد بها كل الباحثين فهو لا يزال يعطى وقته وجهده لطلابة وأبنائه ، ومن هنا شرفت الباحثة باكتمال تخرجها على يد المؤرخ والعالم الجليل الأستاذ الدكتور / **يونان لبيب رزق** .

واسأل الله تبارك وتعالى أن يطيل لنا في عمرة ويمده بوافر الصحة و العافية .

كما تشرفت ايضا الباحثة ، كذلك بحضور الاستاذه الدكتورة / **لطيفة محمد سالم** – أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة بنها ، التي أكن لها كل تقدير واحترام نابع من أعماق قلبي ليس لشخصي فقط ، بل لكل أفراد اسرتى ، فلها الفضل العظيم على منذ أن تتلمذت وتخرجت على يديها في سنوات الليسانس ، وكان لها عظيم الفضل على منذ بداية تخصصي بدراسة التاريخ الحديث ، إقتداء بها علما وثقافة وأسلوب رقيقا وعذبا في سرد أدق الأحداث التاريخية الهامة ، وما لها من أبحاث فياضة في هذا المجال ، فهي مثل أعلى نفتخر به ، أدام الله عليها الصحة والرقى و التقدم .

كما تتوجه الباحثة بخالص الشكر و التقدير إلى والديها اللذين تعبا من اجلها كثيراً، منذ الصغر والى الآن ، لتحقيق أمالها وطموحاتها ، فلهما منها كل تقدير واحترام ، وأطال الله في عمرهما ، كما تتوجه بشكرها إلى زوجها الأستاذ / **أحمد** الذي ساندها ومنحها وقتاً كافياً للدراسة ، جزاه الله خيرا ، كما يطيب للباحثة أن تتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى من قدم لها يد المساعدة من الاساتذة الأفاضل داخل وخارج الكلية ، وجميع الزملاء الأعزاء وجميع العاملين بالكلية والمكتبات.

وأملي أن أكون قد وفقت في إلقاء بعض الضوء على جوانب.هذا الموضوع التاريخي الهام وأتمنى أن تحقق هذه الرسالة ما قصدت إليه منها لتكون عونا للباحث الذي يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر .

وختاما إن كنت أصبت ، فهذا توفيق من الله سبحانه وتعالى ، وان كنت قصرت فقد حاولت واجتهدت ....... و الكمال لله وحده

**" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب ، "**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

# تمهيد
# ملامح عن البرلمان البريطاني

تعتبر إنجلترا أولى الدول التي أخذت النظام الدستوري قاعدة لنظام الحكم بها ، والسمة الأساسية للنظام الدستوري في إنجلترا أنه يقوم على العرف والتقاليد الذي يعتبر المصدر الاساسى للدستور الأنجليزى . كما يضم البرلمان البريطاني مجلسين مجلس اللوردات ومجلس العموم وكان ظهور مجلس اللوردات في الحياة السياسية البريطانية سابقاً على ظهور مجلس العموم ، و مع تطور البرلمان البريطاني أصبح مجلس العموم هو المجلس الأول حيث تساوى مجلس العموم مع مجلس اللوردات في وظائف التشريع العادي ، ولكن لمجلس العموم وحده حق إصدار التشريعات المالية و فرض الضرائب ،ودور مجلس اللوردات في هذه التشريعات الأخيرة إنما هو دور شكلي ، إذ ترسل إليه التشريعات بعد موافقة مجلس العموم عليها للإحاطة . و كما أن لمجلس اللوردات نفس الاختصاصات التي لمجلس العموم الممثلة في الرقابة على السلطة التنفيذية ، إذ كان لكل منهما تقديم الأسئلة البرلمانية شفهية وكتابية و حق إثارة موضوعات للمناقشة العامة ولكن لمجلس العموم وحده حق دفع المناقشات العامة إلى حد التصويت بالثقة في الحكومة .

ويتميز النظام السياسي في بريطانيا بوجود حزبين رئيسين هما حزب المحافظين و حزب العمال . وبالرغم من وجود نظام الحزبين في بريطانيا فأن ذلك لا يمنع ظهور أحزاب أخرى . و لكن لا ترقى هذه الأحزاب الثانوية الأخرى إلى مناصب الحكم و تولى الوزارة ، لأن هذه المناصب هي من احتكار الحزبين الرئيسين تبعاً للأغلبية التي تظهر في مجلس العموم .هذه أهم الملامح التي تتميز بها الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا[1] .

وتاريخ الحياة الدستورية في إنجلترا ينقسم إلى ثلاثة عصور .العصر الأول عصر قبل ثورة عام ١٦٤٨ وفيها اعتبر المؤرخون الإنجليز قواعد الحكم التي كانت متبعة في إنجلترا في القرن الثالث عشر الأساس و المصدر الذي نبتت منه الأصول الدستورية الحالية . و كان منشأ ثورة ١٦٤٨ تعسف العرش و المطالبة بحقوق البرلمان التي اكتسبت بالعادة و القوانين و المطالبة باحترام استقلال القضاء وكانت المشادة بين العرش و النواب فى بادئ الأمر سلمية إذ كان من السهل التوفيق بين مطالب الأمة و رغبات العرش غير أن عدم مبالاة الملك جيمس الأول باحتجاج النواب عام ١٦٢٠ و كذلك طيش ابن شارل الأول الذي تولى الحكم بعده وعدم اكتراثه بطلبات البرلمان، أدى إلى هذه الثورة و إعلان الجمهورية في سنة ١٦٤٨ وما ترتب على ذلك إعدام للملك . والعصر الثاني من الثورة إلى عام ١٨٣٢، ويتميز هذا العصر بتقدم و تثبيت سلطة البرلمان الدستورية ومبدأ استقلال القضاء ونمو المسئولية الوزارية. والعصر الثالث يتميز بتوسع حقوق الانتخاب، و قد ابتدأت المطالبة

---

[1] – سيدنى د. بايلى: الديموقراطية البرلمانية الإنجليزية ، ترجمة فاروق يوسف يوسف أحمد ، مراجعة و تقديم الدكتور محمد فتح الله الخطاب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ومكتبة الانجلو المصرية القاهرة–نيويورك ١٩٧٠، ص ٣ .

بالزيادة في هذه الحقوق في القرن الثامن عشر ، ثم زادت قوة في أوائل القرن التاسع عشر بعد الثورة الفرنسية وانتشار التعاليم الديمقراطية ، و كان أول مظهر من مظاهر المطالبة رغبة بعض الأهالي وكبار التجار الذين زادت ثروتهم و نفوذهم في القرن الثامن عشر في الحصول على بعض مقاعد البرلمان غير أن قوانين الانتخاب بقيت عقبة في طريقهم وكان من الضروري تحويلها عند إدخال أي عنصر جديد في المجلس و على هذا قامت الحركة التي أدت إلى صدور قانون ١٨٣٢.[1]

فقد كان شرط الملكية هو الاساسي للحصول على حق الانتخاب و كانت الشروط المالية باهظة لدرجة لا تسمح بإعطاء حق الانتخاب إلا لعدد صغير من السكان في الوقت الذي كان فيه عددهم يزيد باستمرار ، بعد أن كان يقرب من الخمسة . وكان إصلاح عام ١٨٣٢ يتمثل في الأقاليم حيث أعطى حق الانتخاب للمستأجر العادي وفي المدن فأعطى حق الانتخاب لأي مالك أو مستأجر بيتاً أو حنوتاً[2] .

وللدستور الأنجليزى ثلاثة مصادر هي :القانون الأساسي (تشريع البرلمان ) ، و القانون العمومي و القرارات القضائية والعادات الدستورية ولم تجمع هذه العناصر الدستورية الثلاثة في أية وثيقة رسمية ،ويبدو أن بريطانيا هي البلد الديموقراطي الوحيد في العالم الذي لا يملك دستوراً مكتوباً لا يستعد لكتابته[3] .

والسلطة التشريعية متمثلة في مجلس العموم وطرأ على هذا المجلس عدة إصلاحات فكان في بداية القرن الثامن عشر يحتوى على حوالي ٥٠٠ عضو يجتمعون في معبد سانت ستيفن ،ولم يصبح للنساء حق التصويت حتى عام١٩١٨. وحددت السن المؤهلة لذلك واحد وعشرين سنة للرجل و المرأة[4] .

ويضم البرلمان البريطاني مجلسين ، مجلس لوردات و مجلس عموم ، و كان ظهور مجلس اللوردات في الحياة السياسية البريطانية سابقاً على ظهور مجلس العموم ، و بينما يرجع اصل مجلس اللوردات إلى مجلس العقلاء من النبلاء وحاملي السلاح ورفقاء الملك في حروبه منذ عهد ملوك الساكسون ، و هو المجلس الذي كان يقدم المشورة إلى الملك فأن مجلس العموم قد ظهر نتيجة احتياج الملك إلى الأموال والحاجة إلى فرض الضرائب وجبايتها[5] .

ونجد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس العموم هي كالأتي :-

١ - أن لا يكون قاصراً أو مصاباً بمرض عقلي .

٢ - أن لا يكون من اللوردات ، والإ لوردات أيرلندا فلهم حق ترشيح أنفسهم .

---

[1] - حافظ عفيفي باشا : الإنجليز في بلادهم ،القاهرة ،مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٥ ،ص ص٥٢-٦٣ .

[2] - نفسه، ص ٦٤ .

[3] - سيدنى د. بايلى : المرجع السابق ، ص ٢.

[4] - نفسه ،ص ص٦٧ -٧٣ .

[5] - نفسه ، ص ٢ .

٣ – أن لا يكون محكوماً عليه بالإفلاس .

٤ – أن لا يكون غير متمتع بالجنسية البريطانية .

٥ – أن لا يكون قسيساً في الكنائس الإنجليزيـة والاسـكتلندية والكاثوليكيـة أمـا قسـس الـديانات الأخرى مثل اليهود فلهم حق الانتخاب .

٦ – أن لا يجمع بين وظيفة الحكومة و عضوية مجلس النواب .

٧ – المحكوم عليهم بالخيانة ،أو،في جناية أو جنحة لا يصح انتخابهم إلا إذا صدر عفو عنهم.

٨ – أن لا يكون قد ارتكب الرشوة أثناء ترشيح نفسه في انتخاب ماض .

وطريقة عرض وبحث مشروعات القوانين في مجلس العموم تختلف في حالـة القـوانين العامة عنها في حالة مشروعات القوانين الخاصة .أما مشروعات القـوانين العامـة فتقضـي لائحـة المجلس في شأنها بإتباع الإجراءات الآتية :-

الدور الأول : قراءة أولى سيؤخذ فيها إذن من المجلس بعرض المشروع وذلك بأن يكتـب عنوان المشروع فقط أو اسم العضو أو الوزير المقترح ،و يقدم لسكرتارية المجلس ، ثم يأمر الـرئيس بطبع المشروع و تحديد يوم للقراءة الثانية .

الدور الثاني : قراءة ثانية وفيها يعرض المشروع للمناقشة إمام المجلس لأول مرة ويعطـى جميع الأعضاء الفرصة في بحث مبادئه العامة بدون تدخل في التفصيلات .

الدور الثالث : اللجان – فإذا ما قرر المجلس مبدئياً قبول فكرة ضرورة هذا القانون أحـال على أحد لجان المجلس الستة الدائمة التي تتكون – عادة من ستون عضـواً مـن أعضـاء المجلـس بصرف النظر عن ألوانهم الحزبية .

الدور الرابع : تقرير اللجنة – بعد انتهاء الدور الثالث يعرض المشروع مع تقرير اللجنـة على المجلس ، وهنا يتهيأ للأعضاء الذين يجدون أية ملاحظة على تفاصيل المشروع و لم يشـتركوا في هذه اللجان ، الفرصة الوحيدة في إبداء آرائهم و يسمى هذا الدور بدور تقديم التقرير .

الدور الخامس : قراءة ثالثة بعد بحث تقرير اللجنة بعرض المشـروع مـن جديـد علـى المجلس منعقداً بكامل هيئته العادية فيقرأ للمرة الثالثة وليس في هذا الدور بحث في التفصيلات .

هذه الإجراءات خاصة بمشاريع القوانين الخاصة فتتبع فيها إجراءات أخرى . فهـي لا يقصـد منها إجراء تعديل أو سن قانون يمس الصالح العام كما تقدم بل تتناول القـوانين الخاصـة بـإقليم أو بشركة و التي لا يسرى مفعولها على جميع المملكة مثل القوانين التي تعطى بلدية معينـة سـلطة أو تعديل اختصاص أو نظام شركة من الشركات النقل أو السكك الحديدية[1].

[1] – حافظ عفيفي باشا : المرجع السابق ، ص ١١١.

أما مجلس اللوردات ، فينظر إليه عادة كمجلس ثاني في الدولة الموحدة على أنه وسيلة تحقيق التأني ، وأسلوب المراجعة ، و قد مر هذا المجلس بتطورات ففي عام ١٦٤٩ أعلن أعضاء مجلس اللوردات لا فائدة منه و انه خطر ، وتبعاً لذلك تم إلغاؤه و زال كلية ، ثم أعيد مجلس اللوردات إلى الوجود ثانية بعد عودة الملكية في عام ١٦٦٠ .

ويتكون مجلس اللوردات من٧٣٨ عضوا- عدد أعضاء مجلس اللوردات في عام ١٩٣٣- عضواً و هم نوعان روحانيون و زمنيون ، فأما الروحانيون فعددهم ثابت لا يزيد عن ٢٦ وهو يشمل كبير أساقفة كنتربرى و يورك و ٢٤ أسقفا إنجلترا و اسكتلندا و شمال ايرلندا و أما اللوردات الزمنيون كان عددهم غير ثابت .وأما الشروط التي تمنع اللوردات حضور مجلسهم والاشتراك في أعمالة هي:-

١- أن يكون العضو قاصراً .

٢- أن يحكم عليه بالاختلاس .

٣- أن يغير جنسيته .

٤- أن يحكم عليه في جنحة أو جناية .

٥- أن يحكم عليه من المجلس بعدم حضور جلساته .

وبالنسبة لاختصاصات المجلس فهي تشمل أعمال مجلس اللوردات في الوقت الحالي المسائل الآتية (الاختصاص القضائي ، والتشريع ، و التشريع المالي ، ومناقشة الأعمال الحكومية) . ويمارس مجلس اللوردات وظائف قضائية هامة ، و قد ورث هذه الوظائف من المحكمة الملكية ، و يعتبر مجلس اللوردات الآن المحكمة القضائية العليا في الدولة[1].

وكانت العلاقة بين المجلسين العموم واللوردات تأخذ شكلاً حاداً سواء في التشريع أو في التعرف على الشئون المالية على أثر إدخال الإصلاحات في قوانين الانتخاب في القرن التاسع عشر و على الخصوص بعد تنفيذ قانون عام ١٨٦٨ و دخول عناصر جديدة في مجلس العموم ، وجدت بعض الوزارات الممثلة لحزب الأحرار أن من المستحيل عليها تنفيذ بعض برامجها السياسية و الاجتماعية لما لحزب المحافظين من الأكثرية الدائمة في مجلس اللوردات . وكان الرأي العام غير مهتم بشئون اللوردات . و في عام ١٩٣١ قبل استقالة وزارة مستر ماكدونالد الثانية شكا هو في كثير من خطبة تعطيل مجلس اللوردات مشروعات حكومته . ولكن الأزمة المالية و استقالة الوزارة أجلت بحث هذا الموضوع [2].

وقد تطور البرلمان البريطاني فأصبح مجلس العموم هو المجلس الأول ليس اسما وتشكيلا فحسب ، بل من حيث الوظائف التي يقوم بها ، فيتساوى مجلس العموم مع مجلس اللوردات في

[1] - نفسه ، ص ص١١٩- ١٢١ .
[2] - نفسه ، ص ص ١٢٤ -١٢٦ .

وظائف التشريع العادي و لكن لمجلس العموم وحده حق إصدار التشريعات المالية وفرض الضرائب. و دور مجلس اللوردات في هذه التشريعات الأخيرة إنما هو دور شكلي ، إذ ترسل إليـه التشـريعات بعد موافقة مجلس العموم عليها للإحاطة ، كما أن لمجلس اللوردات نفس الاختصاصات التي لمجلس العموم في الرقابة على السلطة التنفيذية ، إذ لكل منهما حق تقديم الأسئلة البرلمانية ، شفهية وكتابيـة ، وحق إثارة موضوعات للمناقشة العامة ، ولكن لمجلس العموم وحدة حق دفع المناقشات العامة إلى حد التصويت بالثقة في الحكومة [1].

وفى ١٩٢٣ عندما استقال بونارلو Bonarlaw أثير تساؤل عما إذا كـان مـن الممكـن أن يصبح نبيل رئيسا للوزراء .و كان من أكثر الوزراء المحافظين خبرة هو اللـورد كيـرزون Lord Curzon الذي كان من النبلاء ، ومن ثم ليس آهلا لان يصبح عضوا في مجلس العموم ، وظهـرت مشكلة أخرى وهى حزب العمال الذي يعتبر المعارضة الرسمية ( جزء الأقلية ) في مجلس العمـوم ، أي تمثيل في المجلس الأعلى ، ولذلك بعد مشاورات عين الملك ستانلى بلـدوين Stanley Baldwin – كان وزير للمالية في عـهد بونـارلو – رئيسا للوزراء [2].

وتظهر مشكلة انتقاء رئيس الوزراء إذا لم يكن لأحد الأحزاب الأغلبية المطلقـة فـي مجلـس العموم . ففي هذه الحالة يمارس الملك عنصر الاختيار في انتقاء رئيس الوزراء . فمثلا كـان تمثيـل الأحزاب في مجلس العموم بعد انتخابات ١٩٢٣ كالآتي :-

| | |
|---|---|
| المحافظون و حلفائهم | ٢٦١ مقعدا |
| العمال | ١٩١ مقعدا |
| الأحرار | ١٥٥ مقعدا |
| آخرون | ٨ مقعدا |

وبالرغم من أن حزب المحافظين كان اكبر الأحزاب في مجلس العموم فقد دعي الملك رمزي ماكدونالد Ramsay Macdonald إلى رئاسة حكومة عمالية تعتمد على تعقيد حزب الأحرار . ولم يكن ذلك الأجراء شديد الاستقرار ،فقد انتهى بعد قليل من الأشهر [3].

ونجد في بداية كل دورة انعقاد يتلو الملك ( أو رئيس مجلس اللوردات في حالة غياب الملك ) على اللوردات و أعضاء مجلس العموم وثيقة تعرف "بخطبة العرش" و ليست الوثيقة خطبة شخصية للملك و لكنها بيان عن سياسة الحكومة تضعه الوزارة ، وبعد إلقاء الخطبة تناقش في كل من مجلس البرلمان [4].

---

[1] – نفسه
[2] - نفسه ، ص ص ٢٣ – ٢٤ .
[3] – سيدني د بشيلي : المرجع السابق، ص ٢٤ .
[4] – نفسه، ص ٢٨ .

وقبل منتصف القرن السابع عشر هاجم معظم الناس في إنجلترا أي بوادر لنمو الأحزاب وكان يطلق عليها اسم " المجموعات " كمحاولات للتآمر على تقسيم الأمة . و لقد كافح مجلس العموم لمدة قرون عديدة لكي يحافظون على الأسطورة القائلة بأن قراراته الهامة كانت تصدر بالإجماع ، وعلى الرغم من ذلك فان بنهاية القرن الثامن عشر أصبحت فكرة الأحزاب أكثر قبولا وخاصة تحت تأثير رجال مثل ادموند بيرك – وهو الذي دافع عن فكرة الحزب – ومن هذه الأحزاب في إنجلترا :

**حـزب العمـــال :**

يرجع قيام حزب العمال رسميا إلى مؤتمر عقده النقابيون و اشتراكيون في لندن في ١٩٠٠ ، فان حزب العمال البريطاني تأثر قليلا بالتفكير الماركسي و عندما قام بناء على نصيحة لينين حزب شيوعي بريطاني و قد طلب الحزب الشيوعي الاندماج في حزب العمال ١٩٢٠ ، ولكن رضت اللجنة التنفيذية لحزب العمال هذا الطلب[1] . و كان السبب المباشر لإنشاء حزب العمال هو قرار صدر في اجتماع النقابات ١٨٩٩ و انشأ لجنة لتمثيل العمال Labor repress entation committee – تغير هذا الاسم إلى حزب العمال سنه ١٩٠٦ – و انتخب رمزي ماكدونالد Ramsay Macdonald سكرتيرا ، وفى ١٩٠٠ و لبعض سنوات فيما بعد انتهجت الحركة التعاونية اتجاها من الحياد السياسي ، وقام حزب التعاون في ١٩١٧ ونجح مرشح عن حزب التعاون في الانتخابات العضوية في مجلس العموم في ١٩١٨ . غير انه التحق بحزب العمال لمجرد انتخابه ، و في ١٩٢٧ توصلا حزب العمال و التعاون إلى اتفاق حول سياسية انتخابية مشتركة و أصبحت الجمعيات التعاونية المحلية صالحة للاندماج في أحزاب العمال في الدوائر الانتخابية [2]. وتتمثل الأحزاب في إنجلترا في حزب العمال ، و حزب المحافظين الذي يستمد أعضاءه في البرلمان في المكان الأول من الطبقات العليا و الطبقات المتوسطة العليا .و حزب الأحرار يعتبر حزب ذو صفة وسيطة بالنسبة للحزبين الآخرين [3].

**حزب المحافظين :**

المحافظون وهم الأحزاب ذو الشعارات الثلاثة التي تبدأ بحرف C وهي الدستور Constitution و التاج Crown و الكنيسة Church .وعندما يكون المحافظين في الحكم يقوم اجتماع الحزب بتعيين الشخص الذي يختاره الملك رئيسا للوزارة زعيما للحزب ، و عندما يكون

---

1- Cole . G .D . H . A history of the labor porty since 1914 routtledge London 1948 p 102 - 103

نقلا عن :

سيدنى د بايلي : الديمقراطية البرلمانية الإنجليزية ، ص٢٩ .

2 – نفسه ،ص ص ١٥٤ – ١٥٧ .

3 – نفسه ،ص١٧١ .

الحزب في المعارضة يختار اجتماع الحزب زعيما في مجلس العموم لا زعيم للحزب ،[1]. وتمويل حزب المحافظون سر محفوظ تماما لا يطلع علية أحد ، ويستمد حزب المحافظون أعضاؤه في البرلمان من الطبقات العليا ومن الطبقات المتوسطة العليا . و المحافظون يستميلون إلى أنفسهم الجزء الأعظم من العناصر الأكثر أرستقراطية و ذوى الأصل و ذوى الثروة ، ولكن بينما تحتكر هذه العناصر دائما عضوية الحزب في مجلس العموم[٢] .

## حـــزب الأحـــرار :

أدار الهويج منذ مائتي عام حكومة بريطانيا لمدة جيل ، وفى ١٩٦٢ وجد ستة أعضاء فقط من حزب الأحرار في مجلس العموم فماذا حدث للحزب العظيم . لحزب ولبول Walpole وشارل جيمس فوكس Charles jams fox و بالمرستون Palmerston و جلاد ستون Gladstone واسكويث Asquith و لويد جورج Lloyd George ؟ و الإجابة التي قد يعطيها من ليسوا من الأحرار هي أن حزب الأحرار كان ناجحا لدرجة أن الحزبين الآخرين امتصا جوهر التحريرية [٣].

و يعتقد الأحرار أن " التحريرية " لا تقدم حل وسط بين " المحافظة " و "الاشتراكية " و لكن تقدم طريقا متميزا وإيجابياً خاصاً بها يخالف كلاهما ، وهدف حزب الأحرار هو بناء كومنولث حر يكون لكل فرد فيه الحرية و الملكية و الأمن وكان حزب الأحرار أول حزب سياسي بريطاني هام ينشئ تنظيما قوميا ففي سنه ١٨٦١ " أنشئت جمعية لتسجيل الأحرار " و تأسس سنه ١٨٧٧ اتحاد قومي للأحرار مقره في لندن [٤].

## الأحزاب الأخرى :

الأحزاب المماثلة في الوقت الحالي في مجلس العموم هي فقط الثلاثة التي وصفت من قبل ، ولا يوجد في الوقت الحالي ممثل للحزب الشيوعي في البرلمان ، ولم ينظر الحزب الشيوعي في بريطانيا إلى حلبه البرلمان أكثر من كونها منبرا ينادى منه بهدم الحكومة البرلمانية وإقامة الشكل الماركسي لسيادة البروليتاريا . وكان هناك ٢٨,٧٠٧ أعضاء في الحزب الشيوعي البريطاني في إبريل ١٩٦١[٥] . وكانت مداولات أعضاء مجلس العموم سرية ، و لكن كانت قراراتهم فقط علنية ، و يقوم بإعلانها رئيس مجلس العموم[٦] .

---

1- نفسه ، ص ص ١٥٩ - ١٦٢.

2 - Ross . op cit . pp . 170 – 176 .

نقلا عن سيدنى د بايلي : المرجع السابق ، ص ص ١٦٤ - ١٦٦

3- جريدة التيمس ٢٧ فبراير ١٩٥٠ ، نقلا عن سيدنى د بايلي : المرجع السابق ،ص ١٦٦ .

* الهويج تعنى فظ ثم يسمون Whigs وأخيرا كلمة ويج استعملت لتدل على لصوص المواشي ، ثم تأريخ الكنيسة الاسكتلندية ، و أخيرا إلى خلفاء حزب البرلمان خلال الحرب الأهلية .

4 - نفسه ،ص ١٦٧.

5 - نفسه، ص ١٧١ .

6 - نفسه ،ص ٢٨٣.

ولذلك تعتبر الصحف اليومية هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن البرلمان لدى غالبية المواطنين ، وتختلف نسبة المساحات المتخصصة للبرلمان وأسلوب معالجة من جريدة إلى أخرى ، فتنشر" التيمس Times " دائما تقريرا كاملا واعيا و موضوعيا تميز فيه بوضوح بين الواقعة و التفسير ، وتعكس بعض الصحف بشكل لا يمكن تحاشيه عند تقديم أخبار البرلمان بعض المحاباة وتجهر بعض الصحف بدفاعها عن حزب سياسي .

ويمكن تصنيف الصحف على حسب لونها السياسي " صحيفة و يلي تلغراف ، ديلى اكسبريس ، ديل ميل ، ديلى اسكتش حزب محافظين ، وصحيفة ديلى هيرالد ، ديلى ميرو حزب عمال ، وصحيفة ديلى وركر حزب شيوعي ، وصحيفة التيمس حزب مستقل "[1] .

**وخلاصة القول** نجد الأحزاب السياسية في إنجلترا متفقة في جوهرها بالرغم من اختلاف برنامجها الحزبي و المعارضة من حين لآخر لسياسة إنجلترا الاستعمارية ولكنها تعمل لصالح إنجلترا أولاً ثم مستعمراتها في الخارج .

---

[1]- Report of the rosol commission on the press , ccmd , 7700 J. H . M . S . O ,1949 p 193
نقلا عن سيدنى دبايلى ص ٢٨٨ .

# العلاقات المصرية البريطانية
# حتى ١٩٢١

كان موقف مصر الدولي قبل الحرب العالمية الأولى تحدده معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول وضمان عرش مصر في أسرة محمد على[1] .

ومنذ أن احتل الإنجليز مصر في عام ١٨٨٢ وهم يتطلعون إلى إضفاء صفة شرعية على وجودهم ، و ذلك لأن احتلالهم لمصر لم يسقط عنها صفتها كولاية عثمانية ، وذلك لأن الفرامانات التي تربط مصر بتركيا صاحبة السيادة على مصر كانت بمثابة وثائق دولية لا يمكن تغييرها بدون موافقة الدول الموقعة عليها و لا سيما فرنسا أكبر مناوئ لإنجلترا في احتلالها مصر وأن كانت قد توصلت انجلترا إلى إبرام الإتفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ الذي بمقتضاه كان على انجلترا أن تطلق يدها في مصر نظير أن تطلق فرنسا يدها في شمالي أفريقيا ، ومع ذلك فقد ظلت مصر تابعة لتركيا فحرصت انجلترا على انتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى فأعلنت من جانبها الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وبذلك قد كشفت النقاب عن سياسة كانت تتبعها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها إلى مصر عام ١٨٨٢[2] .

ولكن الإحتلال البريطاني قد عصف باستقلال مصر منذ عام ١٨٨٢ ، فعملت على تسوية ديون مصر و توحيدها ، و تثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا الغيب الامتيازات الأجنبية في السودان ،بعد أن أعيد فتحه عام ١٨٩٩ محتجة بأن اشتراكها مع مصر في إدارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التي تحول دون تقدم مصر والسودان ولهذا عقدت مع فرنسا في عام ١٩٠٤ الإتفاق الودي . وما أعلنته انجلترا بعد ذلك من حمايتها على مصر في عام ١٩١٤ ، تمهيداً للإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل في السودان[3] .

و في أثناء الحرب العالمية الأولى لزمت مصر الحياد حتى خاضت انجلترا الحرب فتغير موقف مصر تبعاً لسياسة انجلترا ، وأخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال البريطاني ، و تقف مع الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية وهو حق التمتع أثناء الحرب بكافة الموانيء المصرية ، و في جميع جبهات البلاد و هذا القرار أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس عام ١٩١٤[4] .

---

[1] – عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ ، الطبعة الرابعة ،دار المعارف١٩٨٧ ،ص٢٣ .

[2] – مصطفى إبراهيم حسين جاويش: العلاقات المصرية البريطانية وأثرها في الحياة السياسية في مصر منذ معاهدة ١٩٣٦ حتى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة أسيوط ١٩٧٦ ، ص ١ .

[3] – محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول، دار المعارف ١٩٥١ ، ص١٢ .

[4] – الوقائع المصرية : ٦ أغسطس ١٩١٤ .

وفي يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ أعلن قائد جيوش الإحتلال الجنرال السير جون مكسويل Sir Jon .Maxwell في مصر الأحكام العرفية ، وفرضت الرقابة على الصحف تبعاً لإعلان الأحكام العرفية و أصدر الجنرال مكسويل إعلاناً آخر يحذر فية مساعدة أعداء انجلترا أو حلفائها ، ودعاهم لأتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية[١] .

وكان الخديوي عباس حلمي الثاني غائباً عن مصر وقت نشوب الحرب ،فقد قصد الآستانة وبقى بها إلى أن أعلنت الحرب بين انجلترا و ألمانيا ، وتردد في عودته إلى مصر ولما اعتزم الرجوع إليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها في عدم عودته ، إذ كانت نيتها مبيته على خلعه و عينت الحكومة البريطانية السلطان حسين كامل على عرش مصر و قد قام بتبليغه السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطاني[٢] .

ورأت بعض الطوائف في اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على ابن أخيه الخديوي عباس ، و لكن السلطان حسين حول هذا السخط إلى عطف و محبة لأنه يقول " إنما قبلت هذا العرش لأحتفظ به لأبن أخي ، ولو انني لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبي يحكم البلاد . و لكن هذا الرجل الشيخ لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرضى و توفى في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر عام ١٩١٧[٣] .

بينما كانت الحرب العالمية الأولى تقترب من نهايتها ، حدثت ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا و أمتد تأثيرها منذ عام ١٩١٨ إلى كلاً من سوريا ومصر والعراق ، و كان المصريون يتتبعون الثورة الروسية و أعترف بذلك اللنبى حين كتب إلى كيرزون في ٤ مايو ١٩١٩ بأثر تلك الثورة البولشفية على مصر في أحداث ثورة ١٩١٩ بأن الثورة بخطتها وتنفيذها كان مصدرها ألمانيا ونفذها المتطرفون بصيغة بولشفية [٤].

ولكن سعد زغلول نفى تك الإشاعة ووصفها بالكذب و أكد أن الثورة منبعثة من نفس مصر وتأثر المصريين بما أعلنه ويلسون من مبادىء عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وتحرير الشعوب العربية الخاضعة لسيادة تركيا ، ومنحها الاستقلال[٥] .

ويوجد تصريح آخر بريطاني فرنسي المشترك في نوفمبر ١٩١٨ والقائل " بأن الغرض من مواصلة الحرب في منطقة الشرق الأوسط هو تحرير الشعوب من ظلم الأتراك و تأسيس حكومات و إدارات أهلية " ولم يكن هذا التصريح بأقل أثراً من تصريح ويلسون[٦] .

---

1 – المصدر نفسه، ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

2 – عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ،ص ص ٣١ –٣٢ .

3 – محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

4 – مركز الدراسات و الوثائق بالأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ،ص ٢٨٠ .

5 – مذكرات سعد زغلول : كراسة ٩٥ ، ص ١٩٢٧ .

6 – محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ، كتاب اليوم العدد٩٥ مايو ١٩٧٥ ، ص ص ٥٠ –٥٤ .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ جرت المقابلة المعروفة بين سعد زغلول و علـى شعراوى وعبد العزيز فهمي من جهة و المندوب السامي " رجنالد ونجت " من جهة أخـرى و ذكـر المندوبون المصريون إذا اعترفت انجلترا باستقلال مصر ، ترتبط مصر معها بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين ومتعاونين في مواجهة الظروف الدولية ، و أن تحافظ مصر على مصالح انجلترا و تمكنها من احتلال قناة السويس إذا احتاج الأمر ، و لم يشأ ونجت أن يلـزم نفسه بشيء و لهذا لم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الإستعمارية و التهوين مـن أمـر المصريين و القول بأنهم غير جديرين بالإستقلال[1] .

وفى ٨ مارس ١٩١٩ ألقي القبض على سعد زغلول و محمد محمود و حمد الباسل وإسماعيل صدقي ثم ما لبثوا أن أرُسلوا إلى مالطة و ربما كان إلقاء القـبض علـى هـؤلاء بالذات رجعاً إلى كونهم الوحديين من أعضاء الوفد ممن يحملون رتبة الباشاوية باستثناء علـى شعراوى الذي ربما كان عدم نفيه راجعاً إلى كبر سنه وضعف صـحته، و حـين إذ اجتمـع أعضاء الوفد الباقون و أرسلوا برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها علـى هـذا التصـرف ويحملونه المسؤولية كما أرسلوا برقية إلى الحكومة الإنجليزية يحتجون بها ويصرحون بـأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة[2] .

وأدى القبض على سعد وأصحابه إلى إثارة الرأي العام والإيذان بأندلاع الثورة التـي بدأت بإضراب الطلبة يوم ٩ مارس ١٩١٩ ثم ما لبثت أن عمت الـبلاد مـن أقصـاها إلـى أقصاها و قد شملت المصريين و طبقـاتهم جميعـاً فأشـترك فيهـا الموظفـون والطلبـة و المحـامون والفلاحون و العمال . وفي فترة قصيرة ثبتت الثورة أقدامها فـي كـل النـواحي القطر و تميزت في بعض الجهات بحوادث دموية ملحوظة ففي ديروط و دير موسى هـوجم قطار انجليزى مسلح وقتل فية من الضباط والجنود في أسيـوط ألقت الطائرات قنابلها علـى المدينة فأصابت بعض السكان[3] .

وحاول المندوب السامي ونجت أن يقنع الحكومة المصرية بالسماح للوفد بالسفر إلـى باريس على أية حال ، ظلت الحكومة البريطانية عدائية لزغلـول و القوميـون ،ثـم قـررت بريطانيا تبديل ونجت بمندوب سامي آخر وهو اللنبى ، وهو بطـل بريطـاني فـي الحـرب العالمية الأولى لإنجلترا ووصل في ٢٥ مارس ١٩١٩ و قابل زغلول و أصـحابة و حـاول

---

[1] – احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الإحتلال إلى المعاهـدة، دار المعـارف ١٩٦٧ ، ص ١١٢ .

[2] – نفسه ، ص ١١٤ .

[3] – نفسه ، ص ١١٥ .

أقناع الحكومة البريطانية سفر الزعماء الأربعة إلى باريس و بهذه الطريقة الوحيدة أمكنة إيقاف تلك الثورة [1] .

وتختلف ثورة ١٩١٩ عن الثورة العرابية من حيث عدم اشتراك الجيش المصري فيها إذ أنه كان جيش تحت إشراف انجليزى وفي حالة سيئة لا تؤهله لأن يلعب دوراً ايجابياً في الحركة القومية بعد أن فرض المحتلون البديل العسكري و جعلوا من الخدمة العسكرية نوعاً من المذلة و الامتهان[2] .

وبعد هدوء الثورة تجمد الموقف و كان لا سبيل هناك إلا المفاوضة و كانت المفاوضة هي الوسيلة أو الأداة التي ارتضاها قادة الرأي في مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس أن تحقق لمصر أمانيها القومية كما اختارت بريطانيا هي الأخرى المفاوضة كأداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس بقبلة المصريون وتحقيق لإنجلترا في نفس الوقت الأغراض التي من اجلها سيطرت على مصر . وأتفق الطرفين على حل المسألة المصرية بأسلوب المفاوضة و هو ذلك الأسلوب الذي ارتضاه الوفد والأحزاب المصرية عدا الحزب الوطني في معالجة القضية الوطنية ، و كان هذا متماشيا مع سياسة الوفد التقليدية ، لأنه معروف عن الوفد في أول نشأته كان بمثابة هيئة شعبية موكلة من قبل الأمة لأداء مهمة معينة هي السعي للحصول على الإستقلال التام بالطريق السلمي وطرح فكرة الكفاح المسلح جانباً[3].

و بقمع الإنجليز للثورة وإخمادها بتفكير بريطانيا في إرسال لجنة لتقصى الحقائق و البحث في أسباب الثورة وهى الممثلة في لجنة ملنر و التي أدت هذه اللجنة في النهاية إلى مفاوضات ملنر و بداية انقسام الوفد[4].

وبالتالي مفاوضات عدلى كيرزون ١٩٢٠ -١٩٢١ و قلق لويد جورج من سعد زغلول لأنه لو أقر سعد المقترحات المقدمة من انجلترا لوافق عليها المصريون ، ولذلك قررت انجلترا نفى سعد مرة أخرى ،و بالرغم من ذلك فشلت انجلترا في الاعتماد على الجناح اليميني المتهادن الممثل في عدلى يكن[5] . وانتهاء تلك الفترة بإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

---

1 – نفسه ، ص ١١٩ .

2 – نفسه ، ص ١٢٠ .

3 – شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، الدار المصرية للكتب ١٩٥٧ ، ص ص ٣٣ -٣٤ .

4 – مصطفى النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ١٩٨٥.

5 - Elgood ,P G.,The Transit Of Egypt London 1928. P.241 .

# الفصل الأول
# موقف البرلمان البريطاني من مفاوضات سعد ـ ملنر ١٩٢٠ – ١٩٢١

أن المؤشرات الأولية لثورة مارس ١٩١٩ تشير إلى رغبة الشعب المصري في القيام بمظاهرات سلمية، إلا أن هذه المظاهرات السلمية سرعان ما تحولت إلى ثورة ومظاهرات صاخبة لمجرد سماعهم نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه الأربعة. وهذا التحول الخطير أجبر الإنجليز إلى تغيير سياستهم من العنف و الشدة إلى اللين، فاضطروا أن يرضخوا لرغبة الشعب وقرروا الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه ، ليس هذا فحسب بل سمحت إنجلترا لسعد زغلول ورفاقه بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، وذلك في خطوه من إنجلترا لامتصاص غضب الشعب المصري[1]. ونصحهم بهذا الجنرال اللنبى المندوب السامي البريطاني،وأزجى لهم بهذا الرأي في برقية بعث بها إليهم في ٣١ مارس ١٩١٩ ، و لم يمض على قدومه إلى مصر أسبوع، فأخذت بنصيحته[2] وفى ١١ أبريل غادر أعضاء الوفد ممن كانوا في مصر البلاد في طريقهم إلى باريس، حيث التقوا بسعد ورفاقه في مالطة واتجهوا جميعا إلى فرنسا حيث وصلوها في ١٩أبريل[3] وبدأ بعد ذلك الاحتلال في تنفيذ خطة(شيتهام)"[4]

" وهى سياسة مبنية على خطة هدم الحركة من داخلها وبدأ تنفيذ الخطة بإحداث الانقسام داخل الحركة الجماهيرية أو استخدام قوى التهادن وكبار الملاك في إحباط همة الجماهير الثورية ثم محاولات التهدئة السياسية و الإفراج عن سعد و المنفيين كما بدأت في جذب المترددين وأنصار المطالب العاجلة فألقت بطعم الحكم الذاتي وجردت قوة الوفد المطلق السراح من فاعليتة بالحصار الدولي ووزعت اليأس في نفوس اعضائة المتهالكة ." وقبل أن يستقر الوفد في فرنسا وفى نفس يوم وصول الوفد إلى باريس أعلن الرئيس (ويلسون) اعترافه بالحماية على مصر وهو توافق مدبر وتوقيت عجيب وتآمر مدروس منظم من جانب الاستعمار البريطاني قصد به من غير شك أن يكون صدمة عنيفة أليمة مدبرة للثورة في مصر وللوفد في باريس . فكانت ضربة موجهة بالفعل أثارت اليأس في بعض النفوس . وكان الهدف كما هو واضح أن يفقد (الوفد المصري) هدفه في باريس ، وهو مؤتمر الصلح ، ويمهد لحسين رشدي باشا أن يؤلف وزارتة في مصر. وطبقا للخطة الموضوعة أن يفقد الإفراج عن الزعماء وإطلاق حرية السفر معناهما. والحق أن سعد بوعيه القيادي المميز، أدرك من قبل الإفراج عنه حقيقة مؤتمر الصلح في باريس ، وتصارع الدول داخل المؤتمر على

---

1- عبد العظيم رمضان:تطور الحركة الوطنية في مصر١٩١٨-١٩٣٦،الطبعة الثالثة،الجزء الأول،الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٩٨،ص١٣٠.

2 - عبد الرحمن الرافعي:المرجع السابق،ص٣٠٤.

3- محمد كامل سليم:ثورة١٩١٩،المرجع السابق، ص ص١٢٧-١٢٨.

4- السير ملن شيتهام Milne Cheetham القائم وقت اذ بأعمال المعتمد البريطاني عام ١٩١٤ - الرافعي المرجع السابق ص ٣٢

المستعمرات كما أدرك ضعف ويلسون وتبعيته للإنجليز[١]، وبعد فشل مؤتمر الصلح اشتعلت الثورة من جديد في مصر فأخذت الحكومة البريطانية طابع العنف ثم فكرت في معالجة الموقف تفاديا للخطر الذي يهدد سلطانها في وأدى النيل ففكرت في ابريل ١٩١٩ إيفاد لجنة كبرى الى مصر للتحقيق عن أسباب الحركة الثورية وهذا ما صرحه مستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم "النواب" ونادى بها أيضا اللورد كيرزون في خطبتة بمجلس اللوردات بتاريخ ١٥ مايو ١٩١٩ وأوضح مهمة اللجنة في تحقيق أسباب الاضطرابات وتقديم تقرير عن الحالة في مصر وإصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية فأخذت تبحث الحكومة البريطانية في الوقت الملائم لسفرها فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر ١٩١٩[٢].

## ١- لجنة ملنر في مصر :

وبناء على ما تقدم من فشل مؤتمر الصلح في باريس أصدرت الحكومة البريطانية قرارها الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ بتأليف لجنة رسمية تحت اسم "اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر" والتي ضمت الشخصيات البريطانية التالية :

١- فيكونت ملنر Fecont Milner وزير المستعمرات رئيسا للجنة وكان مستشارا ماليا في مصر في أوائل الاحتلال .

٢- سير رنل رود Sir Renl Rod من كبار رجال الخارجية وسفير سابق لبريطانيا في روما وسبق له العمل في مصر عام ١٨٩٤م.

٣- سير سيسل هيرست Sir Cesil Hirst المستشار القانوني بالخارجية البريطانية .

٤- الجنرال سيرجون مكسويل G . Sir John Maxwell القائد العام للقوات البريطانية في مصر عند بدء الحرب .

٥- الجنرال سير أوين توماس G. Sir Owen Thomas عضو مجلس العموم البريطاني وخبير ري وزراعة .

٦- مستر سبندر Mr .Spender رئيس تحرير جريدة حزب الأحرار البريطانية .

٧- مستر لويد وسيرانجرام Mr. Lioyd & Sir Ingram في أعمال السكرتارية[٣].

وكان الهدف الظاهري من اللجنة هو التحقيق في أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر، ولكن الهدف الخاص من لجنة ملنر هو إقرار المصريين بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وإكساب الحكم البريطاني الصبغة الشرعية في مصر[٤].

---

1 - مصطفى النحاس جبر :المرجع السابق،ص٩١.

2 - عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ص٣٩٨ -٣٩٩

3 - محمد كامل سليم : المرجع السابق ، ص ١٤١.

4 محمد شفيق غربال :تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦ - الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ٦٢.

وفي أثناء وقوع هذه الحوادث كان (ونجت) قد سافر إلى لندن وظل محله شاغرا فعينت انجلترا اللورد اللنبى مندوبا ساميا لها في مصر ، ونصت التعليمات التي صدرت إلى الجنرال اللنبى على انه قد منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية و العسكرية ليتخذ ما يراه ضروريا لاستعادة القانون و النظام[1].

وصل اللنبي إلى مصر في ٢٥ مارس وقد رقى اللنبى في صيف عـام ١٩١٩ إلـى رتبة مارشال واخذ على عاتقة تنفيذ الخطة التي رسمت له في شئ من المرونة و المزج بين الشدة و اللين فهو صارم مع الطلبة و الموظفين مهددا بإغلاق المدارس وعندما يلتقـي مـع الأعيان وأعضاء الوفد يكون وديعا ولينا ويوعدهم بإعادة الأمن والاستقرار و السكينة[2] . وفى يوم ٣١ مارس أرسل اللنبى الى حكومتة يخطرها انه سوف يصدر تصريحات لمن يشاء مـن المصريين بالسفر إلى الخارج مهما كانت آراؤهم[3]. وفى ٧ أبريل أصدر منشورا أعلـن فيـه الإفراج عن سعد زغلول وزملائة و السماح لهم بالتوجه إلى حيث يشاؤن[4].

ونشر مجلس النواب البريطاني إن الغرض من اللجنة هو التوفيق بين مصر وبريطانيا مع المحافظة على الحقوق البريطانية[5].

وعن دراسة الحالة في مصر من قبل وزارة الخارجية البريطانية لمساعدة لجنة ملنر، قامت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التي أعدتها لإرشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها المندوب السامي قد جمعت الكثير من البيانات ، هذا قبل وصول لجنة ملنر وأيضا للحصول على الآراء المحكمة في مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة فقام بدراسة كل هذه الآراء وجمعها وتبويبها سكرتير اللجنة ، وكانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة للجنة ، والاتصالات الدائمة لكبار الموظفين البريطانيين مكنت لجنة ملنر من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة ، وفحص كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية بفضل اللجان التي كانت ترفع تقاريرها إلى لجان أصلية أخرى التي اجتمعت كلها في جلسة واحدة لسماع أراء الموظفين البريطانيين وكان المستر سيسل هرست العضو القضائي في اللجنة يشترك مع لجنة ملنر في هذه الأعمال على قدر الإمكان ، ولكنه قضى معظم وقته في دراسة النظام القضائي للوصول إلى خير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السير أوين توماس الذي اهتم واعتنى خصوصا بالأحوال الزراعية فزاد من عدد الأبعاديات والأملاك التى يخصص

---

1- Chirol Sir Valentino the Egyptian Problen,, London, 1920- P.190.

2 –محمود أبو الفتح : المسألة المصرية و الوفد، ص ص٢٣٣ – ٢٣٤ .

3- Sir Ronald Win Gete:Wingete Of The Sudan (London , John Murry 1955)-P220

4– P.246.)Elgood P.G. Egypt And The Army(oxford Humphrey Milford 1924

5 – محمد شفيق غربال : المرجع السابق،ص ٦٢ .

بعضها للحكومة وبعضها للأفراد ، ليحيط علما بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعيشية[1] وعضو آخر في اللجنة زار الإسكندرية لمعرفة المركز التجاري للقطر المصري فأطلعنا على أراء الغرفة التجارية الفرنسية والإيطالية واليونانية و آراء الغرف التجارية البريطانية أيضا، وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للأشغال والأعمال في الوجهين البحري و القبلي ، واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ، ودونت في الأوراق لترفع بها تقارير، وقد زار اثنان من أعضاء اللجنة وهما الجنرال السير جون مكسويل والسير أوين توماس السودان في زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضمت إلى المعلومات السابقة التى مكنت اللجنة من الحصول عليها وجمعها من أقوال الذين رجعت اللجنة لهم في القاهرة من البريطانيين والأهالي المقيمين في تلك البلاد[2].

**٢- مفاوضات سعد ملنر ١٩٢٠**

وبعد فشل سعد زغلول ورفاقه في مؤتمر فرساي وتصديق الدول الكبرى على أحقية بريطانيا في فرض الحماية البريطانية على مصر قرر سعد زغلول عدم العودة إلى مصر إلا بعد مقابلة أعضاء لجنة ملنر في إنجلترا وبذل أصدقاء سعد زغلول باشا الجهد لإقناعه بالعودة إلى القاهرة ومقابلة لجنة ملنر وإجراء المحادثات معها ولكنه قرر البقاء بباريس حتى تتاح له الفرصة في عرض القضية المصرية مره أخرى لعلة يتوصل لنتيجة أفضل مما هم عليها في ذاك الوقت وغادر أعضاء لجنة ملنر مصر متوجهين إلى إنجلترا في الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٢٠ وفى أواخر شهر أبريل ١٩٢٠ زار عدلي باشا يكن باريس واجتمع بسعد باشا ورفاقه واتفقوا على أن يسافر سعد باشا ورفاقه إلى لندن لمقابلة لجنة ملنر وتمت المقابلة فعلا وكان عدلي باشا يكن يتدخل أحيانا حينما تتعثر المفاوضات بين الطرفين ملنر – سعد[3].

و لقد نص مشروع زغلول ملنر على عقد محالفة بين مصر و انجلترا تعترف فيها مصر بحاجة إلى حماية مصالحها الخاصة و مسئوليتها بخصوص ضمان مصالح الجاليات الأجنبية وذلك مقابل مساعدة انجلترا لمصر في حماية نفسها على أن تقدم لها كل المساعدات في داخل حدودها حتى في الحالات التي لا تتأثر بها سلامة مصر وكان من المتفق علية أن تنص المعاهدة المرجوة على النقاط الآتية :

أولا : حصة مصر في أن يكون لها تمثيل سياسي في البلاد الأجنبية.

ثانيا : حق انجلترا في إبقاء قواتها على الأراضي المصرية .

---

1 – القضية المصرية ، منشورات الحزب الوطني ، بدون تاريخ ، ص ص١٤– ١٥.

2 – المصدر السابق ص ص ١٥ – ١٦ .

3 – محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص٦٥.

ثالثا : موافقة انجلترا على اختيار مستشار مالي ،

رابعا : موافقة انجلترا على اختيار مستشار قضائي ،

خامسا : حق انجلترا في التدخل لحماية الأجانب من تطبيق القوانين التي كانت الامتيازات الأجنبية تحتم موافقة الأجانب عليها

سادسا : أن يكون لممثل انجلترا مركز خاص في البلاد

سابعا : موافقة انجلترا على إنهاء خدمات الموظفين الإنجليز و الأجانب خلال عامين من تطبيق المعاهدة[1].

وأتفق في الرأي مع المؤرخ(محمد كامل سليم) في وصفة للمفاوضات بأنها لم تكن مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الإنجليز بل كانت جزء من مهمة البحث والتقصي التي ندبت لها لجنة ملنر كما كانت أيضا مناورة سياسية لخلق الخلاف داخل الوفد من جهة ولتجميد الأوضاع من جهة أخرى حتى لا تتصاعد موجات الثورة من جديد ولذلك بعث ملنر إلى اللنبى في ٣٠ يونيو ١٩٢٠ يقول أنها " ليست في الواقع إلا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم "[2].

ودارت المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملنر في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة واستمرت المحادثات حتى منتصف شهر أغسطس ١٩٢٠ ، وقد جرت المناقشات على أشكال شتى بحضور عدلي باشا وكانت النقاط التي وضعت للمناقشة تعرض على لجان فرعية مؤلفة من عدة أفراد وكانت بعض المحادثات تدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد الهيئتين[3].

وفى١٧يوليو ١٩٢٠ تسلم الوفد مشروع ملنر وبعد ترجمته أجتمع الوفد لبحثه مع عدلي باشا حيث أصيب أعضاء الوفد بالذهول واتفقت الآراء على رفضه[4].

ويتلخص مشروع ملنر في الآتي :

١- تعهد بريطانيا " بضمان سلامة أراضى مصر واستقلالها " وهذا لا يعتبر اعترافاً باستقلال مصر.

٢- بقاء قوه عسكرية يحدد مكانها فيما بعد " نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر لحفظ مواصلات الإمبراطورية مع حق استعمال الموانئ والمطارات".

٣- الاعتراف بالتمثيل السياسي " ويكون لممثل بريطانيا حق التقدم على الآخرين " .

٤- يكون لبريطانيا حق وقف أي قانون يتعلق بالأجانب نظير تعهد بريطانيا باسترداد حق مصر في التشريع والإدارة مع حق التفاوض أمام عصبة الأمم.

---

1 - lioyed ,Lord , Egypt Since Cromer (2 Vols) . London P .30-31

2 -محمد كامل سليم : صراع سعد في أوروبا كتاب اليوم يونية ١٩٧٥، ص ٤٣ .

3 -محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٦٥وايضا القضية المصرية : المصدر السابق ، ص ٧١.

4 -محمد كامل سليم : المرجع السابق، ص ص ٤٩-٥٠

٥- مستشار مالي إنجليزي لصندوق الدين و آخر قضائي له حق التأكد من حسن إدارة قوانين الأجانب .

٦- الاتفاقية دون مدة محددة[١].

وعرض ملنر يوم ٢٩ يوليو ١٩٢٠ على عدلى أربع مسائل تتمسك بها انجلترا و هى:

١- أن تكون انجلترا مشرفة على التشريع للأجانب .

٢- أن تحتل منطقة القناة لتأمين مواصلات الإمبراطورية .

٣- إلا تعقد مصر معاهدة سياسية من غير رضا بريطانيا .

٤- أن يكون لممثلها السياسي في مصر صفة خاصة وأن يكون مقدسا على سائر ممثلي الدول[٢].

ورد الوفد على هذا المشروع بمشروع أخر يتضمن الأتي :

١- الاعتراف باستقلال مصر و الجلاء والسيادة الملكية و الدستورية .

٢- الجلاء يتم خلال مدة يتفق عليها .

٣- قاعدة عسكرية على الجانب الآسيوي للقناه لمدة عشر سنوات لا تتدخل في شئون مصر الداخلية ولا تخل بحيدة القناة .

٤- دفاع مشترك عن القناة وحق التمثيل السياسي لمصر .

٥- عدم إبرام مصر تحالف مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا .

٦- مادة خاصة بالامتيازات .

٧- يحل موظف بريطاني محل صندوق الدين إذا ألغى .

٨- نائب عام إنجليزي للمحاكم المختلطة في حالة إلغاء المحاكم القنصلية.

٩- الاتفاقية كلها محددة بثلاثين عاما[٣].

وكان مشروع الوفد* فيه أقرار لوجود قاعدة عسكرية بريطانية وأغفل السودان، وقبول الوفد إحلال انجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها مع تعيين نائب عام انجليزى في المحاكم المختلطة أو تعيين مستشار مالي بريطاني وحلوله محل صندوق الدين في اختصاصاته ، وفى حالة اشتباك انجلترا في حرب مع دولة أخرى تشترك مصر مع انجلترا[٤].

---

[1] محمد كامل سليم : المرجع السابق، ص ٤٣.

[2] - محمد كامل سليم : المرجع السابق، ص ص ٨٥-٨٦.

[3] - طارق البشرى :سعد زغلول يفاوض الاستعمار -دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٤الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧، ص ص٤١-٤٢.

* انقسم الوفد إلى قسمين الأول مع سعد و الأخر مع عدلى وكان الأخير يتدخل في حالة وجود عائق بين الوفد المصري و ملنر.

[4] - عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ، ص ص ٤٧٠-٤٧١.

ونجد أن مشروع الوفد كان مرضياً لمصر و انجلترا كلاهما معا ولكنه لا يكفي أطماع انجلترا في السيطرة التامة على مصر ومواردها لذلك جاء مشروعها الممثل في مشروع ملنر الأول كله في صالحها دون الآخر ولكن مشروع الوفد جاء متكافئا حريصاً على المصالح المصرية و البريطانية معاً و أيضاً مرضياً لأفراد الوفد نفسه بعد انقسامه بين مؤيداً ومعارضاً في استمرار أو انقطاع المفاوضات وهذا الانقسام تريده انجلترا للوفد لوصولها للأكبر استفادة لصالحها ، لذلك أراد سعد بمشروعيه هذا تحقيق التوازن داخل الوفد نفسه ، هذا إذا سلمنا بمسئولية سعد عن المشروع المصري كله[1].

وبعد مناقشات عديدة حول استخلاص شيء يمكن الاتفاق عليه من مشروعين ملنر الأول و المشروع المصري وهو أحدهما انجليزى صرف والثاني مصري صرف. وانتهت إلى مشروع قال ملنر أن الفريقين ارتاحا إليه كثيراً أو قليلاً . وهو يقصد به مشروع ملنر الثاني[2].

ونجد مشروع ملنر الثاني وهو دمج المشروع المصري و الانجليزى معا ، بحيث أخذ ملنر من المشروع الإنجليزى ما يناسب انجلترا وأخذ من المشروع المصري ما يناسب انجلترا ايضاً لذلك جاء المشروع الثاني أسوء حالا من المشروع الأول وينص هذا المشروع على :

١- يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ويلزم تحديد العلاقات مع بريطانيا ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول أصحاب الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها اقل ضررا بمصالح البلاد .

٢- ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول "تحديد العلاقات المصرية البريطانية" بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية ، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني "تعديل الامتيازات الأجنبية" بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الاتية :

٣- أولا: تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعترف بريطانيا بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية و تقدم الضمانات التي تعطى للدول الأجنبية حقوقها بمقتضى الامتيازات.

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا أن تساند مصر في الدفاع عن أرضها وتتعهد مصر في حالة الحرب تقدم كل المساعدات كالموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

٤ – تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض آلاتية :

---

[1] – محمد كامل سليم :المرجع السابق، ص ص٦٢ .

[2] – محمد شفيق غربال: المرجع السابق ، ص ٦٥.

أولا: تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري تتعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية[١] .

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوه عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها.

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد إليه في الوقت اللازم بالإختصاصات أعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارتة في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارتة فيها.

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطتة علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيها ليس له حق المساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارتة في اى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام[٢].

خامسا : نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب اى قانون مصري يستدعى موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب.

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا : الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز إنهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ،وتحدد لمعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح الموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي .

---

[1] –عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٤٧٢ –٤٧٣ وأيضا : القضية المصرية :المصدر السابق ، ص ص ٧٧ –٧٩ .

[2] – عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٣ – ٤٧٤ وأيضا القضية المصرية : المصدر السابق ،ص ص ٧٩ – ٨٠ .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس.

٥- تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ، ولكن لا يعمل بها إلا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وانفاذ الأوامر العالية لنظام المحاكم المختلفة

٦- يعهد إلى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامة ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧- تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسنة الهيئة التشريعية المصرية ( ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب ) على جميع الأجانب في مصر[1].

٨- تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا: لا يسوغ العمل على التميز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

ثانيا: يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين.

ثالثا : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في انجلترا .

رابعا: المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول ، أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى و الدول الأجنبية صاحبة

---

[1]-عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ،ص ص ٤٧٤ – ٤٧٥ وايضا : القضية المصرية : المصدر السابق ،ص ص٨٠– ٨١.

الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عده أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا : تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر.

سادسا: تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات ... الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الإسكندرية[1].

٩- التشريع الذي تستلزمه الإتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضي باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية و القضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة

١٠- تقضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة ، بالتخويل لهذه المحاكم كل الاختصاص الذي كانت للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١- بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذي تقدم مصر للدخول عضوا في جمعية الأمم[2].

ونجد أن اللورد ملنر اخرج السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعة ، وأوضح للوفد أن مشروع المعاهدة لا يمسة بحال ، وأنه يبقى على الوضع الذي كان فيه منذ إبرام اتفاق ١٩ يناير سنه ١٨٩٩ ، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر، وتوكيدا لهذا المعنى أرفق اللورد ملنر بمشروع المعاهدة الأخير(الثاني) الذي سلمه إلى عدلي باشا في "١٨ أغسطس سنه ١٩٢٠ قال فيه " حضرة صاحب المعالي عدلي باشا "بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى أنه ليس من بين أجزاء

---

1- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٦ ، وأيضا : القضية المصرية ،المصدر السابق، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

2- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٦ ، وأيضا : القضية المصرية، المصدر السابق، ص ص ٨٣-٨٤ .

المذكرة التي أنا أرسلتها إليك فيه جزء عن السودان ولكني أرى اجتنابا لموضوع السودان ولذلك يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن لا نناقش موضوع السودان" .

"إن السودان يتقدم تقدما عظيما منذ اتفاق سنه ١٨٩٩، فيجب ألا يسمح لاى تغيير يحدث في حالة مصر السياسية خوفا من وقوع اضطرابات في تقدم السودان ، على إننا ندرك من الجهة الاخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها مارا في السودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة الإيراد لحاجاتها الحالية و المستقبلية "[1].

ونستنتج من هذا الخطاب استحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية بسبب تجانس اهل مصر ولكن اهل السودان منقسمون إلى العرب والسود وأجناس وقبائل ولهجات مختلفة ، وبالرغم من ذلك فلمصر مصلحة عظيمة جدا في السودان وهى جريان وادي النيل لمئات من الأميال في بلاد السودان[2]، وهذا الخطاب ايضاً ينبئ عن اصرار الحكومة البريطانية على فصل مصر عن السودان مع استمرار الإتفاقية الثنائية سنه ١٨٩٩، هذا الوضع الذي يجعل من السودان شبة مستعمرة إنجليزية ، هذا إلى أن مشروع ملنر في مجموعة يرمى إلى تصحيح مركز انجلترا في وادي النيل ، واقرارة من جانب مصر[3].

ونجد أن الفرق بين مشروع ملنر الأول ومشروع ملنر الثاني أن المشروع الجديد كان يسلب مصر حقوقا أكسبها إياها المشروع الأول ففي المشروع الأول كان الأمر فيما يختص بسريان التشريع على الأجانب أن يكون للتمثيل البريطاني حق المعارضة في التشريع عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذات الامتيازات ، وكان لمصر إذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الأمر إلى عصبة الأمم ، وكان هذا شبة حق إكتسبته مصر ولكن المشروع الجديد جاء خاليا من النص على هذا الحق ، كذلك كان لمصر في المشروع الأول أن تعقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الإمتيازات بمساعدة إنجلترا ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق وجعل إنجلترا تعمل وحدها مع الدول وليس لمصر إلا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق علية إنجلترا مع الدول على أن المشروع الجديد مع ذلك قد إشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الأول فقد نص بان تعترف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية في الأراضي المصرية

---

1 - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٧ – ٤٧٨ ، وأيضاً : القضية المصرية ،المصدر السابق ،ص ص ١٠٥ – ١٠٦ ،

2 - القضية المصرية: المصدر السابق ، ص ١٠٧.

3 - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق : ص ٤٧٨ .

لا يعتبر بأي حال من الأحوال احتلالاً عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق مصر وإن كان هذا المشروع كسابقة لن ينص على سقوط الحماية بنص صريح[1].

وأن المشروع الثاني من البديهي يرفضه الشعب المصري لأنه أقل مصلحة لمصر وأكثر نفعاً لإنجلترا من المشروع الأول الذي رفضة المصريون بالرغم من بعض المزايا الموجودة فية. وإن دل هذا فأنه يدل على خطة كانت تريدها إنجلترا وهى تحقيق كل المكاسب والمصالح لإنجلترا بالرغم من معرفتها الجيدة برفض هذا المشروع ولكن مكسبها الوحيد هو إحداث خلافاً شديداً وانقساماً بين أعضاء الوفد المصري بالخارج بين مؤيد و معارض.

وأن وضع هذا المشروع بالرغم من معرفتهم الجيدة برفضه لأنه أكثر إجحافاً وسلباً لحقوق مصر ولكنهم يصبحون في موضع قوة إذا ضغط الوفد المصري بالخارج على رئيسهم للموافقة عليه فأنه مكسب لهم أو إنقسامهم وتعارضهم على بعض وبذلك كسبت انجلترا ضعف الحركة الوطنية .

ونتيجة هامة استخلصها ملنر أمام قوة وعناد المصريين بأنه نصح حكومة انجلترا بالإسراع في تفاوض مع الحكومة المصرية على المبادىء التي رسمتها لجنة ملنر، وأن إضاعة الفرصة تكون في غير صالح إنجلترا[2].

واستؤنفت بعد ذلك المفاوضات بعد أن قضى أعضاء الوفد المنتدبون في مصر حوالي الشهر لاستشارة الأمة في مشروع المعاهدة . وفى جلسة لوفد المفاوضات المصري بالقاهرة بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٢٠ قرر الوفد تحديد التحفظات التي ستقدم إلى ملنر ، كما تقرر سفر سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ، وعلى ماهر، مصطفى النحاس إلى لندن في جلسة أخرى على أن يلحق بهم باقي الوفد من باريس إلى لندن ، وجرت مراسلات بين سعد ملنر انتهت بتحديد موعد اللقاء في ٢١ أكتوبر ١٩٢٠، واستقبل عدلي يكن سعد باشا واصحابة واصطحبهم عند وصولهم إلى لندن حيث أخبر سعد أنه تقابل مع ملنر و"رنل رود" وان الأول يرى صعوبة تعديل المشروع ويرى إجراء التعديلات إلى المفاوضات " وان مهمته " – أي مهمة ملنر – منصرفة إلى تغيير الوزارة الحالية بوزارة أخرى تقرب بين الإنجليز والمصريين "كما أن "رنل رود" أبلغه بأنه لا صعوبة بالتصريح بإلغاء الحماية التي يتفق عليها ملنر وسعد وإن كان ملنر أبدى له صعوبة ذلك[3]. وفى ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ صحب عدلي سعداً إلى منزل ملنر فأعرب ملنر لسعد عن سروره مما بلغة وقرأه عن موافقة الرأي العام المصري على المشروع ، ولكن سعداً اعترض وأوضح بأن هناك تحفظات واجبة أبدتها

1 – عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.
2 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٠٤.
3 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق،ص ص ٥٠٥.

الأمة، ورفض ملنر هذه التحفظات وأصر أعضاء الوفد على قطع المفاوضات إذا لم تقبل هذه التحفظات وهى :

١- النص الصريح على إلغاء الحماية البريطانية على مصر.

٢- حذف ما يتعلق بالتخويل مصر لبريطانيا للحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة بشأن الامتيازات .

٣- حذف شرط تنفيذ المعاهدة على قبول الدول نقل الامتيازات لإنجلترا .

٤- مشروعات تعديل النظام القضائي المختلط تعرض على الهيئات النيابية وتقر قبل نشرها.

٥- أن تدخل مصر بصفتها طرفا متعاقدا في الاتفاقات مع الدول بشان حقوق الامتيازات.

٦- حذف وجود الموظف القضائي البريطاني والاكتفاء بنائب عمومي إنجليزي كضمان للأجانب.

٧- حذف النص الخاص من المادة السادسة باستشارة المستشار المالي.

٨- حذف القيد على المعاهدات وقصره على السياسي منها .

٩- حل مسألة السودان على الأسس التالية :

أ- ضمان مياه النيل لأراضي مصر المزروعة و القابلة للزراعة

ب- أولوية مصر في أخذ كفايتها من المياه

ج- تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها في السودان

١٠- إلغاء أي حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر[1].

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنه ١٩٢٠ ووصل إلى باريس ، وقرر بالإجماع ألا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التي أبدتها الأمة[2] .

**وخلاصة القول** أن أهم النتائج التي وصلت إليها اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر التي تتبع إنجلترا هو القلق المتزايد في مصر والمطالبة بالاستقلال التام ، ورفضهم للحماية لذلك يجب الوصول لعلاقة مرضية بين الطرفين ، وإيجاد كلمة أخرى بدلا من حماية وأيضا وجدت اللجنة بمحادثاتها الغير رسمية مع المصريين إنهم يرحبون بمعاهدة تحالف . ولكن توجد مصالح بريطانية في مصر مثل مواصلات الإمبراطورية التي تخترق الأراضي المصرية التي يجب أن لا تتهدد بخطر سواء باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبي ،وأيضا لا

[1]- محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق ،ص ص ١٥٥-١٥٧ .

[2]- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٥٤١ - ٥٤٢

تتبع مصر سياسة خارجية معادية للإمبراطورية البريطانية . لذلك نضمن المركز الخاص للمندوب السامي البريطاني في مصر. وكذلك إبقاء قوه داخل الأراضي المصرية لحماية المواصلات البريطانية وبالنسبة لمشكلة حماية الحقوق الأجنبية وتنصح اللجنة بأنه لا يمكن استقلال مصر إلا بعد إزالة هذه القيود ، وترى اللجنة أن مصلحة مصر تقتضي إلغاء الامتيازات الأجنبية وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة. كما تشير النتائج أيضا بعدم اقتناع إنجلترا باستطاعة مصر الإستغناء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية ، وكانت نصيحة اللجنة للحكومة البريطانية هي أن تسرع في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي طرحت سابقا [1].

وبذلك نجد أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً ولا يفي بالغرض ، وأن الحكمة تقتضي حل يتفق علية الفريقان ، أي بعقد معاهدة بين البلدين ، ولم يجدوا سبيلا إلا إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض عليها المصريون اعتراضاً شديدا بلا تعريض المصالح البريطانية الحيوية للخطر وعقد معاهدة ترضى الحكومة المصرية مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها. ونجد الحقوق التى كانت تفكر فيها بريطانيا هي نوعان الأول أن يكون لبريطانيا الحق في إبقاء قوه عسكرية في أرض مصر لتحمى مصالحها الخصوصية في مصر ( أي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية) و الثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة.

وبذلك نجد مفاوضات سعد – ملنر فشلت لعدم وصول كلا منهما لاتفاق يرضيها لعقد معاهدة بين البلدين وتصميم كلا منهما على مشروعه الذي يخدم أغراضه[2].

### ٣- رد فعل البرلمان البريطاني على المفاوضات :

ولم يكد البرلمان الإنجليزي يفتح أبوابة للمناقشة حتى انهالت الأسئلة على الحكومة من قبل النواب بإستفسارات عن بعثة ملنر وأعمالها فوجدت الحكومة نفسها أمام استفسارات عن اللجنة تضطر حيالها إلى المراوغة ، وكان يوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ تاريخ أول تصريح لملنر عند وصوله إلى مصر ، وقد أبدى رغبته في الاستماع ومعرفة وجهة النظر المصرية ولكن قوبل بمعارضة ورفض مجلس العموم البريطاني الذي رأى أنه يجب أن يلتزم بالهدف الأصلي للجنة وهو تقصى الحقائق فقط وليس الاستماع إلى وجهة نظر المصريين ورفض هذا الموضوع رفضا تاما داخل المجلس[3]؛ وفى جلسة ١٦ فبراير سنه ١٩٢٠ سأل النائب Gore -

---

[1] – تقرير اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر، ص ص ١٢١-١٢٩.

[2] – المصدر نفسه: ص ص١١٤- ١١٥ ، وايضا محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ص ٦٤ – ٦٥.

[3] - Parliamentary debates fifth series, vol .126,1920, p 236-237.

Ormsby "متى تتوقع رجوع البعثة من مصر ؟ " فرد علية السير H.Green Wood "أن اللورد ملنر يتمنى دائما أن يرجع في موكب كبير وهو منتصر[1] " . وسؤال آخر في الجلسة من مستر W.R.Smith "عن مدى توافر مصادر معلومات البعثة في مصر" وكان رد من سير Sir H. Green Wood " أن مصدر المعلومات كان متوفر في مصر من قبل مصريين بارزين ولكنهم امتنعوا عن إظهار رأيهم الشخصي بالتفصيل إلى اللورد ملنر وأعضاء البعثة إلا في وجود ضمانات مقابل إعطائهم هذه المعلومات وخوفا من ثورة الشعب المصري عليهم " (وهذه إشارة إلى تعارض هذه المعلومات مع مصلحة الشعب المصري ). وفى سؤال آخر طرح في المجلس بتاريخ ١٨ مارس ١٩٢٠ " نتيجة لمقاطعة المصريين للبعثة على مدى إمكانية التحدث مع أعضاء لجنة ملنر كذلك هل يوجد تعديل لمأمورية البعثة وتعديل في خطتها ؟ وكان الرد لا يوجد أي تعديل في خطة البعثة[2] " ويرجع أهمية هذا السؤال إلى مدى أهمية المحافظة على هدف البعثة الاساسى وهى لجنة لتقصى الحقائق وليس لسماع وجهة نظر المصريين.

وفى إجابة للمستر Harmswarth رداً على سؤال مستر Swan في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٠ " عن احتياطيات الأمن الخاصة بلجنة ملنر بفندق سميرا ميس بالقاهرة قبل وصول اللورد ملنر إلى مصر، وما هي وجهات نظر كثير من المصريين للبعثة ؟ ثم سأل عن عدد المصريين المؤيدين والمعارضين للحماية البريطانية على مصر ؟ " فأجاب " أن السلطات اتخذت كافة الاحتياطيات الأمنية لحماية أعضاء لجنة ملنر فسار موكب السيارات من محطة القاهرة إلى فندق سميرا ميس ولا يقف لأي سبب طارئ حتى عندما طارت قبعة مدام سيندر رفض السائق أن يقف لالتقاطها وكذلك عندما طار غطاء مقدمة السيارة رفض السائق أيضا أن يقف ولما منع الناس من الاقتراب من الفندق اتخذ شباب وفتيات مصر من زوارق النيل وسيلة لإبداء رأيهم واعتراضهم على اللجنة وأعضائها ومقاطعتها ولكن المقاطعة لم تمنع من اتصال اللجنة بكبار رجال مصر كما انهمك أعضاؤها في دراسة ما أعدته أجهزة الحكومة من بيانات وتقارير أما الجزء الثاني من السؤال فإن هذه الرسالة قد بعثت قبل وصول البعثة ولن يتم أي إستفتاء عام على موضوع الحماية "[3].

ودارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني حول الحماية البريطانية في مصر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٠ ألقيت فيها أسئلة محرجة للحكومة واشترك في توجيهها النائب Lunn سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " كم عدد التوقيعات التي حصل عليها اللورد ملنر

---

[1]- Ibid .p 503.
[2]- Ibid. p. 1992.
[3] - Parliamentary debates fifth series, vol .127,1920, p 915.

من الممثلين المصريين المؤيدين لاستمرار الحماية البريطانية على مصر ؟ وكانت الإجابة من مستر Harmsworth فقال إن اللورد ملنر لم يحصل على أي توقيعات من أي فرد ولم يقم ملنر بأي محاولة للحصول على تلك التوقيعات"[1].

وفى نفس الجلسة ٣٠ مارس ١٩٢٠ سأل النائب Sunn وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل يعتبر من الإستحسان أن تقنع الجمهور البريطاني بموقف المصريين الـرافض للحماية البريطانية لها وإننا ندعوا أعضاء الوفد المصري أن يزوروا لندن لعـرض وجهـة نظرهم " ولكن قوبل هذا السؤال من المستر Lunn بـالرفض بحجـة أن أعضـاء الوفـد المصري قد اخذوا كل الفرص لإبداء رأيهم في مصر لدى بعثة ملنر[2] " (وهـذا إشـارة الـى رغبة بعض النواب في دعوة المصريين لزيارة لندن لعرض وجهـة نظـرهم فـي الحمايـة البريطانية).

وفى ٣١مارس ١٩٢٠دارت مناقشة في نفس الموضوع " لجنة ملنر في مصر " سأل فيها المستر Swan وكيل وزارة الخارجية "عن موقف وزراء الدولة رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين رفضوا المشاركة في المناقشة مع اللورد ملنر و أحالوا المناقشة إلى سعد زغلول باشا ممثلهم الوحيد .." فكانت الإجابة من مستر Harmsworth " أن اللورد ملنر رفض مطلبهم بإحالة الأمر إلى سعد زغلول لأنه أعطى لهم فرصة التعبير عن رأيهم ووجهة نظرهم وإنهم ضيعوا فرصة المناقشة مع اللورد ملنر في مصر"[3].

وهذا الرد ليس صحيح بأن المصريين قد أضاعوا فرص المناقشة مع اللورد ملنر لأن سعد زغلول قال أنه لم تصلنا أي دعوه على الإطلاق من اللورد ملنر للمفاوضة بصفتنا ممثلين للأمة المصرية واعتمدت اللجنة على المندوب السامي البريطاني وكبار الشخصيات المصرية لمساعدتهم في عملهم الذين أتوا من أجله لمصر[4].

وسأل النائب مستر Lawson في المجلس بتاريخ٢٠ أبريل ١٩٢٠ " بسؤال عن موعد تقديم ملنر لتقريره في مصر ومتى يكون التقرير متوفراً لدى أعضاء مجلس العموم ؟ " فرد علية مستر Harmsworth إنه " لا يوجد عندي أي شئ أضيفة إلى التصريح الذي صرح به من قبل النائب Hon في ٢٥ مارس ١٩٢٠ الماضي بأن التقرير لم تتسلمه الحكومة البريطانية إلى الآن "[5].

---

1 - Ibid, p1050 .

2- Ibid. p1050.

3 - Ibid. p1276.

4 - العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ص ٣٠٧-٣٠٩ .

5 - Parliamentary debates fifth series, vol.128,1920, p 1062.

وتقدم النائب مستر Mr.Allen في ٢٧ أبريل ١٩٢٠ بسؤال "عن إمكانية زيارة اللورد ملنر لسعد زغلول الممثل المفوض للشعب المصري قبل تقديم تقريره" وكان رد مستر Harmsworth " بالنفي " لأن سعد زغلول باشا كان قد بادر بطلب لقاء ملنر في لندن بعد انتهاء مهمة ملنر في مصر ولكن ملنر رفض لأنه بذلك يجعل من سعد زغلول باشا ندا له – وفيه اعتراف رسمي لسعد زغلول بالمفاوضة – ولذلك قد كشفت المناقشات التي دارت في مجلس العموم على " تعديل رأى ملنر في مقابلة سعد زغلول باشا لخوف ملنر وأعضاء اللجنة من موقف الرأي الوطني إزاء السياسة التي كانت الحكومة البريطانية تنصح بإتباعها ولذلك قررت اللجنة الاتصال بسعد زغلول باشا رأسا ثم كتابة التقرير"[١].

وعن موعد تقديم تقرير لجنة ملنر ناقش مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٠ حيث تقدم النائبLieut Commander Kenworthy بسؤال إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية " عن نية الحكومة البريطانية في تقديم تقرير بعثة ملنر إلى مصر لهذا المجلس وإذا حدث هذا بالفعل فمتى سيصل التقرير بالكامل ؟" وهل النائب Hon " ليست لديه الرغبة في تقديم كل حقائق تقرير هذه اللجنة للمجلس ؟ "أن الإجابة بالنسبة للسؤال الأول "لا توجد أي إضافة بل هي نفس الإجابة السابقة " أما الإجابة عن السؤال الثاني فقال "إنه ليس لدية أية معلومات عن التقرير ألان وهل كتب أم لا وقال انه يعرف مدى أهمية هذا التقرير– الوثيقة – لدى النائب Hon ولمجلس العموم ولذلك لا أريد أن يستعجل أعضاء اللجنة إرسال هذا التقرير إلى المجلس"[٢] .

وفى نفس الجلسة لمجلس العموم البريطاني بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٠ تقدم الكولونيل Lieut-Commander Kenworthy بسؤال عن "أعضاء الجمعية التشريعية[٣] في مصر الذين وقعوا على المعلومات التي أعطوها للجنة ملنر وهل يكون في صالح الاستقلال أم ضده؟" فرد علية مستر Harmsworth وقال " كان عددهم ٥٠ عضوا في الجمعية التشريعية المصرية وقابلت اللجنة بشكل غير رسمي في ٩ مارس ١٩٢٠وعبرت بقرارها المؤكد بالمطالبة بالاستقلال التام لمصر"[٤] .

وفى أثناء مناقشات لجنة ملنر مع سعد زغلول باشا في لندن ،كانت المناقشات مستمرة في مجلس العموم البريطاني، ففي ٤ مايو ١٩٢٠ دارت مناقشات عن تصريح سعد زغلول باشا " عن عزمه لتمثيل الوفد المصري عند مقابلتة للورد ملنر " وفيها سأل العضو كولونيل

---

1 - Ibid ,p 1027.

2- Ibid, p. 1864.

3 -- الجمعية التشريعية هي هيئة شبة نيابية القائمة فى ذلك العهد وألغيت في الحرب العالمية الأولى سنه ١٩١٤ وعادت مع دستور ١٩٢٨ عبد الرحمن الرافعى : ثورة١٩١٩، المرجع السابق ، ص ٤٩.

4- Ibid, P1864.

Lieut-Commander Kenworthy "إذا كانت الحكومة البريطانية ترضى وتوافق على أن الوفد المصري يمثله سعد زغلول باشا وتقرير لجنة اللورد ملنر يؤكد ذلك فلماذا لم تناقش حكومة بريطانيا سؤال مستقبل مصر مع ممثل الوفد المصري – سعد زغلول – ؟ " وكان رد Harmsworth " أن الحكومة البريطانية تنتظر تقرير لجنة ملنر للرد على الجزء الأخير من السؤال "[1].

وفى اليوم التالي ناقش المجلس بعض أسئلة النواب ،منها النائب Lieut-Commander Kenworthy الذي طرح عده أسئلة الذي أكد على وجود أكثر من ٦٠ وعدا أعطى من قبل الحكومات البريطانية السابقة ، و الحالية تؤكد استقلال مصر وإخلاء الإنجليز منها فقاطعة مستر Bonor زعيم المجلس وقال "إن التصريحات المتعددة كانت عبارة عن وجهات نظر شخصية وليست رسمية ،ولا نعتقد أنهم خلصوا بشكل صحيح إلى وعود تؤكد الاستقلال لمصر[2] ". وسؤال أخر من النائب Lieut عن "كيفيه حماية حكومة بريطانيا لمصالحها في مصر أثناء حدوث أي حرب ؟ " فكان رد مستر Bonor أن هذا السؤال "يجب أن يوجه إلى النائب Hon رئيس المجلس"[3].

وعلى ضوء هذا نجد أن السياسة البريطانية تريد أن تجعل مسالة الدفاع عن مصالح الأجانب في مصر حق لها وحدها حتى تمنع تدخل أي دولة غيرها في شئون مصر، وكانت النتيجة التي يهدف إليها لورد ملنر ضرورة احتفاظ إنجلترا بقوات مسلحة لها في مصر أما في أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية .

وفى يوم ٥ مايو١٩٢٠ ألقى الكولونيل Lieut-Colonel Malone فى مجلس العموم سؤالا "عما إذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت إلى مصر ومعها تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانية عليها ، وإنه لهذا السبب أحجم الممثلون المصريون عن مقابلة اللورد ملنر؟" فأجابه المستر Bonar Law "بأن اللجنة قصدت إلى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد" .وفى هذه الجلسة نفسها أجاب المستر Bonar Lawعلى سؤال الكوماندر Lieut-Commander Kenworthy" فبين أنة لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى بإحترام إستقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد Milner الذي نص على إطلاق حدود المناقشة". وقد سأل الكوماندر Lieut-Commander Kenworthy " بعد ذلك عما إذا كان

---

[1]- Ibid, p 1864.
[2]-Ibid , 2063-2064.
[3] - Ibid, p 2064.

من الممكن ، مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد ،حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الإتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟" فقال المستر "Bonar Law أنه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا إبطاء ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة و النتائج التي تنتظر من ورائها "[١].

وقد قابل سعد زغلول هذه التصريحات بما يناسبها .فقد صرح لمراسل جريدة "الجورنال" حين سأله في هذا الصدد،بأنه"لا ينكر قيمة هذه التصريحات ،و لا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الإنجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يترقب لها نتائج فعلية،ثم قال أنه لا يوافق مستر Bonar Law على قوله أن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر لأنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة بإعتبارهم ممثلين للأمة المصرية.ثم أبدى استعداده لإعطاء كل الضمانات المعقولة اللازمة، بإعتبارنا وكلاء الأمة المصرية، للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، إذا كان من وراء ذلك الوصول إلى هذه النتيجة"[٢] .

وفى أثناء مناقشات ملنر وسعد زغلول كانت المناقشات مستمرة في مجلس العموم البريطاني ففي تاريخ ١٠ مايو ١٩٢٠ طرح النائب مستر Swan سؤالاً عن "الوعود المستمرة من بريطانيا لمصر باستقلالها التام ؟" فرد عليه Lieut-Commander Kenworthy وقال "بضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر" وقد سأل المسترSwan بعد ذلك عن" موقف الجاليات البريطانية في مستعمرات الإمبراطورية البريطانية وموقف لجنة ملنر وكذلك موقف وزير الخارجية البريطاني وما توصيات لجنة ملنر بشأنها ؟ " أجاب Harmsworth " أن الوقت لم يكن كافياً بالنسبة للجنة ملنر لمتابعة كافة شئون الجاليات البريطانية في الخارج ولكن هذا لا يمنع أن هذه الجاليات تستحوذ على الاهتمام الأكبر من تقرير اللجنة "[٣].

وإستمراراً لنفس الجلسة تقدم النائب Palmer بسؤال عن " الحالة الحاضرة في مصر وموقف الحكومة البريطانية من طلبات الحركة الوطنية المصرية بإلغاء الحماية البريطانية على مصر وما تضمنه تقرير ملنر بهذا الشأن ؟ "أجاب Harmsworth " أن التقرير الرسمي لم يصل حتى الآن غير إننا مهتمون تماما بكل هذه الأعتبارات التي استفسر عنها النائب "[٤]. وأيضا سأل النائب Major Glyn عن" التاريخ التقريبي لنشر تقرير لجنة ملنر ؟

1- Ibid, P2063-2065.

2 - العقاد:سعد زغلول سيرة وتحيه ، ص ص٣٠٧-٣٠٩.

3 -Parliamentary debates fifth series, vol. 129 ,1920, p 53- 54.

4 - Ibid, p439.

وما مدى اهتمام الحكومة المصرية من نشرة ، فرد علية المستر Harmsworth " ليس لدى أية معلومات إضافية في الوقت الحاضر"[1].

وقد كشفت المناقشات التي دارت بجلسة ٣ يونية ١٩٢٠ في مجلس العموم البريطاني عن "أسباب التأخير المستمر في مسألة تقرير ملنر عن مصر التي أوضحها Harmsworth عن وجود كمية من التساؤلات والاستفسارات عن بعض الموضوعات التى تتطلب أن ترتب قبل كتابة تقرير اللورد ملنر" فقاطعة النائب Earl Winterton وسأله عن " أهمية تقرير لجنة ملنر ومدى أحقيته بالمناقشة في مجلس العموم البريطاني؟ " فأجاب مستر Harmsworth " بأنه يجب عليك أن توجه هذا السؤال لزعيم المجلسSpeaker وليس إلينا كممثلين وأعضاء في المجلس" وتقدم النائب Ormsby Gore بسؤال عن " شرعية مناقشات ملنر مع سعد زغلول ورفاقة كممثلين عن الشعب المصري في هذه الأزمة بباريس ؟" فأجاب مستر Harmsworth " أن هذا الموضوع من الصعب مناقشته على مستوى رؤساء الحكومات "[2].

ونجد هذه أول مره ذكر فيها الوفد في البرلمان البريطاني الإنجليزي بهذه الصفة وهذا شبة إعتراف رسمي بالوفد المصري وبادر الوفد وبعض الصحف الفرنسية بنقل هذه المناقشات التي دارت في مجلس العموم الإنجليزي إلى مصر التي تعد بمثابة إعتراف رسمي بالوفد المصري . وذكر ملنر اللذين تفاوضوا معه لم يكونوا وفدا ولم يمثلوا الحكومة المصرية وإنما كانوا أشخاصاً ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم وهذا ما حدث في يوليو ١٩١٩عندما جاء سعد باشا وزملاؤه من باريس إلى إنجلترا وبدأت المحادثات معه ثم إعترف بهم ملنر بأنهم أعضاء الوفد المصري وهدفهم هو عرض آرائهم على اللجنة في إنجلترا[3].

وسأل مستر Ormsby- Gore في جلسة ٧ يونية ١٩٢٠ نفس السؤال السابق عن لجنة ملنر "وكيف يتخيل – يتصور – الحكومة المستقبلية في مصر ، ومدى ولائها لبريطانيا ، ومدى أهمية دخول اللجنة مؤخرا في محادثات مع ممثلين للحزب الوطني المصري في لندن أوفي باريس؟ " ثم أعقب النائب بسؤال آخر عن " تأخر تقرير لجنة ملنر ؟" فرد مستر Harmsworth " أن الإجابة على الجزء الأول من السؤال بالإيجاب و الجزء الثاني بالنفي" فقاطعة النائب Ormsby- Gore وقال " هل التقرير سوف يصدر بصرف النظر عن أي محادثات تجرى الآن ؟ " فرد عليه مستر Harmsworth " إنني لا أتوقع حدوث تأخير آخر بسبب هذه المحادثات "[4].

---

1 - Ibid, p 129
2 -Ibid , p 2051-2052
3 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٥٢٧-٥٣٢ .
4- Parliamentary debates fifth series, vol. 130,1920, p36.

وأما بخصوص جلسة ١٠يونية ١٩٢٠ طرحت فيها عدة أسئلة من قبل النواب أحدهم كابتن Captain R-Terrell يسأل " هل تقرير ملنر سـوف يتعـرض لوضـع المـوظفين البريطانيين في مصر ؟ وهل يعتبر هذا تغيرا في سياسة الحكومة المصرية ؟ " وسؤال أخـر من قبل الكولونيل Colonel Wedgwood "هل تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس خلال شـهر أغسطس القادم ؟ " فكان الرد من المستر Harmsworth " إنه فيما يتعلق بقضية تقرير لجنـة ملنر انه لا يوجد إجابة مختلفة عما قاله النائب Hon في جلسة ١٢ مايو ١٩٢٠ وربما اللورد ملنر وأعضاء لجنته يمكن أن يضعوا خاتمة تقريرهم الآن وبدون أي تـأخير أمـا بالنسـبة للسؤال الأول " فأنا ليس عندي معلومات عن تغيير في السياسة المصرية "[١].

وفى جلسة ١٤يونية ١٩٢٠ نجد مناقشة بعنوان تقرير ملنـر سـأل فيهـا العضـو Malone " متى يتم الإتفاق بين بعثة ملنر والمصريين على الأمور التـي تتعلـق بمسـتقبل مصر سواء من خلال رؤية ملنر وتقريره أو من خلال مقترحات الحكومة البريطانية ؟ " فـرد عليه المستر Harmsworth " إن لجنة اللورد ملنر قد سبق لها إجراء عدة مقابلات مع سـعد زغلول وأعضاء آخرين من حزبه ولكن من المستحيل أن يعطى أي مقترحات بصدد مسـتقبل مصر من خلال تقرير البعثة كما تقترح أنت في الجزء الأخير من السؤال "[٢].

وعن إعتزام بريطانيا تخطى الوفد ، وترشيح عدلي باشا للمفاوضة مع إنجلترا لـذلك ناقش مجلس العموم ذلك في جلسة ٦ يوليـو ١٩٢٠ ، حيـث سـأل النائـب مسـتر Earl Winterton " هل توقفت لجنة ملنر عن التفاوض مع زغلول باشا أصبحت الآن تتفاوض مع عدلي باشا كممثل للحكومة المصرية وتتفاوض على استقلال مصر و السودان وتحقيق حماية المصالح البريطانية في مصر ؟ " فكان الرد من قبل مستر Harmsworth " إن بعثة ملنر لـم تتوقف في مفاوضاتها في الوقت الحاضر بل تجددت المفاوضات مع عدلي باشا يكن وزملاء سعد زغلول وكان يستشيرهم في حكومة مصر المستقبلية مع وجود حماية للمصالح الأجنبيـة التي يجب أن ترضى كل طموحات البريطانيين ، وبالرغم من ذلك لا يوجد تغيرات في الحالة السياسية في مصر والسودان "فقاطعهم في الحديث النائب Malone[٣] ، وسأل "متـى نتوقـع وجود تصريح واضح من قبل الحكومة البريطانية لإتباع سياسة جديدة في مصر ؟ " فكان الرد من مستر Harmsworth "عندما نستلم نصوص ومحادثات تقرير لجنة ملنر "[٤] .

---

[1] -Ibid,p1254.
[2] -Ibid, p 890.
[3]- Parliamentary debates fifth series, vol. 131,1920, p1206.
[4]- Parliamentary debates fifth series, vol .132 , 1920,p 1659 .

وفى جلسة ٢٩ يوليو ١٩٢٠ ناقش المجلس عدة أسئلة بشـأن "الأنظمـة الإداريـة و القضائية " حيث سأل فيها النائب Lieut-Commander Kenworthy رئيس الوزراء "عن إمكانية وجود قرارات من مجلس الوزراء المصري تشمل التعديل الأساسي للأنظمة الإداريـة والقضائية ومدى إمكانية مناقشة هذه التعديلات وتأثيرها فـي مجلـس العمـوم البريطـاني و الموافقة عليها ؟ " فكان الرد من مستر Bonar Law " بأنة لا توجـد مقترحـات مـن قبـل الحكومة بأي تعديل ولذلك لا توجد توصيات من لجنة ملنر وإذا حدث ذلـك فسـوف ينـاقش الموضوع قبل اتخاذ أي خطوة "[1].

وحول عرض تسوية المشروع على مصر، دارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢٠ أكتوبر ١٩٢٠ حيث سال فيها المستر Malone رئيس الوزراء "متى تستطيع الحكومة البريطانية أن تتوقع إعلان مقترحاتها بشأن الحكومة المستقبلية في مصـر؟ " فـرد علية مستر Bonar law قال فيها "إن بعثة ملنر التى مازالت تحقق في أسباب الاضـطرابات ومطالب المصريين– إلغاء الحماية والاستقلال التام – وهذا من خلال محادثات الصـيف مـع زغلول باشا و عدلي يكن ونتيجة هذه المحادثات توصلوا إلى عناوين إتفاقيـة (إشـارة إلـى مشروع ملنر الثاني وإرسال المذكرة ١٨اغسطس ١٩٢٠) بين بعثة اللـورد ملنـر و الوفـد المصري . لربما تشكل قاعدة معاهدة بين إنجلترا ومصر. وكان معه زغلول باشـا وأربعـة أشخاص في القاهرة هم " محمد محمود باشا ، احمد لطفي السيد ، وعلى ماهر ، وعبد اللطيف المكباتى " وقد رجعوا إلى مصر لأخذ آراء الراى العام المصر ى في مقترحات هذه الاتفاقيـة ثم الرد على إلى الحكومة البريطانية في ذلك الوقت "[2] (وبذلك نجد أنهم رجعوا إلـى مصـر لعرض مقترحات الاتفاقية على الرأي العام المصري للأخذ برأي المصريين فيهـا ثـم الـرد بشأنها على بريطانيا).وفى نفس الجلسة سأل سير Sir. W.Joynson-Hicks"عـن احتمـال تقديم أوراق للبرلمان تتعلق بالمفاوضات ؟ " فرد علية مستر Bonar Law " أن الموضوع لم يكتمل حتى ألان أمام الحكومة البريطانية "[3].

وفى جلسة ٢٦ أكتوبر ١٩٢٠ سأل النائب Major- Barnes عن "وجود اتفاق بين الحكومة المصرية ولجنة ملنر ؟ "فرد علية مستر Harmsworth " وجود عناوين للاتفاقية (مذكرة ١٨ أغسطس )١٩٢٠قد اتخذت من قبل بعثة اللورد ملنر وزغلول باشا، هذه المقترحات ألان تحت دراسة جلالة الحكومة البريطانية "[4].

---

1- Ibid , p1659.
2- Parliamentary debates fifth series, vol.133,1920, p 918-919.
3- Ibid , p 919
4 - Ibid ,p 1536.

وكان من الطبيعي أن تجرى مناقشات في البرلمان الإنجليزي بشأن مشروع الاتفاق بين إنجلترا ومصر وقد دارت هذه المناقشات فعلا بمجلس اللوردات الإنجليزي في يوم ٤ نوفمبر ، و بحضور اللورد ملنر ١٩٢٠ وفيه وقف The Marquess of Salisbury معارضاً سياسة الحكومة البريطانية ، ويتهمها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن هذا المجلس وعن الشعب البريطاني قائلا:"قيل منذ زمن وجيز عن السياسة السرية و قيل لنا إن الأيام السيئة القديمة قد مضت وآن لنا في المستقبل أن نأمل في وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها أكثر ثقة بالحكومة خاصة ما يتعلق بالمفاوضات ولكن كانت تلك آمال باطلة ، وأشار إلى سياسة الحكومة البريطانية في مصر هي السياسة التي وصفها في وقت الحرب سياسة عطف وتقدم تدريجي وحكومة حسنة وقال أن السياسة التي تلتها لم تكن سياسة تلكؤ واستسلام لمجرى الحوادث وتردد على الرغم من تحذير مندوبنا هناك "[1] .

ثم اتهم المركيز Salisbury سياسة حكومتة بالضعف وعدم وجود سياسة مستقرة في مستعمراتها قائلا: " يبدو أن الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الإستقرار، ويخططون سياستهم في آخر لحظة فلا يحكمون على الحوادث بل يخضعون لأحكامها. وسواء وجهنا النظر إلى ايرلندا أو الهند أو بولندا أو سوريا فلا نشعر بوجود سياسة مبرمة ونجد شيئاً يخفى عن الأمة فيما يتعلق بأيرلندا والهند ،ولم يعلم أحد شيئا عن ارتباطات الحكومة في المسألتين البولندية والسورية

"ومما له دلالة كبيرة أن العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقدم الكتب الزرقاء إلى البرلمان فلماذا لا نرى أوراقا عن سوريا وبولندا ؟ "[2].

وأشار المركيزSalisbury بعد ذلك عن سياسة بريطانيا في مصر واتهمها بضعف سياستها والكتمان على الأمة قائلا:"إن في الصحف معلومات ولكني لا أظن أنه قدم للبرلمان ورقة ما منذ عُرضت تلك الورقة البرلمانية الخاصة بالثورة في تلك البلاد.

رد لورد Milner : إن هناك تقريرا للورد Allenby ولم يشر الى تفاصيله .

فرد اللورد Salisbury: هذا صحيح ولكنه يتناول الشئون الداخلية المصرية وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد .

واستكمل اللورد Salisbury حديثه قائلاً: وهناك لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامى Milner وهى لجنة لابد البلاد كلها أن تشكرها ولابد ايضاً أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت اليه (ملنر) وكلها أمور لاشك أنها مكتوبة في أوراق رسمية وينبغي أن تعرض على البرلمان ونريد الإطلاع عليها لأنها ليست فقط مسألة خاصة بها وبالأمة المصرية بل أن

---

[1]- House of lords fifth series, vol. xlii ,1920,P179-180.

[2]- Ibid, P181 .

للرأي العام البريطاني دخلاً عظيما ،ولابد أن يحاط بالمعلومات في الوقت المناسب ، وأعلم أن مصر من أهم المصالح السياسية لبريطانية "[1].

وطعن اللورد Salisbury في مبدأ "تقرير المصير"[2]* الذي نادى به الرئيس الامريكي ويلسون إلى أن قال "وليس من العبارات السياسية ما يحدث ضررا أبلغ من الضرر الذي أحدثته عبارة حق تقرير المصير ،نعم أنها تنطوي على فكرة نبيلة ولكن الواجب تفسيرها بتحفظ شديد ، ولا يجب التخلي عن مسئولية إمبراطوريتنا من اجل سياسيا أمريكيا (الرئيس ويلسون) أخترع عبارة "حق تقرير المصير" فهي فكرة يثور عليها كل مشتغل بالسياسة ".

وانتقد Salisbury السياسة البريطانية ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وزملائه بعد نفيهم إلى مالطة، إلى أن قال:"ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا في مصر قوبل ذلك منهم في أول الأمر بنشاط بالغ ،ونفى أربعه من زعمائهم إلى مالطة،فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر ،وهناك أسباب لهذه السياسة ولكنها فشلت كما تفشل كل سياسة ضعيفة وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى إضرابا (حسب تعابير هذه الأيام) فأضرب الموظفون وكانت سياسة انجلترا هي الإفراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين ".

وكذلك انتقد تباطؤ الحكومة في إيفاد لجنة ملنر ،وتباطؤ اللجنة في أداء مهمتها، قائلا:" وفى مايو من السنة الماضية قالت الحكومة انه لابد من عمل شيء فقصدت الفيكونت ملنر وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر ، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضعت، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى ولاعلم لي بالسبب فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر ١٩٢٠ ونزل بأرض مصر في نوفمبر ولم يكن استقباله حسن ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام كل هذه صعوبات ، ومن الأسباب التي أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ وعدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد فيما ينبغي عمله ،ولماذا كان التردد وعدم الثقة بالنفس ظاهرة في السياسة البريطانية." ثم عرض على المجلس استيائها التام لعدم استقالة الوزراء بعد كتابة تقريرهم .

ثم عرض المركيز Salisbury في ختام خطبتـة أربـع قواعـد تـنم عـن نزعتـه الاستعمارية وطلب مراعاتها في اى تسوية للمسألة المصرية المبدأ الأول: "أن تكون السـلطة التي تحتفظ بها بريطانية العظمى في مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها."والمبدأ الثـاني: "أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائما في أيدي الحكومة البريطانية."والمبـدأ الثالـث: "يجب أن تكون حكومة السودان في أيدينا."و المبدأ الرابع : "وهو خـاص بـالمركز الحربـي

---

[1]-Ibid, P182

[2] – مبدا تقرير المصير اى حق كل امة فى تقرير مصيرها و الحصول على حريتها .

لبريطانيا العظمى في السودان ،وهناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بإمداد منطقـة القنـاة السويس بالماء لأنه ياتى من النيل ،وأذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح في موقف صعب جدا."و ألح المركيز على حكومة جلالة الملك في النظر إلى تلك المبـادىء لأن كل ما نزرعه في مصر نحصده في الهند فكل مبدأ نسلم به وكل منحة نمنحها يجب أن ينظـر فيها إلى ما يكون لها من الأثر في الجهات الأخرى والا طلبت تلك الجهات أن تعامـل نفـس المعاملة .ويجب أن تكون الحكومة شديدة اليقظة في ملاحظة هذه المسائل ثـم قـال إن النيـة معقودة على القيام بعملنا الأمبراطورى وسنعمله بلا تردد ولا خوف"[1].

وألقى اللورد Curzon[2]* وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد Salisbury وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر، ونفى أتباع حكومته سياسة التكتم و عدم الإستقرار في السياسة العامة البريطانية قائلا " تظن المعارضة دائما أن الحكومة تخفى وتتكتم على السياسة الخارجية للبلاد وملاحظتي على ذلك أنها شكوى غير وجيهة رددتها كل أحزاب المعارضة في كل حين . ومازالت المعارضة ترى أن الحكومة تخفى الحقائق ومن حق كل عضو أن يعرض كل مسألة للبحث بمجرد الإقتراح سواء كانت مهمة أو لم تكن كذلك ".

" وقد شكا صديقي المركيز Salisbury من العدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء . وأنى لأعجب كيف لم يخطر له إعتبارات أولهما أننا خارجون من حالة حرب وهمنا كله هو ضمان النصر ، أما الإعتبار الثاني أننى أذكر أحوالا كثيرة تصدر فيها أوراق وكانت تثير المتاعب وتعوق التسوية . وأنى أؤكد للمركيز Salisbury أن هذا هو المبدأ الذي نعمل به ونتوخاه، فليست هناك رغبه منا في التكتم ، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير في متناول اللوردات والبرلمان والجمهور.

أما ما يختص بعودة سعد باشا وزملائه من نفيهم إلى مالطة قال: "ولعل المركيز لا يعرف الظروف التي أعيدوا فيها ، فقد نفوا بناء على مشورة القائم بأعمال المندوب السامي في مصر ، وبعد قليل عين اللورد اللنبى مندوبا ساميا في مصر فعالج الموقف قبل الانفجار فكان أول ما أشار به أن يعاد زغلول وزملاؤه من مالـطة وتصر على إبقاءهم ويعتبر أعظم تجربة قام بها اللورد اللنبى" .

ثم تكلم اللورد Curzon عن تباطؤ سفر لجنة ملنر قائلا: "ولكننا وجدنا صعوبات في العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان ، وأن مؤتمر الصلح ينتهي من حل المسألة الشرقية (مستعمرات انجلترا في الشرق) قبل فصل الخريف ، وقد أبلغنا لورد اللنبى الذي

1- Ibid, P185-186.

2- رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات ثم وزير الخارجية البريطانية فـي أكتـوبر١٩١٩خلفـا للمستر بالفور .

تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتماداً كبيرا أن كلا من سلطان مصر (فؤاد الأول) ورئيس الوزراء يميل إلى تأخر مجيء اللجنة إلى الخريف ، وأنه موافق على رأيهما ، وهذه هي الظروف التي استدعت أن يتأخر موعد سفر اللجنة[1].

ولفت اللورد Curzon الأنظار إلى ما جاء في خطبة اللورد Salisbury "من إعرابه عن إستيائه التام من أن بعضنا لم يستقيل ، وارى أنه عندما يحس الوزير أنه مطالب بالاستقالة يجد نفسه قد عذلته عن زملائه خلافات ، فمن أين جاءك أن هناك خلافات؟ فرد اللورد Salisbury : "أنا لا أعلم بوجودها ، وإنما ظننت فقط ، وكل ما في الأمر أنى لم أحسبك موافقا على كل ما فعلته الحكومة . ورد عليه اللورد Curzon لا أحد يستقيل كلما خالف زملاءه ولا تسير الحكومة بهذه الطريقة ، وإنما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه "وختم اللورد Curzon خطبته بالأربعة مبادىء التي قالها المركيز Salisbury بأن كل هذه المسائل محل نظر لجنة ملنر، وهى الآن موضع دراسة الحكومة ، وللمركيز النبيل أن يثق إننا لم ننساها ولا غفلنا عنها "[2].

وبعد انتهاء خطبة وزير الخارجية أبدى The Earl of Cromer أمله في أن يتمكن اللورد ملنر مِن أن يؤكد لحضرات اللوردات أن مصالح الفلاحين لا يعبث بها و يتخذ كافة الضمانات لذلك[3].

وتحدث اللورد Sydenham و قال " أن اللورد ملنر خدم الإمبراطورية خدمة جليلة بأبحاثه المستفيضة عن مصر ولكن يقال أنه دخل مفاوضات مع حزب لا يمثل الشعب المصري وان من بين اعضائة منقسمين (وفديين ومعتدلين) . وقال أن المعلومات التي طلبت في إقتراح المركيز Salisbury ضرورية بسبب الإشاعات المتداوية وإذا استمرت هذه الإشاعات فسينجم عنها الإستياء بين كثير من المصريين مع الجاليات الأجنبية في مصر[4].

وتحدث The Earl of Selborne وقال" إن الذي يشكو منه اللورد ملنر هو نقص المعلومات، وقلة ما عرفة من الأخبار منذ أن تسلمت اللجنة القضية المصرية وعملت فيها بصفة جدية ، وأنة لم يتمالك أن يبتسم عندما أحال أعضاء المجلس تلك القضية إلى الصحف لتتبع الأخبار في هذه المسألة فقد قيل لأعضاء اللجنة لماذا لاتقرأون نسختكم في جريده التايمز؟" فأجاب وزير الخارجية أنه ابلغ الصحف بذلك فرد علية "The Earl of

[1]- Ibid, P191-194.
[2] -Ibid, P195-198.
[3]- Ibid, p198-199.
[4]- Ibid, P200

Selborneبأن الواجب في مثل هذه الحالة أن يوزع على أعضاء المجلس كتب بيضاء في هذا الموضوع وهو ما لم يفعل مع أهمية المسألة[1] ".

وألقى اللورد ملنر Milner خطبته قائلا : "أن كل ما في إستطاعتي الإجابة على تهمة التكتم من جانب الحكومة هو أن أسرد لك ما حدث في هذا الموضوع سردا بسيطا ،أن اللجنة لم تقدم تقريرها بعد وأنا في هذه المسألة لي صفتان ، فإني رئيس اللجنة وعضوا في الوزارة، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقي من حيث تقرير اللجنة وعندما تضع اللجنة تقريرها فينبغي على الحكومة أن تدرس التقرير بعناية وبطبيعة الحال سأدافع بأقصى جهد لي عما أشير به وحين تفرغ الوزارة من فحص ودراسة تقرير اللجنة فسيقدم عنها بيان وعندئذ يطرح الموضوع كله على هذا المجلس والأمة ، وتستطيع الحكومة الأخذ بما تنصح به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة".

" وأما عن طول الوقت بعد عودة اللجنة من مصر في شهر مارس الماضي لكتابة تقريرها ولقد كنت أقدر أن أرفع تقريرنا في ابريل أو مايو ، ومع أسفي لوقوع التأخير أرى أننا إستفدنا فائدة عظيمة لأنه لو قدمت اللجنة تقريرها في مايو لجاء ناقصا ، لأن فرصة الإطلاع على أراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم في مصر والذين يمثلون على أي حال جانبا كبيرا من الرأي العام المصري . وكان بين اللجنة و المصريين دائما حجاب و لم يكن أحد يريد أن يتقدم فيقول أنه يعرب لنا عن آراء طائفة كبيرة من الأمة المصرية . وكلهم على وجه التقريب كانوا يحيلون المسألة إلى أشخاص غائبين عن القطر باعتبار أنهم الرجال الذين يرجع إليهم للوقوف على آراء المصريين . وتمنت اللجنة دخول سعد زغلول معها للمفاوضة لكي يبدى لها آراءه . وعقب وصول اللجنة إلى لندن علمنا بنزول زغلول باشا وزملائه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف في مصر باسم (الوفد) يرغبون أن يعرضوا علينا آرائهم ، فأستقر رأينا أن نؤجل تقريرنا إلى أن نتناقش مع من كنا نرغب فيه دائما ونحن في مصر . وجاء رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية أخص بالذكر منهم عدلي باشا يكن وأصبحت اللجنة اقدر كثيرا على وضع تقريرها وعرض اقتراحات أوفى مما كان يمكن عرضه لو اقتصرت المعلومات التي جمعناها في مصر"[2].

"وقد كانت نتيجة هذه المفاوضات أساس الإتفاق في المستقبل بين الحكومتين البريطانية و المصرية، وقد لا تكون وكذلك يجوز أو لا يجوز أن تشير اللجنة على الحكومة بالدخول في علاقات قد توصف بأنها معاهدة ، ولم يكن الموقف يسمح له بالحديث عن ذلك ، وكانت المفاوضات التي دارت بين اللجنة والمصريين أيدت الاعتقاد الذي كان قد زاد عندي

[1] – Ibid ; P.206 .
[2]– Ibid , p209-211.

هو أننا على خطأ فيما كنا نتصوره عن غايات الوطنية المصرية وميولها و قد حدث في خلال الهياج الذي كان في مصر في السنتين الماضيتين عدة أمور يؤسف لها وسلك الحزب الذي كان يعرف يومئذ بحزب الوطنيين المصريين مسلكا يلوح من ظاهرة أنه ينم عن عداوة شديدة لهذه البلاد ويدل على روح لا تقبل الوفاق.ولكن ظهر لي حين التقيت وجهاً لوجه بفئة من أولئك الذين كانوا يعدون اشد الزعماء المصريين كراهية لبريطانيا العظمى أنهم فقط متمسكين بمصريتهم وان كان بينهم وبين اللجنة اختلاف في الآراء فليس ثمة ما يدعو إلى الظن بان الوطنية المصرية في جملتها معادية لبريطانيا العظمى أو أن تحقيق أمانيها لا يتفق بالضرورة مع ضمان المصالح البريطانية في مصر أو الإصلاحات التي قامت بها بريطانيا العظمى هناك ".

ويستمر بيان ملنر " بعدم إمكانية التنبؤ عن نتيجة المفاوضات أو حتى عن الاقتراحات النهائية التي تقرها اللجنة فأن المحادثات الودية التي دارت بين اللجنة وبين الأشخاص الذين سبق الإشارة إليهم والتي لم تنته بعد ، قد جعلتني أكثر أملا عما قبل من عدة شهور في إمكان الوصول إلى تفاهم حسن وطيد أو بعبارة أخرى إمكان تبديد سحب الريب و الشحناء التي تجمعت حول العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تلك العلاقات التي كانت في وقت من الأوقات شبه مبشرة[1].

"وليس عندي أدنى ريب في إننا نستطيع الاحتفاظ بمركز قواتنا في مصر . ولكن الخطر الذي كان ماثلا في بعض الأوقات هو أن نجد أنفسنا محافظين على هذا المركز ضد إرادة الشعب المصري ومع التذمر من جانبهم وفى اعتقادي أن نتبع خطة تكفل لنا كل ما نحتاج إليه في مصر مع المحافظة على النظام و التقدم الذي أنشأناه فيها دون أن نتعرض لعداوة باقية من جانب الأمة المصرية . ولا شك أن هناك طائفة من الوطنيين المصريين معادين لبريطانيا ولكنني اعتقد أن أفضل العناصر وأقواها لا تعتد بهم وإنما كل ما في الأمر أنها تحب بلادها وان في الإمكان أن نعقد بين ذوى النزاهة من المصريين الذين يحبون بلادهم وبين ساسة الإمبراطورية محالفة ولاء صالحة وطيدة وان ليس ثمة تناقض دائم بين المصالح.

"إنني اقدر جميع الصعوبات الكبيرة التي تقف في طريق حسن التفاهم من هذه الجهة بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون لبلادهم مكانا تحت الشمس وتكون لها قومية معترفا بها ومركز مستقلا ولكنها في نظري ليست بالصعوبات التي يتعذر التغلب عليها . وختم اللورد ملنر بيانه بأنه سوف تكون جميع الاقتراحات المفضلة والأسباب التي بنيت عليها عما قريب بين يدي حكومة جلالة الملك وأرجح أنها تعرض عقب ذلك بفترة قصيرة على

---

1 - Ibid , P212-213.

المجلس والبلاد . ولست أدرى ماذا يصير من أمرها فربما لقيت روايتي صفير الاستهجان على المسرح على إنني واثق من أن حضرات اللوردات لا ينوون أن يصفقوا لها قبل أن يسمعوها [1].

أن هذه المناقشات التي دارت في مجلس اللوردات أظهرت مدى عداء و كراهية واستغلال و حقد النواب البريطانيين تجاه المصريين وتمسكهم بالسياسة العدائية التى تقوم على الاحتلال و السيطرة على الآخرين . و على الرغم من موقف هؤلاء النواب المعادى لمصر إلا أنه كان هناك بعض الشرفاء البريطانيين اللذين لا يجلسون تحت قُبة مجلس النواب البريطاني و كذلك مجلس اللوردات و الذي ذكر فيه حقيقة السياسة البريطانية كاملة وأظهر طريقة التخلص منها مثل المستر Blunt الذي وضح السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك في رسالة له إلى المؤتمر الوطني المصري الذي أنعقد برئاسة محمد فريد في بروكسيل ببلجيكا عام ١٩١٠ قال في رسالته مخاطبا المصريين" أحذروا منا ،فأننا لا نريد لكم شيئا من الخير، لن تنالوا منا الدستور و لا حريه الصحافة و لا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ولم يبق لكم عذر إذا أنتم إنخدعتم في نيتنا بعد أن وضح الأمر ، وأظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، و لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا ، وهى أن تثبتوا لنا أن إحتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ومصدر خطر عظيم علينا ، وبذلك نرى أنكم محقون ونترك بلادكم وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة"[2].

على أية حال كانت هذه الخطبة إيذانا بإصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية و تثبيتها وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يذعنوا للأمر الواقع ، ولكن رسالة المستر Blunt أثرت في نفوس المصريين بالثبات والمثابرة في ميدان الجهاد .

وفى جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ ناقش مجلس العموم موضوعاً عن النص الكامل للمذكرة الرسمية التي قدمت نتيجة للمحادثات بين بعثه ملنر و الوفد المصري ،و تعتبر هذه المذكرة أول وثيقة تقدم إلى البرلمان كورقة برلمانية لهذه المفاوضات ، و سأل فيها النائب Ormsby- Gore "هل نوقشت هذه المذكرة بمجلس الوزراء ، وإذا حدث ذلك فهل هذه المقترحات وافقت عليها الحكومة البريطانية ؟ " فكان الرد من قبل المستر Bonar Law " إن هذه الوثيقة التي طلب النائب Hon تأجيلها قد نشرت بالفعل في مصر منذ عدة شهور مضت بقبول البعثة لهذه المقترحات وأيضا مسئولية البعثة بتقديم الوثيقة إلى البرلمان ، لان رؤوس عناوين الاتفاقية وخط سير المفاوضات انتقل بشكل رسمي من قبل البعثة إلى حكومة إنجلترا وسوف يتضمن التقرير المقترحات التى عرضها كل من الطرفين الإنجليزي والمصري .

---

1- Ibid , P 213 .

2 – عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق،ص ص٥٣٥-٥٣٦.

لذلك لا داعي لمناقشة وقبول مجلس الوزراء عليه، بالإضافة إلى عدم وجود أي سؤال إلا بأذن من الحكومة البريطانية للمناقشة و النشر[١]". وفى نفس الجلسة اعترض النائب Ormsby- Gore على حقيقة تسليم وثيقة بعد ظهر يوم الجمعة من قبل موظف وزارة الخارجية إلى رئيس التحرير الأجنبي بمساعدة جريدة التيمس Times وهل توجد أي صحيفة أخرى في إنجلترا تسلمت هذه الوثيقة ؟ "فرد علية المستر Bonar Law " أنة لا يوجد أساس لتسليم هذه الوثيقة الرسمية لأي جريدة أجنبية "[٢] .

وفى نفس الجلسة دارت مناقشات أخرى حيث استفسر النائب W.Janson.Hicks " عن صحة اعتقاد النائب Hon بأن وثيقة بهذه الأهمية تحتوى على مقترحات المعاهدة مع مصر ويجب أن تكتب وتقرأ أمام مجلس العموم لموافقة مجلس الوزراء البريطاني عليها ؟ " ورد علية المستر Bonar Law" أن اللورد ملنر هو نفسه عضو بمجلس الوزراء ، فضلا عن ذلك بان هذا الفعل بالضبط يمكن أن يطبق إذا كان عضوا في مجلس الوزراء وحتى الآن الحكومة البريطانية ليس عندها مسئولية في كل هذا[٣] " وتكرارا لسؤال سابق من النائب Earl Winterton " عن هل هذه الوثيقة قد أعطت إلى صحيفة من قبل موظف في وزارة الخارجية أم أنْ ذلك ادعاء ؟ " فرد علية مستر Bonar Law " أنا لا اعرف أي شئ عن ذلك الموظف ولا يوجد أي أذى منه إذا عرف شئ عن تلك الوثيقة "[٤].

وناقش المجلس في نفس الجلسة " الحقوق الأجنبية وموقف تقرير لجنة ملنر للوفد المصري من هذه الحقوق، وما هي الخطوات التي سوف تأخذها الحكومة البريطانية بخصوص الوضع الجديد للأجانب في مصر الذي يثير انتباه الحكومات الأجنبية الأخرى؟ " فرد علية المستر Harmsworth " فيما يتعلق بكل هذه الأسئلة قد نوقشت مسبقا في مفاوضات وتقرير لجنة ملنر الذي كان لوضع البريطانيين موضع خاص تتمتع به في مصر و المفاوضات من تقدم مستمر بصدد هذه المسألة وحقوق الأجانب في مصر" فأعقب النائب Ormsby- Gore " بوصف المفاوضات بأنها معاهدة متعددة الجوانب ومتقلبة (غير مستقرة أي مشروع ملنر الأول والثاني والمشروع المصري) ولذلك هل ستظل الحماية على مصر؟ " فرد علية مستر Harmsworth " أنا أعتقد أن هذا صحيح ، ولكن إذا طلب النائب Hon تامين أخر لوضع الأجانب فسوف تناقش هذه المسألة في المجلس "[٥].

[1] - Parliamentary debates fifth series ,vol. 134,1920, p1176.
[2] - Parliamentary debates fifth series, vol . 132 , 1920,p1177.
[3] - Ibid ,P1178.
[4] - ibid, p1178
[5] - Ibid, P1884

وتشير الفكرة بأن لفظ المعاهدة متعددة الجوانب ومتعددة الإستعمالات أي أنها ليست صريحة في بنودها وغير دقيقة ولم يتفق على بنودها كاملة (أي رفض مشروع ملنر الأول والمشروع المصري) أملا في استمرار الحماية ولذلك يتطلب مناقشة صريحة في المجلس من قبل النائب Hon.

وفى جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٢٠ سأل مستر Mr/Arthur Henderson رئيس الوزراء " عن وجود اضطرابات في مصر بسبب إنقطاع المفاوضات بين اللورد ملنر و الوفد المصري وما هي نتائج تلك الاضطرابات من الجرحى المصريين أو من الجيش البريطاني؟ " وكان الرد من وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية مستر Harmsworth " انه ليس متأكداً ، وإنه عندما توقفت المفاوضات بين اللورد ملنر والوفد المصري حدث بعض الاضطرابات في القاهرة ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ وقد ضرب وجرح ضابط بريطاني في تلك المدينة أعتقد لأسباب أخرى ولكن الاضطرابات ليست بسبب قطع المفاوضات ولكن بسبب أعمال شغب ". فاعقبة بسؤال أخر أكثر توضيحا من المستر MR O'Connor هل يمكن أن اسأل هل هناك وجود أي أعمال انتقامية في القاهرة ؟ " وكان الرد " بعدم وجود اضطرابات بسبب قطع المفاوضات "[1].

وبذلك نجد أن إنجلترا تريد إثارة الفتن والاضطرابات الكاذبة في مصر بحجة سوء معاملة الأجانب في مصر وخاصة البريطانيين لقطع المفاوضات بين ملنر وسعد لكي يجدوا فرصة لوضع بنود جديدة في المعاهدة لحماية الأقليات الأجنبية في مصر ، وخاصة البريطانيين الذين يريدون تميزهم عن أي أجنبي في مصر .

وسؤال أخر في نفس الجلسة من النائب Henderson سأل فيه رئيس الوزراء "عن تقرير لجنة ملنر هل قدم إلى مجلس الوزراء ، ومتى سيناقش في المجلس ؟ " فرد علية مستر Malone " بأنه عندما تكتمل أوراق تقرير لجنة ملنر سوف تنشر في تقرير خاص يوضح وجهة نظر أعضاء تلك البعثة في صالح إلغاء الحماية (في ملحق خاص بهم يوضح آراءهم بحرية تامة ). ولذلك سأل مستر Henderson المستر Malone عن "مناقشة تقرير لجنة ملنر في مجلس الوزراء الذي سوف يعطى فرصة للمناقشة خلال جلسة هذا الخريف ؟ "فرد علية مستر Bonar Law " انه لم ير موضوعاً اخذ كل هذه المناقشات في مجلس العموم البريطاني مثل موضوع تقرير لجنة ملنر الذي أخذ أكثر من حقه في هذا المجلس من مناقشات واستفسارات ، بالإضافة إلى أنه حتى الآن لم نتسلم تقرير هذه اللجنة "[2].

وفى نفس الجلسة عرض النائب Lieut-Commander Kenworthy سؤال " إذا تمت المفاوضات بالخارج بين ملنر وسعد هل يمكن أن نتجنب وجهة نظر أعضاء البعثة ونقوم

---

[1]- Ibid ,P1884.
[2]- Ibid ,P1884-1885.

بالتسوية للمسألة المصرية بأسرع ما يمكن طالما أن التقرير لم يصل حتى الآن ؟ " فرد علية مستر Bonar Law " نحتمل أن نفعل ذلك ولكن لا ننكر أهمية وقيمة مهمة البعثة لان التقرير حتى ألان غير مكتمل للمناقشة[1] .

وفى تاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢٠ طرحت في مجلس العموم البريطاني عدة أسئلة من قبل النواب عن طباعة ونشر المعلومات عن السياسة البريطانية في مصر فتقدم المستر Raffan بسؤاله " عن طبيعة نشر المعلومات عن تنظيم الاجتماعات العامة والقوى المؤثرة فيها بمصر؟ " وسؤال أخر من مستر Galbraith "عن طبيعة نشر المعلومات عن السجناء بدون محاكمة و القوه المؤثرة في طبيعة هذه الأفعال ؟ وما طبيعة الأعمال أو الأفعال أو ردود الفعل في نفى بعض الأشخاص من مصر وسؤال رابع من Dr.Murray تسأل عن أعمال القوه في مصر التي تؤثر في طباعة ونشر المعلومات ؟ وسؤال خامس من مستر T.Thomson عن طبيعة التعليمات و أعمال القوه في مصر؟" وكان رد مستر Harmsworth عن كل هذه الأسئلة بقوله " فيما يتعلق الأمر بالقوى المشار إليها في ذلك المكان أنة لا يشتق من القانون العادي في مصر وإنما من القائد العام لقوات الجيش في مصر، كما انه يقوم بتطبيق الأحكام العرفية الذي قد صرح به منذ ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، و في ظل هيئة مساعدة لهم و التي تكون ضرورية في ضمان حماية مصر ، وصيانة السلام العام والأوامر التعسفية القوية ، وعلى سبيل المثال قانون رقم " ١٠ " في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ الذي حرم تجمعات أكثر من خمسة أشخاص ومن الطبيعي و المتوقع أن تحدث اضطرا بات بالنظام العام لهذه الإجراءات التعسفية وأيضا ٢٢ نوفمبر ١٩١٩ صدرت أوامر بتحريم منشورات أو مطبوعات في الصحافة أي الرقابة على الصحف وعدم إبداء أي رأى في حرية تامة[2] " وتشير الفكرة أن الأحكام العرفية في مصر يقيد حرية الاجتماعات والرقابة على الصحف و النفي لبعض الشخصيات ، ونجد كل هذا يتم تحت زعم الاستقلال المزيف وتحت حماية صرفه بكل ما تحمله معاني الاحتلال .

وفى جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ حيث سأل أحد الأعضاء عن "مقترحات بعثة لجنة ملنر بخصوص مستقبل مصر بتحديد سياسة إنجلترا نحو مصر ، لأنه حتى الآن لم يصل تقرير اللجنة بشكل رسمي إلى حكومة إنجلترا ،وعندما يوضع التقرير الكامل لبعثة ملنر كورقة برلمانية في هذا المجلس ماهي سياسة إنجلترا نحو مصر؟ " فكان الرد من رئيس الوزراء "

---

1 - Parliamentary debates fifth series ,vol .134, 1920, P1885.

2 - Ibid , p2127-2128

للجزء الأول من السؤال بالنفي و الجزء الثاني انه يأتي تقرير اللجنة بأسرع ما يمكن ، ولكن ليس من الضروري أن ينشر التقرير[1] ".

و قد قدم اللورد ملنر تقريره إلى اللورد كيرزون – وزير الخارجية – في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ وانتهت بذلك المباحثات بين الوفد المصري ولجنة ملنر . وبذلك نشير إلى أهمية المحادثات في تاريخ المفاوضات حيث أن أهميتها هي مواجهة حقيقية بين بلدين للوصول لاتفاق ، وبالنسبة للجانب المصري " لابد أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر التام على أن تمنح مصر إنجلترا الضمانات المعقولة لمصالحها " وبالنسبة للجانب الإنجليزي " أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية كعلاقة تقوم على معاهدة تحالف، وان تستقل مصر ولكن يكون لإنجلترا مركز خاص " ولما حول الإنجليز صيغتهم إلى نصوص ومواد ، ظهر للمصريين أن مشروعهم كان ظاهرة الاستقلال والاعتراف به وباطنة الحماية وتقريرها . وذكر سعد زغلول في خطابة أن اللورد ملنر قال له في حديث معه خلال المفاوضات " إننا الآن في مصر ، وقد وضعنا أيدينا على كل شئ ، ونريد أن نتخلى عنها ، في مقابل شئ واحد، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، لأنة ألان أصبح واقعاً، ونريد أن يكون شرعيا ومستندا إلى قوة عسكرية نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنه ، وهى ألان في قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا مقبولا لكم " . وبذلك نجد مباحثات سعد – ملنر كشفت لنا عن حقائق الموقف . ثبتت علية إنجلترا علية خمس عشرة سنه ، إلى أن تمكنت من تحقيق ما ارادتة من مشروع ملنر في معاهدة ١٩٣٦[2].

وإستمرت المناقشة في مجلس العموم بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٢١ بصدد موضوع تقرير لجنة ملنر حيث سأل كابتن W. Benn " متى يناقش هذا التقرير في المجلس ؟ " فرد علية Lloyd Gorge " سيكون التقرير في أيادي أعضاء المجلس الأسبوع القادم وقد تم نشر التقرير بعد ذلك في ١٩ فبراير ١٩٢١ "[3].

ودارت في جلسة ٢٨ فبراير ١٩٢١ مناقشات بشأن إستقبال تقرير ملنر في مصر فسأل النائب Ormsby Gorge " ماهى المعلومات الرسمية التى استلمتها الحكومة البريطانية من مصر بخصوص استقبال تقرير ملنر في مصر؟ " ثم أعقبة بسؤال آخر عن "مستقبل مصر بعد نشر هذا التقرير ؟ وهل وزير الدولة للمستعمرات البريطانية سوف يعطى معلومات أخرى بشأن هذه المسألة لتوضيح سوء تفاهم لبعض الاستفسارات عن تفاصيل التقرير ؟ " فرد علية رئيس الوزراء أنة ليس لدية أي معلومات أكثر مما إحتوته الصحف عن إستقبال مصر

---

[1]- Parliamentary debates fifth series, vol .135 ,1920,p934.

[2] محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ص٧٨-٧٩.

[3] - Parliamentary debates fifth series ,vol .138,1920, p272 .

لتقرير بعثة ملنر أضاف أيضا انه يجب التشاور مع الوفد المصري . فقاطع كلامه النائب H.Brjttain بسؤال الى Lloyd Gorge " هل ستتشاور مع الوفد المصري في غياب اللورد ملنر ؟ " فرد علية المستر Spoor " إن هذه المسألة ستكون أكثر وضوحا بشكلاً صحيحا مع وزير الدولة للمستعمرات – أي مع اللورد ملنر – فعقب علية رئيس الوزراء المستر Lloyd Gorge "عندما نناقش هذا الموضوع في المجلس لا داعي لوجود اللورد ملنر ". ونجد سبب هذا انه عندما قدم اللورد ملنر وزير المستعمرات الإنجليزية تقريره إلى حكومته حدث بينهم وبينها اختلاف في الرأي حملة على تقديم استقالته من منصبة ، وفي يوم ١٣ فبراير ١٩٢١ تسلم مقاليد الأمور في وزارة المستعمرات المستر W.Churchill [١].

ولم يكد المستر Churchill[٢]* يتبوأ مركزه حتى بسط خطته في سياسة الإمبراطورية البريطانية في خطابة الذي القاة في مأدبة أقامها اللورد Reding حاكم الهند تكريماً له و تناول فيها المسألة المصرية وعدها من المسائل البريطانية بل عد مصر شطرا من الإمبراطورية البريطانية وأعرب عن أملة بان الصعاب القائمة الآن في مصر تتناقص في سنين قليلة وان تتولى الأمة شئونها تحت ظلال السلام – في ظل دائرة الإمبراطورية البريطانية – وعندما وصل نبأ هذا الخطاب بمصر احتجت علية الهيئات والجماعات والأفراد . لان مصر لم تكن في أي وقت جزء من الإمبراطورية الإنجليزية كما أنها لم ترضى بالحماية التي أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها في سنه ١٩١٤[٣].

وفى جلسة ٢٨ فبراير ١٩٢١سأل مستر Lawson سؤالا لوزير الخارجية " إذا كان لدية بيان عن الحالة في مصر ، ثم وضح وجهة النظر الحقيقية للشعب المصري وزعيمهم سعد زغلول معربين عن عدم رضائهم عن الحماية ويجب إلغاؤها و الحقيقة بان تقرير ملنر يؤكد إلغاء الحماية من قبل الحكومة البريطانية . وسوف تصرح الحكومة البريطانية بسياستها القادمة نحو مصر بإلغاء هذه الحماية ؟ " فرد علية المستر Harmsworth " بان الحكومة البريطانية قد أرسلت الدعوة التالية إلى سلطان مصر من قبل اللنبى المندوب السامي في مصر يقولون فيها " أن حكومة جلالة بريطانيا بعد دراسة المقترحات الغير منطقية من قبل اللورد ملنر التى وصلت إلى الخاتمة وان حالة الحماية ليست علاقة مرضية في مصر ، وبعد ان توصلت بريطانيا إلى قرارها النهائي فيما يتعلق بتوصياتها المتعلقة باللورد ملنر ، يرغبون أن يمنحوا مصر تشكيل هيئة رسمية تتفاوض معهم واستبدال الحماية بعلاقة أخرى مرضية مع

---

1 – Parliamentary debates fifth series, vol. 138,1920, p1411-1412 .

2- المستر ونستو ن تشرشل تولى وزارة المستعمرات بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٨ثم الداخلية١٩٢٠-١٩١١والبحرية١٩١١-١٩١٥والحربية والطيران ١٩١٨-١٩٢١ثم وزير لمستعمرات بعد استقالة ملنر ، انظر مذكرات عبد الرحمن فهمي :المصدر السابق،ص٢٤٢.

3 – مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص ص ٤٤٢.

الحكومة المصرية و إضافة الإهتمامات الخاصة بفرض الضمانات الكافية للأقليات الأجنبية وأيضا الطموحات الشرعية للشعب المصري[1]". ويشير هذا القرار بان الحكومة الإنجليزية كبر عليها أن يكون قرار إلغاء الحماية إجابة لطلب الأمة لذلك زعمت انه بناء على مقترحات اللورد ملنر .

وكان أهم ما تتضمنه السياسة البريطانية المقبلة هي مراعاة شعور المصريين في حفظ قوميتهم وجنسيتهم ، وانه لا غنى عن استماله العناصر المعتدلة حتى تنحاز لبريطانيا ، وان الحكم الذاتي لمصر و حده لا يكفى ، لان المصريين لا يعدون أنفسهم من جملة الأملاك البريطانية ، وهذا الأمر يوجب التمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وغيره من البلاد الأخرى كالهند[2].

ثم أشارت اللجنة إلى الجانب الأخر وهو أهمية مصر للنظام الإمبراطوري وذكرت اللجنة أن التوفيق بين الجانبين بموجب عقد معاهدة تطلق سُراح المصريين من الوصاية دون أن تعرض المصالح الحيوية البريطانية للخطر ، وذلك بان يكون لبريطانيا الدفاع عن مصر والإشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، والإبقاء على القوه العسكرية ، والحصول على "النصيب الأكبر من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية هذا فيما يختص للأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة ... " ثم عرض التقرير لمشروع ملنر الثاني فذكر انه إذا كان أتيح فيه لمصر تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى ، فان اختيار مصر للسياسة الخارجية لها تكون مستقلة عن بريطانيا " فانه مستحيل " ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة في الجانب الشرقي لقناه السويس أو في منطقة القناة عامة ، مشير في ذلك أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور في القناة ، بل تشمل المواصلات البرية و الجوية و البحرية ثم عرج على مسألتي الموظفين البريطانيين الامتيازات الأجنبية[3].

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ انقطعت المفاوضات رسميا ، وبهذا اكتمل بحث الموضوع أمام لجنة ملنر فأنهت تقريرها ورفعته إلى مجلس الوزراء البريطاني بعد شهر.

وبذلك نجد أن كل ما دار من مناقشات في البرلمان أكد على استمرار الاحتلال وفرض الحماية و عزم انجلترا الدخول في عقد معاهدة تحالف مع مصر للاحتفاظ بمركزها في مصر.

وفى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة المصرية عن طريقين الأول الحصول على اعتراف الدول في مؤتمر السلام بالحماية، و الثاني الحصول على إعتراف الشعب المصري نفسة بالحماية . ولهذا تساهلت في مسالة الإفراج عن سعد

---

1 - Ibid,p1583 .

2 -القضية المصرية ،المصدر السابق،ص ص٥٨-٥٩ .

3 - القضية المصرية : المصدر السابق ، ص ص ٥٨-٥٩.

ولكن الحركة الوطنية المصرية استطاعت أن تحبط الخطة البريطانية في مصر بشأن الحماية وتجبرها في النهاية على التسليم[1]. ونجد أن مباحثات سعد ملنر كشفت لنا عن حقائق تؤكد حل المسألة المصرية بالمفاوضة بين انجلترا و مصر أو بعرضها على عصبة الأمم حتى تبقى المسألة المصرية معلقة لفترة أطول حتى تنال انجلترا كل مصالحها قبل المفاوضات لكي تتفاوض على شئ جديد لمصلحتها.

[1] – عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص١٥١ –١٥٢.

# الفصل الثاني
# مفاوضات عدلي - كيرزون ١٩٢١

تألفت وزارة عدلي يكن في ١٧ مارس ١٩٢١ و كان برنامجها الدخول في مفاوضات لذلك أرسل عدلي إلى سعد بباريس نبأ تأليف وزارته وبرنامجها، ودعوة الوفد إلى الاشـتراك في هذه المفاوضات،فعزم العودة إلى مصر في ابريل سنة١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلي باشا يكن . وكانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، لأن سعداً اشترط للاشـتراك مـع الوزارة في هذه المفاوضات عدة شروط منها، إلغاء الحمايـة ، والوصـول إلـى إعتـراف بالاستقلال التام ، وإلغاء الأحكام العرفية ، والرقابة على الصحف ، وأخيراً أن تكـون للوفـد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة[1].

وكان ملنر واللنبى معا يأملون خيرا في المعتدلين . وان كانا ينتظران معا أيضا الوقت الذي يتقدم فيه هؤلاء علنا للتفاهم . وقد قال اللنبى علينا أن ننتظر حتى نرى قوى المعتدلين أو نرى الانقسام يحدث في الوفد . لذلك حاول ملنر عزل القوى الثورية داخل الوفد عـن قـوى التهادن وليحاول إضعاف الأولى بالثانية ، وكان في ذهنة ان يكون الوفد أكثر اعتدالا إذا مـا وجد معه عدلي ، ولكنه وجد في النهاية أن سعداً يقف عقبة شديدة جدا . وأن النجاح ممكن مع عدلي[2].

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشـا إلـى التمسـك بـالحكم ، وتـأليف وفـد المفاوضات في ذلك الحين . فقد ذكر الدكتور هيكل أنه عرض على عدلى باشـا ، بحضـور صدقي باشا وثروت باشا ، فكرة إستقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقـف ، فأبـدى الرجلان معارضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد في أيدي ( الغوغاء) أي سـعد ومن معه وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وافلت الزمام من يديها كانـت الطامة الكبرى . وكانت مصلحة عدلى باشا الشخصية دافع أخر وراء التمسك بموقفهم ، لأنها تعتبر هزيمة له وفوز لمنافسه سعد زغلول[3].

والظاهر أن ما قام به عدلي باشا يكن من وساطة بين لجنة ملنر والوفـد المصـري ، وما بذله من جهد في أثناء مباحثات الهيئتين ، للتوفيق بينهما ، رشحه فـي نظـر الحكومـة الإنجليزية ليكون الزعيم المصري ، ليقـف الوسـيط مـن قومـه موقـف الشـارح لـرأى الغير(إنجلترا) ولم يكن الممثل له[4].

---

[1] –عبد الرحمن الرافعى:في أعقاب الثورة المصرية،الجزء الأول،الطبعة الرابعة،دار المعارف ١٩٩٧ ،ص ص ١٩-٢٠ .

[2] – مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

[3] – محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية المصرية، المرجع السابق ،ص ١٢٢.

[4] – محمد شفيق غربال:المرجع السابق،ص ص٨٢-٨٣.

ونستخلص من هذا أن الحكومة الإنجليزية بنت خطتها على موقف معين وهو إستماله عدلي يكن ، أحد رجال الوفد المصري ولكن خيب عدلي تقديرهم كما سنتبين في أثناء المفاوضات الرسمية.

## ١- مفاوضات عدلي-كيرزون ١٩٢١ :

كانت إنجلترا راغبة في التفاوض مع مصر بزعامة عدلي يكن لأن سعدا كان محقا في كل هذه الشروط لأن الاستقلال التام يكون مشروعا في ظل إلغاء الحماية والأحكام العرفية والرقابة على الصحف ، وأيضاً لا معنى لمفاوضة تتم بين بلدين يتحكم فيها أحداهما في تعيين من يتفاوض معهم ، ولكن ممثلي كبار الملاك في قيادة الوفد انتهزوا هذه الفرصة فأعلنوا استقالتهم من الوفد ، احتجاجا على موقف سعد من وزارة عدلي فاستقال محمد محمود باشا ، حمد باشا الباسل ، احمد لطفي السيد بك ، محمد على علوبة بك ، عبد العزيز فهمي بك ، وحافظ عفيفي بك ، وعبد الخالق مدكور باشا ، وجورج خياط بك ، وكون المنقسمون حزب الأحرار الدستوريين ، في أكتوبر ١٩٢٢ تحت رياسة عدلي باشا ووضع هذا الحزب كما يصفه الرافعي " قاعدة التساهل مع الإنجليز وكان أعضاؤه مفاخرين بهذه السياسة ويسمونها كياسة ولم يذكر في برنامجه كلمة الجلاء وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان للسياسة البريطانية ، إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد[١].

وأصدر الأمير عمر طوسون بياناً في ٣٠ إبريل ١٩٢١ اقترح فيه لمعالجة هذا الخلاف بين أعضاء الوفد أن تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريقة الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوض وطلب في بيانه رفع الأحكام العرفية و الرقابة على الصحف فوراً ، وان تّجري المفاوضة في مصر لا في لندن لكي يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة[٢].

وفى وسط الصراع بين سعد باشا لمنع عدلي باشا من السفر إلى لندن بأي ثمن وقعت حوادث القاهرة ١٨ ، ١٩ مايو ١٩٢١ -حوادث مايو- بين المصريين والأجانب التي أدت إلى إحراج موقف عدلي ووزارته وإرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة ، الذي رد عليها عدلي موضحاً أن وزارته ليست في حاجة للسعي في الحصول على مظهر جديد في الثقة ، وزادت حده هذه الحوادث بعد تشكيل وفد المفاوضة ، بالإضافة إلى أن عمال العنابر وشركة التُرام قد أضافوا بّعدا جديدا لهذه الحوادث بإساءتهم إلى الأجانب. ولا ننكر أن سعد زغلول و الذين معه كان لهم دورا في استمرار الجماهير على إحراج الوزارة وظهورها بمظهر العاجز

---

1 - شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ -١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ١٩٥٧ دار المعارف المصرية ١٩٥٧ ص ٤٩.

2 - عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٢٦.

عن تسيير الأمور وبإصرار الحكومة على عدم التنازل عن إثبات هيبتها كان من الطبيعي أن تزداد الأمور سوءا[1].

وفى ظل هذه الأحداث أرسل سعد زغلول إلى السلطان حسين كامل رسالة جاء فيها "تجرى الوزارة على سياسة الشدة والإحراج بتكميم أفواه الأمة وكتم شعورها وحملها على مالا تريد في وقت يتقرر فيه مصيرها ، وتشعر فيه بوجوب إطلاق الحرية لها في إبداء آرائها وميولها ، وبصفة كوني وكيلاً عنها رأيت من الواجب على لفت نظر عظمتكم إلى النتائج السيئة التي تترتب على استمرار الوزارة في هذه السياسة المضادة لإرادة الأمة ومصلحتها المخالفة لمقاصدكم السامية وإلى المسئولية الكبرى التي تتحملها الوزارة أمام عظمتكم وأمام العالم والتاريخ " . ولم يكن أمام رئيس الحكومة عدلي يكن إلا أن يرد على رسالة سعد برسالة أخرى جاء فيها " اطلعت الحكومة على تلغراف أرسل من سعد زغلول باشا إلى عظمة مولانا السلطان وقد تضمن تهما شنيعة للوزارة ، وانه لا يسع الحكومة تلقاء هذا الزعم إلا أن تعلن الحقيقة للجمهور وحتى لا يضلل حكمه أو يفسد عليه رأيه والواقع انه ليس شيء مما زعمه سعد باشا صحيح فإن الحكومة تساهلت في بادئ الأمر فتركت المظاهرات لا تتعرض لها بشيء ، غير أن استمرار تلك الحالة وخروج المظاهرات عن الدائرة المشروعة أحدث إزعاجاً واضطراباً في الأمن فكان من الواجب عليها أن تعمل على تلافيه فمنعت المظاهرات واكتفت في تنفيذ هذا المنع بأقل الوسائل أذى للمتظاهرين . إلا أن ذلك كان من نتائجه أن تجرأ المتظاهرون على الاعتداء الجسيم على البوليس و الخروج الشديد على النظام و القانون. ولذلك لجأت الحكومة إلى استعمال القوة لتفريق الجماهير للمحافظة على النظام واستتباب الأمن"[2].

وأما بالنسبة للمحاكمات والتحقيقات في تلك الحوادث ، فقد شكلت في أواخر مايو ١٩٢١ محكمة كان قضاتها من الإنجليز وجعلت من سجن الحضرة مقرا لها . وكان قناصل الدول الأجنبية تبنوا مسألة الدفاع عن مصالح رعايا بلادهم . ولم يكن هذا الهدف هو الحقيقي بل هدفت بريطانيا من ورائها إرهاب المصريين قيادة وشعبا ، القيادة التي تتفاوض معهم في لندن والشعب الذي أثبت يقظة كبيرة أمام الهجمة الكبيرة للجاليات الأجنبية . ونجد بريطانيا قد هدفت من وراء هذه الأحكام إثارة المشاكل أمام المفاوضين المصريين ، وإرهابهم ، واتخاذ هذه الحوادث كورقة يساومون بها . والتمسك بالامتيازات الأجنبية وحماية بريطانيا لهذه الإمتيازات[3].

---

1 – حمادة محمود احمد إسماعيل : حوادث مايو ١٩٢١ صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ص ٦٣ – ٧٢.

2 – نفسه ، ص ص٧٦ –٧٧.

3 – نفسه ،ص ١٨٢ .

**وخلاصة القول** أن المسئول عن تطور الأمور إلى هذه الدرجة هو سعد زغلول لرغبته في تولى رياسة وفد المفاوضات ومن ناحية أخرى إصرار عدلي يكن من منطلق أنه رئيس مجلس الوزراء أن يتولى رئاسة وفد المفاوضات . ووقفت هذه الحكومة حائرة بين المحافظة على هيبتها و الخوف من التصدي للسعديين وفي ذات الوقت خائفة من أن تفوتها أول فرصة للمفاوضات الرسمية بين مصر وإنجلترا فربما يكون لها فضل في شئ[1].

وفى أول يوليو ١٩٢١ أبحر الوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا من الإسكندرية قاصداً لندن لإجراء المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والإنجليزية . بعد نضال وكفاح بين العدليين و السعديين ، سافر الوفد على الرغم من المعارضة القوية التي واجهته . وعلى الرغم من تصريح المستر W.Churchill وزير المستعمرات الإنجليزية .

وفى ٤ يوليو وصل الوفد الرسمي إلى باريس وفى ٦ منه استقبله على المحطة بعض الأعيان المصريين الموجودين هناك كما استقبله طوسون باشا باسم الحكومة البريطانية ، وفى ١١ يوليو وصل الوفد الرسمي إلى لندن فقابلة المصريون بمظاهرة احتجاج صغيرة وكانوا يلوحون برايات حمراء مكتوب عليها " لا مباحثة مع عدلي " و " مصر للمصريين " ثم مروا أمام الفندق الذي نزل فيه الأعضاء وهم يلوحون براياتهم أيضا ويهتفون " يسقط عدلي " و " لا زعيم إلا زغلول " ثم اخترق موكبهم الشوارع الكبرى في لندن . ويجدر بنا هنا ان نذكر ان الموعز بهذه الحملة وما سيأتي بعدها ضد عدلي باشا والمنظم لها هو الدكتور حامد محمود[2] . المقيم بانجلترا فقد كلفة سعد باشا بذلك وامدة بكل ما يلزم من المال والمعلومات .

وفى ١٥ يوليو ١٩٢١ أصدرت وزارة الخارجية البريطانية البلاغ الرسمي عن المفاوضات واستقبل المركيز كيرزون اوف كدلستون في وزارة الخارجية الوفد الرسمي المصري المؤلف برئاسة صاحب الدولة السير عدلي يكن باشا رئيس الوزراء وصاحب الدولة السير حسين رشدي باشا وأصحاب المعالي إسماعيل صدقي باشا ، ومحمد شفيق باشا وأحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا و السكرتير عبد الحميد بدوي بك لفتح المفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بنظام مستقبل مصر السياسي[3].

---

1 - نفسه ، ص١١٢.

2 - حامد محمود: شارك في العمل الوطني مع وصول الوفد الى لندرة بزعامة سعد ثم شارك فى العمل الوزاري بعد ان عين فى وزارة محمد محمود الرابعة ٢٤ يونية ١٩٣٨ وزير للصحة ممثل عن الحزب السعدي حيث غلب على هذه الوزارة طابع التوازن بين الحزبين الكبيرين " الدستوريين و السعديين " ثم شارك في وزارة على ماهر الثانية ١٨ أغسطس ١٩٣٩، ووزارة حسن سرى الثانية ٣١ يوليو ١٩٤١. انظر الى الدكتور / يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، ص ص٤١٦-٤١٩ -٤٢٩.

3 - مذكرات عبد الرحمن فهمي :المصدر السابق ،ص ص١٣٠-١٣٣.

وكانت المقابلة بين عدلي باشا واللورد كيرزون وزير الخارجية في السادس عشر من يوليو ١٩٢١، وفيها دارت الأحاديث أحيانا على انفراد مع اللورد كيرزون وحدة ، أو مع المستر لندسى والمستر مري من كبار رجال وزارة الخارجية ، أو بين إسماعيل صدقي باشا، وممثلين لوزارة المالية ووزارة التجارة . وبنى كيرزون Curzon مقترحاته أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين بسبب ما حدث بالإسكندرية من اضطرابات وقمع القوات البريطانية لتلك الاضطرابات . وتناولت وزارة الخارجية مناقشة عدة أمور منها مسألة قناة السويس وتأمين الشركة ومد امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي، وموافقة المندوب السامي على إنشاء تلك الأسلاك و المحطات ، ومسألة الخراج والجزية التي تدفعها لتركيا ، ومسألة تعويض الموظفين الأجانب الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم[1].

وأيضاً نجحت خطة مكرم عبيد الذي أرسله سعد زغلول إلى إنجلترا للدعاية ضد "وفد عدلي و وزارته في مصر" أمام الرأي العام البريطاني فاستجاب إليها بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني من حزبي "العمال"و "الأحرار" وتمت الاتصالات بينهم و بين رسول الوفد، وأنتهي الرأي إلى تكوين لجنة منهم تقوم ببث هذه الدعاية بين أوساط البرلمانين الإنجليز[2] .

ولم يكتف بعض النواب الإنجليز بما أثاروه في البرلمان البريطاني من المناقشة في المسألة المصرية التي حملوا فيها على عدلي باشا حملة شعواء تردد صداها في إنجلترا و مصر. لم يكتفوا بهذا بل انتهزوا فرصة وصول المفاوضات الرسمية إلى نقطة صعبة ونشروا مقاله في جريدة المورننج بوست بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٢١ متخذين من الشقاق القائم بين سعد وعدلي ذريعة لعملهم هذا . وقد وقع على هذه المقالة تسعة عشر عضواً وعلى رأسهم المستر Swan زعيم المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني . وإذاعة بعض الحقائق الآتية :

١- أن هذه الجماعة (وفد عدلى) غير ممثلة للرأي العام المصري وفوق ذلك فإن الأغلبية العظمى من المصريين تعارضها .

٢- أن الوزارة الحالية تستعين بالأحكام العرفية – التي فرضتها بريطانيا على مصر منذ عام ١٩١٤ واستمرت للآن – لتضييق الخناق على الرأي العام في مصر لإنتزاع ثقة الناس بها وتأييدهم لها على كره منهم .

---

[1] - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ص ٨٩ – ٩٤.

[2] -مذكرات عبد الرحمن فهمي :المصدر السابق، ص١٣٦.

٣- أن المفاوضات – مع هذا الذي يسمونه وفدا – لا يمكن أن تؤدى إلى حل مرض للمسألة المصرية . ذلك لأن الوزارة امتنعت عن إجراء انتخابات لجمعية وطنية فضلا عن استعمالها وسائل الإكراه التي ولدت العداء في قلوب أغلب المصريين وجعلتهم يعتقدون أن الوزارة ووفدها خاضعان لمراقبة الحكومة الإنجليزية التي يتفاوضون معها.

٤- أن وضع معاهدة على هذه الطريقة يجر إلى اضطرا بات لا حد لها وربما إلى ثورة. زد على ذلك إحياء العداء في صدور المصريين نحو الإنجليز مما يؤدى حتما إلى زيادة الأعباء المالية على عاتق الشعب الإنجليزي ومن العبث إجبار أربعة عشر مليونا من الناس على التسليم بمعاهده وحكومة لا يرضون عنها.

٥- ليس هناك من وسيلة لعمل معاهدة يمكن للمصريين قبولها إلا بأجراء انتخابات عمومية بعد أن ترفع الأحكام العرفية . والجمعية التي تنتخب تعين وفد ينوب عنها[1].

كان طبيعيا أن يسر سعد زغلول باشا من الحملة التي قام بها فريق من النواب الإنجليز تلك الحملة التي قادها الدكتور حامد محمود الموجود في لندن" كما ذكرنا سابقا" . وكان ذلك طبيعيا أن يطرب سعد باشا لهذا العمل لا سيما بعد المقالة التي نشرت في الصحف ووصفوا فيها عدلي باشا بأنه لا يمثل الشعور القومي المصري . لذلك أرسل سعد باشا تلغرافا إلى المستر Swan وزملائه يشكرهم فيه على توفيقهم في الحملة التي قادوها[2].

وفى أواخر شهر يوليو ١٩٢١ غادر الإسكندرية مكرم عبيد[3]. " عضو الوفد المصري " قاصدا لندن حيث وصل في ٢ أغسطس ١٩٢١ ، وعمل على بسط آراء الوفد الممثل لآراء سعد للجمهور الإنجليزي وخصوصاً ما يتعلق بخطة الوفد نحو المفاوضات الرسمية الدائرة بين الحكومة البريطانية و الوفد الرسمي المصري . وفى ٤ أغسطس ١٩٢١ استقبل اللورد Curzon عدلي باشا في وزارة الخارجية ومن هذا التاريخ أوقفت المفاوضات على ان تستأنف فيما بعد في شهر سبتمبر وقد انتهزعدلى باشا هذه الفرصة فسافر إلى باريس لقضاء بضعة أيام مع أسرته. وبهذه المناسبة أرسل مكرم عبيد التلغراف الآتي الى الإسكندرية للوفد قائلاً "علمت من مصادر برلمانية وغيرها ان الطريقة المرجحة التي تسلكها الحكومة البريطانية بعد إعادة المفاوضات في شهر سبتمبر هي تأخير الإتفاق وإيجاد عذر يعود الوفد الرسمي بسببه إلى مصر وبذلك تكسب الوقت وتثبط همم المصريين "[4].

---

[1] – نفسه ،ص ص ١٥٢٣-١٥٢٤.

[2] – نفسه ، ص ١٥٢٥.

[3] – كان يعمل وقتئذ أستاذا فى مدرسة الحقوق السلطانية وقد ذهب الموظفين لندن لتعبئة الرأى العام ضد وفد عدلى ومعاونة الدكتور حامد محمود فى حملته ودعوة عدد من النواب المؤيدين للوفد لزيارة مصر .

[4] – نفسه ، ص ١٤٦.

تحولت حوادث الإسكندرية التي وقعت في شهر مايو ١٩٢١ إلى حجج سياسية لدى فرنسا و إيطاليا ضد مصلحة مصر، فكانت بمثابة حجر عثر في طريق المفاوضات الجارية في لندن بشأن مستقبل مصر . وقد احتجت تلك الدول على وقوع تلك الحوادث وطلبت بسببها صيانة امتيازاتها وأحاطة مصالحها بسياج من القوة والنفوذ بالرغم من أن تحقيقات ومحاكمات السلطة العسكرية لم تنته بعد .

ولقد قابل وفد من الجالية الإيطالية معتمدهم وقدموا إليه مذكرة عن اضطرابات الإسكندرية وقالوا فيها إنهم يرون من الضروري بقاء نظام الامتيازات الأجنبية الحالي كما يرون أنة كقوة دولية مسلحة لحفظ النظام . وبالرغم من أن إيطاليا هي الدولة الوحيدة التي لم تعترف بعد بحماية إنجلترا على مصر فإن الحكومة البريطانية في هذه الأيام أخذت تبذل المساعي لحمل إيطاليا على الاعتراف بمركزها السياسي في مصر[١].

وفى غضون شهر أغسطس سنه ١٩٢١ دارت بعض المفاوضات ومقابلات بين عدلي باشا و اللورد كيرزن وفى ٢٤ أغسطس عقدت في وزارة الخارجية البريطانية جلسة ختامية للدور الأول من المفاوضات وقد رؤى تأجيلها شهراً لأن كبار المفاوضين قرروا الاستراحة من العمل واستئنافها في أكتوبر ١٩٢١[٢].

وجاءت زيارة بعض أعضاء البرلمان البريطاني لمصر " وهى تعرف ببعثة المستر swan بناء على دعوة من سعد باشا وجهت إليهم ، ليقف فيها هؤلاء النواب على حال البلاد ، وشعور الأمة تجاه مفاوضات عدلي باشا وكيرزون . وبعد انتهاء الدورة البرلمانية لبوا الدعوة واخذوا في أوائل سبتمبر ١٩٢١ يستعدون لهذه الزيارة . وهذه هي أسماء هؤلاء الأعضاء : المستر هرى بارنس والمستر جاك ملز و المستر جون لوسن و المستر و. لن و المستر ج . ا . سوان والدكتور سيجال[٣].

وقد سافروا فعلاً من لندن في ١٣ سبتمبر ١٩٢١قاصدين الديار المصرية وقد صرحوا قبل سفرهم بان قدومهم إلى مصر ليس بقصد التدخل في شئونها الداخلية بل بقصد درس الحالة فيها دراسة تبنى عليها نتائج خاصة بالسياسة التي يجب إتباعها لأنها عاطفة صداقة حقيقية بين إنجلترا و مصر. وصرحوا كذلك بأنهم بصفتهم أنصار للديمقراطية التي يريدونها كذلك للبلدان الأخرى يوافقون على المبادئ الآتية :-

1 - نفسه ، ص ١٤٧.
2 - نفسه ، ص ١٥٤٦.
3 - نفسه، ص ١٥٦١ ، وأيضا عبد الرحمن الرافعى :في أعقاب الثورة المصرية، المرجع السابق ص ٣٦ .

أولا : أن للشعب المصري الحق في تقرير مصيره و التمتع بالاستقلال التام وأن ايه معاهدة تشتمل على ضمانات للمصالح المعقولة لإنجلترا أو الجاليات الأجنبية يجب ألا تمس هذا الحق على أي وجه من الوجوه .

ثانيا : أن المندوبين الذين يفاوضون في عقد معاهدة باسم الشعب المصري يجب أن يختارهم النواب المنتخبون من الشعب المصري .

ثالثا : أنه لأجل ضمان حرية انتخاب هؤلاء النواب يجب إلغاء الأحكام العرفية ووسائل الإكراه الأخرى في الحال[1].

يقول القائم بأعمال المندوب السامي في القاهرة أن زيارة وفد مجلس العموم إلى مصر قد دعمت موقف سعد زغلول و أن كثيرا من الأعيان الذين كانوا قد انحازوا للحكومة العدلية قد غيروا مواقفهم في هذه المناسبة[2].

وبعد وصول بعثة Swan إلى مصر وشرح أسباب مجيئها لمصر تأهب سعد لزيارة طنطا بصحبتهم ، وحدد ميعاد الزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٢١، فقررت الحكومة المصرية منع هذه الزيارة بحجة " المحافظة على النظام والأمن العام " ثم زار معهم بور سعيد ثم المنصورة ، وأقيمت له حفلات كبيرة بهما وألقيت فيهما الخطب طعنا في عدلي باشا ووزارته، و أقام سعد للبعثة وليمة في فندق شيبرد تكريما لهم ، وتبادلت الخطب من الجانبين، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم أنهم بحضورهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية : " لم يبق إلا مؤاخذ تهم لنا لأننا نتدخل في شئون مصر الداخلية. ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنه في شئون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل في شئون مصر الداخلية ؟ أليست مما يهم إنجلترا ؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومة الإنجليزية كل سنه الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزي في مصر؟ إن الحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو في مصلحة إنجلترا قبل غيرها " .

فجاء هذا القول مصداقا لما توجسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وبذلك غادر هؤلاء الضيوف مصر في ٧ أكتوبر ١٩٢١ بعد أن كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة في البلاد[3] (بين المؤيدين لعدلي وسعد) .

وفى صباح ٧ أكتوبر ١٩٢١ سافر النواب من مصر قاصدين بلادهم لقرب موعد افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة وقد ودّعوا في سفرهم وداعا ضخما و هتف الناس لهم كثيرا

---

1 – مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص ١٦٦.

2 – نفسه ، ص١٦٧.

3 – عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ٣٦–٣٧.

وقد لازمهم في القطار حضرات واصف بك غالي و سينوت بك وحنا وعاطف بك بركات مندوبين من سعد زغلول[1].

وعلى الصعيد الآخر حضر إلى سعد باشا وفود من أقاليم الوجه القبلي ترجو منه زيارتها وانهالت عليه برقيات كثيرة لزيارة سعد باشا لبلادهم . فلهذا السبب ولأجل نشر دعوة الوفد في تلك الأقاليم رأى سعد باشا أن يقوم برحلات إلى مديريات الوجه القبلي عن طريق النيل . وقبيل وصول الباخرة إلى أسيوط هدمت بعض الزينات وساعد في هدمها رجال البوليس، وحشدت الحكومة قواتها من البوليس ، والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر ولذلك يعتبر مسلك عنت وإعتساف ، لأن الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أي فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وفى ١٤ أكتوبر تحرش الأهالي ببعضهم وتحرش البوليس بالجمهور إذ اندس بين جماهير المستقبلين بعض الأهالي من المؤيدين لعدلي باشا وأخذوا يهتفون بحياة عدلي باشا . وانحاز البوليس إلى فريق عدلي باشا طبعا . وأسفرت هذه الحادثة عن إصابة الكثير من الفريقين . واعتبر عبد الرحمن الرافعى هذه الحادثة مظهرا أليما للحرب الداخلية و حدث شجار أخر في جرجا ، ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع سعد باشا زيارته لعواصم ومدن الوجه القبلي في هذه الرحلة ، فعاد إلى العاصمة بطريق النيل [2].

ونستنتج مما سبق أن زيارة لجنة Swan إلى مصر بدعوة من سعد زغلول لم تأت بثمارها المرجوة كما أرادها سعد زغلول بدليل استئناف المفاوضات مع الوفد الرسمي برئاسة عدلى يكن .

وكانت نتيجة المفاوضات التي دارت بين الوفد الرسمي وبين الحكومة الإنجليزية ، حيث قدم اللورد كيرزون لعدلي باشا مشروع الاتفاق في ١١ نوفمبر ١٩٢١ وخلاصة المشروع هو:-

**أولا: إنهاء الحماية :**

يتم إنهاء الحماية في مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها على أن تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

**ثانيا: العلاقات الأجنبية :**

- تتولى الشئون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير معين لذلك .

---

[1] - مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص١٨٥.

[2] - نفسه ، ص ١٩٣، وأيضا عبد الرحمن الرافعى :في أعقاب الثورة المصرية، المرجع السابق ص ص ٣٦-٣٧.

- يمثل حكومة بريطانيا في مصر " مندوب سامى " ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى .
- يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية و المندوب السامي البريطاني فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية[1].
- ألا تدخل الحكومة المصرية في أى إتفاق سياسي مع اى دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى بريطانيا .
- تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين بالخارج حسب مقتضيات مصالحها .

**ثالثا: الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية – النصوص العسكرية :**

وتتعهد فيها بريطانيا بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها وتكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر.

**رابعا: استخدام الموظفين والضباط الأجانب :**

وفيها تتعهد مصر بألا تعين ضباطا أجانب بالجيش المصري أو موظفين أجانب في أي مصلحة دون موافقة المندوب السامي البريطاني.

**خامسا: الإدارة المالية :**

تعين الحكومة المصرية بعد المفاوضات مع الحكومة البريطانية مندوباً مالياً يكون مسئولاً للمبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة وجميع المعاشات المستحقة للموظفين الأجانب.

ليس للحكومة المصرية حق عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية دون موافقة المندوب السامي .

**سادسا: الإدارة القضائية :**

تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة بريطانيا- مستشارا – قضائيا لتنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب[2].

**سابعا: السودان :**

تتعهد الحكومة البريطانية بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل فقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر الأخر السودان و الثالث أوغندا .

---

[1] مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص ١٦٦٥ وأيضا عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ص ٣٣-٣٤ ،وايضا شفيق غربال : المرجع السابق، ص ص ٩٤-٩٥.

[2]- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص٩٨ .

**ثامنا: قروض الجزية :**

المبالغ التي تعهد خديوي مصر بدفعها للبيوت المالية تستمر الحكومة المصرية على دفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنه ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ .

**تاسعا: اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم :**

للحكومة المصرية الحق في أن تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين ويكون للموظفين البريطانيين الحق في الاستعفاء من الخدمة بعد نفاذ هذه المعاهدة .

**عاشرا: حماية الأقليات :**

تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكانها الحماية التامة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز مولدهم أو لغتهم أو جنسياتهم أو دينهم مع حماية الأقلّيات .ومسألة الامتيازات وفيها تتولى الحكومة البريطانية حماية المصالح الأجنبية ، إلغاء الامتيازات[1].

ويتضح من هذه القواعد أن مشروع Curzon جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودا و أمعن في العدوان على استقلال مصر و السودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذي حدث في البلاد منذ مايو سنه ١٩٢١ قد اضعف من قوتها المعنوية فأغرت بها إنجلترا فزادت في أطماعها واعتداءاتها .

وبعد إطلاع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمة اللورد Curzon إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١، فرد الوفد بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢١ على المشروع متضمنا مسائل كثيرة قام بمناقشاتها . ولكن لن نقبلها ، ومن هذه المسائل :-

المسألة العسكرية : بشأن حماية المواصلات الإمبراطورية فيلزم وجود قوه عسكرية فى القطر المصري .

أما مسألة العلاقات الخارجية : فهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى التى كانت قد وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، وبأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي .

مسألة الامتيازات: لم تبق حاجة الى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها في المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول مع معاونتها فى ذلك سياسياً من جانب حليفتها .

مسألة المندوبين: المالي و القضائي بتداخلهم فى إدارة الشئون الداخلية الى حد يحصل الى شل سلطة الحكومة و البرلمان .

---

1 -محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ص ٩٤- ٩٩ .

أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلابد لنا فيها من توجيه النَظر إلـــى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانب مصر . فإن هذه النصوص لا تكفـــل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السـيطرة علـــى مياه النيل[١].

ومالت العديد من الآراء الى أن عدلي باشا قد اقبل على قطع المفاوضات عندما أيقن أنه لم يستطع الحصول على تسوية مشرفة فبعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى مصر عـــن طريق البريد بالمشروع البريطاني ورد الوفد المصري عليها بواسـطة جنـاب المارشـيل اللنبى Allenby ومعها مذكرة إيضاحية لم يطّلع الوفد عليها . وغادر الوفد الرسمي المصري لندن فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١[٢] .

وكان موقف الأمة بعد قطع المفاوضات لم تبتئس أو تحزن بل عظمت وأكبـرت عمـل عدلي باشا وحزمه لأنها علمت بنوايا الإنجليز ومطامعهم ، ولكن سعد استمر فى خصـــومته مع عدلي وقابلته الأمة عند عودته بمظاهرات الإهانة والتحقير[٣] ، و كما أستقر رأى السلطات البريطانية على نفى سعد إلى جزيرة سيشل في يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢١، وكان هذا دافعا إلـــى إعادة توحيد الصفوف داخل الوفد مع الاستمرار بالمطالبة بالاستقلال التام .

وبذلك نجد إجماع الآراء على أن المفاوضات كانت مرهقة للغايـــة ، وقـــد اســـتطاع عدلى باشا أن يظهر خلالها الكثير من ضبط النفس وقوة الحجة ، غير أن كيرزون كان قـــد بنى مقترحاته وملاحظاته كلها على شئ واحد ، هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين كما أن عدلى باشا قد أقبل على قطع المفاوضات عندما أيقن أنه لن يستطيع الحصول علـــى تســوية مشرفة .

وقد أفلح سعد في خطته ونال بغيته ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشـــا . ولكن هكذا كانت تتطلب خطتة تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢[٤]. و هذا هو التطور الـــذي كســـبتة القضية المصرية بإنقسام قيادتها .

## ٢ – رد فعل البرلمان البريطاني على المفاوضات:

وكانت إنجلترا راغبة في التفاوض مع مصر بزعامة عدلي يكن و هـــذا مـــا كشـــفه المستر Mr.R.Richardson أثناء مناقشاته فى مجلس العموم البريطاني بتـــاريخ ٢٢مـــارس

---

1 – مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق،ص ص ١٦٧٢-١٦٧٣ .

2 – نفسه،ص ص١٦٧٤ –١٦٧٥ .

3 – عبد الخالق لا شين : سعد زغلول ودورة فى السياسة المصرية ، دار العودة ببيروت ، مكتبة مدبولى، الطبعة الاولى ، ١٩٧٥ ، ص٣٤٠، محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، المرجع السابق، ص١٠٥.

4 – محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ٩٠.

١٩٢١عن " وجه النظر الحقيقية بشأن تقرير بعثة ملنر إلى مصر الذي يؤكد بأن المعاهدة لم تكن في موضع التنفيذ إذ لم توافق مصر على وضع مندوبين مصريين ترضى عنهم انجلترا لكي يتفاوضون معها بغض النظر عن الوفد الوطني السابق - وهذه إشارة عن حزب الأحرار الدستوريين بزعامة عدلي يكن المرشح للمفاوضة مع إنجلترا الذي اعترف به من قبل اللورد ملنر أن يتحدث باسم الأمة ؟ " فرد علية المستر Harmsworth " أنه ليس لدى الحكومة البريطانية حكم على تعيين المندوبين المصريين للمفاوضة معهم ، وأشار أن هذا سيكون بيد المصريين أنفسهم ومن ينوب عنهم ويتحدث باسمهم ". ثم وجه نفس النائب سؤال أخر لوزير الخارجية عن " وجهات نظر الحكومة البريطانية في اختيار الممثلين المصريين وطريقة تعيينهم من قبل الحكومة البريطانية الذين سيدخلون في محادثات رسمية مع الحكومة البريطانية ، وإذا حدث هذا بالفعل ، سوف يكونون غير ممثلين للشعب ، ولن يكون عندهم ثقة في الشعب المصري ، وهل الحكومة الإنجليزية ستعطى التأمين لحرية اختيار الشعب لممثليه ؟ " فكان رد المستر Harmsworth " هي رغبة إنجلترا في منح مرشح يتفاوض معهم ويستمع لوجهة النظر البريطانية ". ثم وجه سؤالا أخر "عن مدى شكر المصريين للسلطان لأعماله المتعلقة بالمفاوضات الرسمية ، وهل أجبر السلطان شعبه على قبول الممثلين للأمة ؟" فكان الرد من مستر Harmsworth " بطبيعة الحال بعدم وجود معلومات حقيقية تؤكد هذه الأقوال من قبل النائب Hon "[1] .

ونجد المقصود هنا بأفعال السلطان أنه قام بأبعاد سعد زغلول من تمثيل الأمة وعيَن عدلي يكن الذي يفهم وجهة نظر إنجلترا ويشرحها ويوصلها للمصريين ولكن هذا الشكر تحت ضغط من السلطان.

وبناء على ذلك كشفت المناقشات التي طرحها المستر Mr.Lunn بجلسة ٢٤ مارس ١٩٢١ "عن شروط سعد باشا في المفاوضات الرسمية . وهي الوصول إلى إلغاء الحماية والاعتراف دوليا بالاستقلال التام أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقاتها مع الدولة الإنجليزية فقط مع ملاحظة إرادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات ، واشترط أيضا إلغاء الأحكام العرفية و الرقابة على الصحف ، كما اشترط أن يكون للوفد المصري أغلبية فيه وان تكون له الرياسة ، وكل هذا قبل الدخول في المفاوضات الرسمية .

ولكن لن تقبل الحكومة أن تكون الرياسة لغير رئيس الوزراء على اعتبار أن ذلك هو الإجراء الصحيح ؟ " . فرد علية المستر Harmsworth وقال " إنه ليس لدية إضافة على هذا الحديث "[2] .

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, vol. 139,1921, p2337-2338 .

[2] - Ibid, p2790

وقد نوقشت هذه المسألة في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢ مايو ١٩٢١ حيث سأل Lieut-Commander Kenworthy عن " المقاييس التي تأخذها الهيئات المصرية لتوقيعهم على تصريحات الثقة التي كانت تبين من يرغبون في ترشيحه لينوب عنهم ويمثلهم في المفاوضات القادمة مع إنجلترا ، مما يجعل الوزارة الجديدة – وزارة عدلي يكن – في حالة حرجة ، وهل يطمئن الشعب المصري لقرار سلطان مصر بتعيين المفاوضين الرسميين مع إنجلترا ؟ " فكان الرد من المستر Harmsworth " إنه ليس لدية معلومات عن مثل هذه الاقتراحات . أما بقية السؤال لا أحد يقول في مصر أو يشك بالنسبة للإيمان الجيد لعظمة سلطان مصر لحل المسألة المصرية عن طريق مفاوضات رسمية بين البلدين"[1] .

و الحقيقة أن الظروف الدولية كانت تدفع الحكومة البريطانية إلى السعي لعقد التسوية مع مصر . لأن إنجلترا اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية الأمر الأول أن نظام الحماية لم يعد يُكَون علاقة مرضية لمصر تجاه بريطانيا أما الأمر الثاني فظهر في سياستها الاعتماد على المعتدلين في إبرام التسوية مع مصر إذ تعذر الاتفاق مع المتطرفين – وساعد الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه أن عدلي في عام ١٩٢٠-١٩٢١ كان يبدو مسيطراً على الموقف ويحظى بتأييد الأغلبية من أعضاء الوفد[2].

واستمر مجلس العموم في مناقشة مقترحات الأمير عمر طوسون[3] *بتاريخ ٩ مايو ١٩٢١ حيث سأل فيها المستر Mr. Spoor " أن المصريين هم الذين يختارون الوفد الذي يتفاوض مع الحكومة البريطانية ، أسوه بمجلس الوزراء المصري الحاضر أو الوفد الوطني الذي يعمل على تمثيل وجهه نظر المصريين ، وهل الحكومة البريطانية ستقترح إعادة إنتخاب جمعية تشريعية جديدة لاختيار الوفد المفاوض باسم الحكومة المصرية ؟ " فرد علية المستر Harmsworth " أن النائب Hon قد أشار إلى أن المصريين سوف يختارون الوفد الممثل لهم ولكن جلالة ملك إنجلترا لا يتدخل في هذا الأسلوب أو الطريقة التي يختارون بها الوفد الممثل لهم"[4].

---

[1] - Parlimentary debates fifth series, vol. 141,1921, p673-674.

[2] - Elgood: Egypt And The Army London 1924 P.276-277

[3] – اقترح الأمير عمر طوسون فى ٣٠ ابريل ١٩٢١ أن تؤلف جمعية وطنية تمثل الامة بطريق الانتخاب يكون من حقها تعيين مفاوضين وطالب برفع الأحكام العرفية و الرقابة على الصحف وان تجرى المفاوضة فى مصر لا فى لندن " انظر الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، المرجع السابق، ص ٢٦.

[4] - Parlimentary debates fifth series, vol. 141,1921, p1532 .

وتشير الفكرة إلى إبعاد إنجلترا الشكوك عنها في اختيار ممثل أخر للأمة تريده وترغب في شرح وجهات النظر الإنجليزية وتقرّبها للشعب المصري للوصول لحل المسألة المصرية ويرضى عنها كلا من إنجلترا ومصر.

وفى البرلمان البريطاني شغلت حوادث مايو جزءاً من مناقشاته بجلسة ١٢ مايو ١٩٢١ حيث سأل مستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن "عدد الأشخاص الذين جرحوا من الشرطة في القاهرة أثناء محاولة قمع المتظاهرين ضد حكومة عدلي باشا خلال الأسبوع الماضي ؟" فكان رد مستر Harmsworth" إنه ليس لديه معلومات عن عدد الجرحى من الشرطة في القاهرة خلال الأسبوع الماضي "[1] .

وظلت هذه الحوادث تشغل أعضاء البرلمان البريطاني حتى شهر يوليو حيث سأل المستر Lunn وكيل وزارة الخارجية البريطانية "عن صحة الحادث الذي نشر في الصحف المصرية – الأمة و الأهالي و الأفكار – وغيرهما من أن المصريين قد أحرقوا أحد الإيطاليين حياً حتى الموت وحرق المصريون لبعض جثث الأجانب؟ " فرد عليه المستر Harmsworth وكيل وزارة الخارجية البريطانية " بأن هذه الحوادث صحيحة وأن المصريين شرعوا في ارتكاب حادث آخر ، ولكن البوليس تصدى لهم وهذا بناء على التقرير الطبي الذي يقول إن المصريين حاولوا إشعال النار في أحد الأشخاص الإيطاليين وهو حي ، وأن الغوغاء حاولوا حرق جثة أحد اليونانيين ، وأنه من المستحسن بسبب هذه الحوادث رفع الأحكام العرفية الآن[2] ". وبالطبع كانت فرصة لهم لاستمرار هذه الأحكام العرفية .

وعاود المجلس مناقشاته حول موضوع رياسة الوفد المصري للمفاوضة حيث وجه سؤالا في جلسة ١٢ مايو ١٩٢١ من المستر swan سأل فيه وكيل الوزارة للشئون الخارجية عن " صحة والتأكد من تصريح نائب رئيس الوزراء البريطاني المستر Rudski أن الحكومة البريطانية لا ترغب في ترأس زغلول باشا للمفاوضات الرسمية بالمقارنة لوجهة نظر التصريح المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٢١ الذي قال فيه المصريون أنفسهم أنهم سوف يختارون أعضاء الوفد الممثل للمفاوضة ؟ " فرد علية المستر Harmsworth "إن الحكومة البريطانية ليس عندها معلومات عن الموضوع إلى ما بعد البرقية التي أرسلها المصريون أنفسهم . وأضاف أن سعد باشا أنكر هذا التصريح . ثم سأل المستر swan سؤالا آخر إلى وكيل الوزارة للشئون الخارجية "هل استلم المجلس تقرير الشرطة التي دخلت مدرسة راشد بالقاهرة وضربت الطلاب في ٦ مارس ١٩٢١ لأنهم قاموا بترديد صيحة "يسقط عدلي ولا أساس إلا

---

[1]- Ibid , p2166.

[2] - Parlimentary debates fifth series, vol .143,1921, p239-240.

سعد " ؟ فرد المستر Harmsworth الإجابة "بالنفي"[1] حيث كانت القوات البريطانية تدخل المدارس وتلقى القبض على مديرها و القائمين عليها ، تعتقل عددا من الطلاب فى السجون ، وهذا كرد فعل متبع من القوات البريطانية تجاه اى ثوري .

وبذلك أكد تصريح مستر Swan بجلسة ٩ يونية ١٩٢١ بأن الشعب المصري قد أوضح الآن بكل الوسائل الممكنة أن الوزارة الحاضرة لا تمتلك ثقتها التي سترشح المندوبين الذين يمثلون وجهة النظر الوطنية ، ويعتبر هذا هو السبب الخاص الذي يتطلب انتخاب مجلس وطني وهو بذلك يعطى تعبيرا رسميا للأمة ولهذا دعم سعد زغلول هذا الطلب وأيضا الحكومة البريطانية ستنصح الحكومة المصرية بهذا الطلب[2].

وتشير الفكرة إلى موافقة إنجلترا للانتخاب لمن يمثل الوفد في المفاوضة لحل المسألة المصرية وهذا مخالفا للحقيقة والواقع أن إنجلترا قد أشارت أكثر من مرة لإبعاد سعد زغلول من المفاوضة وتعيين عدلي يكن لأنه متفهم لوجهة نظرهم وسوف يقوم بتوصيلها للشعب المصري.

وتصدر الخلاف بين زغلول باشا وعدلي يكن باشا على رئاسة المفاوضات ، واستأنفت مناقشات البرلمان الإنجليزي حيث ناقش البرلمان الإنجليزي فى جلسة ٩ يونية ١٩٢١ هذا الخلاف بسؤال أحد الأعضاء المستر Lunn إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "عن توقيع طلبات مليون مصري يطالبون باستقالة الوزاره الحالية فى مصر ، وماذا عن نية الحكومة البريطانية في التفاوض مع الوفد المعين بمجلس الوزراء المصري الحاضر؟" فرد علية Harmsworth "إن الجواب في الجزء الأول للسؤال بالنفي ، وأن الحكومة البريطانية ترى بعدم وجود سبب للرفض أن يتم التفاوض بالوفد الذي عينة سلطان مصر ، وأن يزور الوفد المملكة المتحدة البريطانية وتكون الرياسة من قبل رئيس الوزراء المصري" . ثم سأل المستر Lunn سؤالا آخر لوكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" إنه يرى أن الوزارة المصرية الحاضرة والوفد المفاوض قد عينا بواسطة السلطان ، وبذلك لا يتمتع بالثقة الآن أمام الشعب المصري ، وأن الحكومة البريطانية توافق على أن تكون المعاهدة مع الممثلين الأصليين من الشعب المصري ، وبالتالي ماهى الخطوات الآمنة لمدى الثقة العامة من قبلهم ، ويجب أن الوفد يتحقق بالطرق الدستورية لتمتعهم بهذه الثقة ؟ " فرد المستر Harmsworth " ليس لدى معلومات متوفرة لهذه الأسئلة في الوقت الحاضر"[3].

[1]-Parliamentary debates fifth series, vol. 141, 1921, p2166 - 2167.
[2]- parliamentary debates fifth series vol. 142 p2058
[3] - ibid, p2095-2096.

وفى ظل هذه الأحداث ناقش النواب في مجلس العموم بتاريخ ٢٢ يونية ١٩٢١ مستقبل السياسة البريطانية في مصر حيث سأل السير "Sir W. Joynson Hicks عن وجود أي توصيات لمجلس الوزراء بالنسبة لمستقبل السياسة البريطانية في مصر وما هي سياسة الحكومة بخصوص ذلك البلد الآمن ؟" فرد عليه مستر Harmsworth " إنه لا توجد اى توصيات أو بيانات أصدرت من قبل مجلس الوزراء. وفيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال إن السياسة لم تتغير تجاه مصر ". فأعقبة النائب Lieut -Colonel Croft بسؤال آخر "عن السياسة البريطانية تجاه مصر ، ويجب وجود خطوات واضحة نحو تلك السياسة المستقبلية لأنها مسألة حيوية جدا للحكومة البريطانية لذلك يجب مناقشاتها في مجلس العموم البريطاني؟" فرد عليه المستر Harmsworth "أنه يجب أن يوجه هذا السؤال لزعيم المجلس"[1].

وقد سأل بعض نواب المجلس بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٢١"عن مدى إتاحة مناقشة البرلمان للمعارضين والمؤيدين للحكومة المصرية الحاضرة ووجهات نظر المفاوضين الممثلين من قبل مصر للتفاوض مع انجلترا ؟" فأجاب المستر Harmsworth " بالطبع سوف يؤخذ في الاعتبار واجب وزارة الخارجية في استمرار المناقشات المصرية أن تجعل نفسها محاطة بكل وجهات النظر"[٢] .

وفى البرلمان البريطاني شغلت المسألة المصرية جزءاً من مناقشات مجلس العموم بجلسة ١٤ يوليو ١٩٢١ وقد أثار أعضاء المجلس في مناقشاتهم إلى الانقسام الواضح بين الوفد الممثل في الحكومة المصرية وممن يختاره الشعب المصري لحل قضيته .

حيث سأل الكولونيل Jems هل تعطى الحكومة تأكيدات بألا نعقد اتفاقيات نهائية مع الوفد الموجود الآن بانجلترا حتى يعطى المجلس الفرصة التامة لدراسة مثل هذه الاتفاقات ؟ فأجاب المستر Lloyd George قائلا " أن الحكومة ستتذكر هذه النقطة التي أشار إليها صديقي المحترم". ثم سأل الكولونيل Jems سؤالا آخر "هل يرى رئيس الوزراء من الملائم أن يتولى المفاوضات بنفسه فلا تترك في أيدي وزارة مؤقتة نظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على قراراتها؟" فأجاب أحد النواب قائلا" إن المفاوضات ليست في أيدي وزارة مؤقتة بل في أيدي وزارة الخارجية وأن وزير الخارجية هو الذي يتولاها وهو يمثل الحكومة في هذه المسألة ". ثم سأل أحد الأعضاء" هل يؤخذ رأى المجلس قبل أن يخطو خطوات فعالة فيما يتعلق بمصر ؟" فكان الرد" أن الحكومة أعطت وعدا صريحاً بأنه سيكون لهذا المجلس فرصة

---

[1]- parliamentary debates fifth series, vol.143,1921, P 1355.

[2]- Ibid, P1369 .

بحث الاتفاق قبل أن يصدق عليه البرلمان البريطاني و الجمعية التشريعية المصرية" ثم قاطعة المستر Lloyd George قائلاً" أتمنى أن يكون هناك فرصة كافيه قبل البت في أي شئ "[1].

وفى ٢١ يوليو ١٩٢١ جرت مناقشة في البرلمان البريطاني بخصوص عرائض الثقة بسعد باشا والمفاوضات الرسمية . ثم تقدم المستر Swan بسؤال إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" تصريحات الثقة في عدلي باشا وزغلول باشا على التوالي ، التي تم التوقيع عليها بنسبة كبيرة جدا في مصر لصالح سعد زغلول . وما هي الخطوات التي تؤخذ لكي يمكن لذلك الرأي أن يجد تعبيراً أو حلاً ؟" وهل وقع ٢,٢٥٠,٠٠٠ من سكان مصر ، و ٣,١٥٦ عضوا من ٣٤٦٠ عضوا من الذين يؤلفون الهيئات العمومية تصريحات تتضمن تأييد سياسة سعد باشا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تنوى الحكومة مواصلة المفاوضات مع الوفد الذي يرأسه عدلي باشا ؟ " فقال المستر Harmsworth وكيل وزارة الخارجية "إنه لم يتلق معلومات كهذه توضح بها عدد الأشخاص الذين قد اشتركوا في التوقيع على تصريحات الثقة إما في صالح أو ضد حكومة مصر ، وكما علمنا من النائب Hon بالأمس أنه قد أشار أحد أعضاء الجمعية التشريعية في الصحف المحلية أن مجموع سكان مصر بلغ ١٤ مليونا نسمة فى حين قد بلغت جملة التوقيعات ١٧,٥ مليون توقيع دونت على تصريحات الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ونجد أن البيان الذي نشرته الجمعية التشريعية عن عدد السكان الكلى لمصر ١٤ مليون وكان التوقيع لـ ١٧,٥ مليون شخص ويرجع السبب إلى أن معظم الشعب المصري في هذه الفترة لا يقومون بالتوقيع بأنفسهم و كانوا يستخدمون الأختام ولذلك كانوا يختمون على أكثر من ورقة باسم واحد بدافع حبهم لمن يمثل الأمة في حل المسألة المصرية والاستقلال ، وبذلك تشككت إنجلترا في توقيعات الثقة بأنها أكثر من العدد الأصلي لسكان مصر وأما بخصوص الجزء الأخير من السؤال فبالإيجاب "[2] .

وقد واصل أعضاء البرلمان البريطاني من أصدقاء سعد باشا حملتهم على عدلي باشا وأعوانه أعضاء الوفد الرسمي فأثاروا مناقشة ثانية في مجلس العموم البريطاني بجلسة ٢٢ يوليو ١٩٢١ ، حيث سأل فيها المستر Swan "هل هناك معلومات رسمية بأن مأمور مركز المحلة ومساعده ضربا معاً بالكرباج شخصا يسمى عبد القادر شرف لأنه لم يوقع على عرائض الثقة بوزارة عدلي باشا ؟ وأن رجال الإدارة دخلوا منزل أخت المرحوم مصطفى خليل باشا وقبضوا على ابنها وأخذوا منه عرائض الثقة بسعد زغلول باشا موقعا عليها من ستة آلاف شخص ؟ وأن رجال بوليس قرية أبو غالب بمركز شربين بمديرية الغربية وغيرها من الأماكن قد حملوا على التوقيع على عرائض الثقة بعدلي باشا في الساعة التي كانوا

---

[1] -parliamentary debates fifth series, vol.144,1921, p1458.

[2] - Ibid, P 2451.

يتسلمون فيها مرتباتهم وأن عمدة قلما تحصل بالقوة على توقيعات سكان تلك القرية على عرائض الثقة بزغلول باشا ؟ وأن عمدة سمادون بمديرية المنوفية ومساعديه وبوليس القرية استقالوا جميعا احتجاجا على الأعمال القهرية التي طلب منهم عملها لكي يحصلوا على تأييد لعدلي باشا ؟ فأجاب المستر"Harmsworth" أنه ليس لدية معلومات عن هذه الحوادث المزعومة "فقال المستر Swan "أليس الواقع أن هذه الحوادث ذاعت في كل مكان وان عددا كبيرا من عرائض الثقة هي بالرغم من ذلك في جانب زغلول باشا ؟" فرد علية المستر Harmsworth "الظاهر أن عرائض الثقة التي في جانب عدلي باشا مساوية لها في العدد فقاطعة المستر Swan وقال أليس الواقع أن الأغلبية الكبرى في جانب زغلول باشا ؟" فأجاب المستر Harmsworth" إذا قرأت ياصديقى إجابتي بالأمس وجدت أن عدد التوقيعات على عرائض الثقة المختلفة يزيد بكثير جدا على عدد سكان مصر " فضحك أعضاء المجلس " ثم سأله أحد الأعضاء "هل عندك معلومات عن مديريتي الغربية والمنوفية ؟" فقال المستر Harmsworth" لم اسمع عنهما إلى الآن شيئا "[1].

وعن أثر هذه المناقشات في إنجلترا . أوضحت الحكومة البريطانية أن المصريين يجبرون على إعطاء توقيعاتهم للوزارة المصرية تحت تأثير القوه وأن الموظفين المصريين ليسوا أهلاً للثقة لأنهم يضربون مواطنيهم بالكرباج إرضاء لرؤسائهم في الحصول على التوقيعات .

ومن هذا يتضح من المناقشات التي دارت في البرلمان البريطاني هو إنتهاز المستعمر لهذه الفرصة فراحوا يقولون إن الموظفين المصريين قساة القلوب لا يصلحون لحكم أبناء وطنهم ويجب أن يكونوا تحت السيطرة البريطانية. وزادوا على ذلك بقولهم أن أنصار سعد زغلول باشا قد اشتكوا إلى البرلمان البريطاني من الموظفين الوطنيين فلا غنى للمصريين - في هذه الحالة عن الأجانب- لتسوية خلافاتهم حتى في الوقت الذي يطالبون فيه بالاستقلال، وانتهزت صحف كثيرة هذه الفرصة أيضا فأخذت تسخر من المصريين وتنفث في جمهور قرائها من الأباطيل وما يتنافى مع حقيقة الواقع. وكأنما يحمل عبد الرحمن فهمي كلاً من الوفد وسعد زغلول مسؤولية إعطاء الموظفين البريطانيين في مصر ذريعة للبقاء[2].

و دارت مناقشات مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢١ عن سير المفاوضات حيث سأل المستر Swan" هل يوجد لدى الحكومة معلومات عن سير المفاوضات مع الوزارة المصرية ؟ فأجاب المستر Harmsworth قائلا " أن المفاوضات سائرة في مجراها الطبيعي وانه لا ينتظر أن تبلغ فيها نتيجة من النتائج بسهولة" . فأعقبة المستر Swan بسؤال أخر"

---

[1]-parliamentary debates fifth series, vol.145,1921, p634.

[2] – مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص ١٥٢٢.

هل صحيح أن الذين يقومون بالمفاوضة لا يمثلون الرأي العام في مصـــر ؟ " فـــرد المســـتر Harmsworth قائلا " أظن أن هذه النقطة من النقط التي تحتمل الجدل الكثير"[1] .

وقد أوضح البيان الرسمي الصادر من الحكومة المصرية الذي نشر بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٢١" بأن الشيخ سليمان عمر الجداوى قدم عرائض الثقة لرئيس الوزراء المصري عـــدلى فى الإسكندرية ولكن رئيس بلدية الإسكندرية كذب ذلك لأنه كان موجوداً في القاهرة منذ ٢٥ يونية ١٩٢١ ، ولم يوجد في مدينة الإسكندرية لخمسة شهور سابقة ، وأيضاً من بـــين قـــوائم أسماء الذين ذهبوا ليقدموا ثقتهم في عدلي باشا أن شخصان قد تُوفّيا قبل ذلك الوقت ؟" فكـــان الرد "انه ليس لدية معلومات بالنسبة للأجزاء الباقية لهذا السؤال ولا فيما يتعلـــق بالادعـــاءات التي احتوتها الأسئلة الأخرى "[2].

واستمرت المناقشات بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢١ بشأن " إجبار الشعب علـــى توقيعـــات الثقة بالوسائل المحتالة و الحصول على الالتماسات لمساندتها " وتحـــت هـــذا العنـــوان دارت المناقشات والأسئلة التي بدأها المستر Lunn إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجيـــة عـــن الممثلين من ٥٠٠٠ شخص في منطقة سكان فوه للحصول على وثائق المساندة لزغلول باشـــا في الكميات الكبيرة بالوسائل المحتالة ، مثل أخذ الختم من رجل وإثبات توقيعات منه إلـــى ٥٠ وثيقة فى التوقيعات الزائفة . ولذلك قام عبد القادر مختار بك – مأمور مركز منطقة أبو تـــيج – حيث أرسل بالبريد رسالة إلى عدلي باشا في ٣ مايو ١٩٢١ ، يناشـــدة ان يطلـــب مـــن مأموري المديريات الحد من إجبار السكان بالتوقيع في عرائض الثقة لعـــدلي باشـــا ومجلـــس وزرائة وإلا ستقع المسئولية عليهم[3].

والحقيقة هنا أن إنجلترا لا تشكك في تزيف الأختام فقط بل كانت ترفض الاعتـــراف بأختامهم على الورق ، وتريد التوقيع بأيديهم على الرغم من معرفتها بارتفاع نسبة الأمية بـــين الشعب المصري في ذلك الوقت ،وبذلك لا تعترف بالوفد الممثل في الخارج لأن مرشحيهم قد ختموا ولم يوقعوا على تصريحات الثقة بأيديهم.

وفى نفس الجلسة سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجيـــة عـــن" رئيس بلدية قليوب مصر واسمه صلاح الدين الشواربى بك قد طرد من وظيفته بدون محاكمة لأنه أرسل إلى جريدة النظام التصريح الذي يشمل بأن اسمه قد ورد بشـــكل خـــاطئ بـــين مؤيدي مجلس الوزراء المصري برئاسة عدلى يكن ، حيث أنه قد وضع ثقته مسبقا في ســـعد زغلول باشا رئيس الوفد القومي المصري" . و السؤال الثاني" عن فؤاد شرين بـــك وحســـين

---

1- parliamentary debates fifth series, vol.145,1921, p633.
2- Ibid, P 637.
3- Ibid, p 635 .

فتوح أفندي ، وكان في وزارة التربية والتعليم المصرية ومحمد بك خشبه في وزارة العـدل المصرية ، وثلاثة من أعضاء لجنة موظفي الحكومة وصلوا إلى فندق كونتننتال بالقاهرة في ٦ مارس ١٩٢١ ووقعوا على تصريحات الثقة في وزارة عـدلي يكـن؟ " فأجـاب المسـتر Waterson لم أعرف أي معلومات عن هذا الموضوع ولكن توجد معلومات أخرى عن هذا الموضوع بأن إحدى الهيئات أرسلت لبلدة بوجود أشياء في مركز الشـرطة للبيـع بـالمزاد ، ولذلك ذهب العديد للمزاد وسألوهم عن أختامهم ليثبتوا قائمة البيع ولكن في الواقع هي كانـت عرائض الثقة في مجلس الوزراء[1] .

ويستمر مناقشات مجلس العموم . وخاصة بشأن موضوع " تصريحات مجبـرة مـن التوكيلات"بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٢١ حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشـئون الخارجية هل عندك أي معلومات عن مأمور ابنوب واسمة إبراهيم يسرى أفندي الذي حـاول أخذ عشرة دولارات لإهانة حليم عيزر فانوس أفندي ، لأنه رفض أن يوقع عـرائض الثقـة لعدلي باشا ومجلس الوزراء المصري الحاضر ؟ وهل عندك أي معلومات عن التهديدات التي تعرضت لها إحدى مناطق كفر الشيخ وذلك ما لم يوقعوا على تصريحات الثقة لـرغبتهم فـي سعد باشا وزملائه ؟ وهل أنت مدرك في الأسبوع الثاني من يونيو ١٩٢١ من هـذه السـنة ، عن اعتقال عبد المنعم السيد أفندي الطالب في مدرسة التوفيقية أخذ منه بالأمس عرائض الثقة في سعد زغلول باشا أخذوه إلى دار الحكومة . فما هي تصريحاتك على تلك الأسئلة ؟" فأجاب المستر Harmsworth " أنا ليس عندي معلومات على تلك الموضوعات الثلاثة حيـث إنهـا تخص الحكومة المصرية "[2].

واستمرت المناقشة في ذلك الموضوع في البرلمان البريطاني بتـاريخ ١٦ أغسـطس ١٩٢١ حول موضوع " الاعتداء على الأشخاص الذين يرفضون توقيع تصريح الثقة " حيـث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل لديك معلومات عـن رئـيس بلدية سمنود ويدعى محمد عبد الرحيم رفض أن يوقع تصريح الثقة في عدلي باشـا ومجلـس وزرائه ؟ وهل عندك أي معلومات عن نائب رئيس البلدية لمنطقة المحلة الكبـرى و ضـابط شرطة ، وقام لزيارة المدرسة الابتدائية لإرغام الأولاد أن يوقعوا على عـرائض الثقـة فـي عدلي باشا ومجلس وزرائه أثناء كتابة عناوينهم بالمدرسة ؟ فأجاب المسـتر Harmsworth " الإجابة على كل هذه الأسئلة بالنفي "[3].

1-Ibid,P636.
2 parliamentary debates fifth series, vol.146,1921, p955.
3Ibid, P 1198-1199.

واستكمالاً للمناقشة سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن حالة محمد عابدين رئيس بلدية سابق بكفر ذكرى "هل كان مطروداً من مكتبه كرئيس بلدية بدون محاكمة ببساطة لمساعدة زغلول باشا الذي يعتبر الممثل الوحيد المصري للأمة ؟" وكان الرد من المستر Harmsworth" أنا ليس عندي معلومات رسمية عن الموضوع لأنة شخص في الحكومة المصرية وليس في الحكومة البريطانية "[1].

ونلاحظ استنكار النائبSwan في البرلمان في هذا الموضوع بحجة إن هذا الشخص في الحكومة المصرية ولكن في الواقع أنهم يقومون بالقبض عليهم دون محاكمة على الأفراد الموظفين ، لأنهم يقومون بالتوقيع وليس الختم على التوكيلات وبذلك يتحقق لإنجلترا التشكيك في صحة هذه التوكيلات من قبل الأشخاص الموقعين بالختم على تلك التوكيلات.

ويسأل المستر Swan بجلسة ١٦ أغسطس وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن حوادث يوم الجمعة ١٧ يونية ١٩٢١ "عن الهيئات في أشمون وهى منطقة في مصر أرغم سكانها على توقيع اتفاقية ليحضروا استقبال توديع الوفد الرسمي من الإسكندرية إلى لندن فأحتج السكان بشكل عام من خلال أعضاء لجنتهم المحلية ضد هذا الإلزام . وهل ممكن أن تعطى أي معلومات حول هذه الحادثة ؟ فأجاب المستر Harmsworth "أنا ليس عندي معلومات فيما يتعلق بتلك الحوادث المزعومة "[2] ، ونلاحظ دائماً أن المستر Hormsworth يستخدم ألفاظ مزعومة للتشكيك في الحوادث وادعاء عدم حدوثها .

وفى ١٨ أغسطس ١٩٢١ سأل أحد النواب المستر Lloyd George رئيس الوزارة البريطانية سؤالاً عن المفاوضات ومن يرأسها فرد عليه " أن المفاوضات جارية في الوقت الحاضر مع بعض مندوبين ممن لهم حيثية كبرى . وأرجو أن يكون لي السرور غدا بمقابلة رئيس الوفد بنفسي . وأظن أن من الصعب المناقشة الآن في هذه المسألة . وأنى أرغب رغبة صادقة في الوصول إلى اتفاق يمكن منه التوفيق بين حرية مصر والمصالح البريطانية والعمل معاً لفائدة تلك البلاد وأنى واثق جداً من أنه يمكن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق[3].

فلما اطّلع سعد باشا على هذا التصريح بادر بإرسال البرقية الآتية إلى المستر لويد جورج :-

" جناب المحترم لويد جورج"

(رئيس الحكومة الإنجليزية بلندرة)

"وردت الأنباء التلغرافية بأنكم صرحتم في مجلس النواب بأنكم واثقون بأن الاتفاق قد تم أوسيتم بينكم وبين البعثة الرسمية على أن تعمل إنجلترا مع مصر لخير مصر ،

[1]- Ibid, P 58.
[2] -Ibid, p1199.
[3] -Ibid,P 1199.

وأتشرف بأن أؤكد لجنابكم أن الأمة المصرية لا تقبل أي اتفاق يجعل إنجلترا شريكة لمصر في إدارة شئونها وأن كل مشروع يتضمن مثل هذا الاتفاق مقضي علية بالفشل و المشروع الوحيد الذي تقبله الأمة المصرية هو ما يضمن استقلالها التام "[1].

وفى البرلمان البريطاني شغلت حوادث زيارة سعد زغلول للوجة القبلي جزءاً من مناقشات مجلس العموم ، ففى جلسة ٢٦ أكتوبر ١٩٢١ تقدم المستر Swan بسؤال إلى وكيل الدولة للشئون الخارجية عن" قتل خمسه عشر رجلاً و جرح شخص واحد فى مديرية أسيوط، وبعد ذلك تمت حملة اعتقالات في الشرطة نتيجة لتجمهر الآلاف حول مديرية أسيوط ولذلك قررت الحكومة المصرية منع زيارات سعد زغلول لأقاليم الوجه القبلي ، فهل يوجد أي معلومات أخرى بخصوص هذه الحوادث ؟" فأجاب المستر Harmsworth "إنه ليس لدى معلومات فيما يتعلق بتلك الحوادث ، وأن الحكومة المصرية هي الوحيدة ، التي تقرر أي معلومات ضرورية ومهمة بخصوص تلك الحوادث فقاطعه المستر Swan قائلاً ممكن أن نجعل في هذا الاستفسار سياسة بريطانية عامة تجاه الحكومة المصرية ؟" فرد المستر Harmsworth " إذا حدث هذا الاستفسار فإنه يكون من قبل الحكومة المصرية فرد علية الكولونيل Wedgwood إذا كنا نعتبر الحكومة المصرية هي المتصرفة الوحيدة في مثل هذه الأمور الخاصة لها ؟ " فرد المستر Harmsworth "في مثل هذه الأمور الحكومة المصرية هي المتصرفة في شئونها الخاصة بلا شك "[2].

ونلاحظ دائما أن الحكومة البريطانية تلقى مسئولية أي اضطرابات على الحكومة المصرية بالرغم من أن إنها كانت لا تقدم على شئ إلا بالرجوع إلى المندوب السامي البريطاني وموافقته أو بإيعازمن إنجلترا نفسها.

وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٢١ تناول مجلس العموم مناقشات بشأن المسألة المصرية فدارت المناقشات الآتية : سأل المستر Ormsby Gore " هل كان البلاغ الذي ظهر في جميع صحف لندن تقريبا فيما يختص بالاتفاقية صادرا بصفة رسمية من دائرة حكومية أم كان ذلك البلاغ مجرد اختراع من بعض رجال الصحف ؟" فأجاب المستر Lloyd George" بأن البلاغ لم يكن رسميا" ثم سأل السير W. Joynson المستر Lloyd George "هل وصلت المفاوضات المصرية إلى نقطة يحتاج الأمر فيها إلى توقيع المندوبين المصريين فقط لكى يتم كل شئ ؟ وهل وافقت الحكومة البريطانية فعلا على جميع مطالب المصريين ؟ وسؤال ثالث هل تحتاج مثل هذه الاتفاقات إلى تصديق البرلمان قبل إبرامها ؟ " فأجاب المستر Lloyd George "بالنفي على الجزأين الأول و الثاني من السؤال" ، أما فيما يتعلق بالجزء الأخير

---

[1] – نص التلغراف – جريدة النيل فى ١٩٢١/٨/٢٥.

[2]-parliamentary debates fifth series, vol.147,1921, p801-802.

فقال المستر Lloyd George " ليكن صديقي المحترم على يقين أنه لن يحدث تغيير في علاقات إنجلترا بمصر من غير أن يعطى البرلمان فرصة كافيه لبحث ذلك التغيير " ثم سأل المستر Lawson هل يكون للأمة المصرية فرصة تمكنها من النظر في الأمر قبل البت فيه كما فعل اللورد Curzon بوضع نصوص لمشروعه ؟" فرد علية رئيس المجلس Speaker "ذلك لا نستطيع توضيحه أو تفسيره الآن" .

وسؤال أخر في هذه الجلسة من الكولونيل Gretton " هل البيان الذي وصف فيه موقف المفاوضات بجريدة التيمس اليوم دقيقا في جوهرة ؟" فأجاب المستر Lloyd George " بأنه يأسف لانشغاله عن قراءة التيمس ". ثم سأل السير W.Joynson "هل إذا لم تتم المفاوضات قبل انفضاض البرلمان وإذا لم تكن النتيجة التى وصلت إليها تسمح بعرضها على البرلمان فهل نفهم من ذلك أنه لا تعقد الاتفاقية إلا بعد انعقاد البرلمان مرة أخرى ؟ " فأجاب المستر Lloyd George قائلاً" إني اعتبر المسألة من الخطورة العظيمة للإمبراطورية بحيث يجب أن يعطى البرلمان فرصة لبحثها" .

وسؤال آخر من المندوب السامي المستر Lloyd George يسأل "عن السياسة النهائية للمجلس العمومْ لأخذ تصريح يعبر عن أمنيات الشعب المصري ؟ "وهل هناك مؤتمر واجتماع آخر للبرلمان في جلسة الخريف ؟ فأجاب رئيس الوزراء "ذلك الاجتماع قد أعلن قبل انعقاد البرلمان ، وكان للنائب Hon الفرصة لمناقشة تلك السياسة النهائية لإرضاء الشعب المصري و التعبير عن امنياتة . فعقب المستر Lloyd George على هذا الرأي بسؤال أخر هل الشروط التي وضعتها الحكومة المصرية شروط مستحيلة حتى يتم مناقشتها في المجلس ؟ فأجاب رئيس المجلس speaker " تلك المسألة مجادلة وتحتاج إلى مناقشات كثيرة ومستمرة "[1].

ونجد إصرار إنجلترا الدائم بعدم التدخل في شئون مصر الداخلية وخاصة في انعقاد الجمعية التشريعية ، ولكن الحقيقة المؤكدة أنها وراء تعطيل انعقادها.

وفى ظل هذه الأحداث ناقش مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ موضوع بشأن " الحكومة المستقبلية في مصر ". وما هي اقتراحات الحكومة الحاضرة للمفاوضات الحالية بين الوفد المصري و وزير الدولة للشئون الخارجية وهل من حق تلك الحكومة التفاوض معنا دون موافقة من الشعب المصري؟ فرد علية رئيس الوزراء بالنفي[2].
وبذلك أنهى المجلس جلساتة لهذا العام دون أن يصل إلى حل في مسألة المفاوضات المصرية البريطانية كذلك نجد أن السياسة المصرية وأحداثها شغلت جزءاً كبيراً من جلسات مجلس

---

[1]- Ibid ,p1040-1041.
[2] –parliamentary debates fifth series, vol.150,1921, p281.

العموم البريطاني وكذلك مجلس اللوردات لما لمصر من مكانة عظيمة وأهمية لدى الإنجليز، ونجد أيضاً أن اختلاف وجهات نظر أعضاء البرلمان المؤيدين و المعارضين لسياسة الحكومة البريطانية في مصر لم تكن تهدف مصلحة مصر بقدر استهدافها مصلحة بريطانيا العظمى فالجميع يهدفون إلى إيجاد صيغة شرعية للاحتلال بمسميات مختلفة " الحماية – الأحكام العرفية " و الدليل على ذلك انقلابهم على عدلي يكن باشا عندما شعر أنه فشل في الحصول على أي معاهدة تفيد المصريين وعاد إلى مصر وتقدم بأستقالتة وكذلك انقلابهم على سعد زغلول باشا وتأييدهم لقرار السلطان فؤاد بنفية إلى جزيرة سيشل وبذلك يخلو لهم الجو تماماً في عمل ما يحلوا لهم من سيطرة على أمور السياسة للحكم في مصر في ظل حكومات ضعيفة أو عميلة لهم.

# الفصل الثالث
# موقف البرلمان البريطاني من
# تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشلت مفاوضات عدلي – كيرزون عندما رفض عدلي باشا وزملاؤه بالإجماع المشروع البريطاني الذي قدمه اللورد كيرزون إلى الوفد المصري في العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، لأنة لا يحقق الغاية التي ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها . ومع ذلك فقد قدر أن يكون لنصوص هذا التصريح أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ، التي حددت العلاقات بين مصر و بريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا . وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ المشهور . ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت إلية بمشروع ملنر . و هذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية بإنقسام قادتها . ومن الغريب أن عدلي باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزون ، هم أنفسهم الذين عاونوا على إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وكان التصريح مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . بالرغم من أنه يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مما أدى إلى إعلان مصر للدستور ، وتمكنها من أن نجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا[1] وكان الإنجليز ينظرون إلى سعد باعتبارة المحرك الوحيد ، والمحرك الأخطر لقوى الثورة في مصر ، وكان الرأي القومي في مصر من صنع سعد وهو موجهه الأوحد ، فلو اقر سعد المقترحات لوافق عليها المصريون[٢] . وحقا بقاء الاحتلال البريطاني يجعل الاستقلال صوريا ومع التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨فبراير١٩٢٢جعلت انجلترا تتدخل في شئون مصر الداخلية و الخارجية .

## ١- الحالة السياسية في مصر قبل تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ وصداها في البرلمان البريطاني :

ولما وصلت الجرائد إلى أنحاء مصر تحمل نبأ اعتقال سعد زغلول وأصحابه وآلاف الناس فى مواكب مّظاهرات سلمية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ فى المنصورة ، وأضرب المحامون إلى أجل غير مسمى في القاهرة وقامت مظاهرات بالزقازيق وبنى سويف وسواها من المدن دون أن يقع فيها ما يخل بالأمن العام و أضرب المدرسون احتجاجا على ما وصلت إليه الحالة الحاضرة في يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ ،

، وكذلك أضرب الموظفون ، ووصلت المظاهرات ذروتها في أنحاء البلاد يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٢١، ويؤخذ من كشف جمعية الإسعاف عن المصابين في حوادث هذا اليوم أن عدد القتلى ستة والجرحى اثنان وعشرون[٣].

---

[1] – د / عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص٣٤٣.

[2] – El Good. OpCit.,P.241

[3] مذكرات عبد الرحمن فهمي : المصدر السابق ، ص ص ٣١٠ -٣١٢ .

لذلك أصدرت الوزارات منشورات مماثلة نبهت فيها الموظفين بأن كل من يغيب منهم لأسباب غير شرعية تخصم من ماهيته عن المدة التي يغيبها . وأما الحالة فى مدينة طنطا يذكر أن إضرابا عاما ساد جميع المصالح وأقفلت كل المحال التجارية وقامت السلطة العسكرية بإعتقال مواطنين ، ولم يبق فى طنطا إلا مظاهر الاستياء الشديدة ، احتجاجا على تصرف السلطة واعتقال سعد زغلول باشا وأصحابه ، وقررت محكمة طنطا الأهلية و رئيس النيابة ووكلاؤها إضراباً يومي ٢٦ ،٢٧ ديسمبر ١٩٢١ ، وأعلنت وزارة المعارف في يوم ٢٧ ديسمبر إغلاق ١٣ مدرسة منها سبعة من المدارس الثانوية وستة من مدارس المعلمين والمعلمات الأولية ، وفيه كذلك قامت عدة مظاهرات فى القاهرة قتل فى إحداها اثنان وجرح ستة[1].

وتعددت فى نفس الفترة حوادث الاغتيالات والاعتداءات على مصريين وبريطانيين فى يوم ٥ يناير ١٩٢٢ اعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب إدارة الأمن العام ، فأصيب إصابة غير مميتة ولم يعرف الفاعل وفى فبراير ١٩٢٢ قتل المستر Brawen المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية وشرع فى قتل المستر Beath وكيل القسم الميكانيكي بمصلحة السكك الحديدية ولم يعرف الفاعلون[2].

وعندئذ أصدر الوفد قرارا فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ بتنظيم مقاومة سلبية لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية وجعلها نوعين هما عدم التعاون و المقاطعة ، وكان الغرض من ذلك شعور الإنجليز بعزلتهم ، وأيضا عدم التعاون السياسي فى الوزارات و المصالح الحكومية و المحاكم ولذلك امتنع السياسيون المصريون عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة[3].

وتوالت الأحداث في مقاطعة البنوك الإنجليزية ، والسفن وشركات التأمين الإنجليزية ومقاطعة التجارة ، وانتشرت هذه المقاطعة و بلغ بها في الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة ، ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون و تشكلت لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها في الإسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المدريات . وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير ١٩٢٢ الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم في قصر النيل وعطلت الصحف التي نشرت هذا القرار وهى الأخبار

---

1 - الأخبار ٢٦ ديسمبر ١٩٢١ .

2 - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول ، ص ٥٦.

3 - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص٥٠ -٥٢ .

والمحروسة والنظام والأمة والمقطم ثم عادت وسمحت لها بالظهور. ثم الإفراج عن أعضاء الوفد يوم ٢٧ يناير ١٩٢٢[١] .

وفي أثناء أحداث المظاهرات والاعتقالات في مصر كانت المناقشات مستمرة في مجلس العموم البريطاني وبعد انتهاء دورة الانعقاد للبرلمان العام الماضي في مجلس العموم دارت مناقشات مشابهة لنفس الموضوعات مثل الاضطرابات والإبعاد و النفي و الموظفين الأجانب و الجمعيات التشريعية ( أي حالة مصر قبل وبعد إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) .

و عن أعمال القسوة و العنف دارت مناقشة في مجلس العموم أولها بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٢ بشأن ثكنات مدرسة أسيوط ، حيث سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " إنه بعد أيام قليلة من اعتقال زغلول باشا قد أصدرت وزارة الداخلية في القاهرة ان السير Milton مدير مدرسة في أسيوط قام بطرد الطلاب وتحويل المدرسة إلى ثكنات للجنود واستقبال الجنود الآخرين خلال شهور الشتاء ، فمن المسئول عن إصدار كل هذه الأوامر في ذلك الوقت في حين لم توجد وزارة مصرية موجودة حتى الآن ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " إنني لم أتلق معلومات كهذه بالنسبة لثكنات الفرق العسكرية في أسيوط " . وسؤال آخر من المستر Mills في نفس الجلسة للنائب Hon " إنه لا يرى ضرورة أخذ أوامر لإغلاق مدرسة وطرد طلابها لإحلال الفرق العسكرية في الشتاء بسبب ظاهرة حالة الطوارئ الموجودة في البلد المتمثلة فى المظاهرات و الإعتداءات ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " أنا ممتنع عن الإجابة على هذا السؤال لأن فيه إزعاج للحكومة المصرية "[٢].

وتوالت الأسئلة الموجه إلى البرلمان البريطاني عن المظاهرات وأعمال الشغب حيث سأل المستر Swan في جلسة ١٣ فبراير ١٩٢٢ عن المصابين في الفرق العسكرية البريطانية في أحداث ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ؟ فأجاب المستر Harnsworth " أما أعمال الشغب التي حدثت في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢ والأيام اللاحقة هم ٣٠ قتيل مصري و٩١ جريح بسبب النزاعات مع الشرطة ولا يوجد مصابون في الفرق العسكرية البريطانية خلال هذه النزاعات ولكن قتل جنديين وضابط صف بالجيش الهندي"[٣] . والعجيب هنا اننا نجد إنكارهم بمعرفة الطلاب المعتقلين بسبب الهتاف بحياة سعد زغلول ولكنهم يسردون لنا بدقة أرقام وأعداد الجرحى بالتفصيل .

1 - نفسه ، ص ص٥٣ -٥٦ .

2- parliamentary debates fifth series, vol.150,1922, P281-282.

3 - Ibid, p656-657.

ثم سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "عن التمثيل الدبلوماسي للبنوك المصرية الى القناصل فى مصر ، و لماذا أصدر اللورد اللنبى Allenby اوامرة إلى البنوك بعدم تسليم الأموال إلى سعد زغلول ومن معه من المصريين ؟ " فأجاب المستر Harmsworth رده المعتاد أنا ليس عندي معلومات عن مثل هذا التمثيل بعد تعليق اللورد اللنبى Allenby "[1] .

وقد أشار بعض النواب عن سياسة القمع والاعتقال في مصر بجلسة ١٠فبراير ١٩٢٢ حيث سأل المستر Lawson وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " على حادثة وقعت فى يناير ١٩٢٢ وصفها بأنها غارة مجنونة على مدرسة شبين الكوم الثانوية ، بأن الطلاب الذين كانوا نائمين فى بيوتهم قد اعتقلوا فى مساكنهم وجريمتهم الوحيدة هي أنهم قد صاحوا بهتاف " يعيش سعد زغلول باشا " وأن واحداً من موظفي المدرسة قد ضرب و أهين من قبل الهيئات الإنجليزية وكان بسبب اعتراضهم على سياسة إنجلترا " ، ثم سأل نفس النائب سؤالا آخر"عن تلك الأحداث بالرغم من عدم وجود وزارة مصرية للآن ؟" ومعنى هذا أن الاعتراضات نابعة من الشعب المصري وليس حكومة أو وزارة مصرية . أي أن الشعب في ثوره مستمرةٌ ضد السياسة البريطانية ؟ " . ونجد رد المستر Harmsworth "ردة البارع في إخفاء الحقائق وتزييفها بأنه ليس لدية معلومات تتعلق بهذه الحادثة المزعومة "[2].

ونجد كثرة الرد من المستر Harmsworth بعدم المعرفة دليل على مراوغته لأعضاء البرلمان و تهدئة موقفهم المعارض لتلك السياسة من اعتقال وقمع وعنف .

واستكمل مجلس العموم مناقشة ثكنات مدرسة أسيوط بجلسة ١٦فبراير ١٩٢٢حيث سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " بعد اعتقال سعد زغلول باشا بقليل قد أصدرت أوامر من وزارة الداخلية إلى المستر Milton مدير المدرسة فى أسيوط بأن يطرد الطلاب وتحول المدرسة إلى ثكنات عسكرية للجنود خلال شهور الشتاء ، ومن المسئول عن إصدار مثل هذه الأوامر منذ ذلك الوقت الذى لا توجد فيه وزارة مصرية حتى الآن ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " كما أعلمنا النائب Hon فى ٩ فبراير ١٩٢٢ إنني عاجز عن أن أعطى أي معلومات بالنسبة للفرق العسكرية فى أسيوط وعندما تأتى معلومات عن هذا الموضوع سأتصل في الوقت المناسب و أعلنها لكم "[3].

---

[1] - parliamentary debates fifth series, vol.150, p 283 -284.
[2]- Ibid,p 474.
[3]- Ibid, p1247.

و تناول مجلس العموم موضوعاً آخر للمناقشة و هو خاص باستئناف المفاوضات لذلك اقترح المستر Alfred T.Davies بجلسة ٩ فبراير١٩٢٢" بأن يضع ملف المفاوضة بين أيدي اللورد اللنبى Allenby المندوب السامي في مصر ، وزعماء مصريون معتمدون على عرض هذه المسألة للمناقشة في المجلس ؟" فأجاب المستر Harmsworth" أنا أحيل السؤال إلى النائب Hon الذي يصدر هذا القرار بواسطة رئيس الوزراء البريطاني في ٧ فبراير ١٩٢٢[1].

واستكمالاً للمقاطعة وأعمال القمع والعنف ناقش المجلس بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٢ إضراب مدينة جرجا فسأل المستر Mills وكيل الوزارة للشئون الخارجية "هل هو مدرك بأن يوم ١٤ يناير ١٩٢٢ يوم سوق الشنداويل في مدينة جرجا، تجمع السكان لبيع منتجاتهم المحلية وترك المنتجات البريطانية بالرغم من أن هذا السوق تخصص لمنتجات الشركات البريطانية ، وصل المستر Kennedy المفتش العام للشركة ، مع Meawen من سوهاج والجنود ، وحاولا إقناع السكان أن يرجعوا إلى سوق الشركة لكي يشتروا منها بضائعهم ، ولكنهم فشلوا فى إقناعهم ، واستمروا في إرغامهم بالقوة والشدة والعنف ، ثم أطلق المستر Kennedy سبع طلقات من مسدسه على السكان ، وأطلقوا الجنود أيضا النار من بنادقهم والنتيجة مقتل ثلاثة من السكان وتسعة جرحى ، وبذلك أصبحت حماية الجنود البريطانية غير ضرورية لان مستر Kennedy استعمل مسدسه فى الدفاع عن نفسة ، هل عندك أي بيان لفعل هذه الحادثة "؟ فأجاب المستر Harmsworth "كان سوق شانديولى بجرجا كثير الغوغاء فكان من واجب الشرطة الدفاع عن السوق ، والقيام بتفريق الغوغاء، وتقريبا كان ذلك كل ما حدث فى السوق بشندويل بجرجا "[2].

ونجد أن الحكومة البريطانية تنفى أي أعمال عنف أو قمع أو تعسف يقومون بها ضد الشعب المصري لأسباب واهية غير حقيقية أملا في تهدئة الرأي العام وعدم إثارته ضدهم.

وعاد النواب مرة أخرى للتحدث عن الاضطرابات وعدد المصابين و الجرحى فى جلسة ٢٣ فبراير ١٩٢٢ حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" عدد المصابين الذين قتلوا أو جرحوا في الاضطرابات المتعددة أثناء الهدنة المنعقدة السابقة ، وعدد الأوروبيين المقتولين و المجروحين ، وكم عدد المصريين الذين أعدموا وكذلك العديد من المسجونين ، وما يترتب بعد ذلك من الإهانات فى أثناء تلك الاضطرابات" ؟ فأجاب المستر Harmsworth" أنا ليس عندي معلومات تمكنني أن أجيب عن هذه الأسئلة "[3] .

---

1- Ibid , P 282
2- Ibid, p1554.
3 - Ibid, P.1555.

نجد أن الحديث عن إضرابات و أعداد الجرحى و القتلى يتكرر كثيراً في جلسات مجلس النواب البريطاني مما يوحى برغبة النواب في إظهار سوء الحالة الأمنية في مصر لإعطاء أنفسهم مبرراً لإستمرار الأحكام العرفية أمام العالم.

أما عن مقاطعة المصريين للمنتجات الأجنبية وآثارها الضارة البالغة على الاقتصاد الأجنبي بصفة عامة و البريطاني بصفة خاصة فقد دارت مناقشات في مجلس العموم بتاريخ٢٠ فبراير١٩٢٢ حيث سأل المستر Mills" إن الفلاحين من كل الطبقات في جميع أنحاء مصر قد قاطعوا الأسواق البريطانية وتعاملوا مع أسواقهم الخاصة . التي تدعى الأسواق الزغلولية ، قد أعلنت المقاطعة على أي شئ بريطاني من تجارة أو بعض الشركات البريطانية في الإسكندرية تعرضت للتأثير المباشر وإلحاق الضرر بالبضائع البريطانية والشركات النمساوية من الكساد بالرغم من أنها تعد من الشركات الناجحة ؟ فأجاب المستر Harmsworth المقاطعة كانت في أسواق رسمية وكثيرة في مختلف أجزاء مصر وألح المصريون فى٢٣ يناير ١٩٢٢ أن يقاطعوا كل الأشياء البريطانية ولكن ليس في كل الأسواق٠ وأنا ليس عندي أي معلومات عن مقاطعة التجارة البريطانية أو الشركات البريطانية المزعومة التي تدعى إلحاق الضرر بها للمقاطعة في الإسكندرية "[1] .

وتشير الفكرة أن المقاطعة في الأسواق الكبيرة فى عواصم البلاد فقط ولكن هذا خطأ لان المقاطعة كانت منظمة ومركزها في العاصمة وهى القاهرة وينبثق منها لجان فرعية فى الأقسام والمراكز الأخرى فى باقي أنحاء مصر .

ثم ناقش المجلس سؤال آخر من قبل المستر swan بجلسة١٣ فبراير١٩٢٢ عن "الأوامر التى صدرت إلى الصحافة المصرية بعدم نشر أي شيء عن أعضاء الوفد الذين وقعوا على المقاطعة وعدم التعاون مع الإنجليز وهل هم محرومون من المراسلة بالصحافة ؟" فأجاب المستر Harmsworth" نعم أنا أمرت الصحف المصرية بعدم نشر أي شئ عن التوقيعات من الثمانية من أعضاء الوفد الذين نشروا أحاديث معبرة بلهجة شديدة ضد السياسة البريطانية ، وتبنيهم لسياسة اللا تعاون والمقاطعة وتحريض المصريين على أتباع هذه السياسة "[2] .

وبجلسة ٢٢ فبراير١٩٢٢ أرادت إنجلترا مناقشة سياستها المتبعة في الوقت الحاضر حيث ناقش المجلس الرسالة التي كانت في عام ١٩١٨-١٩١٩ طلب النائب Lieut-Colonel Guinness من رئيس الوزراء " مناقشة المجلس طرح لرسالة قد نشرت عام ١٩١٨- ١٩١٩ بين السير ونجت و الحكومة البريطانية عن الحالة في مصر بمعنى هل

[1]- Ibid, p 1554.
[2]- Ibid, p657.

سياسة ونجت في مصر من قبل الحكومة البريطانية فى تلك الفترة سوف تنفذ في الوقت الحاضر أمام الوضع الراهن في مصر؟ ". فأجاب المستر Chamberlain" فعلا نشرت تلك الرسالة إلى النائب Hon بواسطة أعضاء ولجنة اللورد ملنر ولكن نشر تلك الرسالة الآن لا تخدم الحالة في مصر، فرد علية المستر Lieut-Colonel Guinness قائلا أن ريجنلد ونجت قد أوصى بنفس الشيء تقريبا وهو عدم نشر هذه الرسالة لأنها لا تفيد في الوقت الحاضر ولكنها كانت سياسة تفيد حسب وقتها المناسب ومن وجهة نظره فى الحالة السابقة في مصر، وفى الحقيقة تلك كانت مقترحات اللورد اللنبى Allenby، وعلى أية حال سيجيب السير ونجت على هذه المسألة الأسبوع القادم إن شئتم ؟" فأجاب المستر Chamberlain" تلك هي مجادلة بدلاً من سؤال . فأعقبه بسؤال آخر عن هذا الموضوع من قبل السير H.Crair" هل السير ونجت سأل عن وجوب نشر رسالتة وهل الحكومة رفضت طلبه ؟" فأجاب -Lieut Colonel Guinnessلم يذكر سير ونجت فى إستقالتة أن سبب فشل الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت هو سياسته.-لأنة يمتاز بالشدة والعنف -وأضاف نائب آخر Lieut-Colonel Croft بان سبب الأهمية العظيمة لهذا السئوال هو عدم تأهل إنجلترا لمعلومات كافيه لسياستها القادمة تجاه مصر[١]." اى أن الفكرة التي تشير بها الحكومة البريطانية أنها لا تريد تطبيق سياسة الشدة و العنف التي كان يتبعها ونجت منذ ١٩١٨-١٩١٩ ولكن تتبنى سياسة اللنبى في تلك الفترة المليئة بالاضطرابات وألاحكام العرفية والثورات المستمرة من الشعب المصري .

وناقش البرلمان فى جلساته الرقابة على البريد والصحف بجلسة ٢٢ فبراير١٩٢٢ حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "بشأن رقابة البريد على الرسائل الخاصة التى مازالت مستمرة فى مصر ، وإلى متى تستمر هذه الرقابة" ؟ فأجاب المستر Harmsworth " إن هذه الأوامر ترجع إلى المندوب السامى"[٢]. ودائما يعلل المندوب السامي فرض الرقابة على الصحف أو البريد فى مصر ترجع إلى وجود اضطرابات او مظاهرات وبذلك تستمر الأحكام العرفية في مصر." ثم سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بجلسة ٢٣ فبراير ١٩٢٢عن" عدد الأشخاص الذين ابعدوا من مصر منذ الهدنة ، وقمع الصحف خلال تلك الفترة ؟ " فأجاب المستر Harmsworth" أنا ليس عندي إحصائيات تتعلق بهذه الأمور"[٣] .

---

[1] - ibid, p1869-1870.
[2] – Ibid , p 1936.
[3]-Ibid, p2149.

ودائما نلاحظ عند طلب إعطاء إحصائيات عن عدد معتقلين أو قمع لبعض الصحف تكون الإجابة دائما بعدم وجود معلومات كافية عن هذا الموضوع كأسلوب للمراوغة لاستمرار الأحكام العرفية فى مصر و هذا يوضح مدى التعسف المتبع من قبل الحكومة البريطانية تجاه الشعب المصري .

ونتيجة لإعلان الصحف لقرار الوفد بالمقاطعة وعدم التعاون أصدرت السلطة العسكرية البريطانية أمرا بتعطيل الصحف التي نشرت هذا القرار . لذلك سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية سؤال بجلسة٩ فبراير١٩٢٢ عن" الجرائد اليومية والأسبوعية التي أغلقت نتيجة لحالة الاضطرابات الموجودة في مصر والأحكام العرفية المستمرة منذ ١٩١٤ ، وكيف كانت المقارنة بين الفترتين ١٩١٤ – ١٩٢٢ الفترة المشابهة لأعمال العنف و القمع و التعطيل المؤقت . وكانت هذه الأعمال تسند دائما إلى استمرار الأحكام العرفية في مصر؟ " فأجاب المستر Harmsworth" أنا لا أستطيع أن أحكم على أي توقيت للتصريح عن الأحكام العرفية قبل أن أعرض المسائل على النائب Hon[1].

ومعنى هذا أن أي فترة فيها اضطرابات يعقبها فترة من القمع و التعطيل المؤقت من خلال إعلان الأحكام العرفية في البلاد وهذا دليل على رغبة إنجلترا في استمرار الأحكام العرفية فى مصر وفشل سياستها الاستعمارية في الوقت الذي ازدهرت فيه الحركة الوطنية في مصر إلى جانب نمو الوعي الوطني لدى عامة الشعب .

وناقش مجلس العموم موضوع الإبعاد والنفي لسعد زغلول وزملائه وكانت أولى جلسات هذه المناقشات بتاريخ ٩ فبراير١٩٢٢حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "عن سبب التوقيفات والإبعاد والنفي لسعد زغلول وزملائة ؟ وهل النفي والإبعاد نتيجة لتحريض سعد زغلول وزملائة ضد السياسة البريطانية في مصر ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " انه استدعى زغلول باشا في أول ديسمبر ١٩٢١، وهذه المقابلة كان فيها تحذير من المندوب السامي لزغلول باشا والزامة بالأوامر العامة و النظام العام . بعد تحريض زغلول باشا للمصريين ضد الاحتلال ولذلك أمر المندوب السامي الكف عن تحريض المصريين فرفض سعد وزملائة أن يطيعوا الأوامر ، ولذلك اعتقلوا وأبعدوا . فقاطعة المستر Swan بسؤال آخر أن السبب الأساسي للإبعاد هو أنه الزعيم الوحيد الذي كان يمتلك ثقة الناس فى وجوده بمصر أو نفيه خارج البلاد . وهل يمكن أن ندافع عن الحماية في الوقت الحاضر ؟" وبذلك نجد أن السؤال السابق فيه اعتراض على نفى سعد زغلول لأنه يكسب ثقة الأمة في داخلها أو بعيدا عنها بل أن النفي يزيد الحالة سوءاً فى مصر. لذلك رد عليه النائب

---

[1]-Ibid, p281.

Hon اننى أعطيت إجابتي للأمة بالكامل بشأن نفى سعد زغلول . وأنا الآن أقف بجانب الدفاع عن الحماية بشدة "[1].

ونجد سؤالا آخر عن نفس الموضوع في هذه الجلسة من قبل المستر Terrell هل من الصواب ما فعله المندوب السامي فى معالجته لقمع الثوار والإيقاف والأبعاد للزعماء لأن الأمور أصبحت الآن اهدأ؟" فأجاب عليه المستر Swan "بالأمس سأل وكيل وزارة الخارجية البريطانية بوجود اعتراضات ضد نفى سعد زغلول باشا، ولكنه تسلم تلك الاعتراضات وطرحها فى المجلس، وإذا حدث ذلك بالفعل فما هو عدد الرسائل المعارضة أو المؤيدين لزغلول باشا ؟" ولكن كان الرد أنه ليس لديه أي معلومات دقيقة عن عدد المؤيدين أو المعارضين لسياسة إبعاد زغلول باشا "[2] .

وبذلك نجد أن هناك انقساماً داخل البرلمان بين مؤيد و معارض لسياسة المندوب السامي البريطاني فى مصر من حيث قمع المظاهرات ونفى الزعماء و على رأسهم سعد زغلول لأن ذلك يزيد من فرصة الاضطرابات بدلاً من نشر الأمن و الهدوء داخل مصر وبالرغم من كل هذه الانقسامات داخل البرلمان إلا أنها لا تهدف مصلحة مصر بل تهدف إلى تقنين و دستورية الحماية البريطانية على مصر .

وعن موقف المؤسسات والهيئات من سياسة إنجلترا و المندوب السامي فى القمع والاعتقالات و النفي سأل المستر Lawson وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" المؤسسات الكثيرة في مصر و الهيئات التي قدمت اعتراضها ضد سياسة نفى زغلول باشا و ضد أساليب القمع العسكري التي اتخذت في ذلك البلد . وهذه المؤسسات بها أعضاء وموظفون مصريون وأوروبيون وعلى سبيل المثال المجلس المحلى لمدينة المنيا به مصريين والأوروبيين وعلى سبيل المثال عندما اجتمع المجلس المحلى لمدينة المنيا يوم ١٤ يناير ١٩٢٢ كان أعضاءه مكونين من مصريين وأوروبيين ورغم ذلك قدموا اعتراضا جماعيا لرئيس الوزراء ؟ " فكانت إجابة المستر Harmsworth فيها الكثير من المراوغة و المناورة بالرد البارع بأنه أشار إلى" إن تلك الاعتراضات المشار إليها استلمت كلها بالفعل ولكن لا شئ حدث باستثناء المجلس المحلى بالمنيا المذكورة ، وتلك الاعتراضات أرسلت من قبل بحكم المنصب لرئيس اللجنة ، ولكن لا يوجد دليل على وجود كل الأعضاء المصريين والأوروبيين أثناء كتابة هذه الرسائل الاعتراضية على اعتقال أو قمع"[3] .

---

1-Ibid , P282.
2- Ibid , P282.
3- Ibid, p473-474.

وهنا إشارة إلى التشكك في نوايا هذا النائب من قبل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بكتابة هذه الرسائل في غياب الأوروبيين أو جزء من أعضاء الموظفين المصريين.

ثم ناقش المستر Swan موضوعاً آخر بجلسة ٢٢ فبراير١٩٢٢عن" التوقيفات أو " الإبعاد " للأعضاء الثمانية من الوفد القومي المصري من الأسبوع الثالث من يناير ١٩٢٢ وهم الذين وقعوا اتفاقية عدم التعاون و المقاطعة لكل المنتجات و البضائع الإنجليزية . مشيرا إلى اعتراضهم على الإجراءات القمعية التي تعرضوا لها من قبل السلطات البريطانية ؟" فأجاب المستر Harmsworth بالنفي عما حدث لهؤلاء الأعضاء . ولم يعقب على السؤال بأي شئ يذكر. لذلك وجه المستر Swan سؤاله بصيغة أخرى بأنه لا يوجد عند النائب Hon أي معلومات تشير إلى اعتراض المجلس لسياسة انجلترا ضد الوفد ؟" فأجاب المستر Harmsworth "أن كل هذه الأسئلة مختلفة بالكامل وأن النائب Hon قام بتوضيحها بما فيه الكفاية "[1].

وناقش المجلس في جلسة ٢٢ فبراير ١٩٢٢ بشأن الموظفين ومراسلي صحيفة التايمز حيث سأل المستر Cairns وكيل الوزارة الدولة للشئون الخارجية "هل تدار مصر الأن بالهيئات البريطانية ؟ بحيث لا توجد وزارة مصرية مسئولة في مصر و يقولون إن الموظفين المصريين أو الأجانب يكونون فى نفس الوقت موظفي حكومة ؟ "فأجاب المستر Harmsworth" إن مصر لا تدار من الهيئات البريطانية فى الخطة الحاضرة بل تدار من قبل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية الذي هو موظف دائم في الحكومة المصرية "[2] .

كان دائما ملاحظ أن الموظفين المصريين التي كانت تعينهم الحكومة البريطانية بأمر سلطاني تابعين ومؤيدين للسياسة البريطانية وليس مع المصالح الحكومة المصرية المستقلة .

وهناك مسألة مهمة ناقشها مجلس العموم بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٢ وهى المحاكمة العسكرية التي دارت بمدينة الإسكندرية للمتظاهرين حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" أنة في اليوم الثالث من المحكمة العسكرية بالإسكندرية فى جلسة الشهر الماضي حاولوا توجية التهم للمشاركة في مظاهرات ديسمبر ١٩٢٢ ، ورفضت المحكمة أن تسمع دفاع كل شاهد عن نفسه ، فهل هذه الإجراءات كانت من قبل المحكمة العسكرية التى تحاول توجيه تلك التهم لإثارة الاضطرابات ؟" فأجاب المستر Swan" أنا ليس عندي معلومات عن تلك المحاكمات العسكرية للجيش الذي أحيل السؤال إلى النائب Hon

---

1 - Ibid, P 473-474.

2 –Ibid, p 1869.

لاتخاذ القرار[1]". وتشير الفكرة إلى التهرب من مسئولية الإجراءات التعسفية ضد الشعب المصري الذي أقيمت له المحاكم العسكرية المجحفة لإزالة أثار الشغب ومنعهم بالقوة من المطالبة بحقوقهم.

وهكذا نجد أن الأمور كانت تنذر بتغيير في سياسة إنجلترا بداً من فشل محادثات عدلى-كيرزون و مرور بالاضطرابات والمقاطعة المصرية للمنتجات البريطانية وسياسة النفي و الإبعاد لزعماء الوفد وسياسة القمع و الإجراءات التعسفية ضد الشعب لقمع الحركات الوطنية المعارضة و موقف المؤسسات والهيئات فى مصر ضد سياسة إنجلترا وانقسام مجلس النواب البريطاني نفسه حول هذه السياسة و رغبتهم فى فرض الحماية البريطانية وجعلها دستورية شرعية بطرق ملتوية كل هذا أدى إلى ظهور تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢.

وبذلك نجد الحالة السياسية في مصر كانت تنذر بتغير جديد لسياسة إنجلترا ، وخطوة كانت تسعى إليها وتخطط لها تمهيدا لمكسب آخر لها في مصر. خاصة بعدما نشرت إنجلترا صورا كثيرة من أعمال العنف والقسوة في مصر و كان إنذاراً لصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

## ٢- صدور تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ :

نجد أن السلطات البريطانية في مصر هي التي سعت لإصدار هذا التصريح،ونجد بعض الباحثين ينظرون إلى هذا التصريح على أنها خطوة للأمام ومكسبا لمصر لأنها كانت قاعدة للمفاوضات المقبلة أساسها إلغاء الحماية و الاستقلال التام وكان رأى الوفد أن التصريح نكبة وطنية كبرى ، وأن الاستقلال إعلان مزيف ،وتحقق صدق رأى الوفد بأن كل مفاوضات عقدت بعد عام ١٩٢٢ باءت بالفشل وكانت الصخرة التي تتحطم عليها أي مفاوضات وهى السودان للآن إنجلترا تريد في مفاوضاتها أن تكون أساس قاعدة أي أتفاق لها هو ذلك التصريح الأحادي الجانب على عكس ما تتمسك به مصر وترفضة بشدة[2].

و ناقش مجلس العموم في جلستة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عدة موضوعات منها ما سبق الحديث و المناقشة فيها بجلسات سابقة مثل حادثة شاندويل وأعمال العنف،والعسف و تعطيل الصحافة والرقابة عليها والمقاطعة المصرية وأحوال الموظفين البريطانيين في مصر واختتمت هذه الجلسة المطولة بخطبة طويلة ألقاها رئيس الوزراء البريطاني المستر لويد جورج مصرحاً فيها بتصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢.

---

1 - Ibid ,p 1869.

2 – عبد العظيم رمضان: المرجع السابق،ص ص٣٦٢ -٣٦٦.

وتكررت حادثة شاندويل في كثير من أنحاء البلاد لذلك أثار اهتمام نواب مجلس العموم حيث نوقشت هذه الحادثة مرة أخرى بتاريخ ٢٨فبراير١٩٢٢، و ناقش المجلس كثير من الموضوعات والاستفسارات والخطب من قبل رئيس الوزراء . وبداية الجلسة سأل المستر Mills ، وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "بأنة مدرك تماما بان ٧ فبراير ١٩٢٢تكرار لحادثة شاندويل ، والمكان في الشهداء ببلدة شبين الكوم عندما قامت الشرطة بالاعتداءات وقتل واحد وجرح العديد ، أرغمت الشرطة الناس في يوم السوق بالرجوع إلى أسواق الشركات البريطانية الذين هم كانوا يقاطعونها ، وكان السكان يتصرفون دائما بأسلوب مسالم فهل في ظل أعمال القمع و العنف والتعسف يبقون عزلا بدون تدخل" ؟ فرد علية المستر Harmsworth " فكان السوق في منطقة سرس الليان وهى قرية تجاور الشهداء ، وقد قاطعوا البضائع في ٦ فبراير ١٩٢٢ ، ولكن لم يذكر دار المندوب السامي شئ عن هذه الحادثة ، حتى الإنجليز لم يأخذوا إجراءات ضد هذه الواقعة"[1]. ثم سأل المستر D.Maclean رئيس الوزارء Lloyd George عن" التصريح-تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢- الذي تنوى انجلترا عملة فى مصر فأجاب المستر Lloyd "بأنه سوف يلقى خطبة يوضح فيها سياسة حكومته ".

وتناولت هذه الجلسة٢٨ فبراير ١٩٢٢موضوع آخر بشأن تعطيل الصحافة الذي طرح فيه عدة أسئلة من قبل النائب Rhys Davies الذي قال فيه" يعرف وكيل الوزارة للشئون الخارجية جيدا بتعطيل عشرة صحف يومية مصرية خلال العشرة شهور الماضية ، وهل هذا التعطيل اخذ موافقة علية من حكومة انجلترا فعلا ؟ و يعرف أيضا أن صحيفة المحروسة Al Mahrmousa بأنها أغلقت بشكل غير محدد ، وإذا حدث هذا بالفعل ، يمكن أن نعرف سبب هذا، وهل كان هذا جزء من السياسة البريطانية الجديدة في مصر؟" فأجاب المستر Harmsworth كعادته" انه ليس لدية معلومات كافيه ، ولكن رد سابقا على هذا السؤال النائب Hon في جلسة بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٢ وهو انه سوف يقترح و يصدر قرار بتحريم توقيف الصحف المصرية ولكن بعد الحصول على معلومات جديدة "[2]. وبلا شك عطلت الصحف نتيجة لقيامها بنشر توقيع الأعضاء على قرار الوفد بالمقاومة السلبية وعدم التعاون ومنها صحف ( الأخبار - المحروسة - النظام - الأمة - المقطم ) ثم عادت وأذنت لها بالظهور .

---

[1]- Parliamentary debates fifth series, vol .151,1922, p 291.
[2]- ibid, p 291-292.

وقد ناقش في نفس جلسة ٢٨ فبراير١٩٢٢موضوع رقابة الصحف للمرة الثانية حيث سأل المستر Mr. Morgan Jones وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" هل الهيئات او السلطات العسكرية البريطانية الموجودة في مصر قد حرمت على الصحافة الكتابة عن أي ثورة ضد السياسة البريطانية ، وهل هذه السياسة يوافق عليها ثروت باشا ؟" فأجاب المستر Harmsworth "أنا ليس لدى معلومات كافيه عن هذا الموضوع وخاصة عن ثروت باشا الذي لربما يعتبر المقياس الذي أخذه اللورد اللنبى من قبل عند إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتعاون ثروت باشا معهم[١].

ثم ناقش المجلس في نفس جلسة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ موضوع آخر بشأن الموظفين البريطانيين حيث سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" الموظفين البريطانيين في مصر الذين هم في خدمة الحكومة المصرية ، ويسمح لهم بالمشاركة في السياسة المصرية ، وهل يعرف بأن الموظفين المصريين يكونوا محرومين من العمل في نفس الحالة ؟ " فأجاب المستر Harmsworth "الموظفون البريطانيون الذين يكونون في خدمة الحكومة المصرية يكونون مقيدين بنفس التعليمات كزملائهم من الموظفين المصريين "[٢]. ولكن في الواقع يوجد فرق معاملة ورواتب كبيرة جدا بين المصريين أصحاب هذا البلد وبين الإنجليزي المحتل . بالرغم من تحفظات الأربعة التي تنص عليها لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بإحلال الموظفين المصريين محل الأجانب وإلغاء وظائف المستشارين الإنجليز.

و ألقى المستر Lloyd George في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ خطبة قال فيها " وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر ١٩٢١ مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج فشل المفاوضات أن استقالت الوزارة العدلية في لندن ، وننوى إصدار تصريح يحتوى على مواصلة المبادئ التي أقرها المجلس في أول ديسمبر في سنه ١٩٢١ ونعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وأن تنهى بريطانيا الحماية حالا ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية المصالح الخاصة للإمبراطورية البريطانية في مصر ومناقشاتها في المستقبل . ونحن نعترف بأن الحماية لم تكن مرضية لمصر ، ولكن السبب في الحماية هو موقع مصر الممتاز و الجغرافي ، و الحماية لا يمكن أن تنتهي ما لم تكن مصالح الإمبراطورية البريطانية تحمى بالكامل . وعند انتهاء الحماية يكون الوزراء المصريون على استعداد في المستقبل للمفاوضة في عدة اتفاقات ، ولكن اللورد اللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة

[١] - Ibid, p ٢٩٢-٢٩٣.
[٢] -Ibid, p ٢٩٢.

المصريين ، وانه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته ، فقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا [١].

وهناك ثلاث نقاط في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الأحادي الجانب ( أي تصريح من قبل الحكومة البريطانية فقط ) حيث يقول رئيس الوزراء البريطاني المستر Lloyd George

**أولا:** الوصايا تنتهي ومصر حرة .

**ثانيا:** الحكم العرفي سوف يلغى حيث كان ضرورياً في الماضي . لأن الحكم العرفي لم يستعمل في جوهر سياسة إنجلترا تجاه مصر في أساس الحكم الرئيسي كما يفترض بعض الناس . ولكنة بكل المقاييس كان مهمة في وقت الحرب " العالمية الأولى " ، وعلى سبيل المثال كتعليمات إيجارات المنازل وجمع بعض الضرائب . بمعنى فعل الضمان ، الذي كان ضرورياً مثل أى حكومة مصرية يمكن أن تستغني عن الحكم العرفي ، وعلى الحكومة المصرية أن تعبر عن التشريع المناسب لها ، ولكن نحن تعهدنا بعدم فرض عقوبات في الفقرة النهائية للتصريح بملاحظاتها باستحقاق .

**ثالثا :** تعرف هذه الفقرة النهائية بالعلاقة الخاصة بين حكومة جلالة ملك انجلترا ومصر ثم تعلن بوجود تحفظات أربعة منها :-

أ- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

ب- الدفاع عن مصر ضد كل عدوان أو التدخل الأجنبي ، مباشر أو غير مباشر .

ج -حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

د-السودان[٢].

واستكمل رئيس الوزراء Lloyd George خطبته قائلاً " نحن مستعدون الآن لعقد اتفاقيات مع الحكومة المصرية في ظل هذه الأمور فى روح تسوية الخلافات المتبادلة ، وعندما نجد فرصة مشجعة وبذلك قد نكون وصلنا إلى خاتمة المفاوضات أي- الاتفاق - وعند الوصول لهذه الاتفاقات المقنعة لأنفسنا أو للحكومة المصرية ، ستكون الحالة سلمية . و لذلك يجب على أن أفعل خطوة أخرى واضحة . تعبر عن العلاقات الخاصة بين - بريطانيا و مصر - وفى الوقت الحاضر عزمت الحكومة المصرية في تلك الفترة أننا لسنا نهتم بأنفسنا فقط بل وبالحكومة المصرية سويا . و القوى الأجنبية الأخرى لا تهتم بالسودان ، ونحن موالين للوقفة عند هذه الأمور وأن نصرح بهذا وبشكل واضح في إنهاء الحماية المبلغين بها . كما أن الحرية وسلامة مصر ضرورة للسلام والأمان للإمبراطورية

---

[١]-Ibid, p ٢٧١.

[٢] - Ibid, p ٢٧١-٢٧٢.

البريطانية، الذي سوف يزعمان دائما كاهتمام بريطاني في أساس العلاقات الخاصة بين أنفسنا ومصر، و المقصود هنا العلاقات الخاصة فى هذا الجزء الأساسي من التصريح أن نعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لحكومة بريطانيا . وأن الحقوق الإمبراطورية تكون بشكل حيوي بمعنى أن يجيز لهم بأنهم يعتبرون أنفسهم أن أى عدوان ضد إقليم مصر يجب أن يصد من قبل كل الوسائل التي في سيطرتهم . ومن الناحية الأخرى ، تقبل المصالح الأجنبية بالطبع الأقليات الأجنبية في مصر كمسئولية متلازمة من الحالة الخاصة التي نحن ندعو ونطالب بها في مصر. وهذه المسئوليات ما كانت بشكل نادر جلبت إلى الحكومة البريطانية منذ بضع السنوات الأخيرة عندما أشعلت الجماهير في مصر اللهب ضد كل أجنبي وقد تمنى شعب مصر أن يكون أمة مستقلة ، في ذلك الوقت بجانب المصريين بأنفسهم يدركون كيف يحفظ السياسيؤن ولع الجماهير المصرية مع ضمان حدودهم وجهودهم الصحيحة أي أن الحكومة المصرية دائما تتمتع فى هذه الجبهة بالعطف ومساندة الحكومة البريطانية "[1] .

ثم تحدث المستر Lloyd George عن سياسة انجلترا تجاه السودان وهى إنكار الوحدة بين مصر و السودان و العمل على الفصل بينهما ، وتحدث عن السودان على أنها مستعمرة بريطانية حيث قال " أن المصلحة كانت تلح على توحيد جهود بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التي وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر و بريطانيا على السواء رجالاً وأموالاً منذ إعادة فتح السودان أي منذ نحو عشرين عاماً بقصد إعادة السلم و الرخاء إليه إلى أن يحين اليوم الذي يصبح أهلاً بالسكان ، وأن الحكومة لن تسمح مطلقاً بأن يتعرض للخطر ما تم التوصل من تقدم وما يرجى منه خيراً كثيراً في المستقبل ، وأن لمصر الحق الذي لا ينكر في الضمانات الكافية ولا يكون لرقى السودان فيما نحتاجه من ماء الري اللازم لزراعة أراضيها بأكملها في المستقبل ، و الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، التي لا تعرقل الضمانات تقدم السودان بأي وجه من الوجوه . و حرية عمل المصريين في السودان يتم بصورة طبيعية ، وألا أن التجنيد الإجباري أثناء الحرب للسودانيين وسخرتهم في مصر كانت مكروهة لديهم والذى انعكس بدورة إلى كره السودانيين للموظفين المصريين في السودان التي كانت تذكر السودان بذكريات الحكومة المصرية والضغائن التي مازالت عـــالقة بأذهانهم منذ خمسين سنه مضت "[2] .

---

[1]-Ibid , p ٢٧٢-٢٧٣.
[2]-Ibid , p ٢٧٣.

ثم أبلغ المستر Lloyd George رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة سياسة حكومته حيث قال فيها " يسرني أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع اللورد اللنبى إصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمصالح الخاصة البريطانية للإمبراطورية في مصر ، وهذا التصريح صيغ وفق الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الإمبراطوري ، وهو تنفيذ للمبادئ التي وضعت وقتئذ"[١].

والتصريح يتوافق مع إلغاء الإتفاقية التي تم الاتفاق عليها وعرضها في مؤتمر إمبراطوري ويغطى كل الموضوعات التي عرفت سابقا كأساسيات للأمن الإمبراطوري فهو مطلب الحكومات ذات المصالح المشتركة ، التي تريد حل حاسم لتلك الموضوعات في البرلمان البريطاني ، في برقية نشرت في الورقة البيضاء . وأن حكومة إنجلترا عندها ثقة كاملة في اللورد اللنبى في عرض وتعليق من مقترحات حكومة بريطانيا التي قد تكون أرضيت بالكامل كما وضح سابقا ، ويجب أن تتبنى فكرة حماية العلاقات الخاصة بشكل شامل بين الحكومة المصرية و البريطانية. واعترافنا بالقوة الأخرى والأساسية للأمن الإمبراطوري[٢]. بالرغم من تمسك حكومة انجلترا بالأحكام العرفية وسياسة الأبعاد والرقابة على الصحف تريد انجلترا بالمزيد للحفاظ على الأمن الإمبراطوري .

ولذلك اقترح اللورد اللنبى بالتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإلغاء الحماية ، وقد رجع إلى مصر و أوصى بها البرلمان ، ثم وصف المستر Lloyd George شخصية اللورد اللنبى وإنجازاتة ، ومعالجته للحالة صعبة جداً خلال السنوات الثلاثة الماضية ، لأنه تعامل مع مصر بدهاء وحكمة ومع الحكومة البريطانية التي أعطته الثقة الكاملة للتفاهم مع الشعب المصري [٣].

وإستمراراً لهذه الجلسة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢ سأل Major Barnes "هل رئيس الوزراء له نية أن تستمر الحكومة في إستثناء زغلول باشا وزملائه من الاشتراك في مناقشة القضية المصرية ؟ وسؤال آخر من Captain Coote ما هو شكل الاستقبال المصري لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في مصر قبل أي مناقشة يتعهد بها هذا المجلس ؟" فأجاب المستر Mills" لربما على أن اسأل رئيس الوزراء هل يستطيع اللورد اللنبى عند عودته إلى مصر أن يسكن الاضطراب العام أرى أن العديد من هذه التصريحات غير دقيقة بشكل أجمالي وبهذا كان هذا أمر من قبل النائب Hon ؟ "[٤] .

---

[١]- Ibid, P ٢٧٤.
[٢]- Ibid , p ٢٧٤.
[٣] - Ibid, p ٢٧٤ - ٢٧٥.
[٤]- Ibid, p ٢٧٥.

وبلا شك أن نية الحكومة البريطانية أن تستمر في عدم مشاركة زغلول باشا وزملائه في مناقشة القضية المصرية مما يدل على أن التصريح فيه استقلال صوريا وفيه أبعاد للوطنيين من المشاركة في استقلال مصر.

والواقع أن قيمة التصريح كما ذكر ثروت هو أنه كان في ذاتة ترضية للشعور القومي بعد فشل مشروع كيرزون ثم أنة كان ينص على أن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأي تعهد سابق و فضلا عن ذلك فأن المفاوضات ستجرى تحت إشراف الهيئة النيابية التي ستؤلف طبقا لدستور قائم على أحدث المبادىء فشرع في وضعة فورا في ٥ مارس ١٩٢٢عقب موافقة البرلمان الأنجليزي على التصريح أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية أن انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنة حدوث أي تغيير في الوضع السياسي فيما يختص بمركز الدول الأخرى في مصر وأن سلامة مصر ورفاهيتها لضروريتان لأمن الإمبراطورية البريطانية وسلامتها ولذلك فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر أساسية وتعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من جانب أي دولة للتدخل في شئون مصر عمل غير ودي وكل اعتداء موجة إلى الاراضى المصرية عملا يجب أن تمنعة بجميع الوسائل[1].

وبالرغم من تعدد الآراء حول ماهية التصريح و لكنه ترك خلافا في الرأي بل خصومة بين أعضاء الوفد ولم تتدخل الحكومة البريطانية لتهدئه هذا الخلاف لأنه كان من صالحها بلبلة الرأي العام خاصة بعد نفى سعد زغلول وأصحابه إلى جزيرة سيشل مما زاد الخلاف والانقسام بين أعضاء الوفد[2] .

## ٢- حالة مصر السياسية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢وصداها في البرلمان البريطاني :

عندما حاولت انجلترا أن تصبغ على وجودها الصبغة الشرعية بالوصول إلى اتفاق تعقدة مع الزعماء المصريين ولما فشلت أصدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفرضت وجودها بالقوة العسكرية المسلم بها في مصر ثم حاولت من جديد أن تتوصل إلى عقد المعاهدة المرجوة ولكن الزعماء المصريين لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها فبقيت العلاقات بين البلدين مغلقة مما أدى إلى الانقلابات السياسية .

---

[1] – احمد شفيق :حوليات مصر السياسية ، مطبعة شفيق ١٩٢٦، ص ٥٧٨.

[2] – محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية،المرجع السابق،ص ١٠٨ .

استطاع سعد زغلول حقيقة أن يجمع الشعب تحت زعامتة أثناء الثورة وأصبحت الحركة الوطنية بتوجية حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية المصرية ولكن كان من الصعب علية ان يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدرت العمل السياسي[1] .

وكان موقف انجلترا من الوفد في جهادة من اجل الاستقلال أنهـا وقفـت موقـف المتفرج تارة من الوطنين و القصر وتارة أخرى لتغليب احد الفريقين على الأخر . ولم يكـن يعنيهم هذا أو ذاك بقدر ما كان يعنيهم اتهام كل من الطرفين ، وان انجلترا كانت لها مصالح حيوية في البلاد وإنها مصممة على المحافظة عن تلك المصالح ولا شئ يحملها على تغييـر الوضع الذي اوجدة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ سوى استعداد مصر لقبول هـذه المـصالح و المشاركة في المحافظة عليها[2] .

ونجد موافقة ثروت باشا على سياسة انجلترا نابعة من هدف له وهو الاعتراف بمصر دولة مستقلة وضمان إلغاء الحماية على مصر و الحكم الثنائي للسودان بـالرغم مـن قـسوة التحفظات الأربعة التي تتيح المزيد في فرصة التدخل في شئون مصر الداخلية . بالإضافة إلى شروط اشترطها عبد الخالق ثروت باشا لتأليف الوزارة واقتنع اللورد اللنبى بأن تلك الشروط هي أقل ترضية للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الإحتلال ، فتبادل اللنبى الرأي مع الحكومة الإنجليزية بشأن هذه الشروط ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقنـاع أقطابهـا بقبولها لذلك سافر اللنبى في ٣ فبراير ١٩٢٢ إلى لندن وقابـل المـستر Lloyd George رئيس الوزراء البريطاني و اللورد Curzon وزير خارجيتها وتباحثوا في السياسة الجديـدة حيال مصر ، وانتهت مباحثاتهم بقبول شروط ثروت وإعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، و الذي كان نتيجة للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الذي كان له الأثر الأكبر في صدور هـذا التصريح.

أصبح منتظرا بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا ، لان صدور التصريح كان استجابة لشروطه . وفى أول مارس ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد بتأليف الوزارة ووافق عليها ثروت باشا الذي أوضح برنامج وزارته وشروطه لقبول الوزارة التي ذكرها سابقا اللورد اللنبى و الشروط هي :-

**أولا :** عدم قبول مشروع كيرزون .

**ثـانيا:** تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر .

**ثـالثاً :** إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجي من سفراء وقناصل .

---

[1] - احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص ١٥٠-١٥١

[2] - LLoyed , Lord , Egypt Since Cromer (٢Vols) London P.٣٥٥.

**رابعا:** إنشاء برلمان من هيئتين ( مجلس نواب ومجلس شيوخ ) تكون له السلطة العامة على اعمال الحكومة و تكون الحكومة مسئولة أمامه .

**خامسا:** إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة .

**سادسا :** لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشاري وأن يبطل ما للمستشار المالي من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

**سابعا :** حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد نتيجة المفاوضات الجديدة .

**ثامنا :"** استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات ( المالية - الصحة - الزراعة - الأشغال و المواصلات الخارجية ) .

**تاسعا :** رفع الأحكام العسكرية.

**عاشرا:** الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب . ولحل مسألة السودان ، بشرط إلا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة لبرلمانها .

**حادي عشر :** يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية [١] .

ونجد العيب الجوهري فى وزارة ثروت باشا أنه ألف وزارته في الوقت الذي كان سعد زغلول وأصحابه في عدن بعد قبض السلطة العسكرية البريطانية عليهم وأبعدتهم عن مصر تمهيد لنفيهم [٢] ولم تكن وزارته وليدة أرادة الأمة.ولم يلق ثروت باشا باله إلى هذا النقص الجوهري ومن هنا جاء الضعف في كيانها.كما دبرت مؤامرة لاغتياله ولكن كشفها البوليس وقبض على المتآمرين و حوكموا في شهر مارس ١٩٢٢ [٣] .

ولم تكن مؤامرة الاغتيال الأولى في تلك الفترة بل تعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون فى معظمها وتحرج لها مركز الوزارة ، وفى مارس ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك مدير قسم القطارات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بالغة . وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على

---

[١] - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٥٧.-٥٨

[٢] - محمد حسين هيكل : المرجع السابق،ص١٠٨.

[٣] - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ،ص ٨٦.

البكباشي كيف مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكي فمات من جراء إصابته ، وبلغت هذه الحوادث سبعا ، ولم تعرف الحكومة مرتكبي هذه الحوادث .

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها إلى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، فكتب اللورد اللنبى – المندوب السامي – الى ثروت باشا فى مايو ١٩٢٢ " إن عدم الاهتداء إلى مرتكبي تلك الجرائم وبقائهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التي اتخذت لمنع وقوع تلك الإعتداءات ، وأن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته أن أدركته الوفاة ، كما إنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذي تمنحة الحكومة المصرية أو عدم كفايته "[1].

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج " بأن الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التي تنكرها وينكرها الشعب المصري ، وأنها اتخذت التدابير الأدبية و المادية لمنع وقوعها ، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة في العمل على زيادة تأثير التدابير التي سبق اتخاذها ، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى إنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياماً حسناً[2].

وتوالت حوادث الاغتيالات ولم تتوصل الحكومة البريطانية أو المصرية إلى مرتكبيها. ففي يوم ٣ يوليو اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكك الحديدية . وفى ١٥ يوليو ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل " بيجوت " الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطاني فأصيب إصابات بالغة. وعندئذ أرسل اللورد اللنبى إلى ثروت باشا كتابا في ٢٠ يوليو ١٩٢٢ يبلغه فيه " أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التي لن يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، وأن الحكومة المصرية ملزمة أن تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم ، وأن تضع حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية ، على انه كلف بأن يخبره بأنة أن لم يتم ذلك فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى " .

فرد عليه ثروت باشا " بأن المندوب السامي لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن ، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية في البوليس لكي يتيسر له زيادة عدد دورياته ، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم ، ومعرفة مرتكبيها ، فأن الحكومة المصرية أول من يأسف على ذلك ، على إنها ستثابر على الخطة التي ابلغها إليه في رده السابق ، وأنها عملا بهذه الخطة التي لن تدخر جهدا في أن

[1] – نفسه ،ص ٨٧
[2] - نفسه ، ص ٨٨ .

تزيد على قدر المستطاع اشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم و البحث عن فاعليها ، وأنها تنوى أن تنشئ في وزارة الداخلية فرعاً خاصاً تحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والأشراف على الأبحاث المتعلقة بها[1] ".وبعدها لم تتوقف تلك الحوادث ففى٣ أغسطس ١٩٢٢ إطلاق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصري ، وجرح هو ونجله وخادمته جروحا شفوا منها بعد حين[2].

وفى البرلمان البريطاني شغلت هذه الحوادث التي دارت من شهر مارس إلى أغسطس ١٩٢٢ جزءاً من مناقشات مجلس العموم، وهى تتعلق بأثر التصريح على الشعب المصري وموضوع نفى زغلول وحالته الصحية التي ساءت في المنفى وبعض زملاءه واحتمالات رجوعه من المنفى ومسألة تعويض الموظفين الإنجليز الذي كان يشغل الحكومة الإنجليزية نتيجة لكثرة حوادث الاغتيالات مما اضطروا إلى التقاعد من وظيفتهم فسلكت إنجلترا سياسة الرقابة على الصحف بالقوة العسكرية و المراقبة على رسائل زغلول باشا إلى زوجته من المنفى وانتخاب الوفد الممثل للشعب للمفاوضة ولم تخل أي مناقشة في تلك الجلسات من التحدث عن المسألة السودانية والمساعدات المالية التي كانت إنجلترا تقدمها لتطور السودان

وكانت أولى الجلسات بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٢حيث سال المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " هل يوجد تصريح للحكومة البريطانية يؤدى للتفاهم مع الشعب المصري . بالإضافة إلى إرسال زغلول باشا وزملائه ممثلو الأمة المصرية إلى جزر سيشل ومنذ هذا الفعل من المحتمل أن يوسع هوه الخلاف وسوء التفاهم بين مصر وإنجلترا ، فيمكن لهذا القرار أن يعاد النظر فيه مرة أخرى ؟" فأجاب المستر Harmsworth" إنه فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال قد نوقش فى جلسة البرلمان فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال فيكون بالنفي "[3].

وبلا شك خوف انجلترا بعد تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ الإفراج عن سعد زغلول وزملائه من نفيهم بجزيرة سيشل حتى لا تعود المظاهرات والاضطرابات مرة أخرى بإضافة لاعتراض زغلول والشعب على هذا التصريح الأحادي الجانب.

وفى جلسة ٨ مارس سأل المستر Lloyd George وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" نفى زغلول باشا إلى جزيرة سيشل وصحته التي اعتلت ومرض ، وأنه يجب مراعاة سنه المتقدم ؟" فرد عليه المستر Harmsworth" أن زغلول باشا رجل مسن وهو

---

[1] – نفسه، ص ٨٩.

[2] – نفسه ، ص ٩٠.

[3] - Parliamentary debates fifth series, vol. ١٥١,١٩٢٢, p ٨٨٦.

الذي لم يكن في صحة جيدة ولذلك يجب أن يكون له مسكن و مرتباً يضمن أن يوفر له ترتيبات للسكن الصحي ويضمن راحته[1].

ثم سأل المستر Swan في جلسة ٢٩ مارس ١٩٢٢وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية أنه "مدرك بالعدد الكبير للمصريين الذين احتجزوا خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ -١٩١٨ فى مصر سواء وهل زغلول باشا كان منهم ؟" فأجاب المستر Harmsworth" إن خلال الحرب كان عدد المصريين الذين احتجزوا كان بسبب نشاطهم السياسي يمثلون خطر على السياسة البريطانية ولكن سعد زغلول لم يكن من ضمنهم "[2].

ثم ناقش المستر Swan بتاريخ ٩ مايو ١٩٢٢وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" في المجلس عن صحة زغلول باشا حيث سأل عن وجود أي استعلامات عن صحة زغلول باشا ورفاقة في جزيرة سيشل حتى عودتهم إلى وطنهم . ووضعوا في اعتبارهم التقرير الطبي الذي قدم إلى الملك فؤاد عن صحة زغلول باشا ، و المناخ الغير مناسب في جزيرة سيشل على صحة زغلول ، بجانب القلق الشعبي الواضح في مصر مما يتعرض له هذا الرجل الموقر فى المنفى ؟" فأجاب عليه المستر Mc Curdy" أن حكومة جزيرة سيشل تسأل في تقريرها بشكل دوري على صحة زغلول ، وفيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال أنا أعرف عدد الإلتماسات لعودة زغلول باشا إلى مصر ومعارضة الحكومة الحاضرة – ثروت باشا[3] "٠

ثم انتقل المستر Mills إلى توجيه أسئلة أخرى في المجلس بشأن المبعدين في جزيرة سيشل حيث سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بجلسة ٢٢يونية١٩٢٢ " ما هي التقارير الطبية والصحية لسعد زغلول باشا وزملائه المستلمة من جزيرة سيشل ؟" فرد عليه المستر Harmsworth "التقرير عن صحة زغلول وزملائه الذي وصل إلى السلطات البريطانية من جزيرة سيشل المؤرخ في ١٢ مايو ١٩٢٢ يذكر فيه أنه يعانى منذ فترة طويلة من مرض السكر ، ولكن في رأى الضابط الطبيب المعالج له فى الجزيرة يقول لا يوجد سبب مقنع بأن المرض الذي يعانى منه زغلول تؤثر فيه حالة الجو في الجزيرة بشكل عكسي وممكن أن يعيش ويقيم في الجزيرة بشكل جيد . وجاء في نفس التقرير أن بركات باشا – كان من ضمن المبعدين السياسيين مع زغلول باشا – الذي كان يعانى من التهاب باللثة ، وان الجهة المعالجة قد أوصت بذلك وأضافت بان البقية كانت في صحة جيدة ، وان الجزء الثاني من التقرير بتاريخ ٥ يونية ١٩٢٢ لا يوجد أى مرض يؤثر فيه حالة الجو في الجزيرة . باستثناء الأمراض العضلية"٠

---

[1] - Ibid , p ١٢٤٨.

[2] - parliamenatary debates fifth series ,vol. ١٥٢,١٩٢٢, p ١٣٠٥.

[3] - parliamenatary debates fifth series, vol. ١٥٣, p ٩٨٩.

ثم سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية يسأل عن" تصريحات أعضاء البرلمان البريطاني حول مسألة وصول الوفد المعالج من أوروبا وضرورة تقديم التقرير الذي كتب من قبل الأطباء المتخصصين الذين عالجوا زغلول باشا وبركات باشا من خلال السنوات الماضية ، وهل هؤلاء الأطباء جاءوا من أوروبا لغرض معالجتهم بالفعل؟" فأجاب المستر Harmsworth" أنا سأكون سعيداً جداً لوصول الوفد المعالج ثم رد عليه الدكتور Murray أنت لاتعرف مرض السكر ممكن أن يأتي نتيجة للقلق الذهني لأنهم مبعدون عن وطنهم ؟" فأجاب المستر Speakep رئيس المجلس قائلا" ربما النائب Hon لم يكون حريصاً ومهتماً بإضافة هذه الأسئلة و القلق النفسي للمبعدين . فقاطعة الدكتور Dr . Murray إنها مسألة مهمة جدا وسوف اطرح هذه الأسئلة على زعيم المجلس "[1]. وبلا شك نجد عدم رغبة انجلترا سماع أي شكوى من المنفيين سواء احتجاجاً على نفيهم أو بسبب مرضهم حتى يتثنى لهم فرصة لتهدئة الأمور في مصر لصالحهم.

ثم ناقش المستر Swan موضوع آخر في المجلس بتاريخ ٣ مايو ١٩٢٢ حيث سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "إنه يعرف بأن السكان الأقباط في مصر تركوا عيد الفصح هذا العام لاعتراضهم على نفي زغلول باشا ، ووجهة نظرهم هذه توضح وحدة شعور المسيحيين و المسلمين في مصر على إعادة زغلول باشا إلى وطنه والسؤال هل سيعاد النظر في عودة زغلول باشا إلى وطنه ؟" فأجاب المسترEarl Winterton" إن إجابة الجزء الأول للسؤال بالنفي – كأنه لا يريد هذه الوحدة – و الجزء الثاني لم يناقش بعد . فسأل المستر Swan سؤال آخر لوكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن وجهه نظر حكومة جلالة ملك إنجلترا في التقارير الخطيرة التي تهتم بصحة زغلول باشا ، وهل ترى من الأفضل إعادته إلى وطنه في الوقت الحاضر لأنه مريض بالسكر وزاد السكر عليه آلامه ؟ " فأجاب المستر Earl Winterton" لم يكن عندي معلومات عن صحة زغلول باشا ، وما يعانى منه، ولم أر التقرير الطبي الذي يذكر أو يقرر هذا المرض . ولذلك استفسر المستر Swan من وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن صدق تحقق شكاوى زغلول وزملائه المنفيين معه التي أرسلها الضابط الذي ركب معهم من عدن يوم ٧ فبراير ١٩٢٢ ، ومعه شكوى مكتوبة موقع عليها من قبلهم ومعاناة زغلول من الآلام السكر . وشكاوى أخرى وهى المناخ الحار الرطب الذي كان يمثل خطرا على حياتهم ، وقد وصل الضابط هذه الشكاوى المكتوبة الى الهيئات الصحية . واذا ثبت انه مريض . فما هى الإجراءات التى تأخذ بشأنهم ؟ " فأجاب عليه المستر EarlWinterton "أننا نعرف هذه المشكلة منذ خمسة أسابيع مضت ،

[1]- Ibid, P٩٩٠.

وكان يعرف بعدم وجود أي شكوى هناك ؟ فهل يوجد أي تفصيلات عن الشكوى بالنسبة لصحة زغلول وزملائه ؟" فرد عليه المستر EarlWinterton" أنا عرفت أن الشكوى ذكرت من قبل النائب Hon، وحتى الوقت الحاضر لم نستلمها فى المجلس ؟" فرد علية المستر Swan الخمس أسابيع التى مضت ، و الوقت الطويل الذي يتعرض له الوطنيين في المنفى قد يؤدى بهم للموت ، وهل يوجد هناك استعلام سريع عن هذه المسألة ، وماذا ستفعلون من أجلهم ؟" أجاب المستر Earl Winterton" أنا سألت وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية للسعي عن سرعة الاستعلام عن هذا الموضوع وقد أعطى للنائب Hon معلومات ولكن أنا اعتقد انه قد أساء فهم هذه المعلومات "[١].

وبلا شك ترك انجلترا هذه الشكوى لمدة خمسة أسابيع حتى يزداد المرض عليهم ويؤثر المناخ على صحتهم أما يموتون أو يرجعون منهكون القوى فلا يستطيعون المشاركة فى الحركة الوطنية .

وساءت صحة زغلول و من معه في المنفى ، ولذلك سأل المستر Swan بجلسة ٢٨ يونية ١٩٢٢ عدة أسئلة حيث سأل فيها وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" كل ما كتب أو بما ُوصى بالمعالجة لبركات باشا من قبل طبيب أسنان كفء ومؤهل ولكن لا يوجد بهذه الجزيرة طبيب أسنان مؤهل فكيف يمكن أن يعالج ؟" فأجاب المستر Harmsworth" لم يكن عندي أي إضافة لهذا السؤال "[٢].

وكانت هذه المناقشات تمهيدا لموضوع آخر جاهز للعرض على بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٢ عن" المبعدين فى جزيرة سيشل حيث سأل Major-Glyn وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن التاريخ ، ومحتويات وأغراض الإبعاد بدقة من خلال مرسوم سيشل رقم ١ من سنه ١٩٢٢ ؟" فأجاب Colonel- Wed Gwood أن مرسوم سيشل رقم ١ لسنه ١٩٢٢ قد عبر من قبل المجلس التشريعي من سيشل بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٢٢ طبقا لطلب النائب Hon وزير الدولة للشئون الخارجية وكان الغرض التشريعي إبعادهم من مصر إلى سيشل بتصريح من وزير بريطانيا ونسخة المرسوم ستوضع في مكتبة هذا المجلس"[٣].

وفى يوم ١٩ يونية ١٩٢٢ أدلى المستر Millsبتصريح في مجلس العموم إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية ذكر فيه" احتمالات رجوع سعد زغلول من المنفى نتيجة لسوء صحته وما هي التهم الموجة إلى زغلول باشا ؟" فأجاب المستر Harmsworth" أن الأسئلة المتعلقة بأبعاد زغلول باشا كانت بشكل متكرر. حيث يوجد تقرير بتاريخ ٥ يونية

---

١ – Ibid , p ١٣٢٠-١٣٢١.

٢ - Ibid , p٢٠٣٧.

٣ - Parliamentary debates fifth series, vol. ١٥٤,١٩٢٢,P.٧٩.

١٩٢٢ يشير الى عدم تأثير صحته بإقامته بجزيرة سيشل وفيما يتعلق بالجزء الأخير سوف أحيله للنائب Hon ." وسؤال آخر من المستر Mills هو" بنفي حقيقة كل من شـارك فـي المفاوضات يريد عودة زغلول من المنفى ؟" فأجاب المستر Harmsworth " لا ياسيدى ، لا اعتقد ذلك ، انه تصريح خاطئ "[١].

ثم ناقش مجلس العموم موضوع بنود المفاوضات القادمة الخاصة بتعويضات الموظفين الأجانب وكانت أولى مناقشاتة في جلسة ١ مايو ١٩٢٢ حيث سأل المستر Swan عن" بنود المفاوضات المصرية القادمة فيما يتعلق بتعويضات الموظفين البريطانيين الذين تقاعدوا عن خدمة الحكومة المصرية وما هو التعويض المناسب على أرواحهم ؟" فرد عليه المستر Mc Cardy أن اللورد اللنبى قد طلب مؤخرا أن يجهز توصياته على هذا الموضوع الذي مازال ينتظر المناقشة. تمت الموافقة علية من قبل أعضاء المجلس"[٢] .

وفى جلسة ٤ مايو ١٩٢٢ ناقش المجلس مشكلة جديدة حيث تابع فيها المستر Swan أسئلته واستفساراته مع وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "بأنه يعرف بأن الوزارة المصرية قد روجت الى الحكومة المتعددة الأقسام بأوامر سرية تأمرهم بجعل النسب التى ترسل للتعيين فى الحكومة أو للتوظيف بنسبة واحد إلى كل أثنى عشر اسما طبقا لآخر المقترحات إلى مصر من الحكومة البريطانية بخصوص حماية الأقليات في مصر ، وسواء كانت هذه السياسة اتبعت بغرض الانتقام من الأقباط فى الحركة الوطنية أو تعمد زيادة عدد الموظفين المسلمين فى الحكومة ؟" فكان الجواب من سير Earl Winterton إن الجزء الأول من السؤال بالنفي و الجزء الثاني من السؤال لم يناقش بعد[٣]" ونجد هذا السؤال منافيا للحقيقة تماما بأنة لا يوجد أي تفرقة بين مسلم وقبطي منذ تلاحمهم في ثورة ١٩١٩.

ثم ناقش المجلس موضوع رواتب القضاة بتاريخ ٢٢ يونية ١٩٢٢حيث سأل Lieut - Colonel Hurstوكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "لمناقشته القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية فيما يتعلق برواتب قضاه المحاكم المختلطة ، وما هي الخطوات التي تأخذها انجلترا بشأن تلك المسألة ؟" فأجاب المستر Harmsworth" أنا ليس عندي معلومات رسمية في هذا الموضوع أما بالنسبة للجزء الأخير من السؤال فهو بالنفي "[٤].

وفى نفس الجلسة ناقش أيضا المجلس إضطرا بات القاهرة حيث سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن "الاغتيالات التى حدثت مؤخرا فى القاهرة . فما هى التعويضات

---

١ - parliamenataty debates fifth series, vol. ١٥٥,١٩٢٢, p ٨١٤ – ٨١٥.
٢- Ibid, P١٤٨٩-١٤٩١.
٣- Parliamenatry debates fifth series, Vol.١٥٣,١٩٢٢, P١٥٤١.
٤- Ibid, P ١٥٤٢.

المعروضة حتى الآن وماهى الكميات التى عرضت فى كل حالة وما هذه العروض التي قبلتها إنجلترا ؟" فأجاب المستر Harmsworth " إن الحكومة المصرية صرحت بالتعويض يكون عن كل حالة قتل لموظف أجنبي ويتوقع حكومة إنجلترا أن تستلم كمية التعويض فى اقرب وقت "[١] .

ثم سأل المستر Swan " عن الأحكام العرفية وتقييد حرية الصحافة بأنه يمكن لرئيس الوزراء المصري عبد الخالق ثروت بعد التقييد على حرية الصحافة في ٧ مارس ١٩٢٢ الماضي أن يزيل هذا التقييد ؟" و هل عند هذا المجلس اى معلومات عن تقدم رئيس الوزارء المصري للهيئات العسكرية لهذا الطلب ؟" فأجاب المستر Harmsworth" إن الإجابة فى الجزء الأول من السؤال بالنفي ، أما السؤال الثاني فمازال يناقش في البرلمان "[٢].

وتنفيذا لهذه الأحكام العرفية ناقش المجلس بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٢ هذه المسألة من خلال الرقابة على الصحف حيث سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بأنه يعرف بأن جريدة الأهالي وهى جريدة مصرية كانت السنة الماضية مغلقة لستة شهور طبقاً لسياسة الهيئات البريطانية تحت الحماية ، ثم أغلقت مرة ثانية بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٢ ؟ فأجاب المستر Harmsworth أن الصحيفة المشار أليها قد أغلقت لستة شهور ماضية بقرار من مجلس الوزراء المصري ، وأنا ليس عندي معلومات بالنسبة لاى توقيف آخر بعد قرار الوقف الأول . وهذه المسألة تهتم بها الحكومة المصرية فقط [٣].

وبلا شك أن الغلق للصحف يكون بإيعاز من الحكومة البريطانية لان الجريدة قد تتعرض بشكل أو بأخر لمساوئ الاحتلال وهذا بالنسبة لقرار الوقف الأول . أما بالنسبة للقرار الثاني فكان بفعل وزارة ثروت باشا نتيجة للإجراءات الاضطهاد المعارضة ومصادرة حرية الرأي وتقييد حرية الاجتماعات وبذلك عطلت جريدة الأهالي فى مايو ١٩٢٢ تعطيلا نهائيا ، وتعطيل جريدة الأمة لمدة ثلاثة اشهر من ٦ يوليو ١٩٢٢ وتعطيل جريدة اللبرتية نهائيا في يوليو وتعطيل جريدة الأهرام ثلاث أيام ، كما أصدرت الوزارة المصرية تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين في مقالاتها او أنبائها وهذا يعتبر تعسف واضطهاد للمعارضين لحكومة ثروت باشا[٤].

ولم يكن التقييد على حرية الصحافة فقط بل كان يشمل المراقبة على الرسائل حيث سأل المستر Swan فى جلسة ٤مايو١٩٢٢عن" الرسائل التي كانت ترسل من زغلول باشا

---

١- parliamenatary debates fifth series, vol .١٥٤,١٩٢٢, p٧٨ – ١٤٩٠.
٢ -Parliamentary debates fifth series, vol .١٥٣,١٩٢٢, p ٩٧٤.
٣- parliamenatary debates fifth series, vol .١٥٤,١٩٢٢, p ٧٨.
٤ – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٩٠.

معنونة إلى اللورد اللنبى أولاً ثم ترسل إلى زغلول باشا طبقا للأوامر ، ترسل الرسائل من مدام زغلول ويقرأها اللنبى أحياناً ثم يرسلها إلى زغلول . وهذا يعتبر تقييد على حرية مراسلات زغلول باشا إلى زوجته ، و السؤال هل الرسائل كانت ترسل دائما إلى اللورد اللنبى كما أمر أو إلى شخص آخر ؟ وقد وصلت إلى مدام زغلول ثلاث رسائل فقط في حين كان يكتب لها في الأسبوع مرتين ؟" فأجاب المستر Earl Winterton" إنه ليس عنده معلومات بخصوص تلك الرسائل "[١].

وبلا شك نجد أن وقوف الحرس على منزل مدام زغلول كان لمراقبة كل مراسلات زغلول باشا إلى زوجته من مراسلات بريدية أو رسائل مع أشخاص من قبل زغلول باشا نفسه.

ثم يستكمل النائب Earl Winterton حديثة " فيما يتعلق بالشكاوى التي صرح بها النائب Hon بالأمس التي جاءت من زغلول ، فنفى وجود تقرير قد وصل أو كان مستلماً . لكن أعدك أنا سوف اسأل وزير الدولة للشئون الخارجية واستعلم عن هذه الشكاوى ويمكن أن نبعث لزغلول لتوضيح هذه الرسائل أو الشكاوى ؟ ." فأجاب المستر Swan " وهل النائب Hon يستفسر عن أمر هذه الشكاوى ؟ " فأجاب المستر Earl Winterton " أنا ليس عندى معلومات عن هذا الموضوع ولكن إذا كان النائب Hon سوف يستنتج معلومات أنا سوف اعتبر هذه المعلومات صحيحة . ثم وجه الكابتن W. Benn سؤال آخر هل تسمح الحكومة المصرية بالاتصال المباشر مع زغلول باشا ؟ " فأجاب المستر Earl Winterton" لا يمكن أن أصرح بذلك إلا بشروط[٢] ". ولم يذكر هذه الشروط.

أما فيما يتعلق بالحقوق السياسية و انتخابات البرلمان المصري الجديد و ما صاحبها من أعمال القسوة والعنف دارت المناقشات في المجلس بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٢٢ حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن الحكم العرفي في مصر ، فيما يتعلق بالحقوق و الحرية السياسية للمصريين التي كانت معلقة منذ الفترة السابقة وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ فرد المستر Harmsworth أن التوقف الجزئي للحكم العرفي الذي وعد به اللورد اللنبى في رسالته إلى سلطان مصر فى ٢ فبراير ١٩٢٢ ، لكي ينفذ الملك الانتخابات وعندما نفذها وعدهم بحرية الحقوق السياسية لذلك تنسحب الأجزاء الأخيرة للسؤال وتّحال للنائب Hon[٣].

---

[١] – parliamenatary debates fifth series, vol.١٥٣,١٩٢٢, p ١٥٤١-١٥٤٢.
[٢] - Ibid ,p١٥٤٢.
[٣] Parliamentary debates fifth series, vol.١٥٢,١٩٢٢, p٩٧٣-٩٧٤.

وتشير الفكرة بتوعد انجلترا للمصريين قبل التصريح بالحقوق و الحريات وعدم الاعتقال والإبعاد وبعد صدور التصريح أنكروا كل ما ذكروه ، أوضح أن الحكم العرفي مازال قائماً بالرغم من اعتراف اللورد اللنبى بالتوقف الجزئي للأحكام العرفية .

وعودة مرة أخرى لمناقشة الأحكام العرفية بتاريخ ١٥ مايو١٩٢٢حيث سأل المستر Mills وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عدة أسئلة عن القانون العرفي فى مصر هل ما زال فى أيدي الهيئات العسكرية البريطانية ، وأيضا أن كانت نفقاتهم تتحمل كليا أو بشكل جزئي من قبل دافعي الضرائب البريطانية ، أم تتوقف تلك المسئولية في ظل الحكم العرفي المستمر في مصر ، وكذلك ما هو موعد انتخابات البرلمان المصري الجديد ؟ فأجاب المستر Harmsworth الإجابة على الجزء الأول من السؤال بالإيجاب ، أما بالنسبة للجزء الثاني لا تأخذ نفقة القوات العسكرية من دافعي الضرائب البريطانية إلى الحكومة المصرية في ظل إدارة الحكم العرفي ، وهذا الرد نهائي فى جوابه ، من قبل النائب Hon بجوابه في ٨ مايو ١٩٢٢ ، أما الجزء الأخير عن الانتخابات في البرلمان المصري هي مسألة تهم فقط الحكومة المصرية ، والحكومة البريطانية لا تستعد لأي تدخل في شئون مصر[١].

واستمراراً لحالة التضارب بين ما تعلنه الحكومة البريطانية من إلغاء لأحكام العرفية و بين ماتنفذه فعلاً لتطبيق هذه الأحكام العرفية ناقش المجلس السياسة البريطانية بجلسة ٣ أغسطس حيث وجه سؤال آخر من قبل المستر Spoor إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية أن مجلس الوزراء المصري برئاسة ثروت باشا مستمراً وإبعاد زغلول باشا عن تلك الانتخابات كما. وألغيت الأحكام العرفية كما أعلن في ١٤ مارس ١٩٢٢ ، ولكن التوقف والإبعاد مستمر لأعضاء الوفد المصري مع وجود قانون متقلب للأحكام العسكرية المتمثل في قانون الأحكام العرفية أيضاً ؟ فأجاب المستر Harmsworth "إن السياسة البريطانية مستمرة منذ أن أعلنت في ١٤ مارس ١٩٢٢ خاصة بعد نجاح هذه السياسة فى ظل الحكم العرفي"[٢].

وعاد البرلمان فى جلسة ١٢ أبريل لمناقشة الحكم العرفي حيث سأل المستر Lunn وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" بأنه فى يوم ٢٠ مارس ١٩٢٢ بدخول الكولونيل Shaheen الذى كان فى سلاح الفرسان المصري ، مدرسة وادي النيل Wadinnil school بالقاهرة . وذهب إلى مساكن الطلاب – مدرسة داخلي – وطرحوهم أرضا وسحبوا الطلاب على الأرض ، وبعد ذلك جلدوهم ، وسجنوهم وسواء هذه الأفعال هل مرتكبوا هذه الجرائم تحت مسمى الحكم العرفي ، كما تزعم الحكومة البريطانية الذين هم مسئولون عن الوضع الراهن في مصر ؟" فأجاب المستر Harmsworth "عن الجزء الأول من السؤال بالنفي ،

[١] - parliamenatary debates fifth series, vol. ١٥٤,١٩٢٢, p ٧٨ .
[٢] -Parliamentary debates fifth series, Vol. ١٥٧،١٩٢٢, P ١٦٥٢.

والجزء الأخير لم يناقش الآن . ثم قاطعة المستر Lunn بقولة هل النائب Hon يعرف بهذا التأريخ العسكري ، بأنه في يوم ١٨ مارس ١٩٢٢ فى ميدان العباسية بالقاهرة الكولونيل Shaheen وفرسانه وربطوا أربعة من المتظاهرين بالخيول تجرهم بسرعة كبيرة إلي مركز الشرطة وهناك قد جلدوا ، وكل هذا تحت أسم الحكم العرفي ، والتي تكون حكومة إنجلترا هي المسئولة عن مثل هذه الأحداث ؟" فأجاب المستر Harmsworth "إن هذه الأحداث التي ذكرت في السؤال لا أعرف عنها شيئاً و لم يقدم لى تقرير عنها "[١] .

و دارت مناقشات فى مجلس العموم البريطاني بشأن الوزارة الجديدة في مصر فسأل أحد النواب وهل هي مع أو ضد السياسة البريطانية ؟ فأجاب رئيس الوزراء البريطاني أنه أحيل السؤال إلى النائب Hon لأنه يعلم السياسة المستقبلية البريطانية في مصر[٢] . وبذلك نجد رفض رئيس الوزراء على التصريح لسياسة إنجلترا تجاه مصر دليل على رغبة إنجلترا فى سياسة غير واضحة تكون فى صالحها فقط .

وتشير المناقشة في مجلس العموم بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٢ إلى سياسة إنجلترا المستقبلية تجاه الحكومة المصرية حيث سأل Major Barnes رئيس الوزراء" ماهى سياسة الحكومة الإنجليزية فيما يتعلق بمصر و التصريح الذي سوف ينشر ؟ وهل هذا التصريح ينشر قبل المفاوضات أو سيسبق نشرة المفاوضات بين الحكومة الإنجليزية ومستشاريها في مصر ؟ ثم أعقبة سؤال آخر من المستر Lunn حيث سأل رئيس الوزراء هل يحدد تاريخ مناقشة الحكومة المستقبلية في مصر في الوقت الحاضر ؟" فأجاب رئيس الوزراء" نعم نحن نقترح أن نعلن في البرلمان عن المقترحات التي تتعلق بمصر و التي سوف تتطلب موافقة برلمانية والتي سوف توضع فى برنامج البرلمان بعد ظهر اليوم . لذلك سأل Major Barnes هل إطلاق سراح زغلول باشا جزء من سياسة الحكومة البريطانية ؟ فكان رد رئيس الوزراء أنا لا أستطيع أن أصدر أى تصريح حتى يعود اللورد اللنبى Allenby إلى مصر "[٣].

وفى جلسة ٢٢ فبراير ١٩٢٢ ناقش المجلس موضوعا جديدا يخص تلك السياسة الجديدة حيث سأل المستر Swan" هل أصبح محمد سيد باشا وزيرا لمصر الذي صرح أنة يقبض على المصريين المؤيدين لزغلول باشا خلال المفاوضة ، فكيف تتصرف حكومة انجلترا بناء على هذا الاقتراح ؟" فأجاب المستر Harmsworth" أنا ليس عندي أي معلومات بالنسبة للمقابلة والجزء الأخير من السؤال إنه لم يحدث ذلك "[٤] .

---

[١]- Parliamenatary debates fifth series, vol. ١٥٣,١٩٢٢, p ٣٨٦.

[٢] –Parliamentary debates fifth series, Vol .١٥٠,١٩٢٢, P٦٥٧

[٣]- ibid, p١٥١١-١٥١٢.

[٤] - Parliamentary debates fifth series, vol .١٥٠,١٩٢٢, p١٨٦٨.

وناقش المجلس بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٢٢ سؤال Lieut-Colonel James إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية هل توجد أي إضافات مقتبسة من تقرير لجنة ملنر للسياسة المستقبلية الجديدة تجاه مصر ؟" فرد المستر Harmsworth لا يوجد لدى اى معلومات أخرى عن السياسة المستقبلية لمصر[١]". وبلا شك نجد أنه لا قيمة لهذا السؤال فى الوقت الحاضر لأن تقرير البعثة قد كتب وقدم لسلطان مصر وأعضاء البرلمان البريطاني أيضا ونوقش فى المجلس وبالتالي لا توجد أي تعديلات أو إضافات . فأعقبه النائب Mills بسؤال عن الجمعية التشريعية والأعضاء المشتغلين بها ووظائفها الحالية ، وهل هؤلاء الأعضاء تغيروا أم مازالوا ؟" رد علية المستر Harmsworth بسؤال آخر هل تضمنت الجمعية التشريعية المصرية على ٨٩ عضو ، وهو ما قبل ١٧ يونية ١٩١٤ و الطبيعي فترة تعينهم تنتهي عام ١٩١٧ ، ويفهم من ذلك بأن بعض الأعضاء انتخبوا منذ عام ١٩١٣ حتى الآن ، ولم يتم تبديلهم أي مستمرين حتى اليوم ؟ فقاطعة المستر Mills بسؤال آخر عن من يدفع رواتب هؤلاء الذين لا يقومون بعملهم ؟" فرد المستر Harmsworth متهربا من الإجابة " بأنة لا يعطى إجابة ربما يحال السؤال إلى النائب Hon الذي سوف يعطى إنذارا بذلك السؤال للمناقشة[٢] .

ويقول اللورد اللنبى فى خطابة المتضمن اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له ويتضمن " اعتقاد كثير من المصريين أن ترجع بريطانيا فى نواياها القائمة على التسامح و العطف على الأماني المصرية ، والانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق و الحريات التي وعدت بها. وأن الأساس فى تلك المذكرة التفسيرية هي الضمانات التي تطلبها بريطانيا ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما بل نرى مصر متمتعة بالاستقلال ، وإذا رأى المصريون أن هذه الضمانات تجاوزت الحد الذي يتلاءم مع حال البلاد الحرة فقد لجأت إنجلترا لذلك لحرصها على سلامة نفسها بتوزيع القوات العسكرية حتى تزول هذه الاضطرابات السائدة في مصر منذ الهدنة ،وعن رغبة إنجلترا في التدخل في إدارة مصر الداخلية ، وأنها تترك للمصريين إدارة شئونها ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا عن هذا المعنى وإنما ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية و الحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتدخل في شئون مصر. وكل ما قصدناه هو أن تستبقى إدارة اتصال تستدعيها بحماية المصالح الأجنبية ، هذا كل ما تهدف إليه الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة

---

[١]-ibid, p ٣٩.

[٢]-Ibid, p ٤٠.

بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية . ولا يوجد ما يمنع إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف و الرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم والى الشعب المصري ، وإذا أبطأ لأي سبب من الأسباب أنفاذ قانون التضمينات – إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية – الساري على جميع ساكني مصر علما بأنني إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنه ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية . والكلمة الآن لمصر التي قد عرفت مبلغ استعداد الحكومة البريطانية ونواياها "[1].

"اللنبى فيلد مار يشال"

وبذلك نجد ان خطاب اللورد اللنبى المؤرخ فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لا يحوى أى تغيير فى سياسة إنجلترا لمصر لأن حصول إنجلترا على الضمانات لحفظ مصالحها أولا ثم مصالح الأجانب والأقليات وفصل إدارة السودان عن مصر كلها ، لا تجعل استقلال مصر له قيمة بل تريد إبدال لفظ الحماية بمعناه إلى لفظ آخر يحمل معنى التدخل في شئون مصر الداخلية أو الخارجية وهذا التصريح للورد اللنبى ينطوي على أمرين مهمين الأول : التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية إلى يوم انتهائها وأن إنجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد و الثاني : أن الأحكام العرفية لا تلغى إلا إذا أصدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية وتنفيذ الأحكام العرفية [2].

أما بالنسبة للمفاوضات وتقدمها فقد ناقش المجلس ذلك بجلسة ١٥مايو١٩٢٢ حيث سأل Lieut-Colonel Jamesوكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" هل عندك أي معلومات بالنسبة لتقدم المفاوضات فيما يتعلق بمصر، وهل المفاوضات مضت وسارت بسهولة ؟" فأجاب المستر Harmsworth " لا توجد مفاوضات في الوقت الحاضر[3]. "ونلاحظ بعد فشل المفاوضات السابقة سعد -ملنر، وعدلي -كيرزون رغبة انجلترا الغوص في مفاوضات أخرى للنيل من مصر أكثر و الحصول على إمتيازات أكثر مما كانت عليه سابقا خاصا في ظل وزارة ثروت باشا .

---

[1] – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٦٢-٦٥.

[2] – نفسه ، ص ص٧٣-٧٤ .

[3]- Parliamentary debates fifth series, Vol.١٥٤,١٩٢٢, P٧٨.

وفى جلسة ٢٢ يونية ١٩٢٢ سأل Lieut- Colonel James وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "عن المفاوضات في الوقت الحاضر التي بين الحكومة المصرية والمندوب السامي ، أيضا الترتيبات التي جعلت هؤلاء المصريين أدينوا أمام المحاكم بالتواطؤ فى مؤامرات القتل ؟" رد المستر Harmsworth "أن المفاوضات في تقدم وموافقة بين اللورد اللنبى و الحكومة المصرية والمسألة التي مازالت في جدال ومناقشات هي مسألة الموظفين الأجانب الذين تقاعدوا من الخدمة الحكومية "[١].

وعندئذ طرح المستر Swan بتاريخ ٢٨يونية١٩٢٢عدة أسئلة منها " هل رئيس الوزراء يعطى فرصة للشعب المصري أن يختار وفده الخاص للتفاوض في هذه المعاهدة بين مصر وبريطانيا بدلا من أن يعين من قبل المندوب السامى ؟ فأجابه رئيس الوزراء "إنه يعتقد أن هذا السؤال ربما يناقش فى هذا المجلس وأنا متأكد من عدم الاعتراض على مناقشته . فطرح المستر Swan السؤال مرة ثانية ولكن بطريقة أكثر وضوحا وهو هل لرئيس الوزراء يعيد النظر لهذا السؤال لجلب او إحضار زغلول باشا من منفاه حتى يمكنه من فرصة الإنابة عن الشعب المصري في تقديم رأيهم ؟ "فاعترض رئيس الوزراء عن الإجابة ولكن رد علية المستر زعيمْ المجلس– Speaker .- بأن ذلك السؤال يمكن ان يرفع عند مناقشته في المجلس وليس في الوقت الحاضر . فقاطعة Sir. D. Maclean سوف يعطى رئيس الوزراء وزعيم المجلس إنذاراً لطرح هذا السؤال بقوة لمناقشته الأسبوع القادم؟ مما أضطر المستر Chamberlain بالرد علية قائلاً" إنه مستعد أن يناقش هذا الموضوع فى الجلسة القادمة يوم الخميس"[٢].

وبلا شك نجد أمر التفكير في إعادة زغلول باشا من منفاه هو تراجع للسياسة الإنجليزية تجاه الحكومة المصرية . مع وجود صعوبة بإقناعهم بعودة زغلول باشا للتفاوض معهم مرة أخرى . بالإضافة عدم ميلهم لشخص أقل شعبية ويستطيع توصيل الرأي الإنجليزي بسهولة للشعب المصري دون تعقيدات .

ثم تناول المستر Swan موضوع آخر للمناقشة فى بجلسة ٢٨يونية ١٩٢٢ حيث سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" عن أسماء المصريين فى المفاوضات لهذا البلد ، وأي منهم يعارض عودة زغلول باشا من المنفى ؟" فأجاب المستر Harmsworth" فيما يتعلق بالقسم الأول من السؤال أحيل إلى النائب Hon . وأنه ليس مدرك وجهة النظر التى حملت من قبل الوزراء المصريين الذين يحابون عودة زغلول باشا . ثم يسأل المستر Swan بدهشة بعد حملة الاعتقالات و النفى وأبعاد السياسيين خارج البلاد أي إنتخابات وتقومون

---

١- parliamenatary debates fifth series, Vol.١٥٥,١٩٢٢, p ١٤٩١.

٢- Parliamentary debates fifth series, Vol.١٥١,١٩٢٢, P٢٧٦-٢٧٧.

بتوصيات وتهتمون بها ، ومن الممثلون المختارون ، الذى سوف تقرر الانتخابات أن تتفاوض مع انجلترا فى هذا البلد التى تنفى سياستهم بالخارج ؟" فأجاب المستر Harmsworth " إن هذا السؤال يترك للحكومة المصرية حيث أنها تجرى الانتخابات بنفسها دون أى تدخل . فقاطعة المستر Ormsby -Gore هل من الضروري اخذ أصوات الشعب المصري للدستور الجديد قبل أجراءت هذه الانتخابات في مصر؟ " فأجاب المستر Harmsworth أنا أعتقد حدوث ذلك بالتأكيد . فسأل المستر Swan" يجب أن يترك للمصريين أنفسهم أن يقرروا انتخابهم الدستوري؟ " فأجاب المستر Harmsworth" يجب أن يترك للمصريين الانتخاب بأنفسهم "[١].

واستمرت المناقشات عن الانتخابات فى مجلس العموم حتى جلسة ٣ أغسطس ١٩٢٢ حيث سأل المستر Spoor وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " عن إنتخابات مصر في هذه السنة ، وكيف تتم الأنتخابات والزعماء السياسيين للحركة الوطنية مبعدين و الآخرين لم يكن عندهم حرية للمشاركة في الانتخابات ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " كما علمت أن النائب Hon يفسر رده في ٢٢ يونية ١٩٢٢ الماضي أن مسألة انتخاب البرلمان المصري يهم المصريين أنفسهم فقط ، ولم أعطل القانون الانتخابي في مصر ، ولم يكن حتى الآن أى تشريع ولكن سوف تنفذ حقوق الانتخابية للمصريين[٢].

ولم تخل مناقشات المجلس عن المسألة السودانية بعد صدور ذلك التصريح بجلسة ١٢ أبريل ١٩٢٢ حيث سأل المستر Swan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية انك مدرك التمثيل السياسي لمصر و السودان فى الانتخابات القادمة و التجمع المصري على أرض وادي النيل الغير قابلة للقسمة و السودان جزء من مصر ، ولذلك هل مطالب السودان ستؤخذ فى الاعتبار ؟ فرد عليه المستر Harmsworth " إنه لن يتلق معلومات كهذه بالنسبة للجزء الأول من السؤال. ومعروف جيدا أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغبون فى الاندماج مع دولة مصر. فقاطعة المستر Swan إذاً هل يمكن للنائب Hon أن القول هذا الطلب يتضارب مع إقتراح استقلال مصر عن السودان في المعاهدة الأخيرة ؟ فرد عليه المستر Harmsworth أنا ليس عندي معلومات عن هذه الموضوعات[٣] .

وقبل الانتهاء من مناقشات سنة ١٩٢٢ سأل Lieut- Colonel Hurst وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية إذا هو عنده أي معلومات بالنسبة للدستور المصري الأول وفية حذف لسيطرة مصر على السودان وهل يمكن أن يطمئن السودان لحكومة إنجلترا هل أنت تشجع

[١]- Parliamentary debates fifth series, Vol.١٥٥,١٩٢٢,p ٢٠٣٧-٢٠٣٨.
[٢]-parliamenatary debates fifth series, vol.١٥٧,١٩٢٢, p١٦٥٢.
[٣]-parliamenatary debates fifth series, vol.١٥٣,١٩٢٢, p ٣٨٨.

مثل هذا الاقتراح ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " إنه سوف يحيل هذا الموضوع للنائب Hon وأن يعطى الموضوع لزعيم هذا المجلس[1].

وبلا شك تحويل السؤال وهذا الموضوع لزعيم المجلس دليل على الدراسة و البحث والمناقشة المستمرة و الجادة في إصدار نصوص للسودان في الدستور المصري بانفصال سياستها عن بعض و الذي سوف يصدر فيما بعد في عام ١٩٢٣ .

## ٤-استقالة وزارة ثروت باشا :

بالرغم من أن ثروت باشا قد ألف الوزارة فى أول مارس١٩٢٢ بعد ضغوط على السلطان لتنصيبه رئيساً للوزراء و رغم معارضة الأمة و عدم رضاها في هذا الاختيار في هذه الظروف التي شملت إبعاد زغلول وزملائة خارج مصر فقد كانت وزارة ثروت باشا ضعيفة في كيانها حيث أنه تعرض للاغتيال وساءت أحوال البلاد في عهده من إبعاد ونفى وإغتيال مما أدى به إلى التقدم بأستقالتة في ٢٩ نوفمبر١٩٢٢ أي بعد تسعة أشهر كاملة من تكليفة بالوزارة[2].

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ إلى الملك ، فقبلها في اليوم نفسه . ولم يذكر فى كتاب استقالته الأسباب التي دعته إلى التخلي عن الحكم . وإنما يؤخذ من قوله " وكنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكني أرى أن اترك الأمر لغيري " ويؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغما ، إذ كان - "يرجو" - أن يمضى في تنفيذ برنامجه ، ولكن لم يتحقق رجاؤه.

فلماذا إذاً استقال ثروت باشا ؟ الواقع أن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى بقاء ثروت باشا فى الحكم بل لم يكن ميالا في الأصل إلى إسناد الوزارة إليه ، فاحتمل ثروت باشا على كره منه، مضمرا انتهاز الفرص لإسقاطه ، هذا إلى أنه لم يكن يميل أيضا إلى صدور الدستور ، أما عدم ميله إلى ثروت فلأنه كان ذو شخصية كبيرة لا تخضع في كل الأمور ما يطلبه الملك ، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه.

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جاداً في وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكي به ، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه ، حتى يصدر وهو لا يزال في الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلا إلى السراي كما وضعته اللجنة ، ولكن الملك فؤاد

---

[1]-Parliamentary debates fifth series, Vol .١٥٤,١٩٢٢, p ٧٩.

[2] - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٩٦.

لم يكن يميل إلى إصداره ، لأنه رآه كما يقول يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعة إلى الشعب. لذلك لابد للملك من تنحيه ثروت عن الحكم[1].

فسقوط وزارة ثروت باشا له أسباب داخلية ، وفى ذلك قالت جريدة الديلى تلغراف " إن النزاع الذي قام بين جلالة الملك و ثروت باشا هو نزاع شخصي بحت ، فثروت باشا في نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، و الملك في اعتقاد رئيس الوزراء اتوقراطى – حاكم بأمره – ، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أي دخل في هذا الخلاف الداخلي مباشرة، وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذي يعنينا إنما هو أن تراعى أي حكومة مصرية الشروط التي احتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيجيب رجاءنا في هذا الشأن "[2] .

على أي حال من نتائج سقوط وزارة ثروت باشا أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التي لم تكن تعطف على الدستور ، ولا تبغي أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، إذ وجدت من التلكؤ في إصداره فرصة انتهزتها لتطل على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها ، وقد استجاب نسيم إلى طلبها ، وكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها . ولم تبقى وزارة نسيم إلا حوالي شهرين واستقالت فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور ولم تفعل شيئاً في المطالب القومية[3].

وفى ظل تلك الأحداث في مصر عقد البرلمان البريطاني جلساته لسنه ١٩٢٣ تناول فيها عدة موضوعات حيث تناول في جلسة ٢١ فبراير ١٩٢٣ من يتولى رئاسة مجلس الوزراء فسأل المستر Ammon رئيس الوزارء البريطاني "هل عندكم أي معلومات عن التدخل المزعوم للورد اللنبى في محاولة فرض عدلي باشا على الأمة ضد رغبتهم ، ويقترح النائب منع أي محاولة للتدخل في السياسة المصرية ؟" فأجاب المستر Mc Neill أن حكومة انجلترا لا توجد عندها أي سبب لتدخل اللنبى في أي مسألة تخص شأن ملك مصر[4].

وبناء على هذه الإجابة سأل النائب Leach إنك تعلم بأن اللورد اللنبى أصدر مرسوماً إلى سكان بعض مناطق القاهرة بدفع غرامة حوالي ٦٠٠ جنية مصري للاعتداء الذي وقع أخيرا ومنها الاعتداءات على الأجانب ، وإذا حدث هذا بالفعل ، وبواسطة أي هيئة بريطانية تفعل هذه الحركة ؟ فأجاب المستر Mc Neill الإجابة في الجزء الأول بالإيجاب و

[1] – نفسه ، ص ص ٩٦-٩٧.
[2] – نفسه ، ص ص٩٨.
[3] – نفسه ، ص ٩٩.
[4] – parliamenatary debates fifth series, vol. ١٦٠,١٩٢٢ p١٠٠٣- ١٠٠٤.

الحركة كانت بواسطة اللورد اللنبى تحت مسمى الحكم العرفي فلذلك سأل المستر Leach هل مصر دولة أجنبية ؟ فأجاب المستر Mc Neill لا ياسيدى بأمانة تامة لم تكن دولة أجنبية حتى الوقت الحاضر . فسأله نائب آخر هو الكابتن Benn هل الحكومة المصرية لها سيادة كاملة مع ممثليها ؟ فأجاب الكابتن Captin Viscount Curzon لم تكن موجودة هذه السيادة نتيجة لكثرة الاغتيالات .ولكن أصبحت موجودة الآن بعد إلغاء الأحكام العرفية ونشر الدستور فى ظل شروط خاصة[1].

ويقول الرافعى عن إصدار مرسوم اللورد اللنبى يوم ٨ فبراير ١٩٢٣ إنه أصدر أمرا بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيها على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير منها ، وكانت طريقة تنفيذه بإلزام جميع السكان وأصحاب الأملاك الواقعة في هذه المنطقة المذكورة – القاهرة ، الجيزة – بدفعها وان السلطة المختصة تحدد المبلغ الذي يدفعه كل فرد منهم ، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أي شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه ويصير ببيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة.

وفى ١٢ فبراير ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران فأودت بحياة احد اليونانيين ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا بسيطة ، فأصدر اللورد اللنبى بلاغا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيها على سكان تلك المنطقة ، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة بالطريقة السالف ذكرها[2] .

وناقش المجلس بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٣ مهاجمة الشرطة لمنزل سعد زغلول حيث سال المستر Morel هل هو يعرف أن سعد زغلول زعيم الوفد المصري قد هاجمت الشرطة منزله بالقاهرة في ٢٠ فبراير ١٩٢٣ واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته مما فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه ، وكان هذا الفعل تحت أوامر سلطات الجيش البريطاني . بسبب محاولة المندوب السامي إصدار بيان عام لتعيين رئيس وزراء جديد ولكن هناك اعتراض من الوفد برئاسة رئيس الوزارة الجديد نسيم باشا ويقول احد أعضاء الوفد الذين عارضوا رئاسة الوزارة لثروت باشا هم فى الوقت الحاضر بالمنفى أو مسجونين منذ أكثر من سنه من قبل حيث علق المندوب السامي هذه الممارسات والأفعال تحت مسمى الحكم العرفي. و السؤال هنا ما هذه الخطوات التي ستصرح بها لمنع مثل هذه الممارسات و الأفعال في المستقبل؟ فأجاب المستر Meneill هذه المعلومات كانت عندي لأن الوفد أصدر بياناً عاماً يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ الذي اعتبره اللورد اللنبى أمراً طبيعياً بإغلاق بيت الأمة – منزل سعد زغلول – بسبب موقف الوفد

---

[1]- ibid, P١٠٠٣.

[2] – عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ، ص ١٢٦.

من اعتراضهم على رئيس الوزراء نسيم باشا ربما يستنتج من البيان العام الذي أصدره في ١٥ ديسمبر ١٩٢٢ و النغمة التي فيها شكل عدائي متميز في التوقيف الجزئي للحكم العرفي الموعود من قبل اللورد اللنبى في خطابة إلى ملك مصر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصمم أن يسهل مساعدة الانتخابات ثم يلغى الأحكام العرفية بمصر[1].

وعادت مرة أخرى حركة المظاهرات والاعتداءات في القاهرة حيث ألقيت فى يوم ٤ مارس ١٩٢٣ قنبلتان في حي الأزبكية أمام ميدان الخازندار ،أحداهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربي كان به ثلاثة من الجنود الإنجليز فجرح الثلاثة جراحا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين و مات أحدهم، والأخرى ألقيت في المعسكر الإنجليزي ولكنها لم تنفجر. وعلى أثر إلقاء القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية في ٥ و ٦ مارس ١٩٢٣ أعضاء الوفد . وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتي " على أثر التعديات التي حصلت بإلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير١٩٢٣ الماضي ومساء ٤ مارس ١٩٢٣ الجاري ألقى القبض على المصري السعدي بك ، والسيد حسين القصبى فخري عبد النور بك ،والأميرالاى محمود حلمي إسماعيل بك ، والأستاذ محمد نجيب الغرابلى ، والأستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا جميعا لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت إلى هدم النظام والأمن العام ". وعطلت جريدتي اللواء المصري و البلاغ[2] .

وشغلت هذه الحوادث جزء من مناقشات مجلس العموم البريطاني حيث ناقش المجلس بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٣ بشأن هجوم القنبلة فسال اللورد Viscount Curzon وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل عنده أي تصريح بخصوص هجوم القنبلة على القوات البريطانية في القاهرة ؟ و لذلك هل يستطيع إعطاء تأمين كاف للهيئات العسكرية البريطانية من فعل هذه الأحداث ؟ وهل هذا الهجوم بمساعدة الحكومة المصرية ؟" فأجاب المستر Mc nill" أن التقرير الرسمي بشأن هذا الهجوم كان في صحف هذا الصباح قد لا يكون قد وصل للورد اللنبى ليطمئن على الهيئات العسكرية التي تأخذ كل خطوة محتملة أن تمنع تكرار مثل هذه الجرائم . لكي يعتقل المجرمون الجناة .أما الجزء الثاني من السؤال أنا لا أعتقد بأن هذا الهجوم تحت مساعدة القوة العسكرية للحكومة المصرية .ثم سأل المستر Sery mgeour هل يستطيع النائب Hon أن يعطى أي معلومات بالنسبة لما يعرفه عن الوفد الممثل لمناقشة القضية المصرية إلى رئيس الوزراء الجديد . الذي لم يصدر تقرير عنه حتى الوقت الحاضر

---

[1]- Ibid, P١٥٤٠.

[2] – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص١٢٧ –١٢٨ .

؟ " فأجاب المستر Speaker –زعيم المجلس– لم يناقش هذا الموضوع في المجلس حتى وقتنا الحاضر"[1] .

ثم ناقش المجلس بتاريخ ١٢ مارس١٩٢٣ بشأن" إخلاء مصر من القوات البريطانية نتيجة للوعود المتكررة للسياسيين البريطانيين وهذا السؤال من قبل النائب New Bold ؟"فأجاب المستر Mc Neill" أنا يجب أن أحيل هذا السؤال للنائب Hon إلى يوم ١٤ مارس ١٩٢٣"[2].

ونتيجة لهذه الحوادث ناقش المجلس بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٢٣ بشأن" حملة الاعتقالات لأعضاء الوفد المصري حيث سأل المستر Morel رئيس الوزراء عن المحاكمة العسكرية لهؤلاء الأعضاء فى القاهرة والاتهامات التي سجلت ضدهم ؟ " فأجاب المستر McNeill " أنا ليس عندي معلومات رسمية بخصوص الجزء الأخير من هذا السؤال[3]." نجد إنجلترا في أي حوادث أو مظاهرات تقوم باعتقال كثير من الناس دون محاكمة توجه لهم اتهامات تسجل ضدهم . ولكن تم الإفراج عن سعد زغلول فى ٣٠ مارس ١٩٢٣ قبل صدور الدستور[4] .

وهذا ما نجده في مناقشة البرلمان بجلسة ١٦ أبريل ١٩٢٣ حيث سأل المستر Morel رئيس الوزرأء البريطاني عن "أعضاء الوفد المصري ، المبعدون بدون محاكمة ، مع زغلول باشا ، ولازالوا فى جزيرة سيشل ولذلك يقترح النائب" يجب على حكومة جلالة ملك إنجلترا أن تفي بوعودها بحرية زعيمهم الآن ؟" وقوبل هذا الاقتراح بالإيجاب من قبل المستر "Mc Neill[5] .

وأصدر في يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ اللورد اللنبى أمرا بإلغاء الأحكام العرفية وأيضا صدر العفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات في الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصا .

**قانون التضمينـــات :**

ويتضمن هذا القانون انه يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية في نوفمبر ١٩١٤ من إجراءات إدارية او قضائية أو تشريعية وينص على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي ، وأيضا صدر قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعريض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على

---

1-Parliamentary debates fifth series, vol.١٦١,١٩٢٢, P٤٥-٤٦.
2-Ibid, P١٠١٥.
3-Ibid, P٤٩١.
4 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص١٥٤ .
5- Parliamentary debates fifth series, vol .١٦٢,١٩٢٢, P ١٦٧٢.

ما أصابهم، وان تبقى الاراضى التي استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية إلى أن يفصل فيها بمفاوضات بين الحكومتين المصرية و البريطانية . وطالب الشعب المصري تأجيل صدور هذا القانون حتى ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ولكن الوزارة عجلت بإصدارة لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع واصدرتة في شكل اتفاق بين الحكومة المصرية و المندوب السامي البريطاني ، بحيث لا سبيل للتحلل منه إلا باتفاق أخر من اجل ذلك قوبل هذا القانون بالسخط و الاستنكار من مختلف الهيئات[١].

وأيضا أذاع مجلس الوزراء في ٢٠ يوليو ١٩٢٣ بلاغا بإعادة حرية المبعدين و إقامتهم فى الديار المصرية . وفى ١٨ يوليو ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين ، وقد صدر أيضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية . كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق مايستحقونة بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية أعباء ثقيلة [٢].

واستكمالاً لهذه القرارات ناقش المجلس بتاريخ ٢٥ يوليو١٩٢٣ بشأن أحكام الإعدام حيث سأل المستر Spoor وزير الحرب عن "أحكام الاستئناف لخمس مصريين الذين حكم عليهم بإعدام بمحكمة عسكرية فى مصر وحكمهم ما زال معلقاً من قبل مجلس الجيش البريطاني ، و إذا حدث ذلك. فكيف يحس الشعب المصري بالثقة والنية الحسنة فى مثل هذه الظروف من جهة إنجلترا ؟" فأجاب وكيل وزارة الدولة للشئون الحربية أن المسترGeorge-Lloyd يقول "لا استئناف حتى الآن قد استلم . وأنا أقول إذا حدث أى استئناف يكون قد استلم. فأن كل المحكوم عليهم بالإعدام سيقبل استئنافهم تحت أي ظرف "[٣] .

وتناولت الجلسة مشكلة السجناء ومعالجتهم صحيا في جلسة ٢ أغسطس ١٩٢٣ حيث سأل المستر M.Archer-Shee وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" إن للحكومة المصرية عندها الآن استفساراً فى قضية معالجة السجناء خاصة عندما اقتيد شخص مقيد ومكبل بالحديد خلال شوارع الإسكندرية زحفاً. لأن ضابط إنجليزي قبض عليه دون أي تهمة وضربة حتى أصابه بعدة جروح .السؤال هل الضابط عوقب بفعلته هذه ؟. وما علاج هذا الشخص ؟ " فأجاب المستر Meneill" أنا أعرف هذه الاستفسارات جيدا من قبل الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة اللورد اللنبى لم يكن يفعل أي شيء في مثل هذه القضايا "[٤].

---

[١] نفسه ،ص ١٦٠-١٦٢ .
[٢] نفسه، ص ص١٦٢ – ١٦٣ .
[٣]- Parliamentary debates fifth series, vol .١٦٧,١٩٢٢, p ٤٢٦-٤٢٧.
[٤] - Ibid , P ١٧٣٦.

ونجد سياسة إنجلترا مترابطة تماما برغم أن الشئون النظرية والتطبيقية قد اختلفت كثيرا فى مفارق الطرق فان أهم أهدافها كانت ضمان الإدارة الإنسانية المستقرة لشئون الجماهير المصرية وفى عام ١٩٢٢ حدث تعديل جزري فلم تعد تهتم برفاهية جماهير المصريين الذين انتقلت المسئولية عنهم الى الحكومة المصرية ولم تكن تحتفظ إلا بالأجهزة الإدارية التي تمكنها من المحافظة على بعض مصالح الإمبراطورية التي كانت حيوية بالنسبة لها وكان سبب احتفاظ انجلترا بهذه الأجهزة الإدارية استمرارها فى تبنى عقد معاهدة صداقة مع مصر يمكن عن طريقها اتخاذ التدابير المتبادلة لحماية هذه المصالح وتنفيذ هذه المسئولية[١].

وبالرغم من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وما به من تحفظات لكن كان تتويجا لمرحلة الكفاح الشعبي المصري بعد إعلان الحماية عليها ثم اعتراف إنجلترا في هذا التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هذا على المستوى الدولي و لكن على المستوى الداخلي إصدار الدستور بالرغم من تقييد الدستور لكنه أفضل من الحماية والحكم الاستبدادي في ظل الأحكام العرفية .

أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلن صراحة انتهاء الحماية البريطانية على مصر و استقلاها إلا أنه قيد هذا الاستقلال بالتحفظات الأربعة السابقة، و لكن نعتبره انتصاراً لفترة جهاد و ضد الاحتلال و دافعاً لاستمرار الجهاد الذي أنتج هذا التصريح أحادى الجانب من الحكومة البريطانية أو يعتبر هذا التصريح أيضاً مؤشراً لنجاح الضغوط المصرية على الحكومة البريطانية لحل القضية المصرية بواسطة مشروعات معاهدات قادمة يمكن لمصر فيها ألا تتنازل عن أي حق من حقوقها.

---

[١] – احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ١٥٣ .

# الفصل الرابع
# موقف البرلمان البريطاني من محادثات
# سعد - ماكدونالد ١٩٢٤

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان بديهيا أن يعرض الملك علــى ســعد تأليف الوزارة بوصفه زعيماً للأغلبية وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولى ثقته للوفــد ، ولذلك ألف سعد زغلول يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ الوزارة الدستورية الأولى . وفى منصــبة هــذا أصبح أقدر على خدمة القضية المصرية . نظرا لكفاءته وصفاته و الثقة التي وضعتها الأمــة فيه .

وعندئذ استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة و الابتهاج وأسمتها الوزارة الشعبية ، وقــد حفل تاريخها بأعمال هامة منها الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين.بالإضافة إلى سياســته العامة التي حرصت على حقوق الوزارة و سلطتها الدستورية ، فلم يكن يقبــل تــدخلا مــن المندوب السامي البريطاني ولا من السراي و أنه من هذه الناحية قــد وطــد دعــائم الحكــم الدستوري[1] .

بدأت العلاقات بين الحكومة المصرية و الحكومة البريطانية كأحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية وبذلك تطورت العلاقات بــين الــوزارة الدستورية و الحكومة العمالية خاصة عندما طلب سعد زغلول عقب توليه الــوزارة الإفــراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بــإدانتهم فــي عهــد الثورة. فأجاب المستر ماكدونالد سعد زغلول إلى طلبه[2].

وفى شهر أبريل ١٩٢٤ أرسل المستر ماكدونالد إلى سعد زغلول يقترح عليه أن يتلاقيا في أوائل يوليو لإجراء المباحثات حول المسألة المصرية ، ورد سعد على هذا بالقبول وســافر سعد إلى لندن والتقى مع ماكدونالد ولم تسفر هذه اللقاءات عن نتيجة تســمح بالــدخول فــي مفاوضات رسمية لأن سعداً كان يرى أن مهمته هي أن يجعل الاستقلال حقيقة بينمــا كانــت إنجلترا تريد أن تحصل من مصر على اعتراف بالتحفظات الأربعة[3] ، وأراد ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة العاجلة ولكن سعداً تمسك بوجوب البدء بالمسألة المصرية[4].

**١- مباحثات سعد- ماكدونالد ١٩٢٤ :**

أفتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، وكان يوماً مشهوداً في تــاريخ مصــر الحديث ، فلأول مرة منذ وقوع الإحتلال سنه ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبــين انتخابا حراً في برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة ، حيث دارت مناقشات بــين أعضــاء مجلــس

---

[1] - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ، ص ص١٧٣-١٨٣.

[2] - عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر١٩١٨ -١٩٣٦ ،الجزء الثاني ،الطبعة الثالثة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨،ص٤٢٥

[3] - محمد إبراهيم الجزيرى: آثار الزعيم سعد زغلول ،العدد ٣٠ من سلسلة كتاب اليوم،الجزء الأول، ص ص٣٥٦-٣٦٢.

[4] - طارق البشرى : المرجع السابق ،ص١٧٤.

النواب و مجلس الشيوخ عن الجهاد الوطني وقدم المستر ماكدونالد تهنئة إلى سعد باشا بافتتاح أول برلمان مصري ، و أعلن فيه " إن حكومة جلاله الملك مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية " ، وترجع أهمية هذه العبارة أن المستر ماكدونالد قد أطلق كلمة التفاوض و لم يقيدها بشيء ، فقد تناول سعد باشا في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح أن الحكومة المصرية مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر و السودان[1].ولقد أكدت الحكومة البريطانية سياسة اللورد نحو مصر بموافقة ماكدونالد على طلب الحكومة المصرية الإفراج عن المسجونين السياسيين[2].

وبعدئذ أرسل رئيس الوزراء البريطاني الدعوة إلى سعد زغلول للمناقشة معه في لندن ، وكانت الدعوة كما قال سعد زغلول في مجلس النواب غير مقيدة ولكن المعارضة البريطانية في البرلمان طالبت المستر ماكدونالد بإلقاء بيانات تحدد مركز الحكومة البريطانية من المفاوضات المنتظرة ، وكان المستر ماكدونالد يعمل لإرضاء المعارضة بإلقاء بيانات تثير ثائرة الرأي العام في مصر ، و لم تكن المعارضة في البرلمان المصري بأقل تطرفا من المعارضة في البرلمان البريطاني ، فكانت العلاقات المصرية البريطانية تدور في حلقة مفرغه[3].

وكان من الطبيعي أن يحدث هذا التصريح صداه في البرلمان المصري بأن الدعوة الموجه إلى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لذلك يجب على البرلمان المصري أن يعرب عن رأيه بصراحة ، و إلا عد سكوته إقرارا ضمنيا بقبول التحفظات الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة بهذه التحفظات[4] .

وفي تلغرافات إلى جريدة المقطم حملت جواباً للمستر ماكدونالد أجاب به على سؤال طرح عليه في الموضوع وهو أن بريطانية تريد أن تدخل المفاوضة على أساس قاعدة تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢غير أن المستر ماكدونالد لم يعلن أن المفاوضة تدور حتما على هذه القاعدة لأن المستر ماكدونالد لا يملك إكراه مصر على المفاوضة على هذه القاعدة .فأحدث هذا الجواب ضجة في مصر وقيل لا فائدة تجبى من المفاوضة مع دولة تتمسك بقيود معينة ولا تصغي إلى صوت الفريق الآخر مع أن المستر ماكدونالد لم يقل ذلك و لا يفهم كل هذا من كلامه و لو كان هذا غرضه لقاله وهو المشهور بصراحته بل استهجن الخوض في

---

1 - مضبطة الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصري في ١٥ مارس ١٩٢٤ ص ٦ .

2 - F.O 407/198,No .55, Izzet pasha To Macdonald Feb , Lioyd , P.83, Marlowe P650.

3- مضبطة مجلس النواب في ١٠مايو ١٩٢٤، ص ٢٩٨.

4- مضبطة مجلس النواب في ١٠ مايو،ص ص ٢٩٨ – ٢٩٩ .

موضوع المفاوضة قبل أن يحين حينها وكل سياسته الدولية تناقض المعنى الذي استفادة البعض من جوابه هذا (إذا يوجد تشكك في قول ماكدونالد لجوابه عن المفاوضة على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢)[1].

والظاهر أن الحكومة البريطانية فطنت إلى ما أحدثه جواب المستر ماكدونالد من ضجة في مصر وكيف تضاربت الآراء في تفسيره و تعليله فانتهزت أول فرصة سنحت لإيضاح الأمر إيضاحا يطابق المعروف عن سياستها الدولية وسأل المستر Ronald McNeill وكيل الخارجية البريطاني السابق وكيل الخارجية الحالي Ponsonby في مجلس النواب فكان جواب السؤال باسم وزارة الخارجية التي يمثلها في البرلمان تصريح واضح و هو "أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قرر استقلال مصر بصفة قانونية و نص أيضا على عقد اتفاقات معلقة تبرم بعقد مفاوضات حرة ودية وليس من شأن تأجيل هذه المفاوضات تقوية لآمال بالوصول إلى تسوية مرضية".

وغنى عن البيان أن هذا الجواب لم يوضع ارتجالا بل كان نتيجة قرار في وزارة الخارجية التي يرأسها المستر ماكدونالد و التي يمثلها المستر Ponsonby في مجلس النواب وقد جاء بعد جواب المستر ماكدونالد الأول و ألقى برضاء وموافقته حتما .

فالمستر Ponsonby وكيل الخارجية البريطاني يقول " إن المفاوضة في المسائل المعلقة تكون حرة ودية" ومعنى ذلك أنها لا تكون مقيدة من جانب بريطانيا بقيد ما و هذا يفسر ما جاء في جواب المستر ماكدونالد وهو أن المفاوضة تدور على ما وافق عليه البرلمان البريطاني من المسائل المعلقة وعلاوة على أن جواب المستر Ponsonby يطابق المعروف و الظاهر من سياسة وزارة العمال الدولية .

وقال خطاب العرش في برلمان مصر" أن الحكومة المصرية مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد " وإذا قال الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية " أن المفاوضات على المسائل المعلقة ستكون حرة ودية" فلا نرى بعد هذا أين القيد الذي تقيد به مصر في هذه المفاوضات و ما الذي يحول دون وقوعها لإنهاء الحالة المعلقة التي تشكو مصر منها مر الشكوى .

أما قول المستر Ponsonby أن تأجيل المفاوضة لا يقوى الأمل بالوصول إلى إتفاق فإن المراد به على ما نرى أن وزارة العمال قد تثير السياسة البريطانية قد تبدل تضيع فرصة سانحة للاتفاق الآن وهذا مالا يراه الوزير المتكلم باسم حكومة في مصلحة البلدين[2].

---

1- المقطم : ١٦ مايو ١٩٢٤ .
2 - المصدر نفسه.

و قد وردت تلغرافات في صحف الصباح بأن المستر Ronald McNeill سأل في مجلس النواب البريطاني "هل عند الوزارة البريطانية ما يثبت رسميا البيان الذي نقلته الأنباء وقيل أن زغلول باشا تحدث به في مجلس النواب المصري وقال فيه أنه يرفض تصريح ٢٨فبراير وأن سياسته ترمى إلى الاستقلال التام لمصر والسودان على السواء وإذا صح ذلك فهل يترتب على تصريح المستر ماكدونالد بأن الحكومة البريطانية مقيدة بتصريح ٢٨فبراير١٩٢٢ أن تؤجل المقابلة بينه وبين زغلول باشا حتى تسلم الحكومة المصرية بالشروط التي انتهت بها الحماية البريطانية وبصحة الوثيقة التي بنيت عليها الحجة الشرعية للإستقلال ؟ فأجاب المستر Ponsonby الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية قائلا: " إن الجواب على القسم الأول من السؤال بالإيجاب و أنني أذكر العضو المحترم بأنه بينما يقرر تصريح ٢٨ فبراير استقلال مصر بصفة قانونية ينص أيضا على عقد اتفاقات خاصة بمسائل معلقة تبرم بعد مفاوضات حرة ودية. وتأجيل هذه المفاوضات ليس من شأنه تقوية الآمال بالوصول إلى تسوية مرضية.

وقد أستغرب الناس هنا أن تغفل وكالة رويتر موافاة قرائها ومشتركيها بهذا الخبر بدلا من الكثير من أخبارها الأخرى التي لاتهم القراء المصريين فهل وصل إليها تلغراف كهذا متأخراً أو أنه جاء ميكرا وأصابه ما أصاب تلغرافات أخرى سبقته وانصرفت في جهات معينه[1] .

و هناك مسألة أخرى شغلت الرأي العام المصري و أيضاً البريطاني وهى تتمثل في القروض العثمانية والتي نوقش في مجلس النواب المصري و اتخذ بها قرارات مهمة بجلسة ٩ يوليه ١٩٢٤ و التي ألزمت مصر بها معاهدة لوزان .

**والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان ٢٤ يوليو١٩٢٣:-**

المادة ١٧ : يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر و السودان من ٥ نوفمبر سنه١٩١٤

المادة ١٨ : صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥،١٨٩١،١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

[1] - المصدر نفسه.

المادة ١٩ : أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن في الظروف التي تعنيها .

المادة ٩٩ : ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس للنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات و الاتفاقات التي لها صيغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلي بين تركيا و الدول المتعاقدة فيها.

(بند٦) معاهدة الاسيتانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنه ١٩٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩من المعاهدة الحالية[1].

ولم تدم المفاوضات طويلاً و لا يجوز أن تسمى مفاوضات لأن طبيعة المفاوضات قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلاً ، ولذلك سميت محادثات ، ولأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، و قد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها ، إذا لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التي تنطوي على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر في يوم ٣ أكتوبر ، انتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات ، وقدم سعد إلى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات المطالب التي يراها كفيله بتحقيق الإستقلال التام وهى :-

**أولا** : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

**ثانيا** : سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

**ثالثا** : زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تعرقل المذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من قبل الدول الأجنبية الأخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

**رابعا** : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب و الأقليات في مصر .

**خامسا** : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس .

**سادسا** : استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصري وقد لخصها البيان البريطاني عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

---

[1] – عبد الرحمن الرافعي :المرجع السابق ،ص ١١٤.

وقد وردت هذه الطلبات في وثيقة رسمية وهى " الكتاب الأبيض " الذي صدر عن الحكومة البريطانية في ٧ أكتوبر ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها إلى المندوب السامي البريطاني قال : " في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزراء المصري أوضح لي سعد زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بدا من إدخالها في الحالة الحاضرة في مصر فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فان هذه التعديلات هي كما يأتي :

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالي و المستشار القضائي .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا بأنها تعرقل المذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من قبل الدول الأجنبية الأخرى للتدخل في شئون مصر .

رابعا : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب و الأقليات في مصر .

خامسا : : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس .

أما بشان السودان فقال سعد زغلول أن وجود قيادة الجيش المصري في يد ضابط أجنبي ،وأيضا ضابط بريطاني في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فأبدا مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز[1] .

وعلق سعد زغلول على الكتاب الأبيض بقوله أن المسألة الوحيدة التي نتناقش فيها مع المستر ماكدونالد هي حماية قناة السويس فقد طلب الإنجليز عقد محالفة مع مصر يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية في القاهرة لغرض واحد هو حماية قناة السويس ، ولكنه رفض هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

أولا : لأن التحالف المقترح إذا قبل هذه الشروط كان منافيا للاستقلال .

ثانيا : لأن القناة يجب أن تبقى على الحياد .

ثالثا : لأن القناة طريق عالمي فلا ينبغي أن تنفرد أي دولة لحمايته و إذا قُدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن عصبة الأمم هي التي تتولى هذه الحماية . ولما رفض الإنجليز هذا الاقتراح قطع المحادثة معهم و علق على الكتاب الأبيض في مناسبة

[1] - نفسه، ص ٢٢٥ .

أخرى و قال إن الكتاب اغفل عن ذكر مطالب لي و هو أن يكون مقام المندوب السامي في مصر مقام أي وزير لأنه دولة أجنبية[1] .

وبعد انعقاد هذه الجلسة بثلاثة أيام عاد سعد باشا في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ إلى مصر ، ويعقب كل إخفاق في المفاوضة مع الإنجليز أزمة في مصر تطيح بوزارة كان الأمر في إنجلترا يجرى على العكس حيث تتصل حلقات السياسة البريطانية في خطة إيجابية تواجه بها أثار انقطاع المفاوضة ، فأدى الاضطراب في السودان و الموقف الذي اتخذته وزارة سعد باشا كما أدى انقطاع المحادثة بينه وبين ماكدونالد إلى خطة جديدة للسياسة البريطانية ، وهى سقوط حزب العمال في الانتخابات العامة التي جرت في إنجلترا أواخر أكتوبر ١٩٢٤ إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال وكان اوستن تشمبرلين وزير الخارجية ، فبدأت السراي تبذل مساعيها لإسقاط وزارة سعد لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل إلى بقاء الوزارة الشعبية في مصر وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية[2].

وفى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ أرسل تشمبرلين – وزير الخارجية الجديد – مذكرة للسكرتير العام لعصبة الأمم ، أشار فيه إلى ما يترتب من آثار على علاقات بين مصر و إنجلترا ، ومن قبول مصر للوثيقة السياسية المعروفة باسم " بروتوكول جنيف " وهذا البروتوكول أو العهد يرمى إلى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . وقد تقرر بألا يقتصر توقيعه على الدول الأعضاء لعصبة الأمم فحسب بل توقعه جميع الدول ، فإذا فرض ووقعته الحكومة المصرية فماذا يكون من أثر ذلك في العلاقات بين إنجلترا ومصر ، هذا ما قصدت المذكرة أن تحدد رأى الحكومة الإنجليزية فيه ، استعداداً لدور الخصام مع مصر التي توقعت حدوثه خاصة بعد عودة سعد باشا لبلاده ، فلا تتيح لمصر أن تستخدم سلاحا دوليا إحقاقا لحقها أو دفاعاً عن العدوان عليها ، وعلى ذلك أرسلت تلك المذكرة .

تبدأ تلك المذكرة بتحديد التحفظات الأربعة على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم اقتبست فقرات من المذكرة الدورية التي أرسلتها للدول عقب ذلك التصريح بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٢ ثم ختمته بالعبارة الآتية :

---

1- شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ١٥٢

2 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٧، و ايضا شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

" وفي هذه الظروف لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تقبل أن البروتوكول يعطى للحكومة المصرية الحق – إذا ما وقعته – في أن تطالب تدخل عصبة الأمم لتسوية أمور احتفظ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بحق التصرف فيها لحكومة صاحب الجلالة وحدها[١].

**وخلاصة القول كان موقف سعد باشا قوياً سليماً في هذه المحادثات** وهذا الموقف كان تصحيحا لموقفة في مفاوضاته مع اللورد ملنر ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز في طلباتهم في المفاوضة ، ووقف هذا الموقف المشرف في الوقت الذي كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدي من جانب الإنجليز ومن جانب السراي .

وبذلك انتهى عهد وبدأ عهد آخر فيه تدخل العلاقات المصرية البريطانية مرحلة جديدة، مثقلة بما خلفته الإنذارات الإنجليزية بعد قتل السير دار، وبخطة اللورد لويد في تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفى العهد الجديد زاد ضيق مصر بالقيود الدولية البريطانية تلك القيود التي شلت حركتها و أعجزتها عن الحركة و التقدم[٢] . وكان هذا كله إيذانا لخوض معركة جديدة من الإصرار والعزيمة لتحقيق مطالب وحقوق شعب ضاعت كل آماله .

## ٢– رد فعل البرلمان البريطاني من المفاوضات :

وفى البرلمان البريطاني شغلت حالة مصر السياسية جزءاً من مناقشات مجلس العموم في جلسة ٢٥ فبراير ١٩٢٤ حيث سأل النائب Ormsby Gore عن" مدى التزام الحكومة البريطانية بتصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ " فأجاب المستر ماكدونالد Macdanald Ramsay "مؤكدا أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢"[٣].

وأدلى المستر ماكدونالد Macdonald تصريح بتاريخ ١٠ يوليو١٩٢٤ قائلا "إننا نناقش اليوم مسألة مختلفة كلياً ، لكنى أتمنى استئناف المفاوضات مع سعد زغلول في مايو وسيكون مستحسن لي أن نحتفظ بعلاقات ودية حرة بدون أي قيد أو شرط" . ولكن أراد زغلول مفاوضات بشكل رسمي على أن تأخذ كل طلبات المفاوضات السابقة عن طريق اتفاقية بين حكومة مصر و بريطانيا بشكل مباشر في الإتصال مع كل منا للآخر ، دون محاولة لتدخل هيئة أجنبية في المفاوضات مثل عصبة الأمم ، لأنه بذلك نعطى المسألة اكبر من حجمها الأصلي ، وتريد إنجلترا المشاركة مع مصر لعقد اتفاقية ، كما إنها ليست مسألة نزاع بين إنجلترا و تركيا بل إنها حسنة النوايا في عقد اتفاقية مع مصر دون فرض حزب

---

1 – محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ١٥٥ .

2 – نفسه، ص١٦٨.

3- Parliamentary debates fifth series, vol. 170,1924,P 29-30.

معين للتفاوض معها ، ولكن نجد زغلول باشا ينوى ترك مصر في ٢٥ يوليه ١٩٢٤ لإيجاد حل للتسوية ولكن قبل أي شئ يجب على مصر أن تدفع الجزية إلى السير لي ستاك و ضابطيه المساعدين له ، لأنهم ليسوا فقط خدموا بامتياز بل لأنهم قاموا بأعمال كثيرة وحلوا المشاكل بجد و اقتدار و هم أفضل رجال يعملون في الإمبراطورية البريطانية في البلدان الأجنبية "[١] .

و بلا شك نجد طلب جديد لسعد زغلول وهو دخول في المفاوضات بدلا من تركيا عصبة الأمم وأيضا إدخال حاكم عام للسودان من ضمن الجزية التي تدفعها مصر إلى تركيا نظرا لاقتداره هو و رجاله لإدارة السودان تحت الحكم البريطاني ، وهذا يعتبر فصل تدريجي لمصر عن تركيا و أيضا عن السودان يجعلها تدفع إلى حاكمها العام جزية سنوية بدلا من تركيا .

وفي يوم ١٤ مايو ١٩٢٤ سأل المستر McNeill في مجلس العموم البريطاني " أن المفاوضات بين الحكومتين الإنجليزية و المصرية ستكون قائمة على أساس السياسة التي أقرها البرلمان الإنجليزي في ١٤ مارس ١٩٢٤ - يقصد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢- لأن زغلول باشا أوضح في مجلس النواب أنه يرفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ و سياسته ترمى إلى الاستقلال الكامل للسودان و أيضاً لمصر؟ رد عليه المستر Ponsonby "فقد رأى المستر Hon أن هذا التصريح يعتبر العنوان القانوني للاستقلال المصري "[٢] .

وتابع مجلس اللوردات جلساته فى٢٥يونيو١٩٢٤، فيما يتعلق بالمفاوضات مع مصر يقول النبيل فيكونت Noble Viscount " أي شئ في الوقت الحاضر الآن عن المفاوضات التي تبدأ بعد قليل و بالطبع هو سيكون من المستحيل أن يعطى وجهة نظرة أو الاحتمالات المؤكد وقوعها في المفاوضات "[٣].

وناقشت جلسة مجلس اللوردات يوم ٩ يوليو١٩٢٤ موضوع آخر وهو بشأن قروض الجزية حيث سأل المستر Franklin وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " قرار الحكومة المصرية أن تتخلف مصر على الأقساط فيما يتعلق بالجزية التركية التي تفرض بعد ١٥ يوليو ١٩٢٤ وسيستقر سواء الأقساط على ٤% من السندات المستحقة الدفع في ٣١ يوليه القادم وما

1- Parliamentary debates fifth series, Vol. 175,1924, p 2029 – 2030.

2- Parliamentary debates fifth series ,Vol .173 ,1924,p 1367 - 1368

3-House of lords fifth series, vol.lvii ,1924,P992.

هي المقترحات ووجهات النظر التي تحمى حاملات السندات ؟" فأجاب المستر Ponsonby" إنه لم يستلم أي تأكيد رسمي للنوايا المزعومة للحكومة المصرية كما صرحت في الصحف ولكن اللورد اللنبى Allenby سأل أن يجعل الاستعلامات . تخبر بالبرقية و التلغراف "[1].

وبلا شك احتل موضوع قروض الجزية التركية و التوسع في ميناء قناة السويس من أهم الموضوعات الذي ناقشها البرلمان البريطاني بالإضافة إلى مفاوضات سعد – ماكدونالد ١٩٢٤ لأنهم يريدون تقليل أو منع الجزية تدريجيا عن تركيا أي فصل مصر عن تركيا وتوسيع ميناء السويس بغرض وجود قاعدة عسكرية بريطانية تحمى المواصلات الإمبراطورية البريطانية وتعويض الجزية برسوم جمركية من قناة السويس .

و بالرغم من انقطاع المحادثات بين سعد و ماكدونالد استمر مجلس العموم بتاريخ ٩ أكتوبر١٩٢٤ في مناقشة أحد مطالب سعد زغلول وهى القروض العثمانية حيث سأل وزير المالية السير Sir F.Wise عن "وضع حامل السندات في الجزية المصرية ؟ " فأجاب وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية المستر Ponsonby بأنه" يوجد ثلاث قروض منذ ١٨٥٥ القروض منذ عام ١٨٩١ – ١٨٩٤ ، والمهم في القرض ١٨٥٥ متكونة مع الحكومات (البريطانية و الفرنسية ) وفقا لذلك حامل السندات أو الميثاق سوف سيستمر للوصول في دفعة للقروض ١٨٩١ – ١٨٩٤ حيث كانت الحكومة المصرية تناضل و ترفض بالكامل الثلاثة قروض السابقة ، وكانت المشكلة في استشارة الممثلين الماليين ، ثم قاطع المستر Grenfell Mr E.C. فسأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية أن أثناء المحادثات بين رئيس الوزراء ماكدونالد و زغلول باشا ناقشوا موضوع القروض العثمانية ، وهل يستطيع رئيس الوزراء أن يعطى أي معلومات بخصوص تلك المناقشة خاصة عن عدد حاملي السندات أو الميثاق المهيمن – ذات أهمية – ؟ " فأجاب رئيس الوزراء المستر Ramsay MacDonald رمزي ماكدونالد "أنا آسف لكن لم يصلني هذا السؤال و لكن رد المستر Grenfell للرد على السؤال بأنه أرسل هذا السؤال إلى المستر Speaker " والذي نفى وجود أي معلومات لدية "[2].

وفى ٤ أغسطس ١٩٢٤ ناقش مجلس العموم موضوعا جديدا بشأن عقد توسع قناة السويس حيث سأل المستر MacLean وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "إنه يمكن أن يعطى أي معلومات اتخذتها الحكومة المصرية بالفعل ضد العقيد Duder و المستر Doniel بالنسبة لمسألة عقد مد امتياز ميناء قناة السويس لصالح إنجلترا دون الدول الأجنبية الأخرى ؟" فأجاب رئيس الوزراء البريطاني Ramsay Macdonald " إن حكومة إنجلترا تعرف أو

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol. 175, 1924, p 2226
[2]-Parliamentary debates fifth series, Vol. 177, 1924, p 712 .

مدركة تماما ، تنفيذ العقد لمد امتياز ميناء قناة السويس يلزم المقاضاة في المحـــاكم المختلطـــة المصرية والوصول إلى صيغة أخرى و مكاتبات إدارية "[1].

لذلك سأل السير H . Nield" بجلسة ٤ أغسطس ١٩٢٤ " يجب على النائـــب Hon أن تكون حكومة إنجلترا على حياد حقوق الموظفين الإنجليز ؟ " رد علية المستر Ponsonby نعم بالتأكيد[2] "، وبلا شك إنجلترا تضغط على رجالها الذين يعملون لصالحها في المستعمرات البريطانية الالتزام بمراعاة مصالح وحقوق الموظفين البريطـــانيين علـــى حســـاب مصـــالح المستعمرات .

كذلك ناقش مجلس العموم في جلسة ٨ أكتـــوبر ١٩٢٤ بعـــض مشـــاكل المـــوظفين البريطانيين حيث سأل فيها المستر Herbert Nield وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجيـــة" عن معالجة بعض مشاكل الموظفين البريطانيين في السكك الحديدية في الدولة المصرية وفـــي إدارة البريد ومازالت هذه الشكاوى قائمة لذلك عرضت الحكومة المصرية مبالغ اقل من سدس مبالغهم الـــقانونية ولذلك عاد الموظفون مرة أخرى إلى أشغالهم دون اللجوء إلـــى تعـــويض عن تقاعدهم ؟" رد المستر Ponsonby الإجابة "على هذا الجزء من السؤال بالإيجـــاب أمـــا الجزء الثاني حالة الموظف يرفض الرجوع إلى وظيفته باختيار التقاعد بـــالتعويض ، ويقـــوم الموظف بإعادة نفسه إلى الشغل لأن فائدة التعويض أقل من راتبه الذي يأخذه أثناء الخدمة "[3].

واستكمل حديثة بالتحدث عن قناة السويس قائلاً " أنا لا أعرف سوى القوة العســـكرية التي تكون إلزامية للعناية بالقناة ، لأن قناة السويس موضع اهتمامات العالم هذا مـــن ناحيـــة ، ومن ناحية أخرى النجاح الذي حققته إنجلترا في أن يصبح زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ، أن يأخذ الخطوة الصعبة للموافقة ، خاصة في بداية حكم زيور باشا يجب أن توضح العلاقـــة القضائية مع مصر وتصحيح أنفسكم أمام العالم لذلك يجب ان نستكمل المناقشة في هذا الصدد في تحسين الأوضاع القضائية في مصر مع العالم في ظل حكومة زيور باشا ".

ثم انتقل تشمبرلين لموضوع آخر في حديثة ، وهو اتفاقية بروتوكول جنيف واعتبرها وثيقة مهمة جدا، ويجب أن تعتمد بريطانيا على حركة الأسطول في قناة الســـويس بالقوة العسكرية . ويجب أن لا تتدخل أي وثيقة دولية بشأن قناة السويس ، ومن ناحية أخـــرى أن اتفاقية " برتوكول جنيف " وثيقة لها أهمية كبيرة كما إنها يعمل بها في الهند[4].

---

1-Parliamentary debates fifth series, Vol. 176,1924, p 2547 .
2- ibid, p 2547 .
3- Parliamentary debates fifth series, Vol. 177,1924, p 489 – 490 .
4- Ibid,P27.

و في نفس الجلسة سأل الكابتن "Been هل النائب Hon عنده حزب واحد يوافق على اتفاقية بدون موافقة الحزب الآخر ؟ فأجاب المستر تشمبرلن تعترض إنجلترا على سياسة الأحزاب في مصر بوجود حزب يوافق و آخر يعارض ، لكنهم يقيمون عند معارضة حزب لن ينقضوا الاتفاقية بل يحتفظ بتعهده مع القيام بأعمال ضد الاتفاقية مع وجود اعتراض من باقي الأحزاب الأخرى[1] .

وناقش مجلس العموم بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٢٥ بشأن تصريح الصحف في عن وجود أزمة سياسية بمصر ، حيث سأل المستر Spoor عن" مقترحات حكومة إنجلترا تجاه هذه المسألة وكيفية حلها ؟" فأجاب وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية المستر Ronaled McNeill" فعلا وجود تلغرافات رسمية تؤكد صحة هذا الخبر وتقارير عن زيور باشا انه قدم استقالته للحكومة المصرية و الملك فؤاد رفضها ، أراد البرلمان انتخاب زغلول باشا كرئيس ، وبالتالي رفض الملك فؤاد أن يقبل استقالة الوزارة و تأجل عقد جلسة البرلمان المصري ثم انفض البرلمان، ثم إجابة السؤال في الجزء الثاني تكون بالنفي "[2].

ونجد تداعيات هذه الأزمة السياسية هو إصدار الوزارة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب و تحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ، ولكن تدخلت الحكومة في انتخابات ١٩٢٥ لإنجاح مرشحيها ، وجرت الانتخابات يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ ، وعلى الرغم من التدخل الإداري لإنجاح مرشحي الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ، وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانا كاذبا يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب الغير وفدية نالت الأغلبية في الانتخابات و على ذلك قرر استمرارها في الحكم .

ورفع زيور باشا إلى الملك استقالته في ١٣ مارس – وكان الأمر مبيتا على أن تكون الاستقالة صورية – رفضها الملك فعهد إلية بتأليف الوزارة الجديدة ، ولم يشترك الحزب الوطني في هذه الوزارة ، فأحتفظ بسلامة مبادئه، لأن الوزارة الجديدة تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية باتفاق مع إنجلترا ما يناقض مبادئ الحزب الوطني. ومن ناحية أخرى إنها تألفت على أساس إهدار مبادئ الدستور، وهذا مالا يقره الحزب الوطني بحال من الأحوال، ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطني في الوزارة إعلانا بمعارضته لها في سياستها[3].

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة و الألم ، وكانت هناك طرق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها و تنال ثقة المجلس و تسير

---

1- Parliamentary debates fifth series, Vol .180,1924, p 1059 .

2- Parliamenatry debates fifth series, vol .182,1924, P255-256.

3- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ،ص ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

الأمور طبقا لأحكام الدستور ولكن العناد جعل الوزارة باتفاقها مع السرايا و الإنجليز تستصدر مرسوم بحل مجلس النواب منتهكة بذلك حرمة الدستور و إرادة الأمة، و كان الباعث على ذلك هو وقع تعليق بعض نفر من الوصوليين بكراسي الوزارة فحسب، ورغبتهم الجامحة بألا تفلت هذه الكراسي من أيديهم[1].

وعن الأزمة الوزارية ناقش مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤ مارس ١٩٢٥بسؤال الكابتن Been عن "كيفية سير المفاوضات المقبلة بين الوزارة الجديدة و إنجلترا في ضوء هذه السياسة الجديدة ؟ " فأجاب رئيس الوزراء بلدوين سوف تأخذ الحكومة فرصة لتوضح للمجلس هذه السياسة الجديدة وكيفية سير المفاوضات مع مصر". ثم سأل المستر T. Williams هل يمكن للحكومة المصرية قبول استقالة زيور باشا دون تدخل إنجلترا في رفض الملك الاستقالة؟" فرد الكابتن Been علية بسؤال أكثر ذكاء" وهل يمكن أن اسأل رئيس الوزراء البريطاني بأن هذا المجلس غير أهل لإصدار تصريح يوضح أو يفسر سياسة الحكومة البريطانية أن يكون غير أهل لأي تصريح يوضح ويفسر سياسة حكومة إنجلترا ؟ فأجاب علية رئيس الوزراء بشدة "أن مجلس العموم يكون دائما أهل للشرح و التفسير أي تصريح لسياسة الحكومة البريطانية . وطبع في الوقت المناسب فقاطعة المستر Duff Cooper شارحا وجهة النظر الحقيقية بأن إنجلترا قد منحت استقلالاً كاملاً لمصر ، ويتركون مصر في تنفيذ سياستهم الخاصة بطريقتهم الخاصة أيضا "[2].وبلا شك إنجلترا دائما تسيطر على الحكومة المصرية تبعا لمصلحتها في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الممثل في الاستقلال الصوري.

ثم تناول مجلس العموم مناقشة قانون الانتخابات الجديد بجلسة ٣٠ مارس ١٩٢٥ حيث سأل كابتن Been وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل عنده أي معلومات عن مقترحات جديدة بشأن القانون الانتخابي في مصر ؟ "رد عليه مستر تشمبرلين الإجابة" بالنفي"[3]. ونستنتج من ذلك وزارة زيور باشا كانت تهدر أحكام الدستور وتسوف في إجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتصنع مثل هذا التشريع في غيبه البرلمان .

وناقش المجلس بجلسة أول إبريل ١٩٢٥ أدلى الكزلونيل Wed Gwood "هل من واجب المندوب السامي البريطاني في مصر أن يعطى نصيحة للحكومة المصرية فيما يتعلق بأمور الإصلاح الانتخابي في مصر ؟" فرد علية المستر تشمبرلين "إن الحكومة المصرية لا يوجد عندها طلب من اللورد اللنبى للرد على هذا الموضوع ولا يوجد شئ في

---

[1]- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ،ص ٢٧٤.

[2]- Parliamentary debates fifth series, Vol . 182,1924, p 256 .

[3] -Ibid, p 937 .

هذا أو أمر أن تمنعه من امتثال لمثل هذا الطلب ، فقاطعة المستر Trevelyan بسؤاله لوزير الخارجية بأنك مدرك بأن الحكومة المصرية راغبة في القانون الانتخـابي قبـل الانتخابـات الأخيرة المزيفة ، فما هي وجهة نظر المندوب السامي في هـذه المسـألة ؟ فأجابـه المسـتر Chamberlain أن نية الحكومة المصرية إنها لا تريد أي إصلاح في القـانون الانتخـابي[1]. وبلا شك وزارة زيور باشا لا تريد هذا الإصلاح لان برنامجه الوزاري قائم على التسليم بكل مطالب الحكومة البريطانية و إهدار الدستور و الإجراءات الانتخابية .

وعودة المجلس مرة أخرى لمناقشة القروض العثمانية بجلسة ١ ابريل ١٩٢٥ حيـث سأل كولونيل Wed Gwood "هل يجب التصويت على الاهتمام بدفع هذه القروض من قبـل البرلمان المصري ؟ " فأجابه المستر Chamberlain " إنني عاجز عن الإجابة علـى نقطـة الإجراء الدستوري المصـري لقبـول ومناقشـة هـذا الموضـوع ، فقاطعـة الكولونيـل WedGwood أن من الاستحسان أن من وجهة نظر هذا البلد نحن لا يمكن أن نـدفع هـذه القروض كما كانت تدفع في الماضي ، وهو ليس واجب على الحكومة ، ويجب أن يتم بـدون تصويت في البرلمان المصري ؟ " ورد المستر Chamberlain "و بظهور هذه المجادلة بـين أعضاء المجلس ، فمن الأفضل أن نناقش هذا الموضوع و نصل به إلى حل . ولكن أنا لـيس عندي أي استعلام عن هذا الموضوع "[2].

"وفى يوم ٢٩ إبريل ١٩٢٥ أدلى المستر Harris بسؤال في مجلس العموم ذكـر فيـه وزير الخارجية "هل تستطيع عقد أي اتفاقية بخصوص الحالة الحاضرة بمصر ؟" رد عليـة Austen Chamberlain" أنا لا أستطيع إصدار أي تصريح في الوقت الحاضـر بالإضـافة إلى ضرورة عقد مناقشات في هذا المجلس بخصوص الحالة الحاضرة في مصر وبعـد ذلـك صرح وزير الخارجية في أوائل شهر مايو ١٩٢٥ باستقالة اللورد اللنبى من منصب المندوب السامي البريطاني و عينت الحكومة البريطانية Lloyd George بدلا منه ، وان هذا التغييـر لا يتضمن أي تبديل في سياساتها و علاقاتها بمصر و السودان وقد بارح اللورد اللنبي مصـر في منتصف شهر يونيه "[3].

وفى يوم ١٠ يونيه١٩٢٥ اقترح المستر Morris وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "بأن تكون المفاوضات القادمة مع حزب زغلول ؟" فأجاب المستر McNeill" إن كانت هـذه الهيئة ضرورية لإصدار الأوامر ، فيجب تصحيح الخطأ و تعديل انطباع هـؤلاء الأشـخاص لدى الحكومة مع مناقشة الحالة السياسية مع زغلول باشا في الانتخابات الجديدة القادمة و متى

---

1- Ibid, p1278 – 1279 .

2 -Ibid, p 1275.

3-Parliamentary debates fifth series, vol.183,1924, p 144 .

تكون هذه الانتخابات ؟" فأجاب المستر McNeill "هـذا يكـون افتراضـات ، والتصـريح للتفاوض مع حزب زغلول احتمال يكون في المستقبل و تصرح به حكومة إنجلتـرا . ولـيس عندي معلومات تعطى أكثر من ذلك"[1] .

وتناول المجلس بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٢٥ مناقشة سؤال النائـب Ponsonby " حـول زيارة زيور باشا رئيس الوزراء المصري الذي يزور إنجلترا بشكل رسمي و إذا حدث ذلـك فما هي الموضوعات التي سوف تناقش معه بواسطة حكومة جلالة إنجلتـرا و هـل تؤجـل الانتخابات في مصر ؟ " فأجاب المستر تشمبرلين Chamberlain" الإجابة في كل الأجـزاء من الأسئلة تكون بالنفي"[2].

وفى جلسة ٢٠ يوليه ١٩٢٥ صرح المستر تشـمبرلين "عـن المـوظفين الأجانـب ورواتبهم في مصر ٢٧,٢٨٧ دولار و زاد عدد الموظفين في هذه السنة بمقدار ٢٠ موظف . و صرح أيضا تكلفة الجيش البريطاني في مصر و السودان تخصص بمبلغ ٦٣٤,١٢٧ دولار في سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ و لكن في هذه السـنة ١٩٢٥ بلغـت التكلفـة ٣,٠٥٠,٠٠٠ دولار بسبب وجود قوات جوية في مصر و السودان الذي يبلغ تكلفتها ١٧٠,٠٠٠ دولار . لذلك سأل المستر Thurtle طالما المبالغ الكبيرة تصرف على جيشنا في مصر و السـودان فلمـاذا لا تسحب جزء من القوات البريطانية لتقليل المصروفات على الحكومة البريطانيـة ؟" فأجـاب المستر تشمبرلين" يجب توجيه هذا السؤال إلى الحكومة البريطانية "[3] .

وفى جلسة ٥ أغسطس ١٩٢٥ سأل الكابتن Crook Shank المندوب السامي المعين مؤخرا في مصر" هل ستكون المفاوضات في تقدم مع رئيس الوزراء المصري و نناقش هـذا الموضوع بين الحكومة البريطانية و الحكومة المصرية ؟ " فأجابـه المسـتر Mc.Neill "أن اللورد Lloyd George المندوب السامي يتوقع أن يصل في شهر أكتوبر القادم إلى لنـدن ، وفى حالة تعيين المندوب السامي الجديد اللـورد Lloyd George سـأل الكـابتن Crook shank ما الراتب الذي تحصل عليه المندوب السامي لويد جورج عند وصوله ؟" رد مسـتر McNeill" أنا لا أستطيع أن أقول أي معلومات بهذا الموضوع و بدون أي ملاحظات"[4].

وبذلك نجد انتهاء المناقشات مجلس العمـوم عـن المفاوضـات وتوقعـت الحكومـة البريطانية من خلال تلك المناقشات البرلمانية في مجلس العموم البريطاني أن تكـون وزارة العمال البريطانية أقرب من غيرها من الوزارات البريطانية بالتسليم لمطالب مصر الشرعية

---

1- Parliamentary debates fifth series, Vol. 184,1924, p 1967 .
2 -Parliamentary debates fifth series, Vol.. 186,1924, p 1261 .

4 -Parliamentary debates fifth series ,Vol .187,1924, p 1334 .

و الإعتراف بما لها من الحقوق خصوصا بعد الذي شهدوه من ميل رئيسها الشديد إلى و حل المشاكل و بتعزيز قواعد الثقة واجتناب جميع وسائل الإكراه . وزاد هذا الاعتقاد وكيل خارجيتهم البرلماني قائلاً لوزير مصر المفوض أن هذه الأقوال دلت على تجاه ميل الحكومة البريطانية و رغبتها في أن تحل المسألة المصرية حلا دائما ثابتا يؤول إلى توثيق عرى الصداقة و الألفة و المودة بين الشعبين لا حلا مؤقتا و لا حلا يقوم على القوة والإكراه[1]. ولكن نجد ما حدث عكس ذلك كانوا يريدون فرض حلولهم بالقوة في سبيل مطامعهم الاستعمارية لذلك لا فرق بين حزب محافظين وحزب العمال كلهم يعملون في خدمة وطنيهم و مصلحة بلادهم فوق كل شيء ونجد أي نائب بريطاني يتحدث في البرلمان البريطاني عن الحقوق و الواجبات للدول الضعيفة نجده في آخر الأمر له أطماع و مصالح تقوى على هذه المبادئ الكاذبة المزيفة .

حقيقة أن سعد زغلول حاول أن يثبت دعم الحياة الدستورية عن طريق فرصة شخصية و استغلال الشعبية التي أحاطت به . ولكن أدى الاختلاف في وجهات النظر و الاصطدام بين الوفد و الملكية والمنافسات و الأحقاد داخل الحزب و اختلاف وجهات النظر لدى كبار رجال الوفد إلى ضعف مركز الوفد وخروج بعض أعضائه المهمين وانضمامهم إلى أحزاب أخرى وتأليفهم أحزاب جديدة . وهذه الأحزاب قد ساعدت الإنجليز بطريق غير مباشر إلى الوصول لتحقيق مطامعه ومصالحه الخاصة في مصر .

ولكن هل المسئول عن هذه التطورات دستور ١٩٢٣ أم السياسيون المحليون أم ظروف مصر السياسية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨، والحقيقة ان المسئولية تقع على عدم استقلال البلاد استقلالاً تاماً وكذلك الدستور و الملكية[2].

وعندما جرت مفاوضات بين سعد و ماكدونالد وطلب سعد أن تتنازل انجلترا عن حماية قناة السويس لعصبة الأمم . نجد ماكدونالد قد أكد على أهمية قناة السويس بالنسبة لمواصلات الإمبراطورية البريطانية وقال أن ضمان مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر مسألة حيوية بالنسبة لبريطانيا ، وبقاء قناة السويس مفتوحة في أوقات السلم و الحرب أمام المرور الحر للسفن البريطانية هو الأساس الذي تقوم علية كل الاستراتيجية الدفاعية للإمبراطورية البريطانية وبذلك فشلت مفاوضات سعد ماكدونالد لعدم وصولها لاتفاق مرضى بين الطرفين وقناة السويس هي نقطة الخلاف وأيضاً التمسك لكل من الطرفين في شروط عقد المفاوضات بينهم.

---

[1] – المقطم: ١٦مايو ١٩٢٤.
[2] – احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق،ص ص ١٥٤-١٥٦.

# الفصل الخامس

## مفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧ – ١٩٢٨

إزاء تمسك بريطانية بأجراء مفاوضاتها مع مصر بناء على تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢ وتحفظاته الأربعة التي تمسكت بها بريطانيا و على الرغم من الظلم البين الواقع على الشعب المصري و حكومته إلا أن جميع المفاوضات باءت بالفشل الزريع و تمسك الجانب المصري بحقوقه التي يطلب فيها الإستقلال التام وعدم التعامل على أساس تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ وكانت المحادثات كلها تنتهي بالفشل الزريع لتمسك بريطانيا بتصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢و إعتراض مصر على هذا التصريح وخاصة وضع السودان وتوقفت المفاوضات بعد فشلها بين سعد – ماكدونالد ١٩٢٤.

وبعدها أحكمت الحكومة الإنجليزية القيد و التضييق . فلا حركة من مصر إلا ويعقبها اعتراض وتهديد من الإنجليز ، ولا محاولة لبناء و إلا بعقبة تقام في وجه الحركة الوطنية ، ومثال لأزمة القيد و التضييق هي أزمة الجيش ، الذي يأتي الحديث عنها لاحقاً . وتألفت وزارة ثروت باشا ( ٢٥ إبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨ ) وهى ثانية الوزارات الائتلافية ، وقد رغب سعد إلى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة عدلي ، فقبل هذه المهمة و من ثم استدعاه الملك و عهد إليه تأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

ثروت باشا للرئاسة و الداخلية ، جعفر ولى باشا للحربية و البحرية ، أحمد ذكى أبو السعود باشا للحقانيه ، فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، على الشمس للمعارف ، أحمد محمد خشبه باشا للمواصلات ، عثمان محرم باشا للأشغال ، محمد محمود باشا للمالية .

وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير في مناصبهم و دخول جعفر ولي باشا فيها[1] .

وقدر لثروت (للمرة الثانية)أن يكون خليفة لعدلي يكن فى رئاسة الوزارة وذلك بعد أن رشحته كافه القوة السياسية القائمة في مصر في ذلك الوقت بما فيها الوفد ، و الذي كان قد منع عنه موافقته و تعضيده لوزارته الأولى ، بل أن الوفد قد منحه تأكيدات سرية بعدم تعرض وزارته لهجمات حادة من جانب النواب ، وتأجيل إثارة قانون العمد ، و القوانين الخاصة في الجيش و بألا تطرح في البرلمان أيه أسئلة مثيرة خاصة بالعلاقات الإنجليزية المصرية ، وبعدم الضغط على أحد من الوزراء بهدف القيام بعمل يؤدى إلى الصدام بين الوزارة و دار المندوب السامي[2] .

---

1-عبد الرحمن الرافعى :المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

2 -F . o . 407 / 204 No . 24 Lloyd to Chamberlain , April 25 , 1927 , tel . No . 144 .

لأنه يقال عندما رفض الزعماء الوطنيون في مصر قبول منصب رئاسة الوزارة في أواخر عام ١٩٢١واشترط عبد الخالق ثروت لقبولها إصدار تصريح لإنهاء الحماية واستقلال مصر أعتبر البعض أن بريطانيا هي التي أملت على عبد الخالق ثروت هذا التصريح وليس هو الذي اشترطه لتولى منصب رئيس الوزراء .

و قد وقعت أزمة الجيش في أواخر شهر مايو و أوائل شهر يونيه ١٩٢٧ ، وهى أزمة سياسية حادة بين مصر و إنجلترا ، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطاني إزاء مصر، كما كانت قبل ذلك فى السودان ، كما دلت على نية مبيته من إنجلترا على ألا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية إطلاقا[1] . خاصة بعد سحب الجيش المصري من السودان، و كانت تلك الأزمة بسبب سياسة إنجلترا ألمتبعه دائماً لتطبيق كل ما تريده بالقوة و لأنها إذا أرادت شيء تفتعل أزمة أو تطلب ما لا يطيق الشعب تنفيذه حتى تنال ما تريده من المزيد من الحقوق[2] .

## ١-أزمة الجيش والتمهيد للخوض في مفاوضات جديدة :

ساءت العلاقات بين رئيس الوزراء المصري عبد الخالق ثروت وبين المندوب السامي لويد جورج لتمسكه بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصري هو أخطر نقطة في هذه المصالح[3].

أما عن منشأ هذه الأزمة ، فإنه يعود إلى ما كانت اقترحته اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الحربية بمجلس النواب من اقتراحات خاصة بإصلاح الجيش المصري ، وترقيته و التي كان من بينها إلغاء منصب السردار -وكان قد أصبح شاغرا منذ مقتل السير لي ستاك - تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم في المدرسة الحربية ، كذلك اقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش- و كان وقتذاك بريطانياً وهو سبنكس باشا- . عضواً فيه ، وقد أبدت اللجنة كذلك بعض الملاحظات على مصلحة الحدود وخفر السواحل و المناطق التي كانت لا تزال تحت الحكم العرفي ، سواء في محافظتي الصحراء أو الواحات و من ثم قدمت هذه اللجنة تقريراً بمقترحاتها و ملاحظاتها السالفة الذكر، إلى اللجنة الحربية ، أنه قبل أن تقوم اللجنة الأخيرة " بفحصها.

وأن تبت فيها برأي ، تناهى أمرها إلى دار المندوب السامي و الصحف البريطانية فهبت ترعد وتبرق وتتهدد وتتوعد" . و كان من الطبيعي أن تصطدم تلك المقترحات مع ما

---

[1] -عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ،ص ٣٣٦ .
[2] -مشرفة أحمد المليجى: المرجع السابق، ص٥ .
[3] -F.O 407/204 ) No 79 No 75 Lord lioyd To Sir Austen Chamberlon , March,9,1927. Tel .No 75

كانت تراه دار المندوب السامي وقتذاك، من أن احتفاظ بريطانيا لنفسها من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، بحق منع أى تدخل من جانب دولة أخرى في شئون مصر ، يمنحها حق المطالبة بشيء من الأشراف على الجيش بحيث يكون من رؤسائه من يحصر في يده سلطة لترقية الضباط ، و منحهم النياشين و توقيع الجزاءات التأديبية عليهم ، و التقدم بالنصائح الفنية [1] .

وقدمت اللجنة الفرعية تقريرها بهذه المقترحات و الملاحظات إلى اللجنة الحربية وقبل أن تفحصها هذه و تبت فيها برأي وصل إلى دار المندوب السامي و الصحف البريطانية ، فهبت ترعد وتبرق وتتهدد وتتوعد ، ونشأت هذه الأزمة و كان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامي في ٢٩ مايو ١٩٢٧ خلاصتها:-

١- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصري اللواء اسبنكس باشا من أن يؤدى في حرية و على الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا في يناير ١٩٢٥ ، وإذ هي لم تلغ ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاثة سنوات في أول الأمر.

٢- إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات و الترقيات و منح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣- أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه في غيابه ، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محلة في غيابه أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجوداً .

٤- يجب أن تكون مصلحة الحدود – ومصلحة خفر السواحل – إذا نفذ الإدماج الذي تقرر أخيراً – تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبة في غيابه ، ويمكن بدلاً من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى إبريل ١٩٢٥ .

٥- أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية و كذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت مع مصلحة الحدود محفوظة في أيد بريطانية و لا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة و لا بالواسطة.

---

[1]- مشرفة احمد المليجي : المرجع السابق،ص ص ١٠٥- ١٢٦.

٦- و فيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، أي يبقى النظام العرفي فيها[١] .

ولقد علق الرافعى على المذكرة بقولة : " أن الغرض منها هو استبقاء الإشراف البريطاني كاملا على الجيش المصري كما كان في عهد الإحتلال و الحماية ومع كل ذلك ، أن لويد قد لمس من ثروت قبولا لمطالب حكومته ، وهو ما يتبين لنا مما يذكره لها بقولة : أنه سوف يكون هناك قليل من الشك في إمكانية الوصول إلى حل مرضى إذا كان الأمر لثروت وحده[٢] ".

وفى أوائل مايو ١٩٢٧ بدأ لويد اتصالاته المكثفة لحل أزمة الجيش المصري مع المسئولين المصريين لأن تلك الثورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصري القوى ، فتقابل مع الملك فؤاد ، وتطرق الحديث بينهما بميزانية الجيش المصري . وقد اقترح الملك التدخل الإنجليزي في شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة مستقلة بل إنها متأخرة أيضاً . وفى نهاية المقابلة استخلص لويد جورج من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة على المطالب البريطانية وكذا أوضح بأن ثروت باشا " رئيس الوزراء " سوف يسعى للموافقة عليها ، ولكنه شكك في موافقة سعد زغلول .

وأما ثروت فقد أوضح أثناء مقابلة له مع المندوب السامي في نفس الفترة عن أملة في أن يكون قادرا على تلبية الرغبات البريطانية إلا انه طلب جعل هذه المسألة شخصية وغير رسمية حتى يجد الفرصة لمناقشتها مع الملك في اجتماع مجلس الوزراء وقد وافق لويد على ذلك ولكنة علق بأنه سوف يؤكد بان الحكومة البريطانية لن توافق على سياسة التسويف وأن موقف المفتش العام يجب إن يتحدد في القريب العاجل[٣].

ويبدوا أن ضغط أزمة الجيش كان كبيرا على الحكومة البريطانية ، حتى أنها قامت بعدة اتصالات دولية بخصوص هذه الأزمة واستمر لويد في اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا مرة أخرى في ١٢ مايو ١٩٢٧ وعرض علية خطة للتعاون الودي في الأمور الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية إلا أن رئيس الوزراء أوضح بان المطالب البريطانية غير معقولة وابرز شكوكه بالنسبة لمساعدة سعد زغلول في الموافقة على هذه المطالب ثم تساءل ثروت عما إذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الإنجليز في الجيش المصري على شكل بعثة عسكرية فأجاب لويد بان الحكومة

---

[1]- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق،ص ص ٣٣٧ -٣٣٨ ، و أيضا مشرفة احمد المليجي : المرجع السابق ،ص ص ١١٠ - ١١١

[2]- عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ٣٣٨ .

[3]- F.o 407/204 No90 Lord Lioyd To Sir Austen Chamberlain , May,9,1927. Tel. No.172.

البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الراى العام المصري ، ولكن مع ضمان السلطان والاختصاصات الضرورية للمفتش العام واستنبط لويد أن ثروت سوف يزور سعد زغلول في منزلة الريفي بمزرعته ومعه كل أعضاء مجلس الوزراء لمناقشة الأزمة[1] .

وعلى أية حال يبدوا أن ثروت قد آثر أن يبدأ في تذليل أهم وأولى الصعاب التي تقف دون قبول مطالب بريطانيا في هذا الشأن إلا وهى الحصول على موافقة الوفد على أن ذلك لا يكون بالأمر اليسير ، إذ أنه أستخدم كل قدراته على الإقناع مع سعد زغلول لضمان موافقته على تلك المطالب بإسم الوفد ، حتى أنه أعرب له عن تيقنه من أن Lloyd George لويد سوف يصر على قبول تلك المطالب كاملة دون نقصان[2]. وكما فعلت إنجلترا سابقا في مشروعها المقدم لسعد وهى المذكرة١٨ أغسطس ١٩٢٠وأما قبولها كلها أو رفضها دون تعديل أو نقص لعل ذلك ما جعل سعد زغلول يشارك ثروت في بحث ما اشتملت عليه المذكرة البريطانية و إعداد الرد عليها ، فكان أن جاء هذا الرد في الثالث من يونيو غير قابل سوى مطلب و احد من المطالب الإنجليزية ذلك المتعلق بقبول وزير الحربية أراء لجنة الضباط على انه يرفض – مع ذلك – باقي المطالب بصورة قاطعة[3] .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة في ٣ يونيه ١٩٢٧ ردا فيه التسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامي وجهة نظرة في منع إدخال السياسة في الجيش و أنه تتوق أبدا إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصري في هذه الناحية[4] . و فيما يختص بمصلحة الحدود فأن هذه المصلحة التي تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة و منع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا في ذلك المجلس بحكم وظيفته هذا إلى أنه مادامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة في اختصاص مجلس الجيش ، فأن هناك كل ما يدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنتجز بكل ما يرغب فيه من ضمان و طبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم فأن الضباط البريطانيين الذين – يشغلون مناصب في هذه المصلحة – قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (وهو حق الانتخاب للضباط و صف الضباط و الجنود في الجيش البحرية و ليسوا في الاستيداع أو في إجازة يكونوا موقوفين مادامو تحت السلاح،

---

[1]-F.o.407/204 No.80 Lord Lioyd To Sir Austen Chamberlin , May 13 , 1927. Tel . No. 80

[2] -F . o . 407 / 204 No . 135 Lloyd to Chamberlain , June 4 , 1927 , tel . No . 241

[3] – عبد العظيم رمضان:الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦،الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٧،ص٢٣٧.

[4]– عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩ .

ويجرى حكم هذة القاعدة على الضباط و الجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو في أية هيئة ذات نظام عسكري "المادة٦٥ " ) ونظر مجلس الوزراء في يناير الماضي في مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم ، فقرر لمصلحة العمل أن يستبقيهم في منصبهم ، فقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنه و سنتين و هذه العقود وتثبيتهم في الأعمال التي كانوا يقيمون بها ، و لا يزالون مستمرين على القيام بها[١].

وقد ختم ثروت ردة بإعرابه عن رجائه في أن الإيضاحات و التأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين في موضوع الجيش المصري و وعن رغبة الحكومة المصرية في أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما بعد يوم ، وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما . و أن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين في الوصول إلى أتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما . و لقد شعر لويد أن الرد المصري يستهدف جس النبض ، فإذا كان الرد الإنجليزي بالتقييم على قبول المطالب ، فإن الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين لانهم كانوا مخطئين ، وإنها لن تستمع إليهم بعد ذلك ، ما إذا كان الرد ينقصه التجديد ، فان حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الإنجليز.

وليس هناك من شك أن ثروت في رده على المذكرة البريطانية كان مقيدا بما يمكن للوفد أن يقبله منها ، الأمر الذي كان لابد أن يتعارض مع ما كان يرنو إليه لويد Lloyd ، فكان من الطبيعي ألا يقع منه رد ثروت موقع القبول ، فراح يعرب لحكومته عن خشيته من ألا ينظر إلى المذكرة المصرية المتضمنة لذلك الرد ، إلا على إنها مراوغة وغير وافية بالغرض " وإنها تقريبا اكثر قربا من رفض مطالبنا " غير أن ثروت قد تخطى ذلك الموقف بأن رأى أن رفض الجواب لإبهامه لا يحول دون إيجاد تفسير لذلك الإبهام ، فأجاب لويد الذي رأى في الرد المصري مدعاة لرفض لحكومتة لغموضه و إبهامه " إنه إذا فرض أن الجواب كان مبهما في بعض نقاطه ، فالإبهام لا يستوجب الرفض ، وإنما يستوجب طلب التوضيح " و اقترح عليه أن يرسل له طلبا مزيدا من التفسير للرد الرسمي ، فيجيبه بمذكرة ثانية أكثر تناسبا و تحديدا – و لم يتوقف الأمر بثروت – عند ذلك بل إلى جانب منحة مسودة هذة المذكرة إلى لويد – قام بتزويده– كما يذكر لويد بأسلوب رسمي ، و في حضور أحد رجال لويد و وزير الحربية بالتأكيدات الملحقة التالية :

١– منح المفتش رتبة ومرتب فريق خلال أسبوع .

٢– تعيين نائبة خلال أسبوع من تقديم بريطانيا لاسمه .

---

[١]- مشرفة المليجي : المرجع السابق، ص ١١٢ ، و أيضا عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٣٣٩.

٣- شغل المنصب الثاني لمصلحة أقسام الحدود و الشاغر تبعا لوفاة شاغرها المصري مؤخرا بنائب المدير العام الإنجليزي الحالي لمصلحة خفر السواحل عند توحيد الإدارتين[١].

ولم يكن من الغريب أن تلقى هذه التأكيدات – فضلا عن المذكرة استحسان لويد – ومن هنا فلعله كان يرغب لحكومته قبول مذكرة ثروت الإيضاحية و هو يشير إلى ما تحققه لبريطانيا اقتران المذكرة بتلك التأكيدات و الذي كان كالتالي :-

أ – إعطاء الإنجليز كل مطالبهم العسكرية الأساسية .

ب- إنهاء الأزمة الحالية في الحال في جو ودي وهو هنا يلاحظ لحكومته أن رئيس الوزراء ووزير الحربية لا يمكنهما أن يكونا أكثر وداً .

جـ – عدم إلزام الإنجليز بشيء .

د- لا يمنع الإنجليز من التفاوض – أن هم تطلعوا إلى ذلك- في شأن الاتفاقية الواردة في تلغراف وزير الخارجية اوستن تشمبرلين رقم ٢٥٦ على الرغم من أنه سوف يكون ملائما بصعوبة للإنجليز أن يشددوا على مثل هذه النتيجة في الحال[٢].

ولقد يتبين لنا من ذلك إلى أي حد كان ثروت سخيا ، و هو يجيب المطالب البريطانية، و لعل ثروت قد أراد أن يقدم للويد دليلا ساطعا على حسن نواياه تجاه بريطانيا ، و ذلك بما كان من اطلاعه على مسودة المذكرة التي وجدها لويد تعطى مزيدا من التفسيرات، و لقد كان ذلك – في نظرة – تقدما عظيما جدا من وجهة النظر البريطانية ، وذلك لعده أسباب كان أن أوردها إلى حكومته في المعاني التالية :-

أ – أنها قررت في كثير من الوضوح وبلهجة أكثر سلاسة ، الدوافع التي أملت بالمذكرة الأولى ، كما أعطت تأثيرا و قيمة ملزمة لبعض القبول والهياب الذي ميز تلك المذكرة .

ب – إنها ذكرت بالتحديد أن وظائف السردار هي كما انتقلت إليه بواسطة هدلستون عام ١٩٢٥، لم توجد لتتناقض مع طبيعة الأشياء القائمة ، مما جعل الحكومة المصرية مستعدة لتأكيد تلك الوظائف بدون ضرر ، كما اعترف بها لمنصب المفتش العام .

جـ – أما فيما يتعلق بنائب المفتش العام ، فقد قالت بوضوح إنه لما كانت الحكومة المصرية قد أصبحت الآن مقتنعة بالحاجة لهذا التعيين فقد قررت أن يتم ذلك بدون تأخير .

د- طالبت أن يظل تقديم توصيات لجنه الضباط للملك لاسباب استثنائية جدا بواسطة وزير الحربية كما هي عليه .

---

1-F . o . 407 / 204 No . 136 Lloyd to Chamberlain , June 5 , 1927 , tel . No . 242

2- مشرفة المليجى : المرجع السابق،ص ص ١١٤ – ١١٥.

هـ - فيما يتعلق بمصلحة الحدود ، فقد كانت قوية في التأكيد على أن الحكومة المصرية - فيما يتعلق بالأمور المدنية و القضائية - سوف توجه انتباها عاجلا إلى المسائل المؤثرة في الدفاع عن البلاد أو أيه موضوعات أخرى ، ربما تثبت أهمية تأكيدها[1] .

و يبدوا أن ثروت قد أراد التعجيل بالأعراب عن حسن نواياه لبريطانيا و التأكيد على فاعلية ما جاء بمذكرته من إذعان للمطالب البريطانية وهو ما قد يؤكد تصديق الملك على ترقية المفتش العام إلى رتبة فريق في ١٦ يونيه أي بعد أيام قلائل من تقديم المذكرة الإيضاحية المصرية و إزاء تلك الروح الودية التي أبداها ثروت في مواجهة المطالب البريطانية و إزاء إلى ما سوف يؤيد إليه الإعلان عن هذه الترقية من تعرض لهجوم من النواب قد لا تحمد عقباه ، فقد آخر لويد أمر إعلانها ، و ترك أمر إعلانها أن العطلة البرلمانية و ذلك معاونة منه لثروت ، كذلك يظهر لنا حرص المدير العام المصري والذي كان يدير في ذلك الوقت مصلحة الحدود ، بمعاونته سكرتير قانوني بريطاني ، والذي سبق له تعاطفه الشديد مع الإنجليز ، سوف يتم التمسك به الأمر الذي جعل لويد يعرب لحكومته عن رضائه التام بذلك الحل . و لقد رتب لويد مع ثروت أن يكون الإعلان عن ترقية المفتش العام إلى رتبة فريق بعد رحيل ثروت بيومين - أي بعد سفره مع الملك إلى أوروبا[2].

و على أية حال فإنه يمكننا الانتهاء إلى القول إنه كان من الطبيعي لثروت أن يدرك في شأن مذكرته الأخيرة إنها وقد جاءت كل هذه التساهل لن تلقى قبولا على الإطلاق ، لدى مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية ، وهو الأمر الذي أتضح من مطالبة بعض النواب بعرض المذكرات التي بودلت في هذا الشأن على المجلس ، و ما يؤكده أيضا ما ذكره لويد عن تلك المذكرة من إنها صيغت بمهارة على أسس تجعل مرجعها إلى مجلس النواب غير ضروري ، ومع ذلك فإذا كانت المذكرة قد قبلت المطالب الجوهرية البريطانية الخاصة بالجيش المصري ، إلا إنها مثلها في ذلك مثل المذكرة الأولى لم تقبل بشكل قاطع مبدأ التعاون العسكري، فما كان أن أوضح ثروت أن مثل ذلك القبول إنما يعد خارج المسألة إلى أن تعقد المفاوضات العامة بخصوص النقط المحتفظ بها[3].

وأعرب ثروت باشا في ختام رده على رجائه حتى أن الإيضاحات و التأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين في موضوع الجيش المصري و عن رغبة الحكومة المصرية في أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما بعد يوم وأن يظل حسن التفاهم

---

1- نفسه ،ص ص ١١٥.
2- نفسه ،ص ص ١١٥ - ١١٦ .
3- نفسه، ص ١١٦.

سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين في الوصول إلى اتفاق يقوى رابطة الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتها [١] . ولم ينشر الرد في حينه ، لكي لا يثير الرأي العام على الوزارة . وبينما كان الأخذ و الرد متبادلين بين الجانبين ،إذا بالأزمة تأخذ شكلاً حاداً . فقد أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاثة بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية[٢].

وهكذا انتهت أزمة كبرى خاصة ببناء الجيش المصري كادت تـؤدى إلـى مواجهـة شاملة بين مصر وبريطانيا انتهت لصالح بريطانيا لتقاعس السياسيين المصريين عن التمسـك بالوطنية المفرطة التي كانت نبراسا لمصر أثناء ثورة ١٩١٩ و الواقع أن مهـارة المنـدوب السامي اللورد لويد وتفهمه الكامل لدقائق الحياة السياسية في مصـر مكنتـه مـن اختيـار الأسلوب المناسب لحل هذه الأزمة الخطيرة بما جعله يحقق في النهاية النجاح في الحفاظ على المصالح البريطانية وعلى النقيض تراجع السياسيين المصريين أساس لتـأخر بنـاء الجـيش المصري إلى حين[٣].

ونجد أن هذه الأزمة المفتعلة من إنجلترا أرادت بها إحراج الحكومة المصرية، وأتباع سياسة الإنذارات ليست بجديد على إنجلترا حيث سابقاً عندما أرادت طرد الجيش المصري من السودان وهذه الأزمة ماهي إلا للضغط على الحكومة المصرية وإجبارها للدخول معها فى المفاوضات و إذا لم تقبل مصر تلك المعاهدة أي فشلت المفاوضات معها تستمر إنجلترا فى إثارة الأزمات و التدخل فى شئون مصر الداخلية و هذا ما نجده بعد ذلك من أثاره الأزمات القادمة على مصر للتأثير عليها فى تقبل المعاهدات القادمة .ونجد أزمة الجيش ما هي إلا بداية لمفاوضات كان أول مطلب فيها تقليل عدد الجيش المصري وضعفه ،أو نجد أي أزمة مفتعلة من إنجلترا ما هي إلا مطلب لها تريد بها أن تضغط به على مصر قبل دخولها في مفاوضات رسمية حتى يعطيها الفرصة لتثبيت مطالبها أي قبوله أثناء المفاوضات مع مطالب أخرى أثناء المفاوضات[٤].

### ٢- مفاوضات عبد الخالق ثروت -تشمبرلين١٩٢٧-١٩٢٨ :

و جاءت رحلة الملك إلى أوروبا لتظهر إلى أي حد كان ثروت لا يزال غير محظى برضا الملك و كان عليه اصطحاب رئيس حكومته. ونجد امتناع الملك عن اصطحاب أحداً من الوزراء حتى لا يجد نفسه مضطرا – في نهاية الآمر– إلى اصطحاب ثروت.

---

1- نفسه،ص ص ٣٤٠ – ٣٤١.

2- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٣٤١ .

3 – جاد طة : بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مكتبة رأفت جامعة عين شمس ١٩٨٤ ، ص١٧٣ .

4 – عبد العظيم رمضان:الجيش المصري في السياسة، المرجع السابق، ص٢٤٥.

ولقد كان من المحتم أن تكون هناك نقط خلاف بين المشروع المصري والمشروع البريطاني ، فلعل ذلك ما يفسر قول ثروت لمراسل جريدة البلاغ بباريس أن المقصود من سفرة هو أن يري أن كان " يمكن أن يوجد سبيل للاتفاق يرضى الأمتين " ومع ذلك فقد كان ثروت يري بعدم إمكان قيام مفاوضات بين مصر و إنجلترا ، قبل محادثته ومناقشته لرجال الحكومة البريطانية من أزمة الجيش حتى لا يعود التوتر فى العلاقات بينها مرة أخرى ، فقد عد ذلك لما يقوي الأمل في الوصول إلى نتيجة حسنه فقد كانت مهمته الأولى – كما تذكر جريدة السياسة – هي إزالة ما ترتب على أزمة الجيش من آثار[1].

وخطب جلالة ملك إنجلترا قائلاً "أن زيارة لندن كانت أول زيارة للملك منذ صعوده إلى عرش مصر وأكد على التعاون الودي بين الحكومتين واستمرار علاقات الصداقة وفى المستقبل لمصلحة الدولتين و سلامة الشعبين والاهتمام بتقدم مصر .

و يلاحظ هنا أن ذكر التعاون بين الحكومتين و إظهار الرغبة في استمراره و الاهتمام بترقية مصر ولم يرد مثله في خطب الملوك التي يحطبونها في استقبال ملوك الدول المستقلة المسئولة وحدها عن ترقية شئونها، أما خطبة صاحب الجلالة ملك مصر فقد جاء فيها شكر على العطف الذي تتبع به إنجلترا لتقدم مصر ثم قال : " أنا واثق من أن هذا التقدم سيستمر دون انقطاع في عهد مصر الجديد السعيد عهد الاستقلال " .وفى ذلك إشارة إلى انتهاء العهد الماضي وإعلان بان التقدم الذي تتولاه مصر المستقلة الآن سيستمر بغير انقطاع[2].

ولقد كان من الطبيعي أن يؤدى التحدث في أمر تلك الأزمة إلى لتناول المسائل المحتفظ بها بصفة عامة ، و بذلك فبدلا من أن يؤدى وقوع هذه الأزمة إلى قطيعة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إذا به يؤدى إلى جولة جديدة من المفاوضات بهدف إقرار العلاقات بين الطرفين ونجح ثروت في إزالة أثار هذة الأزمة ، وأن كان ذلك قد استغرق زمنا ليس بالقليل، حيث بدأ محادثاته مع وزير الخارجية السير اوستن تشمبرلين على امتداد الشهور ما بين يوليه ١٩٢٧ ومارس ١٩٢٨، ولعل أهمية هذه المحادثات هي السيطرة على الأوضاع السياسية في مصر، و لما كان ثروت قد بدأ جهوده في المفاوضات بالاتفاق مع سعد زغلول ، فلا يبدو غريبا ما قيل وقتها من انه كان يحيطه علما بها أولاً بأول[3].

و نشرت جريدة البلاغ بتاريخ ٤ يوليه ١٩٢٧ حديثاً مع ثروت باشا حيث وجهت إليه سؤال عن إشاعات مستفيضة تتردد في الدوائر المصرية في باريس و في صحف باريس و نقلت إلى مصر بأنه تلقى من لندن تلغرافات خاصة بتمهيد الطريق للمحادثات التي ستدور بينه

---

[1] – مشرفة المليجي : المرجع السابق،ص ص ١١٧ – ١١٨.
[2] – البلاغ ٧ يوليه ١٩٢٧.
[3] – مشرفة المليجي : المرجع السابق ،ص ١١٨ .

وبين السير تشمبرلين ؟" فقال ثروت باشا "أن هذه الإشاعات غير صحيحة وأنه لم يتلق من لندن أي تلغرافات خاصة بتمهيد الطريق للمحادثات أو لوضع قواعد للمفاوضات[1].

وسؤال آخر "وهل تبادلت محادثات تليفونية ؟" فقال ثروت" نعم دارت بيني و بين لندن محادثات تليفونية و لكنها كانت كلها خاصة بالترتيبات اللازمة لزيارة جلالة الملك .وعن رأى ثروت باشا في المحادثات يقول ثروت باشا "إنه لا يمكن أن تدور مفاوضات بين مصر و إنجلترا قبل أن يقابل رجال الحكومة البريطانية ومحادثتهم . ومناقشتهم في الأزمة الأخيرة لكي يتضح الوضع وخاصة حتى لا تعود العلاقات بين مصر وإنجلترا إلى التوتر التي كانت عليه في الحوادث الأخيرة والذي هو مؤلم للبلدين ثم قال ثروت باشا ونحمد الله على أن العلاقات بين البلدين لم تكن في وقت من الأوقات أصلح مما هي الآن . وهذا يقوي الأمل في الوصول إلى نتيجة حسنة .

وعن الغرض من سفره إلى لندن قال ثروت" يبحث عن اتفاق يرضي الأمتين" و سؤال آخر عن علاقته مع الملك فؤاد ؟ "رد ثروت" أن الملك يظهر عظيم ثقته في وزيرة ، وإنه يستشيره في المسائل السياسية قبل الرد على جلالة ملك إنجلترا .

ثم قال أنه سيحتفظ بالمحادثات التي ستدور بينه وبين رجال الحكومة البريطانية حتى يعود إلى القاهرة ويُطلع زملائه عليها و يتداول معهم فيها و يتفق معهم على القرار الذي يجب تقريره بشأنها[2].

وعن الصحف الإنجليزية من شركة رويتر لندن في ٣ يوليو قالت جريدة اوبسرفر " أن مجيء الملك فؤاد إلى لندن أكبر دليل على إمكان تحسن العلاقات بين إنجلترا و مصر ، وقالت " أن التاريخ قضى بان تكون متجاورتين فمن سداد الرأي أن تكونا صديقتين " ثم قالت " ليس من أسباب الخلاف بين الأمتين عجز المفاوضات عن إزالة الخلاف بينهما فبريطانيا العظمى مستعدة لأن تتقدم إلى منتصف الطريق رغبة في تذليل الصعوبات "

ثم قالت " و المعلوم عن ثروت باشا أنه زعيم واقف من جهة على الحد الذي تقف عنده العاطفة الوطنية المصرية ومحيط من جهة أخرى بمدى ما تتحمله بريطانيا من المسئولية و ستكون زيارة جلالة الملك فؤاد إلى لانكشير مظهراً من مظاهر الروابط الاقتصادية التي لا يسع الشعبين تجاهلها[3] " .

ومقالة أخرى بعنوان " الحقائق عن الأزمة الماضية " يقول حديث ثروت باشا وهل أدت المحادثات المصرية الإنجليزية إلى عقد معاهدة تحل بها المسألة المصرية أم لن تؤدى

---

1 – جريدة البلاغ ٤ يوليه ١٩٢٧ .

2- المصدر نفسه .

3 – المصدر نفسه.

إلى هذه الغاية أصلا، فلا ريب أن أصحاب الشأن في لندن لم يدركوا المشكلة التي قامت حول الجيش المصري و لم يصل إليهم الأنباء الصحيحة عن الحالة في مصر [١] .

وأيضا ذكرت جريدة البلاغ لمراسيلها الخاص في لندن بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٧ حديث جديد لثروت باشا ، قال ثروت باشا في حديث له مع جريده الحرية " The free " أنه لم يأتي إلى إنجلترا ليفتح باب المفاوضات و إنما تفضل الملك فؤاد بدعوته إلى صحبته في زيارة لندن.

و عن تأثير الزيارة في العلاقات بين البلدين ، أشار ثروت باشا إلى أن هـذه الزيـارة لها أحسن تأثير في الصداقة بين الدولتين ، ثم قال أن الأمة المصرية وملكهـا يكنـان للأمـة البريطانية أعمق الإعجاب و يهتمان أكبر الاهتمام بصداقتها وأن هذه الزيارة لابد و أن تخلـق جوا يلائم إجراء مفاوضات مستقبلية تؤدى إلى عقد محالفة بين إنجلترا و مصر.

وسؤلاً آخر" إذا عقدت محالفة ماذا سيحدث ؟" قال" إننا لا نكون إلا مسرورين جداً حين نرى مثل هذه الخاتمة للتفاهم فإنها تخلق جوا يختفي منه الصعوبات القائمة ، و في الحقيقة نستمتع بالعلاقات الودية في انجلترا و أنا واثق أن المجرى الطبيعي للحوادث سيجعل مثل هذه المحالفة في حيز التنفيذ ".

و عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ و بالطبع ستشمل المفاوضات التي ترمى إلى عقد المحالفة ، توضيحا للنقط المعلقة و الأخرى المتفرعة من تصريح ١٩٢٢ و الدعوة البريطانية إلى التعاون بين مصر و إنجلترا للدفاع عن مصر . وسؤال آخر إلى ثروت باشا "هل الزيارة كانت بعثة سياسية ؟" قال" أن الزيارة الحالية إلى لندن ليست عبارة عن بعثة سياسية ولكنها ستخلق جوا ملائما . ونأمل أن نستطيع الوصول إلى حل مرضى لجميع المسائل المعلقة ، و الأمر كله يتعلق بأحداث ثقة متبادلة فإذا قامت هذه فلا يكون من الصعب أن يقبل إلى التفاهم على المسائل الحاضرة المعلقة "[٢].

وصرحت جريدة سنداي اكسبرس لمراسل جريدة البلاغ فى لندن في ١٠ يوليو . "تعليقا على الاستقبال الودي الذي قوبل به الملك فؤاد قد يدهش المصريون ولكننا كأمة ننظر إلى مصر بكل تقدير واحترام ولا نجد أي سبب يمنع التوفيق بين أمال الشعب المصري و بين مصالحنا الكبرى وواجباتنا ، لقد رحب بالملك فؤاد وثروت باشا ترحيبا ساعدهما للوصول لحل ودي للمسائل الإنجليزية المصرية"[٣] .

---

[1]– جريدة البلاغ : ٥ يوليه ١٩٢٧.

[2]– جريدة البلاغ : ١١يوليه ١٩٢٧.

[3]– المصدر نفسه .

ونستنتج من كلام تلك الجريدة الإنجليزية أنه يحتوى التناقض و الاضطراب لأنهم ما كان يصح أن يقال في وقت التمهيد للتحالف و الصداقة بين مصر وإنجلترا أن تقول على مصر إنها وديعة لدى بريطانيا في الوقت الذي لم يراع ملك إنجلترا أو حكومتها الكرامة المصرية ويريدون أن يزيلوا كل اثر للخلافات الماضية : وعند استقبال ملك مصر بهذا الاستقبال العظيم فأنه يليق بملك مصر الدولة المستقلة التي اعترفت بها إنجلترا باستقلال مصر، وهذا الاستقبال لا يثير الدهشة بل ولو أستقبل الملك بأقل من ذلك ليثير الدهشة ، بالإضافة أن كلمة جريدة الديلى اكسبريس لن تعرب عن رأى الإنجليز كافة خاصة في الصلة بين مصر وإنجلترا فهي تعبر عن وجهة نظر الجريدة فقط .

وكانت الأحاديث تدور بين ثروت باشا و السير اوستن تشمبرلين بينما صاحب الجلالة الملك يطوف في لندن و ليفر بول ولانكشير ويختلط بالطبقات الأرستقراطية من طبقات الرأي العام البريطاني ، وكان ثروت باشا يرسل إلى سعد زغلول تلغرافات رقمية عن تلك المحادثات ولكن ليس أحد يعرف شئ عن هذه التلغرافات فكل من المعلومات عن المجرى الذي تجرى فيه المحادثات هو ما تكتبه الصحف البريطانية التي لا ريب في أن قربها من المكان الذي تدور فيه المحادثات بما يسمح لها بما لا تصل إليه الصحف المصرية فى لندن بسهولة[1] .

وآخر ما نشرته هذه الصحف هو ما نشرته جريدة " أو يزفر " أن الرأي العام البريطاني الرسمي يبدى تحفظا عن طبيعة المحالفة التي تسبب لثروت باشا بعض الارتباك حين يعود إلى القاهرة ، ولكن ثروت باشا استعمل كلمة " المحالفة " علنا في التعبير عن وجهة نظرة إلى المسألة وسيمكث ثروت باشا في إنجلترا بضعة أسابيع اكثر مما كان مقرراً .

ونجد المحرر السياسي لجريدة " الديلى تلغراف " يقول أن ثروت باشا زار وزارة الخارجية البريطانية في الأسبوع الماضي عدة مرات و أن المفاوضات التمهيدية لحل المسألة المصرية بدأت في هذه الزيارات . ثم قال " ومن حق مصر أن تعتقد أن وضع شكل محدد للعلاقات بين الضباط البريطانيين و الجيش المصري ، وكذلك في الدفاع عن مصر كان من أهم الموضوعات التي دارت حولها المحادثات ، ولكن لا شك في انه قبل مغادرة ثروت باشا لندن سينساق الكلام إلى المسائل المحتفظ بها في تصريح ١٩٢٢ ، غير أنه بسبب موقف الحكومة المصرية الدقيق أمام البرلمان لن يحاول أحد من الفريقين الآن وضع نصوص نهائية للحل المستقل أو للمحالفة بل ستترك هذه المهمة الى اللورد لويد للحكومة المصرية "

---

1- البلاغ : ٢٠ يوليه ١٩٢٧ .

وقال كاتب آخر للجريدة نفسها أن دوائر الموظفين البريطانيين متكتمة غاية التكتم و لكن على الرغم من ذلك صار مأمولا أن يصل الطرفان إلى أتفاق كاف على المسائل الأساسية حتى يسهل النجاح في صنع حل نهائي للمسائل المحتفظ بها من اللورد لويد و ثروت باشا بعد عودتهما إلى مصر .

فهذه الأخبار كلها متفقة على أن المحادثات تعددت وصارت تدور في الوقت الحاضر في صميم المسائل المختلفة عليها بين مصر و إنجلترا و لا نعرف إلى أي حد يمكن تصديق كل ما تقوله الجرائد الإنجليزية في هذا الموضوع و إذا وقفنا موقف التحفظ في تصديق الإخبار التفصيلية التي تنفرد بها جريدة دون الأخرى و لا توافقها عليها جريدة أخرى ففي وسعنا على ما نظن أن نأخذ الأخبار ذات الصفة العمومية ثم الأخبار الأخرى التي تدل عليها المقارنة بين أقوال الجرائد المختلفة[1] .

ونستنتج مما سبق استخدام ثروت باشا لكلمة " محالفة " دون حدوث أي شئ بين الطرفين يدل على هذه الكلمة ، التركيز على الأزمة الأخيرة و هي أزمة الجيش و يعني مركز الضباط البريطانيين في الجيش المصري و الدفاع عن مصر، وبالمقارنة بين أخبار الصحف الإنجليزية نجدها متفائلة بالمحادثات و عقد المعاهدات دون أن تعرف الحكومة المصرية أو الشعب المصري في مصر ماذا يجرى في هذه المحادثات كأنهم يريدون عقد محالفة مع رئيس وزراء مصر في خارج مصر بشروطهم الخاصة دون علم الشعب المصري بتطور الأحداث . ومع ملاحظة أي معاهدة تحدث بين حكومة مصر و إنجلترا يجب أن تكون في ظل النقاط الأربع المتحفظ عليها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢[2].

و طرح سؤال في مجلس العموم البريطاني من أحد الأعضاء عن الحالة السياسية و تقدم المفاوضات أجاب السير اوستن تشمبرلين " إنني انتهز فرصة وجود ثروت باشا في لندن لدراسة العلاقات بين مصر و إنجلترا معه و لكن ليس في نيتة ولا في نيتي إبرام اتفاق جديد أثناء هذه الزيارة " . لذلك عقبت على هذه الإجابة جريدة البلاغ بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٢٧ بمقال عباس محمود العقاد قال فيه " إذن هناك محادثات تدور حول المسائل السياسية وإذا جاز أن تعتبر ما نشرته الديلى تلغراف كلاما موعزا به أو مبنيا على معلومات وثيقة كما ظهر من جواب السير تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني ثروت باشا لم يبدأ المفاوضات التي نفهمها نحن من هذه الكلمة ، ولكنة تكلم في حديث الأزمة الأخيرة المعروفة بأزمة الجيش لتبديد ما عاق الأذهان من جراء المبالغة في الأوهام و التحريف في رواية الأخبار ، وإنما تقول الديلي تلغراف أن هذه المهمة ستترك إلى اللورد لويد و الحكومة المصرية في القاهرة ،

[1] - البلاغ :المصدر نفسه .
[2]- البلاغ : ٢٢ يوليه ١٩٢٧ .

وبذلك بعد أن يتناول الحديث النقط المحتفظ بها و تتجلى في هذه النقط آراء الحكومة البريطانية[1].

ونجد الإنجليز يحتفظون ويطلبون حماية المواصلات للدفاع عن مصر من الإعتداءات الخارجية وحماية المصالح الأجنبية والمركز المنفرد في جميع أقطار السودان ، وهم في نيتهم عدم التنازل عن شئ من هذه السلطة التي يباشرونها عملا فما الذي يهم للمصريين من عقد اتفاق لا نتيجة له إلا أن يخسروا فعلا بعد أن كانت خسارتهم غصبا لا يعترفون به و لا يعترف به الآخرون ؟ أن موقف المصريين إذا هو موقف من يريد أن يعرف فائدة الاتفاق الذي يتحدث عنه الإنجليز . أما فائدة الإنجليز منه فهي ظاهرة محققة لأنهم يكسبون بها حقوق كثيرة ليست لهم في الوقت الحاضر ولا معنى لعقد اتفاق تكون المصلحة فيه كل المصلحة في أحد الجانبين والخسارة كل الخسارة في الجانب الآخر .

وبذلك نفهم أنهم يحملوننا على الإسراع لعقد الاتفاق إحداهما بالترغيب والآخر بالترهيب فالأول نستشفه من كلام المانشستر جارديان عندما أخبرت لنا بإلغاء وظائف الإنجليز والتساهل في دعوة حماية الأجانب والأقليات والاستعداد لضمان " المصالح المصرية " في السودان ، أما الترهيب وهو ما أراده الإنجليز أن نفهمه من الأزمة الأخيرة[2] .

ونلاحظ أن سير المفاوضات لن نعرفه إلا عن طريق الجرائد الإنجليزية فقط حتى مراسل المصريين محظور عليهم معرفة أي شئ عن تقدم سير المفاوضات .

بذلك نجد أن ثروت باشا قد بدأ المفاوضات مع السير تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية في شهر يوليه ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن إذ كان يصحب الملك فؤاد في زيارته لها ، و قد غادرها في آخر ذلك الشهر ليصحب الملك في زيارة إلى روما ثم عاد إلى مصر لما بلغة نباء وفاة سعد و اتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة ، فبلغها يوم ١٣ أكتوبر ١٩٢٧، واستأنف محادثاته مع السير اوستن تشمبرلين وبعد أن تمت في جوهرها وقفل راجعاً إلى مصر ، فبلغها في منتصف نوفمبر ١٩٢٧ .

وعلى أن وفاه سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، و أثناء سير هذه المحادثات قد ترتب عليها عدة أمور ، استمر الائتلاف الوزاري قائماً لمدة وجيزة وكان ثروت في أوروبا حين وفاة سعد فلما وصله نبأ الوفاة بادر بالعودة إلى مصر ، فبلغ الإسكندرية في ١٠ سبتمبر ١٩٢٧ وكان سبب سقوط الائتلاف الوزاري هو عدم تمكن خليفة سعد زغلول وهو مصطفى النحاس من القيام بذلك الدور الذي أداه سعد زغلول في رعاية الائتلاف و الحفاظ علية[3] .

---

1 – المصدر نفسه .

2 –المصدر نفسه .

3 – مشرفة المليجي : المرجع السابق ص ١١٨ ، أيضا عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب ثورة ١٩١٩ الجزء الثاني، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ١٩٨٨ ،ص ٢٥

و أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع المعاهدة بين مصر و إنجلترا عرضة السير تشمبرلين في نوفمبر ١٩٢٧ ، وقبل ثروت باشا معظم أحكامه الجوهرية ، و أبقى هذه المفاوضات وما إنتهت إليه سراً مكتوماً ، فلم يفض بها إلى أحد ، ولا لأعضاء وزارته ، حتى قبل استقالته ، وكانت حجته في هذا التكتم انه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل الرسائل مع الجانب البريطاني في بعض مواد المشروع ، ولم يصل فيها بعد إلى شئ[1].

هذا في الوقت الذي كثر فيه حديث الصحف البريطانية عن وجود انقسام بين الوفديين و تنافر بين أعضاء الوزارة ، وليس هناك من شك في أن سير الأوضاع على هذا النحو ما كان لينذر سوى بقرب مبارحة ثروت لعملة كرئيس وزراء و سرعان ما عجل مشروع المعاهدة التي عقدها مع تشمبرلين بتلك النهاية ، ذلك أن إبقاء ثروت على ذلك المشروع سرا كان لابد أن يثير استياء زعيم الوفد مصطفى النحاس ، هذا فضلا عن إنه وبعد إطلاعه عليه وجدة احتلالا رسمياً ، فجاء رده برفض المشروع ورفض عدلى المشروع أيضاً واتفق مع ثروت على أن يكتب ردا إلى الإنجليز يبلغهم أنه لا ثروت و لا البلد تقبل المشروع ، على أن النحاس لاحظ أن الاستقالة لا تنفع ، لا لأنه قبل المشروع وهو رئيس للوزراء وعلية أن يرفض مشروع المعاهدة قبل الاستقالة ففعل ذلك ثم استقال[2] .

ومن ذلك يتبين لنا أن مشروع المعاهدة كان يلقى قبولا لدى ثروت ولكن يرفضهم زعيم وزملائة الوزراء فقدم إستقالتة وهو ما قد يؤكد لنا ما يذكرة " جالوب لاندو " من أنه على الرغم من المكاسب التي اشتملت عليها المباحثات لصالح مصر ، مثل وعد الإنجليز بإعادة النظر في الامتيازات القوى الأجنبية الكبيرة في مصر ، فإن ثروت لم يكن واثقا من أن البرلمان سيوافق على طلبات الإنجليز الأخرى ، و خاصة في الأشراف على الجيش المصري وفى حماية مصر بالقوات الإنجليزية واستمرار المستشارين الإنجليز بوزارات المالية و العدل في مناصبهم ، مما قد يدلنا على انه لو ضمن هذه الموافقة لما توانى عن التصريح بقبول مشروع المعاهدة ، مع كل ما فيها من منافاة لمعنى الاستقلال الذي حصلت علية البلاد ، وقد يبدو لنا مدى تحمس ثروت بقبول ذلك المشروع مع انه رفع للملك استقالته في نفس اليوم الذي قرر فيه مجلس الوزراء رفضه ، و الذي كان في ٤ مارس ١٩٢٨ و لما كان من الطبيعي أن يكون مقدرا لما سوف يعنيه تعجله بتقديمها من معنى القبول الضمني للمشروع فقد ارجع السبب فيها إلى حالته الصحية [3].

فما هو هذا المشروع وما هي ملاحظات ثروت باشا علية ؟

---

1- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٦٣٠

2 -مشرفة المليجي : المرجع السابق، ص ١٢١ .

3- نفسه، ص ١٢١ .

المادة الأولى: يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي و حسن العلاقات بينهما.

المادة الثانية: يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة. أو موقفا يجوز أن يفضي إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية. كما يتعهد بألا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية و ألا يعقد مع الدول الأجنبية أي اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

المادة الثالثة : إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أياً كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه لحماية مصالح بلاده، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب ،وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم.

المادة الرابعة: إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر و إحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو تهدد حياة الأجانب و أموالهم في مصر يتشاور جلاله ملك مصر في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإتخاذ أنجح الوسائل لحل الإشكال .

المادة الخامسة: لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري و تدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنجليزي. وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

المادة السادسة: إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد في حالة حرب، ولو لم يكن يترتب على هذه انحرب أي مساس بحقوق مصر ومصالحها ،يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاجب الجلالة البريطانية في الأراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات و المساعدة مما في ذلك استخدام موانيها و مطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها[1].

المادة السابعة: تحقيقاً و تسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وربما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد

[1]- القضية المصرية١٨٨٢ – ١٩٥٤ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥، ص ٢٦٨– ٢٧٥،و ايضا محمد شفيق غربال:المرجع السابق، ص ١٨١ .

بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية. يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض. و لا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً صفة الاحتلال .و لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة . يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة .وفى حالة عدم الإتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم. وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية .جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها. أعادة النظر في المسألة في أخر كل خمس سنوات إبتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

**المادة الثامنة:** نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة ،ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم . اى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين .

ولا يعين من رعايا الدول الأخرى . إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات و الشروط المطلوبة.

**المادة التاسعة:** يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به في مصر وجعله أكثر ملائمة لروح العصر و للحالة الحاضرة في مصر.

**المادة العاشرة:** يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم.

ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبوله الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

**المادة الحادية عشر:** بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير . يعتمد بحسب الأصول المرعية ، و

يخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أي ممثل أجنبي آخر[١] .

المادة الثانية عشر: لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين على ميثاق جمعية الأمم .

المادة الثالثة عشر: الترتيبات التي يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة في الملحق المرفق بها. و يكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ ، وتكون مدته مدتها .

المادة الرابعة عشر: أنه وإن يمكن للطرفين المتعاقدين على يقين من إنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يحتمل وقوع أي سوء تفاهم بينهما إلا أنه رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الأحكام و لا يتيسر حلة بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيها طبقا لاحكام ميثاق جمعية الأمم[٢] .

وأتفق في الرأي مع الرافعي ،بخطأ ثروت خطأً كبيراً في هذه المفاوضات، وكان واجباً عليه أن يقطعها، كما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون من قبل، إذ استبان من المشروع الذي عرضه تشمبرلين أولاً وأخيراً أن إنجلترا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية في مصر و السودان، ولا يختلف هذا المشروع في جوهره عن مشروع كيرزون الذي رفضه عدلي، فكان واجباً على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلين ، ويقطع هذه المفاوضات ، ولكنه لم يفعل، وظهر الفرق كبيراً بينه وبين عدلى[٣] .

واعتبر ثروت باشا المشكلات الأساسية التي يجب مناقشتها مع انجلترا هي الاحتلال و السودان وحماية المصالح الأجنبية و العلاقات الخارجية .

وعالج ثروت باشا المشكلة الأولى في المادة السادسة من المشروع على ما يأتي : تسهيلا و تحقيقا لقيام بريطانيا بحماية طرق المواصلات الإمبراطورية ترخص الحكومة المصرية لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضي المصرية ، ولا يكون

1- القضية المصرية : المصدر السابق ،ص ص ٢٦٨- ٢٧٥ ، وأيضا محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ١٨٣ .

2- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ،ص ص ١٨٥ - ١٨٩ .

3 - عبد الحمن الرافعى: المرجع السابق ،ص٣٠ .

لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بالسيادة المصرية ، وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء عدة سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان : فقد كان هَم ثروت باشا أن يعمل على إعادة الحالة إلى ما كانت علية قبل ١٩٢٤ ، وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل على أن يحتفظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد ( المادة ١١ ) .

و فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية نصّت المادة الثالثة من المشروع على تعهد بريطانيا العظمى ببذل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملائمة لروح العصر للحالة الحاضرة في مصر بنظام الامتيازات الحالي ، وعلى أن الحكومة المصرية تعترف لبريطانيا بحق التدخل بواسطة ممثليها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصري يشترط فى الوقت الحاضر بتطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات[1].

كان ثروت حريصاً على تبرئه نفسه من رفض المشروع حيث أبلغ الخارجية البريطانية برفض زملائه للمشروع على غير رغبته ونتيجة لرفض المشروع من وزراء ثروت أن قدم ثروت استقالته من الوزارة في ٤ مارس ١٩٢٨. وما أن بلغ إنجلترا الرفض إلا أن سارعت بتوجيه مذكرة إلى مصر استباحت لنفسها التدخل في التشريع الداخلي ، بحجة أن المفاوضات قد فشلت و أنها تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكنها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢[2] .

وبعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد في ١٦مارس ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوصف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة فألفها يوم ١٧منه وهى وزارته الأولى ،وقوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة و الابتهاج .وكانت مذكرة ٤مارس١٩٢٨التى استقالت بسببها وزارة ثروت هي أول مواجهات وزارة النحاس مع الأزمات حيث رد النحاس بالاعتراض على المذكرة البريطانية معرباً عن شديد أسف الحكومة المصرية لأنها تجد نفسها أمام مذكرة ٤مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلات الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين مصر وبريطانيا وأن مصر حكومة ودولة مستقلة ذات سيادة .

---

1– محمد شفيق غربال : المرجع السابق،ص ص ١٧٦ – ١٧٧

2 – نفسه ،ص٢٠١.

وقد رد المندوب السامي البريطاني على رفض وزارة النحاس لمذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ بخطاب مؤكداً فيه حق حكومة بريطانيا وتمسكها بتنفيذ بنود تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ نظرا لما " للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية[1] .

لم تكد تنتهي أزمة مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ حتى أعقبها أزمة أخرى ، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذ تنفذ ما توعدت به في تلك المذكرة ، ففي يوم الأحد ٢٩ إبريل ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامي البريطاني رئيس الوزراء مذكرة جديدة تتضمن إنذارا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا ، بحجة انه يعرض سلامة الأجانب إلى الخطر ، وطلب أن يصله الرد بعدم الاستمرار في النظر في المشروع و أن لن يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو ١٩٢٨ ، فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى الحالة تستدعيه[2] .

و كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة الأولى في ٢٤ نوفمبر١٩٢٤ على أثر مقتل السردار وهو الإنذار التي استباحت فيه طرد الجيش المصري من السودان و إهدار استقلال البلاد ، والإنذار الثاني في مايو ١٩٢٧ إذا منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفي وجعلت السلطة العليا للجيش للمفتش العام البريطاني ، و الثالث في ٤ مارس ١٩٢٨ كما تقدم بيانه ، والرابع في هذه المرة يوم ٢٩ إبريل ١٩٢٨ و قد رأت الوزارة تفاديا للازمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية و المقبلة وأرسل النحاس يوم ٢ مايو ١٩٢٨ رداً بهذا المعنى إلى دار المندوب السامي قال :

" ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجبها في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمّنه الإنذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا في التدخل في التشريع لمصري ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريح من جانب واحد قد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر و يقيده ".

فقبلت دار المندوب السامي هذا الرد و اعتبرت الأزمة قد انتهت[3] .

أتضح لنا من عرضنا السابق لمباحثات ثروت – تشمبرلين ان الخلاف حول الجيش المصري كان عاملا رئيسيا في تحطيم هذه المباحثات ولهذه النتيجة مغزاها الواضح ، فأن الجيش هو المحك الصحيح لقوه استقلال أي أمة . لذلك ، ولما كانت بريطانيا لا تريد التخلي

---

[1] – عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ص٤٥ –٤٩.

[2] – نفسه ، ص ٥٢ .

[3] - نفسه ، ص ص ٥٣ – ٥٥

عن مركزها في مصر بأي حال ، فلم تقبل بتسليم هذه القوه إلى الايدى الوطنية ، حتى لا تتخذها سلاحا ضدها . فأن هذه النتيجة التي انتهت إليها مباحثات ثروت – تشمبرلين ، كانت متأثرة بحدث داخلي هام ، وهو وفاه سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخاب مصطفى النحاس باشا خلفا له يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ . فلقد كان لهذا التغيير في رياسة الوفد تأثيره المدمر على المباحثات الجارية بين ثروت و تشمبرلين ، فمع أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت في هذا التغيير في بداية الأمر ، حافزاً لها على المضي في المباحثات ، على اعتبار أن هذا الاستمرار من شأنه أن يسهل على ثروت باشا تأليف حزب قومي مؤيد للمعاهدة في مصر من أفراد معقولين[1].

على كل حال فقد رفض النحاس التحذير البريطاني ، واجتمع الوفد لدراسة المشروع البريطاني ، واتخذ قرار برفضه أجمعت الهيئة البرلمانية و قررت رفضه أيضا أو قد أثبتت الحوادث أن رفض المشروع البريطاني كان بداية مرحلة جديدة يتأجج فيها الصراع من جديد بين القوى السياسية في مصرونجد السودان ليست الصخرة التي تتحطم عليها المفاوضات فحسب بل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وخاصة ما لحق به من تحفظات أربعة التي تساعد على فشل كل مفاوضة بسبب هذه التحفظات الأحادية الجانب البريطاني و يريدون المزيد من النيل من سيادة وحقوق مصر الشرعية و مصر تريد الاستقلال بعيدا عن هذه التحفظات المجحفة وبذلك تعد معادلة صعبة الحل لذلك تفشل المفاوضة .

**٣– موقف البرلمان البريطاني من المفاوضات :**

وعن أزمة الجيش ناقش مجلس العموم البريطاني حيث ألقى السير اوستن تشمبرلين Austen Chamberlain وزير الخارجية البريطاني بياناً في مجلس العموم عن الأزمة قال فيه أن الحكومة البريطانية أن تدخلت في هذه المسألة لأن فريقاً من الساسة المصريين ذوات الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداه معادية لإنجلترا ، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية الفرعية لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش و أسلحته، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات في المسائل المعلقة، ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن في مصر و أن الحكومة البريطانية . قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعياً يبذل للتحريض و الهياج ، وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر ، وهذا ما صرح به السير اوستن تشمبرلين عندما رد على سؤال المستر Ponsonby بتاريخ ٣يونيو ١٩٢٦" الذي يريد معلومات عن حقيقة السفينة الحربية

---

[1] – عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة ، المرجع السابق،ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

التي أمرت أن تترك مالطا و أن تمضي إلى مصر ؟ "فرد عليه السير اوستن تشمبرلين "أن السفينة الحربية تكون تمضى إلى الإسكندرية و كانت الجلسة بتاريخ ٣ يونيه ١٩٢٦[١].

وفى ظل هذه الأحداث في مصر كانت المناقشات مستمرة في مجلس العموم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٦ بشأن السياسة البريطانية ، وفى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٦ دارت مناقشة في مجلس العموم حيث سأل فيها مستر Ponsonby وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " هل عندك تصريحات في هذه الجلسة بخصوص السياسة الجديدة التي تتبعها إنجلترا في مصر "؟ فرد علية سير تشمبرلينSir Austen.Chamberlain" لا سيدي ، سياسة حكومة بريطانية تكون ثابتة وسمعت بكل سرور خطاب العرش في افتتاح البرلمان المصري الأسبوع الماضي عن العلاقات الانجلو مصرية وهى سياسة صداقة و مصالح عامة للبلدين و سؤال آخر من مستر Ponsonby" هل يستطيع النائب Hon يصرح بوجود تطورات أخرى بخصوص طلب مصر دخولها العضوية عصبة الأمم ؟" رد عليه سير تشمبرلينSir A Chamberlain" بالنفي لا سيدي[٢]" وفى نفس الجلسة سأل المستر Ponsonby وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" عن نشر أي تقرير بشأن توزيع حصة نهر النيل بين مصر والسودان ؟" رد علية سير تشمبرلين Sir Austen Chamberlain " أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة بين الحكومة المصرية و الحكومة البريطانية أصبحت اتفاقية لخصت في الصحف منذ أيام قليلة بعد التوقيع على التقرير، و أعتقد نشر هذا التقرير لا يفيد حل المسألة المصرية "[٣] .

و نستنتج من ذلك رغبة المجلس في عدم إعادة مناقشة توزيع مياه نهر النيل لأنهم أخذوا كل ما يريدونه و هو وضع الخلاف بين الدولتين مصر و السودان ، وطرد الجيش المصري من السودان ، وفصل السودان اقتصاديا عن مصر لذلك لا حاجة للعودة إلى المناقشة عن توزيع مياه نهر النيل .

وقد ناقش المجلس بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٢٦ سؤال المستر Lieut- Commander Kenworthy إلى وكيل وزارة الدولة لشئون الخارجية "عن موقف حكومة بريطانيا إزاء طلب الحكومة المصرية دخولها في عضوية عصبة الأمم ؟" رد علية السير تشمبرلين Sir A.Chamberlain "أنا لا عندي معلومات عن ذلك خاصة بعد المقترحات في الخطاب عن افتتاحية البرلمان المصري ،أن الحكومة المصرية تدخل في تقديم عضوية في عصبة الأمم وأنا لا أعتقد في هذه المرحلة توافق حكومة بريطانيا على هذا الطلب لمصر"[٤] .

---

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol.196,1927, p 928.

[2] - Parliamentary debates fifth series, Vol..200,1927, p 378 – 379.

[3] - Ibid , p 379 .

[4] - Parliamentary debates fifth series, Vol.196,1927, p 1963 .

ونستنتج من ذلك إصرار الحكومة المصرية على أن تكون من أعضاء عصبة الأمم حتى تستطيع عرض قضيتها و الوصول لحل للمسألة المصرية و الاستقلال التام و لكن إنجلترا تعارض مصر حتى تمنع دخول أي دولة أجنبية في التدخل في شئونها الداخلية .

وناقشت جلسة ٢ مايو ١٩٢٧ سؤال الكولونيل Colonel Day الموجه إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " ما هي النسبة المئوية التي احتفظت بها الحكومة المصرية للموظفين الأجانب ، وما فترة العقود لهؤلاء الموظفين ؟" رد علية سير تشمبرلين Sir A.Chamberlain" أنا أفهم أن الحكومة المصرية قد قررت أن تعرض عقود لواحد أو اثنان أو ثلاثة سنوات إلى بعض الموظفين البريطانيين بحوالي ٨٠% ، وأن الموظفين الأجانب الذين انتهوا مؤخرا من الخدمة حوالي ٣٥٠٠ بريطانيا و أنا أعتقد أن الموظفين الأجانب مؤخرا يخدمون مسبقا على العقود"[1].

نستنتج من ذلك أن نسبة الموظفين الأجانب التي حددها بحوالي ٨٠% هم كانوا موظفين قدامى ورغم ذلك كتبت لهم عقود جديدة في الوقت الحاضر .

وسؤال آخر في نفس الجلسة من الكولونيل Colonel Day إلى Hon "كيف يمكن إرضاء الموظفين البريطانيين في مصر ؟" رد علية السير تشمبرلين Sir A. Chamberlain" أنا لا أعتقد أن Hon يستطيع أو يمكن أن يجيب على ذلك السؤال "[2] .

نستنتج من ذلك أن إنجلترا لا يمكن إرضاؤها إلا بطرد جميع الموظفين الغير بريطانيين من مصر ، حتى تضمن عدم تدخل أي دولة في شئون مصر الداخلية بحجة موظفيها الأجانب وحمايتهم.

وناقشت جلسة ٢ مايو ١٩٢٧موضوع آخر موجه من المستر Ponsonby إلى وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن" نصيحة المندوب السامي البريطاني اللورد لويد لمصر بشأن الأزمة البرلمانية وهل يمكن أن تعطى المجلس أي معلومات بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة في مصر ؟" رد علية سير تشمبرلين Sir A.Chamberlain" لا لم يهتم المندوب السامي في الظرف المسببة لهذه الأزمة ، و لم يعرض النصيحة لحل هذه الأزمة . وفيما يتعلق بالجزء الأخير من هذا السؤال أنا أرجع إلى إجابة النائب Hon الذي قالها للنائب Lieut Comander Kenworthy في جلسة ٢٨ أبريل ١٩٢٧"[3] .

ز

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 205,1927, p 1261 – 1262 .

[2] - Ibid , p 1262 .

[3] - Ibid , p 1262 .

نستنتج من ذلك أن المندوب السامي لويد لا يريد حل أي أزمة تختص بالبرلمان المصري و تعطيله خاصة في مثل هذه الظروف المقدمة على مفاوضات تريد بها إنجلترا الخلاف بين الحكومة المصرية للنيل منها بقدر المستطاع لصالح إنجلترا .

ودارت مناقشات في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٨عن تقدم سير المفاوضات حيث سأل المستر Ponsonby وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية هل يوجد تقرير عن أي شئ للمجلس يتعلق بالمفاوضات بين حكومة جلالته وحكومة مصر ؟ رد عليه وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية المناقشات مازالت في تقدم في القاهرة . أنا آمل على أية حال أن يوجد اتفاق في المستقبل القريب و سوف يوجد تصريح للمفاوضات[1].

ونستنتج من ذلك مدى تفاؤل بريطانيا في تقدم المفاوضات عندما ذهب ثروت باشا لعرضها على البرلمان المصري في القاهرة وطبعا قوبل المشروع بالفشل و معارضة النحاس رئيس الوفد و باقي الوزراء و أعضاء البرلمان بالرفض .

وصرح المستر هندرسون في مجلس العموم جلسة فى أول مايو سنه ١٩٢٨ بان اللورد لويد كان قد أشار على حكومته بأنه إذا لم يسحب النحاس باشا قانون الاجتماعات من البرلمان، فلابد من طرده من الحكم وحل البرلمان[2] ، وبالرغم من تأجيل المناقشات في قانون الاجتماعات إلى دور الانعقاد التالي و أرسل النحاس باشا بمذكرة يؤكد فيها موافقة المجلس على ذلك ، وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك اللحظة الودية[3] .

على أن هذه المذكرة المصرية أغضبت اللورد لويد الذي اعتبرها تهربا من المطلب الذي تضمنه الإنذار البريطاني ، وإنكار الأسس التي قام عليه الإنذار– تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ – وصرح السير تشمبرلين في مجلس العموم بأن لويد غضب من هذا وقال " وإذا سمح لهذا التكتيك المصري أن ينجح في وجه الإنذار ، فإن فرصة الاستجابة في المستقبل لأي بلاغات أو مطالب نتقدم به سوف تتضاءل إلى درجة العدم ، و فيما يختص بالموقف الداخلي فان الوفد سوف يحرز ثقة و نفوذا هائلين ، بينما ستقاسى سرعة الأحرار الدستوريين ومركزهم بجواره إلى حد كبير[4] .

و دارت مناقشات في يوم ٦ مارس ١٩٢٨ بشأن المفاوضات المصرية حيث سأل كولونيلHoward Bury وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" هل يمكن أعطاء أي معلومات فيما يتعلق بتحريك الفرق البريطانية العسكرية من القاهرة ؟ وأين يكون مكانهما ؟"

---

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol .213,1927, p 840 .

2 - Parliamentary debates fifth series, Vol.230,1927, p 1642 .

3- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ص ٥٥ .

4 - Ibid, p1642 .

وسؤال آخر من Colonel Wed Gwood سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" ما هو موقف الحكومة المصرية لعروض الاقتراحات بالنسبة لاماكن جيش الاحتلال ؟" رد على هذا السؤال وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية مستر Godfrey locker - lampson "أنا أستطيع أن اسأل صديقي Hon انتظام الأوراق التي ستوضع غدا وسوف تعطى معاني كاملة عن العروض التي طرحت إلى الحكومة المصرية" و سؤال آخر من Howard Bury Colonel اقترح" إن كان الوقت الحاضر الآن أفضل للمفاوضات؟ " رد علية مستر Lampson" اعتقد أن Hon من الأفضل أن ننتظر حتى نرى الورق الأبيض الذي يعطى معاني وتفصيلات كاملة لكل المفاوضات" ، وسؤال آخر من الكولونيل Wedg wood" هل يستطيع Hon أن يخبرنا هل الأوراق التي سوف تعرض غدا سوف تشير إلى أسباب هذه المفاوضات ، و مناقشة كل المسائل المتروكة منذ المفاوضات السابقة ، متى تقدم هذه العروض للمناقشة في المجلس ؟" رد عليه مستر Lampson "أنا اعتقد Hon سيكون راضيا تماما عن الورقة البيضاء التي سوف تعرض وضع الحساب الكامل للمسألة كلها[1].

واستمرت المناقشات ٨ مارس ١٩٢٨ بشأن العلاقات المصرية الإنجليزية حيث سأل مستر Maclean وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" ما هي وجهات النظر البريطانية لرفض المعاهدة الجديدة ، وما هو أسلوب العلاقات بين بريطانيا و بين مصر الذي سوف يعمل به في المستقبل ؟" رد علية مستر Lamson" نعم سيدي الواضح من الورق الأبيض ما في العلاقات الانجلو مصرية من تعديل . بكلمة التحالف أو هم سيستمرون أن يحكموا بواسطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢"[2] .

هذا دليل على علمهم اليقين برفض مصر المشروع البريطاني في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أو لا يعقد أي معاهدة تنقص فيها سيادة أو حقوق مصر التشريعية في الاستقلال كما قال النحاس زعيم الوفد عندما عرض علية ثروت باشا مشروع المعاهدة رفضه هو والوزراء و استمرت مناقشة العلاقات الانجلو مصرية حتى جلسة ١٤ مارس ١٩٢٨ .

حيث سأل المستر Ponsonby وكيل وزاره الدولة للشئون الخارجية قائلا" من خلال تحفظات تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ طلبت الحكومة البريطانية المزيد من التشريعات داخل البرلمان المصري لصالح الأقليات الأجنبية؟" رد علية المستر Locker Lampson" نعم سيدي التحفظات يوجد فيها الكثير من التشريعات لحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات"[3]. وأيضا بشأن العلاقات الانجلو مصرية دارت مناقشة في جلسة ٢٨ مارس ١٩٢٨ سأل مستر

---

1- Parliamentary debates fifth series ,Vol. 214,1927, p 944 – 945 .
2 -Ibid, p 1244.
3 -Ibid, p1888.

Trevelyan وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بالرغم من تعطيل المفاوضات لمعاهدة التحالف مع مصر ، وما هو موقف حكومة بريطانيا نحو المؤتمر المصري ، الذي رفض الاستسلام و الإذعان لمقترحاتنا في المفاوضات ؟" رد عليه السير تشمبرلين Chamberlain "المؤتمر المصري الوحيد الذي رفض الإذعان لمقترحاتنا البريطانية هو المشار سابقا في جوابي إلى النائب Hon في ٧ مارس الماضي الذي فيه اقتراح الحكومة المصرية إلى المؤتمر يجب أن ترفض هذة المقترحات في فبراير على أن تكون مستعدة إلى أن تدعم مقياس لرفض المعاهدة من قبل الحكومة المصرية"[1].

واستكمالاً لمناقشة ٤ أبريل ١٩٢٨ العلاقات الانجلو مصرية سال مستر Thurtle و كيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل يوجد أي تصريح يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة المصرية ؟" رد علية السير تشمبرلين "لا المفاوضات تكون في تقدم و لكن اللورد لويد أمر أن يسلم بعض الملاحظات إلى المجلس من قبل رئيس الوزراء المصري . وأنا أرغب فى أن يكون نص الملاحظات سوف ينشر غدا "و سأل مستر Thurtle" هل و كيل الوزارة البريطاني يرتبط مع مصر بالمفاوضات و يرفض في إعطاء أي دولة قوية أو ضعيفة في الدخول معهم في المفاوضات مع مصر ؟ "رد عليه السير تشمبرلين Chamberlain" لا يوجد تقدم في المفاوضة مع مصر لأن المفاوضات كانت معلقة عندما أنا و ثروت باشا وافقنا على نص المعاهدة التي رفضتها الحكومة المصرية ، لذلك كيف نتبادل الملاحظات على المفاوضات طالما أنها مغلقة وسرية حتى الوقت الحاضر"[2].

ثم نوقش عن العلاقات الانجلو مصرية مرة ثانية بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٢٨ سأل مستر Malone وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل يعطى تصريح بخصوص تقدم المفاوضات بين بريطانيا و مصر ، وسوف تنشر الملاحظات الأخيرة و أيضا هل قد استلمت ملاحظات الحكومة المصرية و أيضا هل وزير الخارجية يعترف بمصر أن تقدم طلب دخولها إلى عصبة الأمم وما هي المصالح البريطانية من كل هذه الطلبات ؟" رد علية المستر Locker Lampson "أن هذه الملاحظات للحكومة المصرية سوف تنشر في صحف هذا الصباح "[3].

نلاحظ إصرار إنجلترا بعدم التصريح بأي شئ عن تقدم المفاوضات إلا عن طريق الصحف و أيضا تمثل وجه النظر البريطانية فقط .

و استمرت عن العلاقات " الأنجلو مصرية " في جلسة ٥ إبريل ١٩٢٨ سأل مستر Maxton وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" هل يوجد ممثلين لرأى الحكومة المصرية

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 215,1927, p1445-1446.

[2] - Ibid , p 1951 – 1952 .

[3] - Ibid, p 2136 .

بالرغم من تدخل بريطانية في المسألة المصرية وشئون مصر الداخلية، و هل سوف يأخذ رغبات الشعب المصري في تلك العلاقات الانجلو- مصرية؟" رد علية مستر Locker-lampson "أنا أحيل الإجابة إلى العضو Hon ." ونستنتج انه لا يريد الرد على هذا السؤال لأنهم يريدون التدخل في شئون مصر الداخلية و أيضا دون رغبة الشعب المصري و هذا بحجة التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وسؤال آخر من فيكونت Viscount Sandon سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "عن طبيعة الاتصالات و الاقتراحات و سيادة الحكومات في المعاهدة الانجلو مصرية ؟" رد عليه Captain Margesson" أن يجيب هذا السؤال بالنسبة لسيادة الحكومات مع مصر طالما المفاوضات تكون في سرية تامة في مراحلها الأولى مع مصر .

و كان نص المعاهدة قد وافق عليها ثروت باشا ، وتعابيره ومحادثاته قد اتصلت إلى حكومات السيادة بالبرقية و المقترحات المقدمة من الحكومة المصرية إلى سياسة حكومة بريطانيا العظمى التي كانت مقنعة إلى كل حكومات السيادة"[1]. و نجد المقصود هنا بحكومات السيادة أي حكومات الملكية التامة و الخاصة و الأراضي الخاضعة للسيطرة البريطانية و هنا يوضح العلاقة بين حكومة إنجلترا وحكومات الملكية التامة المسيطرة عليها في أنحاء إمبراطوريتها ، خاصة في المعاهدة الانجلو مصرية وازعم أن ثروت باشا قد وافق على تلك السياسة البريطانية لرعاياها و خاصة مصر ، وهذا مخالفا للواقع لان لا ثروت ولا أي رئيس وزراء مصري يوافق على إبرام معاهدة تنقص من حقوق و سيادة مصر الشرعية .

و ناقش مجلس العموم في جلسة أول مايو ١٩٢٨ تحت عنوان " إنذار بريطاني " وهى كانت مذكرة بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ ، وكانت أول ما واجهت وزارة النحاس الأولى من الأزمات ، مذكرة أرسلها المندوب السامي البريطاني إلى الحكومة في أواخر عهد وزارة ثروت كان الغرض منها إحراج الوزارة[2]. حيث سأل مستر Ramsay McDonald" بخصوص الإنذار الخاص هل حدث أي شئ في مصر خلال الــ٢٤ ساعة الماضية فرد السير تشمبرلين Austen Chamberlain"أن المذكرة التي بعثت للحكومة المصرية بالأمس لم تستلم حتى الآن، وقال لا يوجد شئ يضاف إلى التصريح المستلم للمجلس إلى المجلس بخصوص السفن الحربية لذلك سأل لويد زعيم المعارضة Hon انه رأى كثير من التصريحات التي كتبت في الجرائد عن أن السفن الحربية البريطانية تذهب إلى مصر ، ويجب أن تكتب تقارير دقيقة أولا عنها ؟ "فرد علية السير Sir Austen Chamberlain" يجب أن يناقش التصريح الذي قدمته مسبقاً للمجلس و أن أجد زعيم المعارضة يضغط علينا من جهة

1- Ibid.

2- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٤٦.

أخرى ، وأنا لا أريد أن أضع هذه المسئولية على النائب Hon فقال Lieut-Commander Kenworthبالاحترام العظيم جدا هذه ليست بأول مرة أن السفن الحربية ، قد تذهب إلى مصر بل لا يوجد ما يبرر وصولها لمصر عن طريق الصحف ، و أيضا لماذا السرية من جانب النائب Hon وعدم استطلاعه على هذا السؤال؟" قال السير تشمبرلين Sir Chamberlain" لا يا سيدي إنني أقوم بشرح كل شئ على Hon
والمجلس" ، فرد مستر Saklatvala بسؤال آخر" هل النائب Hon قد أمر بإرسال تلك السفن الحربية البريطانية ، لتذهب إلى مصر ومن الخطأ فعل ذلك ؟" فرد علية سير تشمبرلين لم تعلن الحكومة البريطانية معلنة بذلك و الذي قامت بإعلانه هي الحكومة المصرية لأنها لا تستطيع إعطاءهم التأمين من أجلهم ، وسؤال آخر من سير Saklat vala "هل إرسالية السفن الحربية أيضا واحدة من أفعال المجاملة نحو الحكومة المصرية "[1]. ويقول الرافعى إن من الخطأ (إرسال سفن حربية إلى دولة مستقلة كما تدعى إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إنها تنقص من حقوقها الشرعية وسيادتها و ليست بذلك تحفظ آمن مواصلاتها بمصر وتعتبرها مجاملة منها لحماية مصر ، بل يعتبر تدخلاً في شئون مصر الداخلية خاصة بعدم إعطاء أية معلومات عن تواجد هذه السفن الحربية في الصحف الأجنبية).

وفى جلسة ٢ مايو ١٩٢٨ ناقش مجلس العموم تحت عنوان " التصريح ونص المذكرة البريطانية " قال سير تشمبرلين "أن الوقت المعد لتلك الإجابة وصلتي هذا الصباح بالترجمة المستعجلة ، و أنا عندي وثيقة مطولة ، و التي اقترح أن تصدر للنشر في أوراق الغد . و أنا اعتقد إنها سترضى الرغبات العاجلة للنائب Hon زعيم الدار ثم ترسل إلى النحاس باشا .

لأن ثروت باشا اخذ المشروع البريطاني وعرض على البرلمان المصري فرفضه زعيم الوفد النحاس باشا و كل الوزراء ، بل أرغموا ثروت باشا للرد عليهم بمذكرة لرفض المشروع البريطاني لانه مشروع حماية صرف و ليس استقلال ، لأن حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول مشروع تشمبرلين ، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد و الوعيد و الإحراج فأرسلت دار المندوب السامي إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ ، استباحت لنفسها فيها التدخل التشريع الداخلي بحجة أن المفاوضات قد فشلت وإنها تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكنها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢[2].

---

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol. 216,1927, p 1524 – 1525 .

[2] – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٤٦.

وتلك هي المذكرة المرسلة :-

١- " سعادتكم . باستحقاق إلى حكومتي ببرقية محتويات ملاحظة سعادتكم الآن أن أصرح في الإجابة الذي حكومة جلالته قد تكلمتم بالرضا ذلك بالإذعان في طلب حكومة جلالته و في مواصلة النصيحة من قبل سعادتكم و الحكومة المصرية و المجلس الاستشاري قررا أن لا يستمر قانون التجمعات خلال الجلسة الحاضرة لحكومة جلالته ليسجل ملاحظة حول تأمينك بأن هذا القرار اخذ في التوافق بالأمنية المتحمسة للحكومة المصرية أن تصل تفاهمهم و مشاعرهم إلى استرضائه هم إذن مؤهلون أن يفترضوا أن الحكومة المصرية ستكون حذرة في أن يتجنبوا أي إحياء للخلاف الذي قد قادهم إلى الأزمة الحاضرة [1] .

٢- حكومة جلالته لاحظت على أية حال ، أن نية الحكومة المصرية احترام مستقبل هذا المشروع القانوني الذي لم يصرح بشكل واضح في مذكرة أو ملاحظة سعادتكم ، وفى هذه الظروف يعتقدون جيدا أن يجعله واضحا ، في التعابير التي لا تعترف بجدية أضعاف الهيئات الإدارية المسئولة عن وجهة نظرهم وفقا لمقاييس معينة قد قدمت بمميزات خطيرة بشكل مشابه ، وان حكومة جلالته تكون ملزمة ثانية أن تتدخل ، كما في الحالة الحاضرة وان تمنع تشريعهم ، لاحظت حكومة الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي اقرها البرلمان و التي إذا عمل بها أضعفت إضعافا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن و حماية الأشخاص و الأموال .

٣- حكومة جلالته يمكن أن تدخل في مناقشة لا تحترم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهى واحدة من نتائج تلك الاتفاقية التي كانت تستلزم على حكومة جلالته المسئولية . لحماية المصالح الأجنبية في مصر وهو ما سيكون واضحا في الفقرة السابقة ، ذلك حكومة جلالته تحلل في كل الأوقات أن تصر على إطلاق دقيق لتعابيره ، وهذا التصريح و الاتفاقية تجد شروطاً تكون خاضعة للاستقلال الذي قالته حكومة جلالته إلى مصر ، ولكن في نفس الوقت لم تجيزه بل تتعدى عليه أو تتجاهل هذا الاستقلال".

وسأل أحد الأعضاء " هل يمكن Hon يقول بالرغم من أن تلك المذكرة من رئيس الوزراء المصري الذي هو ليس قادرا على أن يعطيها للمجلس الآن ، للأسباب التي قلتها من قبل و جعلت الأحاديث المتفائلة في الصحف الأجنبية تخفى هذه الحقيقة ، و التي جعلت الطريقة التي قرأت بها المذكرة إلى المجلس بطريقة ودودة و صديقة ؟" رد علية سير

---

[1]- Parliamentary debates fifth series ,Vol. 216,1927, p 1724.

تشمبرلين" في المذكرة إننا لا نأخذ الحقيقة من الحكومة المصرية التي هم قد قرروا على أنفسهم " إنهم أقروا اخذ التوافق بالأمنية المتحمسة للحكومة المصرية أن يصل التفاهم و مشاعرهم الاسترضائية " و أنا اعتقد هذا يكون إجابة كافية و الملاحظ أن اللورد لويد Lloyd George قد أمر أن يسلما تماما بود ملاحظته الاسترضائية و كما كانت الظروف واضحة و بطرق ودية وصديقة "[1] .

ودارت مناقشة بجلسة ٢٠مايو١٩٢٨" بشأن اقتراح النائب Saklatvala عن مدى استحقاق مصر دخولها في عصبة الأمم مما قد يساعد على تشجيع السلام العالمي و يقلل من الإنفاق على التسليح و أيضا مع أعضاء ممثلين بريطانيين في مصر ؟ "أجاب السير تشمبرلين "Sir. Austen Chamberlain أنا لا أعتقد أن انسحاب القوات البريطانية من مصر هو الحل بل يؤدى إلى عدم حفظ السلام خاصة في حالة قيام حرب ثم تناول المجلس مناقشة السفن الحربية التي أرسلت إلى مصر".

وسأل مستر Thurtle النائب Hon" سوف يقول الآن المعلومات عن أسباب إرسال السفن الحربية إلى مصر ؟" رد السير تشمبرلين "نعم نتيجة ما عبرت به حكومة جلالته اعتقد إنها ضرورية إرسال تلك السفن لمصر و لكن الآن أعطيت أمر بإلغاء إرسال هذه السفن ، لأنها لم تصبح ضرورية الآن[2].

نستنتج أن إرسال بريطانيا لتلك السفن بحجة إنها ضرورية لأمن مواصلات مصر ثم إلغاء إرسالها وأصبحت شئ غير ضروري وهذا يوضح إنها كانت مجرد ترهيب لمصر خاصة لأنها كانت مقدمة على مفاوضات مع مصر و تريد نيل المزيد من مصر لمصالح بريطانيا تحت تهديدات بريطانيا.

و لذلك سأل المستر Thurtle "هل يكون النائب Hon مدرك لهذه قوة الإرادة في الرأي و الإصرار و لهذا تعتبر هذه الحركة استفزازية لحكومة مصر؟ " رد سير تشمبرلين لا اعتقد أن تصرف بريطانيا فيه قوة استفزازية للحكومة المصرية ، ثم سؤال من المستر . W Thorne بما أن تصريح ١٩٢٢ وعد بريطانيا مصر بأن تحميها ضد أي عدوان ويعتقد Hon أن تلك الاتفاقية يجب أن تساند و تنفذ في كل وقت ؟ رد سير تشمبرلين نعم أنا اعتقد أن تلك الاهتمامات و المصالح البريطانية في مصر تجعل من المستحيل وجود قوة أخرى في مصر غير بريطانيا و أي حكومة في المستقبل يجب أن تدعم مبادئ تصريح ١٩٢٢وطالما ينفذون تلك المبادئ ليس من الضروري تدخل أية قوى أخرى[3] .

---

[1] – Ibid, p1723 – 1724 .
[2] -Ibid, p 1724 – 1725 .
[3] -Ibid, p 1725 .

وعلى أثر التصريحات بمجلس العموم عن الإنذار البريطاني في المذكرة البريطانية قامت مناقشة بمجلس اللوردات في ٢٦ إبريل ١٩٢٨ و عن رد المندوب البريطاني في ٤ إبريل ١٩٢٨ يحتفظ بوجهة نظر الحكومة البريطانية " لقد أبلغت حكومتي المذكرة التي وجهتها دولتكم في ٣٠ مارس ، وقد كلفت بأن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم – مصطفى النحاس – بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة ، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها و أرفقت حكومة جلاله الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر و سلامتها ضروريتان لسلامة الإمبراطورية البريطانية و أمّنها ، و إنها لذلك ستحتفظ دائما – باعتبار ذلك مصلحة بريطانيا الجوهرية – بالعلاقات الخاصة بينهما و بين مصر ، وهي التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى تلك العلاقات الخاصة كما هي مبينة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أنها لن تسمح لأي دولة أخرى أن تنافس أو تتنازع فيها وأنها تعتبْر كل محاولة للتدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي ، وإنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل .

وبالنظر إلى هذه المسئولية التي تحملتها إزاء الدول الأخرى والمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية ، فقد احتفظت حكومة جلالة الملك بمقتضى التصريح السالف ذكره احتفاظا مطلقا ، وعند التحدث عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من المهم بهذا الخصوص أن يحيل إلى التصريح نفسه من النبيل Parmoor الذي اقتبس مسبقا التصريح بقولة " أن وجهة نظرة لهذه الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية مهمته بمصر لذلك أرسلت مع التصريح التحفظات الأربعة و هي :

١- آمن الاتصالات للإمبراطورية البريطانية في مصر .

٢- الدفاع عن مصر ضد كل عدوان أو تدخل لأجنبي مباشر أو غير مباشر في شئونها الداخلية .

٣- حماية المصالح الأجنبية في مصر و حماية الاقليات .

٤- السودان [1].

وفي نفس جلسة مجلس اللوردات ،بتاريخ٢٦ أبريل ١٩٢٨سؤال إلى النبيل ماركوس "The Noble Marquess" ما هي الشروط لتخطيط معاهدة ١٩٢٧ التي مازالت مفتوحة

[1]- house of lords fifth series, vol. lxx ,1927, p 891.

للمفاوضات مع الحكومة المصرية ؟ والإجابة عن هذا السؤال لها أهمية كبيرة إلى سيادتكم لزعيم المجلس وتحتوى المفاوضات على النقاط المشار إليها في تصريح ١٩٢٢ و التي تعتبر من النقاط ذات الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية "[1].

وإنما وجدت سبع مواد – بنود – المعاهدة الأولية تقول " بالترتيب أن تسهل و تضمن حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وكانت الخاتمة معلقة في بعض التأريخ المستقبلي للاتفاقية من قبل حكومة بريطانيا و تعهد بها حكومة جلاله الملك في مصر في مهمة تضمن هذه الحماية . ترى حكومة جلاله ملك بريطانيا ضرورة تنفيذ هذا البند لهذا الغرض " .

و نجد في هذا الجزء المخصوص في المادة هذه الكلمات " و معلقة الخاتمة في بعض التاريخ المستقبلي للاتفاقية من قبل حكومة بريطانيا التي توثق و تعهد بها حكومة جلاله الملك في مصر في مهمة تضمن هذه الحماية .

ولهذا نجد لتلك المعاهدات لأولية التي دخلت حيز التنفيذ الكلمات التي تعهدت فيها بالتاريخ المستقبلي للحكومة المصرية مهمة هذه المعاهدة فهل تقدم الحكومة المصرية ضمانات لتنفيذ هذا البند مستقبلاً[2].

و يوجد في هذا البند ارتباطاً بما كتبة السير تشمبرلين في مذكرته في الكتاب الأبيض المؤرخ ٣١ يوليو ١٩٢٧ ، ومن أربعة أو خمسة شهور ماضية وهو يصرح لهذه المعاهدة الأولية أن تخرج من وزراه الخارجية ، وهو متوقع حدوث نزاعات فى الرأي فهو يقول " أنا في السنه الماضية خططت بعناية و اهتمام " .

وهذا هو تشمبرلين يعرض مشروعه على ثروت باشا " التحفظات المرتبطة بالاستقلال المصري في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ " ولا اقل من الحقوق التي يكون فيها تلك التحفظات التى فرضت عليكم في الوقت الحاضر ،و كانت حيوية بالنسبة لنا ، و ليس لحكومة بريطانيا أن تستطيع تحمل تجاهلكم . ونحن الإمبراطورية البريطانية في الماضي والحاضر و المستقبل ، ومهما كانت طبيعة الأمور يجب أن نتمسك بالتحفظات الأربعة بتصريح ١٩٢٢ ، لأنك تتذكر ظروف دخولنا إلى مصر عندما كنت وزيراً في ذلك الوقت ، ويمكن أن أقول بإخلاص أن وزراء ذلك اليوم قد أعلنوا بأن احتلالنا كان فقط مؤقتا .

وكان المقصود بالكلمات " احتلالنا كان فقط مؤقتا " أن قد جدت ظروف جديدة في هذا الوقت وكنا في الظروف السابقة في مركز أقوى من هذه اللحظة ، و أحداث التدخل الـ ٤٠ أو ٥٠ سنه الماضية ، قد شاهدنا أنه لا يمكن لأحد أن يهرب من الحالة الحاضرة لذلك يجب

---

1- house of lords fifth series, vol. lxx, 1927, p 891.

2 - Ibid , p 892

علينا أن نتجنب العلاقات المتبادلة إلى تلك الحالة التي فرضت علينا مؤقتا " ، وأيضا بقاء قوة عسكرية مؤقتة و لا تكون موجودة بصفة الاحتلال .

وبالرغم من أن تصريح من قبل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية الصادر في يوليه ١٩٢٧ نحن نجد لا تسير أي مفاوضات بشكل مباشر أو مستقل إلا من خلال تصريح ١٩٢٢ و لذلك نجد إصرار إنجلترا على التمسك بتصريح ١٩٢٢ أحادى الجانب .

ثم يتناول السير تشمبرلين عرض الجزء الثاني من المذكرة " أن بعد فترة عشر سنوات من تنفيذ هذه المعاهدة سوف يعاد النظر فيها من قبل الأحزاب في ضوء خبرتهم من خلال شروط المعاهدة الحاضر .

لذلك يجب أن يصرح بهذه الشروط فورا ، و عن طلب مصر في دخولها عصبة الأمم فسوف يناقش و يدخل في مراحل لمدة خمس سنوات من تاريخ قرار عصبة الأمم[1] .

و نستنتج من ذلك انه عندما عرض على سير تشمبرلين في مجلس اللوردات مذكرة المشروع البريطاني ورد ثروت باشا عنه بذلك يزيل كل سر و تكتم غير واضح على تقدم المفاوضات، وقد ركز علي بقاء قوة عسكرية في مصر بدون اى صفة احتلال وطلب مصر وجودها بعصبة الأمم . وأعلن وجوب الإعلان والتصريح على المفاوضة ولكنة لم يتعرض لباقي بنود المعاهدة التي نشرت في الكتاب الأبيض ، وأيضاً يؤجل دخول مصر لعصبة الأمم لمدة خمس سنوات .

و استكمالا لمناقشات مجلس العموم البريطاني في جلسة ١٠ مايو ١٩٢٨ يسأل المستر Ramsy McDonald "عن أسباب فشل المفاوضات مع ثروت باشا ؟ ولكن كيف يمكن أن أفهم وأجد معرفة الحالة في مصر ، وأيضا معرفة تركيب البرلمان المصري وطبيعته لذلك يجب على ثروت باشا أن يعتمد على ذلك ، خاصة وان الوثيقة قد نشرت في الورقة البيضاء و كان يمكن أن تقبلها بالبرلمان المصري وأن تكون قاعدة اتفاقيه بين مصر و بريطانيا ، وأنا اعتقد لو هذا حدث ووجدت علاقات طيبه بين مصر وبريطانيا ، وخلال المفاوضات الأولية ، لذلك يجب أن نتعامل مع هذه الأحداث بشكل من الحذر و اعتقد أن تلك الخبرة و الوقت ستزيلان بعض العقبات التي منعت بالتأكيد نجاح المفاوضات بين مصر و بريطانيا[2]. وتشير الفكرة إلى أنهم يتعجبون من أن رئيس وزراء ثروت باشا بالرغم من مساندة الشعب له ويعرف حالة وطبيعته ولكنه عندما ذهب و عرض المشروع البريطاني في البرلمان المصري رفض بشدة هذا المشروع بالرغم من أن المشروع قد نشر في الورقة البيضاء ، ولكن لا

---

[1] -Ibid , p 893 .

[2] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 217,1927, p 431 – 432 .

عجب في ذلك لأن ثروت باشا وأي وزير آخر لا يستطيع قبول معاهدة تنقص شيئاً من حقوقهم و السيادة الشرعية .

ويصرح مستر Ramsay McDonald في مجلس العموم البريطاني عن المذكرة التي أرسلها مجلس النواب المصري بزعامة ثروت باشا رداً على مشروع بريطانيا برفض ٥/٤ أعضاء المجلس للمشروع ورفضهم أيضا لتحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أكد المستر MacDonald إلى النائب Hon بوجود حكم ذاتي داخلي لمصر من خلال الدستور الذي منحته انجلترا لمصر، ثم تأسف لشدته في الكلام في هذه المذكرة الأخيرة .

ثم أكد McDonald بطلب اللورد Lloyd لا يمكن لحكومة بريطانيا الدخول فى مناقشات مع الحكومة المصرية لا تحترم تصريح فبراير ١٩٢٢ "[1] .

ونستنتج من هذا اعترافاً صريحاً لهم أنه لو لا هذه التحفظات التي تكون في صالح بريطانيا اكثر من مصر ، تتعرقل أي مفاوضات مقدمة عليها بريطانيا ، مع احتفاظ وتمسك بريطانيا بهذه التحفظات .

و يستمر McDonald في حديثة "انه لا يوجد شك في تنفيذ المفاوضات على أساس تصريح ١٩٢٢ فبراير . لأننا نرغب في التفاوض مع الحكومة المصرية على أساس ذلك التصريح ومصر ترفض ذلك ، لذلك يجب استبدال هذه التحفظات الأربع في التصريح التي سوف تضيف حرية وقوة اكثر إلى الحكومة المصرية .لذلك يجب أن تكون لدينا سياسة حكيمة سترغمنا أن ننفذ تلك المسئولية ، ولهذه السياسية من الممكن أن تؤثر في الدستور المصري اكثر من مصالحنا في التركيز على التحفظات الأربع"[2]. ، ويعتقد McDonald أنه لا يوجد وزير خارجية البريطاني يستطيع أن يعقد اتفاقية مع أى مصري حريص على علاقتة مع بريطانيا إلا على أساس هذا التصريح بتحفظاته الأربعة ويعتقد بتحسين موقف المفاوضات مع مصر بمعالجة مشكلة التحفظات الأربعة[3].

نستنتج من ذلك رفض الشعب المصري بجميع أحزابه تصريح ١٩٢٢ والذي يعتبر اتفاقية أحادية الجانب ".

ويقول McDonald " أننا قبل كل شيء وطن وشعب في هذا العالم ،وقد ورثنا مسئوليات وأصنافاً كثيرة من المعاهدات ، ولم نجد بلداً غريباً فى تاريخنا الإمبراطوري مثل مصر فى عقد معاهداتنا معه. ونحن الآن أكثر نضجاً فى عقد المعاهدات لأننا توارثناها قديماً فى الصين ، وفى أي مكان آخر من إمبراطوريتنا والسؤال الآن هل الوضع الحالي سيعالج،

---

1 - Ibid , p 432 – 433 .
2 - Ibid , p 434 .
3 - Ibid, p 435 .

مع العلم أن مصلحتنا فى عقد المعاهدات و السياسة المستقبلية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ فى مصر لذلك أقول ببساطة إذا لم تتوصل لأي مفاوضات أو تسوية للخلافات فإنني أنسحب وأترك المنصب لشخص آخر ،يدير مصالح إنجلترا "[1] .

ويصرح McDonald "أن السياسة الحالية سياسة خاطئة ، لأن السياسة الصحيحة أن تخلق خبرة انتقال بين ما قبل الحرب و ما بعدها بالمفاوضات و الاتفاقات ، و أنا اعتقد ذلك في مصر، بدلا من التمسك بالتحفظات الأربعة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢التى أصبحت تصريحات عدائية ، نحن يجب أن يكون عندنا مقترحات لارضاء المصريين ، ومن الخطأ أن نضع مصر جانباً ونرغمهم بهذا التصريح ويجب أن نعدل هذه التحفظات الأربعة حتى نتمكن من عقد أي إتفاقية في المرحلة القادمة، وأنا أعتقد أن ذلك ضروري حتى نتجنب الفوضى ، على أية حال هذا الطلب بدونة لا يوجد أي تطور وتقدم فى سياستنا المستقبلية بمصر[2].

ونستنتج من ذلك يعتبر هذا تصريح واضح من بريطانيا بان التحفظات الأربعة تقضى على أي اتفاق أو معاهدة أو مفاوضة تحكم عليها بالفشل لذلك يجب إيجاد حل لتعديل هذه التصريحات و بداية انقسام الرأي داخل أحزاب إنجلترا من مؤيد ومعارض لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢".

وعندما نعرض اى اتفاق خاص بتلك لتحفظات الأربعة على مجلس النواب بمصر نجد صعوبة في أخذ أي أتفاق لأنهم ليسوا متساهلين بل أقوياء و تمسكون بحقوقهم الشرعية بالرغم تفاؤل صحفنا الأجنبية وتضليل الرأي العام والدور الغير عادل لصحفنا .

ثم تعرض McDonald في تصريحه لأسباب أعمال الشغب في مصر وبخاصة فى مدينة الإسكندرية ، وليس السبب هو قانون الشرطة لأنه ليس في مصر قانون للشرطة ، بل أرّجعها بسبب سياسة إنجلترا الخاطئة في ظل الحكم العرفي لذلك عقب علة النائب Hon أن فعلاً تلك الأحداث (أعمال الشغب) كشفت لنا عن موقف الشعب المصري لنا ، و لذلك يجب تعديل السياسة البريطانية ،و يوجد تراضى وسلام بدلاً من أعمال الشغب ويجب تعديل السياسة البريطانية لكي تحتفظ بمصر لمصلحتنا[3].

نستنتج من ذلك أن McDonald يرجع أعمال الشغب في الإسكندرية يعكس انطباع الشعب المصري ضد سياسة إنجلترا الخاطئة ، وقمع هذه الأحداث ليس بقوة الشرطة بل لأتباع سياسة التراضي بين مصر و بريطانيا ، ذلك يعكس لنا الإسراع بتعديل السياسة البريطانية .

---

[1] - Ibid, p 435 .
[2] - Ibid , p 435 – 436 .
[3] - Ibid , p 436 – 437.

و يستمر McDonald في تصريحه" انه واثق أن بفعل تجربتي بالشرطة الخاصة بخصوص الاجتماعات إنها تحفظ سلامة مصر و تحمى حياة ملكية ولذلك يجب فصل القمع و الشدة عن قانون الشرطة الخاصة فيما يتعلق باجتماعات الجمهور و بذلك يأتي بشيء مفيد لمصر وسيكون مساهمة أساسية في حياة الحرية و الأمن في مصر ، خاصة السلطة التنفيذية في مصر لها رأى يسير على الرأي العام ، وعلى ايه حال قد وافق ثروت باشا على هذا القانون و لكن انشق الوفد على حكومة ثروت من خلال جلسة البرلمان المصري المنعقد "[1] .

و نستنتج من ذلك اتباع إنجلترا لسياسة جديدة فيما يتعلق بالشرطة و الاجتماعات والتقليل من إتباع أسلوب القمع لحماية حياة الأجانب والمحافظة على ملكيتهم من بطش الثوار المصريين نتيجة لأعمال العنف و الترهيب ويشير أن هذا القانون وافق عليه ثروت لذلك انشق عنه الوفديون ورفضوه في مجلس النواب المنعقد و بذلك يريدون الفصل بين الحكومة ورئيسها ثروت باشا وباقي الأحزاب و خاصة الوفديين .

ففي إجابة للنائب Hon عن سؤال له طرح في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٠ مايو "١٩٢٨ حول التمثيل السياسي لمصر في المعاهدة ، والذي من خلاله وافق ثروت باشا عليه ، وكان ثروت باشا خائف من عرضة على الوفد في مصر . وتكتم ثروت باشا و تحفظ على سر تقدم المفاوضات و حمل أوراقه في جيبه حتى عرضها على البرلمان في مصر وكان خائفاً من رفض المشروع في مصر ، وفعلا عندما عرض ثروت باشا المشروع رفضه الوفد بشدة و كانت الحالة في مصر ، و بذلك يتطلب معالجة بسيطة جدا و قد أشار النائب Hon أن الموافقة المبدئية لثروت باشا على المشروع لم يكن معناها ميله لنا في طريقة تفكيرنا و لكن كان يأخذ بعض النصائح المجربة منا لعرضها على مجلس النواب في مصر ، و يمكن أن أصرح أن الحالة في مصر " أن البرلمان يوجد به بعض الخلافات القليلة وتدخل ضباط شرطة مصريون مثلما حدث في عهد زيور باشا ١٩٢٤ - ١٩٢٦ عندما كان هناك برلمان يؤكد دائما أفعال مجلس وزرائه و يؤيده لان النواب الذين يجلسون في البرلمان لم يعينوا بانتخاب أو بتنصيب الناخبين لهم "[2].

ونستنتج من ذلك أن النائب Hon عقد مقارنة بين انتخابات التي كانت تحدث في أيام ثروت باشا و يراقبون أفعال وزارته و ما كان يحدث في عهد زيور باشا و نواب يجلسون بدون انتخاب لهم في المجلس ، معنى هذا لولا هؤلاء النواب المنتخبون في المجلس ما كانوا يستطيعون رفض المشروع البريطاني . و لكن لو كان النواب لم ينتخبوا و عينوا من قبل

---

1 - Ibid, p 437 .

2 - Ibid, p 437 – 438 .

الحكومة البريطانية كانت تمت الموافقة على المشروع ، وهذا يعتبر سياسة خاطئة من قبل بريطانيا أنها لن تجعل لها في المجلس من ينوب عنها .

ويصرح أيضا" أن هناك نواب معينون بطريقة الانتخابات ولكنهم لم يؤيدوا رئيس الوزراء وبالرغم من ذلك لا يحدث أي خلاف بين رئيس الوزراء والمجلس ، ويوجد مصريون يتعاملون من منطلق وجهه النظر البريطانية في مجلس النواب المصري ، و ينقلون ما يحدث داخل مجلس النواب المصري إلى مجلس اللوردات البريطاني "[1].

و هذا يوضح اعترافهم بأخطائهم إنهم لم يجعلوا نواباً لهم في مجلس النواب المصري لكي يساعدوهم في قبول المشروع البريطاني ثم بوجود نواب في المجلس يوافقون وجهة النظر البريطانية ، وينقلون أخبار المجلس إلى مجلس اللوردات .

يؤكد مستر McDonald " على وجود نواب يمثلون وجه النظر البريطانية للتصويت على مشروع انجلترا في مجلس العموم البريطاني معللا ذلك " بأنه يوجد صوت واحد فقط كان ممثلاً ضد مجلس النواب ، وان المجلس الاستشاري يوجد به اثنان أو خمسة أعضاء مرشحين من كل حزب ويتضمن Zehia باشا الذي كان ينفذ الأوامر البريطانية وهو مخلص جدا فى عام ١٩٢٣ ، وأيضا زيوار باشا Z iwar الذي نفذ إرادة القصر فى سنه ١٩٢٤-١٩٢٦ بحكم الانقلاب العسكري الذي حرم مصر من الحكومة البرلمانية ،وكل هؤلاء رؤساء ووزراء سابقون صوتوا بشكل محافظ لصالح المشروع البريطاني"[2].

وفي جلسة ١٠ مايو ١٩٢٨ استكمالا للحديث قال وزير الدولة للشئون الخارجية السير تشمبرلين "أنا مع النائب Hon في كل الموضوعات الأساسية التي تناولها فى خطابه بجانب الانتقادات التي واجهها وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل الخصوصية التي تهمنا من مصر و إلى سلام العالم .بشكل عام وهو سوف ربما يكون مناسباً أن يتعامل أولا مع مصر ، ويشير ماكدونالد في تصريحه أن أوامر النائب Hon في بعض الأوقات غير منطقية خاصة في بعض العبارات المنفصلة في خطابه ، بالإضافة إلى إنني لا أتبع حزباً ما أو موافقاً مع حزب ما عندما أدير هذا البلد تحت أي حكومة و بالطبع يكون Hon زعيم المعارضة و أنا الوزير المسئول ، وهو يجد عيباً في معالجتي للمشكلة حتى لا يختلف معي في هدفي أو موضوعي"[3].

و يصرح زعيم المعارضة Hon" أن الأزمات الأخيرة بدأت برفض ثروت باشا المعاهدة ، بالرغم من انه قاد أزمات مسبقة (أزمة الجيش) لكن في هذه المرة كانت الظروف

---

[1] -Ibid, p437 – 438 .

[2] - Ibid, p 438 – 439 .

[3] - Ibid, p 447 – 488.

السياسية و البرلمان المصري له تأثير كبير على المفاوضات . و سوف تأتي هذه الأزمات السياسية حتما مرة أخرى ، لذلك يجب إيجاد البديل للتصريح الأحادي الجانب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي في الوقت الحاضر ينظم علاقتنا مع مصر ، و أضاف أنه لا يوجد مفاوضات في الوقت الحاضر إلا إذا وجدت دولة ذات خبرة وان تكون تابعة بالتأكيد بشكل مثمر و بنجاح لوجهة نظر الحكومة البريطانية ، ويقول Hon على اللجنة أن تتذكر إنني لم اقترح المعاهدة مع ثروت باشا بل هو الذي اقترح المعاهدة لي [1]." لأنه يقال أن أزمة الجيش فتحت باباً جديداً للحكومة المصرية برئاسة ثروت للدخول في المفاوضات للوصول لتسوية عادلة .

ويصرح Sir .Austen Chamberlain" انه عندما قابل ثروت باشا للمرة الأولى عرض عليه تفسيرات تتعلق بالأزمة الأخيرة التي حدثت في العلاقات المصرية البريطانية . ولم يهتم Chamberlain بهذه التفسيرات و التعليق على الماضي ، وقال المهم علاقتنا المستقبلية ثم قال أن المصريين يمكن أن يعترفوا ببعض الحقائق و لكن لا هم ولا نحن يمكن أن نعدل تلك الحقائق – الاستقلال التام المزعوم و التحفظات الأربع لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ – وعند الاعتراف بتلك الحقائق تستطيع أن ترتب ، و ندخل معا في معاهدة ونضع بديلاً للتحفظات أحادية الجانب مع ضمان مصالح الإمبراطورية البريطانية ، ثم سأل Chamberlain ثروت باشا متى نقلب ورقة جديدة ونعترف بالمصالح المشتركة و الأرض المشتركة وقاعدة الصداقة القوية . و لذلك يجب أن نقترح بأن نتفاوض في الوقت الحاضر ، ولكن بعد التخلص من ردود الفعل – لما حدث في الماضي – و يستعد اللورد لويد Lloyd لاستئناف المفاوضات التي كانت متوقفة "[2].

والسؤال الآن" ماذا كانت النتيجة ؟ في ثلاثة أيام وقت رجوع ثروت باشا إلى وزارة الخارجية ومعه المعاهدة فقال Hon " أنا اعتقد انه يجب أن ننتظر لوقت آخر ، حتى يمكن أن نتفاوض مع الحكومة المصرية ، و الآن تعتبر مغامرة أن نتفاوض مع مصر في ذلك الوقت خاصة وان ثروت سوف يذهب إلى مصر لعرض المشروع عليهم " و قال Hon " عندما تفاوضنا مع زغلول باشا كان محقا جدا بالرغم من فشل مفاوضاته معه بسبب تمسكه في مطالبه ، ولكن ثروت لما رجع إلى مصر كان يجب أن ينتهز هذه الفرصة العظيمة التي وجدت للمصريين ويقبلون المفاوضة و المشروع البريطاني لكن للعناد و التمسك الذي

---

[1] - Ibid, p488 .
[2] - Ibid, p 448 – 449 .

تصرفوا بها . ولكن رفضت المعاهدة و فشلت بسبب قرار الوفد الذي كان غير مناسب و أيضا موافقة ثروت باشا لهذا القرار[1].

ويقول Chamberlain "أنا أوافق Hon أن هذه الظروف التي جرت بها المفاوضات كانت غير مناسبة حتى ولو كان يوجد وقت مناسب أو خبرة يعملون بها بنجاح ، بسبب العلاقات و الأزمات و الإنذارات عند تحريك بوارج إلى الإسكندرية لذلك رغب Hon في معالجة هذه الأزمة عندما ظهرت وعندما ظهر الإنذار كان عادلا أن أعطى في الوقت المناسب للهيئات المصرية لحكومة جلالته يضمر في نفسه منذ عهد اللورد Lloyd George في ٢ يناير ، وهذا الإنذار كان شكلي و يشتكى Hon زعيم المعارضة بأن هذا الإنذار نشر في الورقة البيضاء اكثر من اللازم وتناول الخلافات و القوانين من وجهة نظر الشرطة المصرية و البريطانية و أيضا عارض نشر رسالة تشمبرلين اللورد لويد Lloyd George حيث وجهة Chamberlain إلى اللورد لويد في٢ يناير١٩٢٧ رسالة يبعث بها إلى ثروت باشا أن احتجاجه على سياسة إنجلترا لا تمثل شيئاً لأنه يتمتع بثقة عند تشمبرلين[2] ". وانذارى كان شكلياً و ضرورياً عندما تأكدت من رفض المعاهدة من قبل مجلس النواب المصري ، وكان اللورد لويد قد أمر بتوجيه أنزار شكلي إلى ثروت باشا.

ويعترض أيضا Hon على تلك المناقشات المتعلقة بالقضية الداخلية و الحكم الذاتي في مصر ولن تتعرض لقضية التحفظات الأربعة فرد علية تشمبرلين أنا اعترف بوجود صعوبة في هذه القضية(رفض التحفظات الأربعة) ويجب أن يلقى الموضوع الدراسة على الساحة للمناقشة في الوقت الحاضر لان التصريح يجب أن يحكم علاقتنا مع مصر ، حتى في مثل هذا الموقف من جانب الاتفاقية و تستبدل مواده بمواد أخرى .

ويصف Hon تشمبرلين Chamberlain " بأنه عالج هذه القضية خطأ مما كان له التأثير السئ على رد فعل الحزبين المصريين(الوفد-الأحرار الدستوريين) و يضيف اللورد لويد Lloyd George "انه استلم بالأمس من رئيس الوزراء ثروت باشا رسالة" يعبر فيها ثروت باشا عن الامتنان لاجل روح الاسترضاء و الود الذي شعر بهما مهما كانت الخلافات في الرأي بين مصر و إنجلترا ، والحل المناسب للازمة الأخيرة و رغبته الشديدة في العمل مع حكومة جلالته مع تجنب مصادر أخرى للسيطرة في المستقبل "[3].

ويصرح Chamberlain " لماذا يريد Hon تكرار المناقشات عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ و إيجاد حل لهذه التحفظات فأجاب Lloyd يقول له " هو يجب أن يوضح للمصريين

1 - Ibid, p449 – 450.
2 - Ibid , p450 - 451.
3 - Ibid, p 451 – 452 .

أن تدخل حكومة جلالته لا يمكن أن يتجنب إلى الآن تلك التحفظات ، في أثناء عقد الاتفاقية بين الحكومتين و يجب أن تكون التحفظات فيها التعقل المطلق للحكومة البريطانية .".

ويقدم سير تشمبرلين Chamberlain" اعتراضه على ما قاله اللـورد لويد إلى– مصطفى النحاس – " أن حكومة جلاله بريطانيا لا يمكن أن تدخل في مناقشات دون احترام تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢"[1] .

ويتحدث Chamberlain مدافعاً عن رأيه قائلاً" إذا كان يوجد هناك خلاف بيني و بين Hon حول موضوع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اعتقد انه فقط خلاف كيف يكون الأفضل لانفسنا و لوطننا إنجلترا ، ولكن ليس الخلاف الأساسي التصريح نفسه ، نحن يمكن أن نحصل على التصريح حتى ما لم نستطع استبدال بعض المواد– التحفظات الأربعة– التي تأخذ مكانها. و تلك الشروط ليست خاضعة للمناقشات و تتم علاقتنا مع مصر مثل الموقع الجغرافي الممتاز لمصر ، و العلاقات الحتمية أو الضرورية مع المملكة المتحدة و بقية العالم و وعندما يحين الوقت للمحادثات أو المناقشات أو حتى المفاوضات بالنسبة إلى الشخص الذي سيلغى التصريح بين الطرفين في النهاية ، هل لا شئ يغلق باب المفاوضات في المستقبل عندما يعبر Hon بكلماته وقت امتلاك الخبرة و العمل ، و معاهدة تقدم لنا المصالح الحيوية في الوقت الحاضر بواسطة التصريح الأحادي الجانب ، و أما أن يكون تصريحنا ليس من الناحية النظرية فقط بل سنتطلب المراعاة العملية ، وسوف يلاحظ بان هذه الحوادث السيئة الحظ ستتجنب في المستقبل"[2].

ونجد سؤال آخر في نفس الجلسة ١٠مايو ١٩٢٨ سير تشمبرلين يوجه إلى النائب Hon "هل توجد اهتمامات بعيدة واكبر من هذه المعاهدة وهى إننا نريد سلاماً للعالم ولا نريد أن ندخل في حرب كما حدث سابقا – يقصد الحرب العالمية الأولى – و هل هذه الحكومة موافقة على هذا الاقتراح ؟ الإدارة البريطانية منذ ثلاث سنوات ونصف كانت مسئولة عن تصرف الإدارة السياسية الأجنبية ، و عانينا في تأسيس السلام بشكل قوى و أن نستمر في تسوية الخلافات وان نمنع تكرار الحرب ، و هناك بلدان في الماضي عملت بشكل متعمد للحرب في لحظة مناسبة إلى أنفسهم ،وبلدان جعلت الحرب وقاية لهم لكن الحكومة البريطانية تتأمل في حرب وقائية لا حكومة بريطانيا . هل يمكن بريطانيا أن تحرك مثل هذا النوع ، والحرب هي آلة السياسة ؟" رد علية النائب Hon "بالنفي للسؤال لأن بريطانيا ليست مستعدة لمثل هذه السياسة "[3] .

---

1 - Ibid, p 453 .
2 - Ibid , p 453 – 454 .
3 - Ibid , p454 .

وأدلى السير Austen Chamberlan وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٩ يوليه ١٩٢٨ بتصريح ذكر فيه " موافقة الحكومة البريطانية على هذا الانقلاب و هو الأمر الملكي بحل البرلمان المصري وتعطيل الدستور و هذا لم يتم إلا بموافقتها " ثم تناول حديثة قائلا " لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ من حق ملك مصر و الشعب المصري و عندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفا إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلا على هذا التصريح أيضا " ، ثم استكمل حديثه قائلا " لن نسمح لأي سلطة سواء كان هناك دستور ، أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات الأربعة التي أشار إليها هذا التصريح و التي احتملناها منذ ١٩٢٢ ، فمهما كان نوع الحكومة التي يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا في حسابهم التحفظات و يعطوا بشأنها الترضيات اللازمة ، إلى أن يحين الوقت - وإذا كان مقدورا أن يحين - الذي يستعدون في عقد معاهدة مع هذه البلاد - إنجلترا - على أساس تعطيل البرلمان لعده سنوات فما هي الحالة السياسية في مصر نتيجة لتعطيل البرلمان ؟" رد مستر Ponsonby "انه سوف يجعل تعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات للحكومة البريطانية وسؤال آخر من Lieut Commander "هل هو يستطيع جُعل التصريح عن الحالة السياسية في مصر من الانحلال البرلماني الخارجي ؟" رد عليه Chamberlain "أنا ليس عندي تصريح أن يطلع على التطورات الأخيرة في مصر و أن الموقف يتعلق بالبرلمان المصري نفسه و دستور من أمور الملك و الشعب المصري ما يخص الشعب المصري" و سؤال آخر من المستر Ponsonby" قبل المرسوم الذي أصدر لوقف البرلمان المصري كان اللورد لويد قد طلب أوامر بتعطيل ووقف البرلمان المصري ؟" رد علي السير Chamberlain " لا يوجد نصيحة أو أمر أعطى بواسطة لورد Lloyd بهذا الشأن"[1]. ونجد المقصود هنا أن إنجلترا تريد عقد المعاهدة مع مصر فى فترة يكون البرلمان فيها معطلاً حتى تتجنب معارضة النواب عن اى قرار تتخذه لمصلحتها الشخصية دون اللجوء إلى موافقة البرلمان المصري واعتراض اعضائة.

و المشكلة هي عندما أقال الملك فؤاد وزارة النحاس يوم ٢٥ يونيه ١٩٢٨ عهد الوزارة إلى محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة ، وفى يوم ٢٨ يونيه صدر مرسوما بتأجيل البرلمان شهر ،ولم تكد فترة تأجيل البرلمان تشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة آمرا ملكيا في ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلس النواب و الشيوخ و تأجيل انتخاب أعضاء المجلسين و تأجيل تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاثة سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير أجراء الانتخابات.

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol.220 ,1927, p 928 – 929 .

والتعيين المذكورين أو تأجيلها زمنا آخر معنى ذلك أن السنين الثلاثة قابلة للتجديد[1].

و بلا شك هذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التي دبرت ضد الدستور وان طرفيهما جانب مصري ( مع الآسف ) وجانب بريطاني ، مع اختلاف المقصد و الغاية . فالرد الذي كان يرمي إليه الجانب البريطاني إنفاذ وعيده بحرمان الأمة لدستورها إذا لم تقبل المعاهدة ، وغرض الجانب المصري هو إهدار حقوق الأمة للوصول إلى مناصب الحكم .

وقوبل تعطيل الدستور بالسخط و الاستنكار و الانقلاب في أنحاء البلاد ، لانه يعتبر حرماناً للأمة من حقوقها التي اكتسبتها بعد جهاد طويل ، وفيه القضاء على حرية.الصحافة ولم يسع الحزب الوطني رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة إلا الاحتجاج على تعطيل الدستور[2] .

يقول زعيم المعارضة Hon أن "اللورد Lloyd يعرف مسبقا بحل البرلمان المصري دون إصدار اى نصيحة منه لان حل البرلمان يعنى تعطيل الدستور و التشريع واتخاذ القرارات في البرلمان المصري ويمكن أن يحل البرلمان دون قبول استشاراتنا ؟" رد علية Chamberlain " نعم سيدي كان عندي بعض الإشارة بما كان سيقع ، وأنا امتنعت بشكل حذر، ولورد Lloyd امتنع بشكل حذر من إظهار أي رأى أو نصيحة ، وهى كانت السياسة المتوافق عليها لحكومة إنجلترا بالامتناع ، بأبعد ما يمكن من التدخل في القضية المصرية وان تحمى المصالح الأجنبية و تلك التعهدات التي من واجبنا أن ننجزها ".وسؤال آخر في نفس الجلسة ٢٣يوليو ١٩٢٨من مستر Stephen" هل Hon لا يعتقد بان توقف البرلمان المصري سيعرض تلك المصالح للخطر اكثر مما كان من تعطيل مشروع قانون التجمعات المصري ؟ " رد علية مستر Speaker – زعيم المجلس- رأى أن Hon رجل سياسي بارع وفى هذه المسألة و ليس يوجد لهذا السؤال مجال فى الوقت الحاضر . وسؤال من مستر Stephen " بالتأكيد مستر Speaker–زعيم المجلس- رأى وزير الدولة للشئون الخارجية كما اظهر رأى الحكومة في ذلك النوع من المسألة – الموضوع – هل له أهمية عظيمة جدا ؟ "رد مستر Speaker" ليس سؤال السياسة يطرح في هذه المناقشة الحالية، وسأل مستر Thurtle عن رأى وزير الخارجية بالنسبة لتعطيل الدستور المصري بعرضه على مجلس النواب ؟ فرد المستر Speaker تلك مسألة سياسة بحته لا يمكن التحدث عنها"[3].

[1]– عبد الرحمن الرافعى :المرجع السابق ،ص ٦٦.
[2] – نفسه ، ص ٧٢ .
[3] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 220 ,1927, p929 – 930 .

نجد هنا أن التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كانت محور الأحداث في علاقات مصر بانجلترا وكذلك جميع المفاوضات التي دارت بين البلدين منذ ذلك التاريخ ، فالمصريون رافضون دائما لتلك التحفظات ، متشبثون بهذا الرفض مهما كانت التحديات التي يواجهونها ، بينما الإنجليز يتمسكون بهذه التحفظات ، وعندما جاء تشمبرلين وأراد أن يسير بخطى ثابتة نحو مفاوضات جادة وهادفة مع المصريين ، وجد أن اكبر عقبة توا جة تلك التحفظات الأربعة الغير مقنعة له شخصيا ، فكان يرى وجوب تنازل انجلترا عن تلك التحفظات ، أوعلى الأقل تعديلها وقد انقسم مجلس النواب البريطاني بين مؤيد ومعارض لتلك التحفظات وكان تشمبرلين يرى أن تعديل هذه التحفظات الأربعة هو أساس نجاح اى مفاوضات مستقبلية مع مصر وبذلك لم تكن مشكلة السودان هي العائق الوحيد و الصخرة التي تتحطم عليها المفاوضات المصرية البريطانية ، بل كانت هناك صخرة اكبر وأعظم وهى التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الاحادى الجانب .

ونجد بعد فشل مفاوضات سعد ماكدونالد لم تستأنف المفاوضات من جديد إلا في عام ١٩٢٧ بين عبد الخالق ثروت و اوستن تشمبرلين ، وكان ثروت عليه أن يخفف التوتر بين العلاقات المصرية البريطانية لاسترداد مصر ما فقدته من جراء الإنذارات الإنجليزية وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وعندما قدم ثروت مشروع المعاهدة في ١٨ يوليو سنه ١٩٢٧ إلى وزارة الخارجية للوصول لعقد تحالف بين الطرفين ، وقدمت وزارة الخارجية الإنجليزية مشروعا مضاداً وفية بعض الغموض على نصوصه خاصاً فيما يتعلق بمسائل الجيش والبوليس ومياه النيل ، وصرح النحاس بأن المشروع لا يتفق في نصوصة مع استقلال البلاد و سيادتها . وبذلك فشل الطرفان في الوصول إلى اتفاق .

# الفصل السادس
# مقترحات محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩

أخذت الظروف الداخلية في إنجلترا تتطور لصالح مصر عندما جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو ١٩٢٩ ، أسفرت عن فوز أغلبية من حزب العمال ، واستقالة وزارة المحافظين وكان يرؤسها مستر بلد وين ، و ألف مستر ماكدونالد ، زعيم حزب العمال الوزارة في أول يونيه من تلك السنة"[1] ، وهكذا تسير شئون الحكم في إنجلترا على القواعد الدستورية ، ولم ينتقم المحافظون من نتيجة الانتخابات ، ولا يفكرون في حرمان الشعب من حقوقه الطبيعية عقابا لهم على خذلانهما في الانتخابات ، وقد قدر لهذا التغير في الوزارة الإنجليزية أن يؤثر على القضية الدستورية في مصر خاصة وعلى القضية الوطنية بشكل عام[2]. وكانت وجهة نظر السياسة البريطانية ، أن عدم قبول مشروع تشمبرلين جريمة تستحق عليها الأمة المصرية حرمانها من الدستور و لم تكن الحلول التي انتهت بها أزمة الجيش و الأزمات التالية ، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع ، بالإضافة إلى أن تعطيل الدستور كان من مصلحة السراي ، الذي كان يعلم رضا الحكومة البريطانية عن ذلك[3].

تكرر فشل المفاوضات المصرية البريطانية حيث يرفض مجلس النواب المصري كل المعاهدات التي تقوم على أساس تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ وتحفظاته الأربعة ، بينما تتمسك بريطانيا بهذه التحفظات و تكرر فشل و استقالة الوزارات المصرية بدءاً من وزارة ثروت الأولى ١٩٢٢ ونهاية بوزارة مصطفى النحاس باشا ١٩٢٨ وقد رأت بريطانيا أنه لا سبيل إلى تطبيق معاهدة تقوم على أساس تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ إلا بحل البرلمان وتعطيل الدستور وقد وجدت بريطانيا فرصتها سانحة حينما تولى محمد محمود باشا الوزارة بتأييد شديد من جورج لويد المندوب السامي البريطاني لمصر في يونيو١٩٢٨ حينما أقال الملك فؤاد وزارة النحاس باشا وعهد بتأليف الوزارة إلى محمد محمود باشا .

وكانت مساندة وتأييد لويد لمحمد محمود باشا بسبب ثقافته و نشأته الإنجليزية (عكس رؤساء الوزارة السابقين الذين كانوا ينتمون للثقافة الفرنسية) . وجد لويد فى محمد محمود باشا المنفذ المخلص لبرنامج حكومة بريطانيا فى حل البرلمان و تعطيل الدستور[4] .

انتهى محمد محمود باشا من تأليف وزارته في ٢٧ يونيو١٩٢٨ و في اليوم التالي مباشرة كان لبريطانيا ما أرادت بتعيين محمد محمود باشا حيث أصدر مرسوماً بتأجيل انعقاد

---

[1] – عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ،ص٦٩٧.
[2] – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق،ص٩٧.
[3] – مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق،ص٣٠٨.
[4] – ماجدة محمد حمود: المعتدلون فى السياسة المصرية، دراسة فى دور محمد محمود باشا ، سلسلة مصر النهضة ، عدد٣٧ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص١٣٦.

البرلمان لمدة شهر و انصرف الأعضاء على أن يجتمعوا في ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ولكن قبل انتهاء مدة الشهر كانت المؤامرة التي دبرتها بريطانيا بتولي محمد محمود باشا الوزارة تستكمل خطتها بحل البرلمان وتعطيل الدستور لمدة ثلاث سنوات[١].

### ١- مفاوضات محمد محمود-هندرسون ١٩٢٩ :

و قد سبق القول بأنه على أثر مقتل السردار السيرلى ستاك طلبت الحكومة البريطانية زيادة مساحة الأطيان التي تزرع بالجزيرة بالسودان . وتألفت في عهد وزارة زيور لجنه بريطانية مصرية لتوزيع مياه النيل بين مصر و السودان ، وبقيت المسألة معلقة إلى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان ، و أمضت في غيبته اتفاقية مياه النيل ٧ مايو ١٩٢٩. ووضعت هذه الاتفاقية في شكل مذكرة أرسلها محمد محمود باشا رئيس الوزراء في ٧ مايو ١٩٢٩ إلى اللورد لويد جورج Lloyd George المندوب السامي البريطاني ، أجاب المندوب السامي بالموافقة عليها ، وتجد أن اتفاقية مياه النيل في مجموعها كانت تنفيذا لوجهة النظر البريطانية في الفصل بين مصر و السودان من الوجهة المائية و الاقتصادية[٢].

وعندما سافر محمد محمود باشا إلى لندن في ١٣يونيو١٩٢٩لحضور الحفلة التي أقامتها له جامعة أكسفورد لمنحه لقب الدكتوراه الفخرية في القانون المدني، لم يكن في نيته التفاوض في المسألة المصرية برمتها بل كان يرغب في تناول ثلاث مسائل وهي مسألة الامتيازات الأجنبية،ومسألة إلحاق مصر بعصبة الأمم، وأخيراً مسألة الإنذار البريطاني بشأن السودان[٣] .

فأظهر المستر هندرسون رغبة الحكومة البريطانية في المفاوضة في المسألة المصرية كلها .فتناول محمد محمود المفاوضة كعلاقة مصر بإنجلترا [٤] .مما اضطر محمد محمود باشا إلى معالجة المسألة المصرية بجملتها بعد أن تحدث مع وزارة الخارجية التي أقنعته أن الضرورة تقضى معالجة المسألة كلها[٥].

وقد كتبت جريدة البلاغ عن الظروف التي تفاوض في ظلها محمد محمود باشا بانزعاج الوفد عندما رأى فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود باشا و حاربها حرباً شديداً فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في ٢٣ يونيه ١٩٢٩ ، لتلفت نظر الحكومة البريطانية إلى " تجرد محمد محمود باشا من أي صفة تخوله حق المفاوضة عن مصر " وأرسلت تلغرافات بذلك إلى رئيس مجلس النواب البريطاني و المستر ماكدونالد و المستر

---

1 - مصطفى النحاس جبر :المرجع السابق، ص٣٠١.
2- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق،ص ص ٩٣ - ٩٥ .
3 - ماجدة محمد حمود: المرجع السابق،ص١٣٧.
4 - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ،ص٩٨ .
5 - ماجدة محمد حمود: المرجع السابق،ص١٣٧.

آرثر هندرسون و في نفس الوقت كان مكرم عبيد في إنجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية بإسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الأمة المصرية ، و يؤكد أن مثل تلك التسوية سوف يرفضها أي برلمان في مصر وسرعان أن قامت مظاهرات تحمل لوح كتب عليها " الصداقة بين مصر وإنجلترا لا تكون إلا بالإنفاق مع برلمان مصر " و أيضا " وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصري " و لم يطمئن مكرم عبيد ، ومن خلفه الوفد ، إلا عندما زار مكرم عبيد المستر هندرسون يسأله عن إشاعة إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبها [١].

وأخيراً خرج المشروع متخذاً شكل مقترحات ،وقد علل محمد محمود ذلك بأنه من مقتضيات النشر عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التي تستعمل في تحرير المعاهدات ،أي تذكر المفاوضين عن الدولتين، و ألغيت فقراته الختامية ولذلك أطلق على المشروع اسم المقترحات .

وجعلت الحكومة البريطانية مقترحات وليست معاهدة لأنها كانت تدرك جيداً أن محمد محمود باشا لا يستند على أغلبية شعبية، وأن حكومته لا دستورية ،ولهذا أصرت على أن تعرض المسألة على البرلمان المصري المنتخب انتخاباً حراً حتى يمكن الاتفاق مع حكومة برلمانية [٢] .

وكان المندوب السامي يحاول تحقيق السياسة البريطانية عن طريق استخدام نفوذ الملك على الزعماء المصريين وكان الملك قد عرض على المندوب السامي تعاونه معه بكل الوسائل التي يراها السير برس لورين الذي يكفل قبول المقترحات[٣] .

وبرغم أن محمد محمود كان يؤكد أن الملك يريد تحطيم إمكانية عقد معاهدة وأثبت ذلك قائلاً بأنه عندما أرسل محمد محمود إلى الملك في باريس ترجمة فرنسية لمشروع المعاهدة لأول ، صرح به ليس فقط للأهرام ولكنة أيضا لمكرم عبيد من خلال الإبراشى وكان ذلك عاملاً مساعداً لمكرم في الدور الذي قام به في لندن[٤].

على أية حال مهما تكن حقيقة نوايا الملك الداخلية فإنه قد أظهر لبرس لورين استعداده للتعاون معه وكان أن رأى الأخير استخدام نفوذه للوصول إلى هدفه في إقناع الزعماء الوفديين بقبول عقد مؤتمر وطني من أجل تحقيق الائتلاف بين الأحزاب [٥] .

---

[1] - البلاغ : ٢٣ يوليو ، ٢٥ يوليه ١٩٢٩ .

[2] - السياسة الأسبوعية: ٩ نوفمبر ١٩٢٩.

[3] - F.o. 407/207, No.22, Loraine To Hendrson, Sept 4, No315.

[4] - F.o. 407/207,No.34,Loraine To Hendrson.Sept .17 No.764 .

[5] - Ibid .

وقد اقترح الملك بالاتفاق مع برس لورين أن يدعوا زعماء الأحزاب ويتشاور معهم في إمكانية تكوين حكومة ائتلافية[1] .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٩ أرسل إلى برسى لورين يخبره بأنه قد نصح الوفديين بأن يحاولوا الاتصال بالمندوب السامي وأن يوقعوا المعاهدة وبالنسبة لموضوع الوزارة فإن جلالته أخبرهم بأنهم سيناقشوا المسألة مع المندوب السامي وإنه سيقبل الحل المتفق علية بين المندوب السامي معهم[2].

هذه الرسالة توضح أن الملك لم يكن يعنيه من أمر المعاهدة أو تحقيق الائتلاف بين الأحزاب شيئاً وأنه كان يقوم باتصالاته هذه بهدف واحد وهو إرضاء الحكومة البريطانية عن طريق تعاونه معها لتصل إلى ما تريد.

ونجد مشروع المعاهدة الذي نتج عن هذه المفاوضات قد تبادلت بشأنه رسالتان في ٣ أغسطس ١٩٢٩ فالأولى من المستر هندرسون إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع و المذكرات الإيضاحية ، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسون بقبول هذه المقترحات .

و فيما يلي نصوص هذه المقترحات :-

١- ينتهي احتلال مصر العسكري بواسطة القوات البريطانية

٢- تكوين محالفة بين الطرفين المتعاقدين

٣- بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا في جمعيه الأمم فستقدم طلباً للاندماج فيها ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتأييدها في ذلك الطلب .

٤- إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ، يتبادل الطرفان الحل طبقا لإحكام ميثاق جمعيه الأمم .

٥- يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يأخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة أو يُحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض الطرفان سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أي اتفاق سياسي يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر .

٦- يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب و أموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد .

---

[1] – . F.o. 407/207, No.156, Loraine To Hendrson,Sept20 No.774.

[2] – F.o.407/207,No.155, Lorain To Hendreson, Sept.27,No.376 .

٧- في حالة الحرب يبذل كل ما في وسعة من التسهيلات و المساعدات في الأراضي المصرية و يدخل في ذلك استخدام موانيه ومطاراته و طرق المواصلات

٨- نظراً لإستحسان الوحدة في التدريب و الأساليب بين الجيشين المصري و البريطاني يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة الاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب أن يختاروهم من بين الرعايا البريطانيين[١].

٩- تسهيلاً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصحاب الجلالة البريطانية أن يضع في الأراضي المصرية في الأماكن التي يتفق عليها بعد ، شرقي خط الطول ٣٢ شرقا من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، و لا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، و لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

١٠- نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة و للمحالفة الملحوظة في هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

١١- يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر الحالية الحاضرة في مصر ، ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما في وسعه من نفوذ لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول - بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب - على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة و على تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

١٢- نظراً لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط صداقة ومحالفه ملحوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر في بلاط سانت جيمس سفير[٢] .

١٣- مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدله لاتفاقات ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات

---

[1] محمد شفيق غربال : المرجع السابق،ص ص ٢١٢ - ٢١٣ ، و أيضا عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق،ص ص ٩٩ - ١٠١ .

[2] محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢١٣ - ٢١٤ ، وايضاً عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ،ص ص ١٠١- ١٠٢.

المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقـدين ، السلطات التي خولتهما إياه الاتفاقات المشار إليها .

١٤- لا تخل أحكام هذه المقترحات بأي وجه من الوجوه بالحقوق و التعهدات التي تنشـأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو علية من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحـرب الموقع بباريس في ٢٧ اغسطس١٩٢٨ .

١٥- اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف في تطبيق أحكام هـذه المقترحـات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضات بينهما مباشرة يكون الفصل فيها طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦- يجوز بعد انقضاء خمس وعشرون سنة من العمل على المعاهدة التي تبنـى علـى المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائماً في الظـروف التـي تكون جارية آنذاك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين[1].

١- أما المذكرات المتممة و الموضحة لهذه المقترحات فهي " مذكرة خاصـة بـالجيش" وهي مرسلة من المستر هندرسون إلى محمد محمود باشا بانتهـاء الترتيبـات التـي بمقتضاها كان يباشر المفتش العام البريطاني للجيش المصري ومن معه من الضـباط البريطانيين اختصاصاتهم ، وسحب الضباط البريطانيين مـن القـوات المصـرية ، ورغبة الحكومة المصرية أخذا بالمادة الثامنة من المقترحات في الانتفـاع بمشـورة بعثة عسكرية بريطانية وتتعهد الحكومة البريطانية ، بموافاة مصـر بتلـك البعثـة ، وتتعهد الحكومة المصرية أن تقدم مجاناً للحكومة البريطانية في الأماكن التـي يتفـق عليها أراضى و ثكنات تعادل الأراضـي والثكنـات التـي تشـغلها ١٩٢٩ القـوات البريطانية في مصر ، ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة شرقي درجه ٣٢ مـن خطـوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة للجنود مثل زراعة أشجار وحدائق ، واتفق الطرفان بتمتع القوات البريطانية من المزايا و الامتيازات في أمـور الاختصـاص و الرسوم ، وأيضا تحذر الحكومة المصرية فوق الأراضي الواقعة على جانبي أراضى قناة السويس و على مسافة عشرين كيلو متراً منها ، مع الإضافة إلى بـذل الحكومـة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها و مهماتها فـي الأراضي الواقعة تحت أشرافها . و رد المفاوض المصري بالتأييد على كل ما جـاء

---

[1]- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢١٤ ، و ايضاً عبد الرحمن الرافعى : المرجع السـابق ،ص ١٠٢ .

بالمذكرة[1]. ونجد أن الأساس الذي قام علية جوهر المشروع البريطـاني يقـوم علـى انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة وهو أساس كان معقولاً يومئـذ فـي رأى الأحزاب المصرية .

٢- و في المذكرة الخاصة " بالمستشارين المالي و القضائي " ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا مـن الإصـلاحات الداخليـة واسعة المدى وأنه يقدر أن المهمة التي أخذت بها ستكون اشق وأبعـد مـدى بسـبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة في المقترحات و أجـاب المستر هندرسون بالارتياح بما ورد عن نيات الحكومة المصرية .

٣- وفى المذكرة الخاصة " بالبوليس " ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية في قسم الأمن العام على إنها تنفيذ للتعهد المشار إليهـا فـي المادة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنوات على الأقـل مـن العمـل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصراً أوروبياً في بوليس المدن يظل تلـك المدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين ، وقد أجاب مستر هندرسون إذا شاءت الحكومـة المصرية في المستقبل أن تعيد تنظيم قواتها البوليسية فإن الحكومة البريطانية تكـون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس في تنظيم قواتها البوليسية[2] .

٤- وعن المذكرة البريطانية بشأن الامتيازات ، تبدى المذكرة استعداد الحكومة البريطانية لتأييد جهود الحكومة المصرية في إجراء تسويات مع الدول على أساس قواعد كليـة تبنيها المذكرة ومنها توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ، وكذلك فيما يتعلق بـالعفو عن عقوبات صادرة على الأجانب ، وأيضا مسألة زيـادة عـدد مـوظفي المحـاكم المختلطة ونجد رد المفاوض المصري بأن وجهة نظرة تتفق مع ما أبدتـه المـذكرة البريطانية .

٥- و المذكرة المصرية الخاصة بالموظفين الأجانب ، قال المفاوض المصري أن المفهوم بين الطرفين أن الفقرة العاشرة من المقترحات ليس فيها ما يخـل بحريـة الحكومـة المصرية باستخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في الوظائف التي لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها ، و أقرت المذكرة البريطانية ذلك التأويل .

---

[1]- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢١٥ ، و ايضا عبد الرحمن الرافعى : المرجـع السـابق ،ص ١٠٣.

[2]- محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢١٧ ، وايضا عبد الرحمن الرافعى : المرجـع السـابق،ص ١٠٤ .

٦- و عن المذكرة البريطانية بشأن الأقليات تثبت المذكرة أنه لم ير محل للإشـارة في المقترحات إلى حماية الأقليات التي ورد ذكرها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به إن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومـة المصـرية وحدها و قد أحاط الرد المصري علما بذلك من قبل محمد محمود باشا

٧- المذكرات الخاصة بالسودان و تتناول الموضوعات الآتية :

أ - اتفق الطرفان على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث الآن إلى تسوية عادلـة ، ويتولى البحث مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية و منـدوب عـن وزارة الماليـة المصرية[1].

ب- وفى المذكرة الثانية تناول المستر هندرسون طريقة سريان الاتفاقات الدوليـة علـى السودان ، فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ما ورد فيها .

ج - وفي المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسون مسألة عـودة القـوات المصـرية إلـى السودان ، ورد عليه محمد محمود باشا إنه أحيط علما بعودة أورطة مصـرية إلـى السودان ، وموقف بريطانيا في هذا الشأن[2] .

ونظرة تحليلية على تلك المذكرات نجد أن الأساس الذي قـام عليـه جـوهر المشـروع البريطاني يقوم على انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة و هو أسـاس كـان معقـولاً يومئذ في رأى الأحزاب المصرية.

وكانت النقطتان اللتان أحرزتا تقدماً واضحاً من المطالب الوطنية هما اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هي المسؤلة منذ الوقت الحاضر عن أرواح الأجانب . وتسليمها بـأن مسألة حماية الأقليات المشار إليها في تصريح ٢٨فبراير١٩٢٢ سـتكون فـي المسـتقبل مـن اختصاص الحكومة المصرية وحدها[3].

وقد أخذت تقدم آخر بخصوص الجيش المصري فنص على إنهـاء الترتيبـات التـي بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطاني ومن معه واختصاصات معينة وعلى سحب الضـباط البريطانيين ومن القوات المصرية على أن تتعهد بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وفيما عـدا هذه النقاط فقد تشابهت نصوص المقترحات فى جوهرها مع نصوص مشروع ثـروت باشـا وعندما عاد محمد محمود إلى مصر بعد أن أرسل الرسالة إلى المستر هندرسـون بتـاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ ذكر فيها "إنه مدرك إن هذه المقترحات تمثل أقصـى حـد يمكـن للمسـتر

---

1 - شفيق غربال : المرجع السابق ، صص٢١٧ - ٢٢٠ ، وايضا عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص١٠٥ - ١٠٩

2 - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ،ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ ،و ايضا عبد الرحمن الرافعى : المرجـع السابق، ص ص ١٠٨ - ١٠٩

3 - الأهرام: ١٤ نوفمبر ١٩٣٥.

هندرسون أن يشير على حكومتة بقبولها وسيبدى استعداده من جهة بعرضها على الشعب و البرلمان وأن قبولها من مصلحة بلاده[1] ".

ولقد تألف من هذين الحزبين – حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد – جماعة تسمى " جماعة الشبان الحر أنصار المعاهدة " و أسندت رئاسته إلى حافظ محمود وسميت فيما بعد ( جماعة مصر الفتاه) التي ساعدت على سقوط حكم محمد محمود باشا كما أن موقف عدلي يكن باشا من أنصار التأييد المطلق للمعاهدة و سبب تأييده هو حاجة مصر إلى التقدم الاقتصادي والزراعي و الاجتماعي و العلمي و أن التغيرات الوزارية و القلاقل السياسية كانت تقضى دائما على ذلك التقدم لذلك فقد سنحت لنا الفرصة في الوقت الحاضر للخروج من هذه الحالة التي لا تطاق[2]. ولقد صرح خديوي مصر السابق عباس حلمي الثاني في حديث له في جريدة مانشستر جارديان بتاريخ ٣١ أغسطس للاستفادة من الظروف الملائمة السانحة لها للاتفاق مع بريطانيا ، وذكر أيضا إنه بالرغم من أن المشروع في نظرة لا يحقق جميع أماني مصر المشروعة ،إلا إنه يوطد بلا جدال استقلال مصر الدائم وكانت وجهة نظره أن أي نظام دستوري ، أو أي نظام في سير الأمور في مصر ، لا يمكن أن يستقر أو يتخلى فيه الروح الديمقراطية المعترف بها في هذا العصر بأنها خير طرق التحكم ، مادامت العلاقات بين مصر و إنجلترا غير مستندة إلى تسوية عادلة[3] .

كان الفريق الثاني الذي أظهر تأييده للمقترحات بتحفظ ،هو الفريق الذي ينطق بلسانه الحزب الوطني و الأمير عمر طوسون أما الحزب الوطني فقد صرح رئيسة حافظ رمضان من باريس لمراسل الأهرام الخاص بأنه " مع حرصه على مبادئه ، يعترف بإن مشروع المعاهدة افضل المشروعات التي تقدمته وفى حالة موافقة مصر على المعاهدة كما يتوقع ، يرى إرسال جنود مصرية إلى قناة السويس لتخفيف الشرط العسكري ، وليتفق ذلك مع معاهدة ١٨٨٨ التي وكلت إلى مصر حراسة القناة ، وليكون في الوقت نفسه مطابقاً لروح معاهدة الصداقة والتحالف ، ويرى وضع برنامج وطني لإنشاء أسطول جوى وبحري لتنظيم الجيش المصري لكي تتحمل مصر ما عليها من التبعات في المستقبل ، وهو ما وضع هذا البرنامج.و إرسال جنود مصرية إلى قناة السويس لا يعارض المعاهدة مؤملاً أن يحقق أمانيه المستقبلية "[4].

أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة إجمالاً بأنه " حسن في جملته و أنه أفضل مشروع قدمته انجلترا لمصر حتى الوقت الحاضر ولا يسعني إلا أن أشكر محمد

[1] – الأهرام : المصدر نفسه.
[2] – السياسة : ١٧ أكتوبر ١٩٢٩.
[3] – الأهرام : أول سبتمبر ١٩٢٩.
[4] – الأهرام : ٩ أغسطس ١٩٢٩.

محمود باشا ، بل و أهنئه على حظه الحسن ". ولكن الأمير عمر طوسون لم يلبث عند التفصيل أن قسم المشروع إلى قسمين : قسم خاص بمصر و الثاني خاص بالسودان أما القسم الخاص بمصر فهو مقبول بعد أن وضح بعض النقاط الغامضة ، وذكر أن هذه هي وظيفة البرلمان الذي سيعرض عليه المشروع ، فيضع له مع التحفظات ما يجعله أقرب إلى مصلحة مصر ، وتقدير قيمة التكثات التي تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال ، أما القسم الخاص بالسودان الذي تناول مسألتة دون المشاريع السابقة التي أرجئت مسألة السودان إلى اتفاق آخر و بذلك يفسر رجوع الحالة في السودان إلى اتفاقية ١٨٩٩ وجوابا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش إلى السودان بناء على هذه الاتفاقية إلا وهو قول وزير الخارجية الإنجليزي "إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات . فإن الحكومة مستعدة بأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عوده أورطة مصرية إلى السودان ، في الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة " أن ارتكازنا على روح العطف ، ووعد رجوع الجيش المصري إلى السودان اقتراحا يفحص بهذا الروح ، ثم منح هذا الجيش و تفسيره بأورطة مصرية ، وتقيد عودتها إلى السودان بالوقت تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة – تلك الأمور تنذر بأن الإنجليز ليسوا خالصين النية حتى في اتفاق ١٨٩٩الباطلة في نظرنا ، والتي لا تزال إنجلترا تدعى إنها تحترمها ، وتقيم الدليل على التمسك بها بإيداعها في سجلات جمعية عصبة الأمم– ، وقد ختم الأمير عمر طوسون حديثة بقوله " إنني لا أرى إننا نخسر كثيراً إذا ضحينا بشيء من حقوق مصر ، في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان ولكن يظهر لي أن الإنجليز يريدون منا أن نضحي بالسودان في سبيل مصر ، وهم يعرفون إننا إذا رضينا بذلك ، فقد ضحينا بالاثنين معاً من حيث لا ندرى لأن السودان لمصر بمثابة روحها وهى بدونها جثه هامدة[1] .

وقد وصل السير لورين المندوب السامي البريطاني الجديد إلى الإسكندرية في أوائل سبتمبر ١٩٢٩ وكانت الضجة قائمة في مصر على مشروع محمد محمود – هندرسون ، وطريقة عرضه على الأمة ، فتمسك الوفد بأنه لا ينظر في المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية ، فقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود ، ولا شك أن هذا مكسب للأمة[2].

وقد رأى محمد محمود أن خطبة دالتون ، قد شجعت الوفد على الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ترغب في التعاون معه ، فأفضى إلى لورين بذلك الذي أجابه بأنه لا يستطيع أن يتصور أن الحكومة البريطانية تريد أن تنهى على مصر الطرق و الوسائل التي ينظر بها

---

[1] – المصدر نفسه : ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ ؛

[2] – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٠٩.

الشعب المصري إلى مقترحات المعاهدة ، وفى الحقيقة فإن الحكومة البريطانية اشترطت لعقد المعاهدة أن تكون مع حكومة منتخبة انتخابا حراً.

وردا على الانتقادات التي وجهت إلى محمد محمود باشا في مصر بشأن الاحتلال العسكري في منطقة القناة قال ان انجلترا لأسباب معروفة لا ترفع يدها عن هذه المنطقة لأهمية موقعها على طريق اتصالاتها مع الهند ، وقبول هذه الميزة إنما هي بمثابة الاعتراف لانجلترا بهذا الدور في معاهدة صداقة توقعها مصر وتراعى المصالح المشتركة للجانبين[1] .

ومما لا شك فيه أن المفاوضات اعتمدت أساساً على شخص محمد محمود من حيث مقدرته وكفائتة ومدى إيمانه بمطالب بلاده وتمسكه بها ، ولكن لم تدون جولات هذه المفاوضات في شكل جلسات في المصادر المصرية أو البريطانية ، بل تمت شفوية على أساس المشروعات المطروحة ، الأمر الذي ضيع علينا مصدرا مهماً لدراسة مركز محمد محمود وحجم مقدرتة ومطالبة ورد الفعل لدى المفاوض البريطاني وبالتالي الردود المحتملة و المتوقعة[2] .

وكذلك فإن محمد محمود ذهب إلى لندن بهدف التفاوض فى مسائل محددة ثم سيق إلى التفاوض بشان القضية المصرية كلها ، فان ذلك اثر في قدرته على ترتيب أوراقة قبل البدء في المفاوضات ، وقد تمثل هذا في أنه بدأ في التفاوض وليس لدية مشروع محرر يمثل الحد الأدنى لما تطلبة بلادة والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية[3].

وقد هاجمت تلك الصحف أيضاً موقف الوفد الصامت من المشروع ، بأنه خوف من ضياع السلطة من بين أيديهم وتهديد لكيانهم ، وأن هذا الموقف من الوفد سوف يؤدى إلى تشدد بريطانيا وضياع المشروع ، وبالتالي خسارة للمكسب التي حصلت عليه مصر . وبالطبع دافعت تلك الصحف عن محمد محمود وأنه لم يكن " ساعي بريد " كما يدعى الوفديون ، وأنه قد بذل جهداً كبيراً في المفاوضات . كما روجت جرائد ( السياسة – و الثغر – و الكشكول ) للمشروع وأخذت تبين مزاياه وأن الاستقلال هو أساس المشروع ، وأنه أحسن ما عرض على البلاد وأن في ضياعة جريمة في حقها وسد طريق التفاهم ، كما أنه أخر ما تسمح به الحكومة البريطانية.

---

[1] – ماجدة محمد حمود : المرجع السابق ،ص ١٥٢

[2] – احمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ -١٩٥٣ ، دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ص١٧١-١٧٢.

[3]– نفسه، ص ١٨٢.

بعد إعلان محمد محمود باشا نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة في البرلمان لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة في الداخل ، مهدرة حقوقها وحريتها .

وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات في عهدها وكان هذا مكسب للأمة ، لأنها لم تتنازل عن حقها الاساسى في اختيار ممثليها في البرلمان[1]. وبذلك نجد أن انجلترا لا يهمها مع من تتفاوض بل تحقيق مصالحها واستمرار التفاوض .

## ٢- موقف البرلمان البريطاني من مفاوضات محمد محمود -هندرسون :

وعن حالة مصر السياسية وتعطيل البرلمان المصري دارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢٩ سأل فيها مستر Ponsonby وزارة الخارجية "هل توجد أي تصريحات تتعلق بالقضية المصرية وعوده إلى حكومة برلمانية طبيعية ؟" رد علية سير تشمبرلين Chamberlain " بالنفي ولا توجد أية إضافات جديدة لهذا الموضوع"[2]. أي مازال الاعتساف و إهدار حقوق الشعب المصري مستمرة في ظل تعطيل الدستور .

ودارت مناقشة في مجلس العموم حول زيارة وزير مصري حافظ عفيفى بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٢٩ وجهت أسئلة إلى وزير الخارجية من قبل Lieut- Commander Kenworthy يقول فيها" أن حافظ عفيفي بيه قام بدور وزير الخارجية في النظام المصري الحاضر ، الذي هو موجود فى الوقت الحاضر بلندن ، هل هناك غرض للتفاوض مع حكومة إنجلترا ؟ واذا حدث ذلك هل يوجد أى تصريح للمفاوضات في البرلمان؟ " رد عليه السير تشمبرلين" بالرفض لان الوزير المصري للشئون الخارجية سبب مجيئه إلى لندن هو جولة تفتيشية على البعثات الدبلوماسية المتعددة في أوروبا ، التي قد تضمنت زيارة طبيعية لهذا البلد، بينما الدكتور حافظ عفيفي ممكن أن يستغل فرصة زيارته هنا ويناقش موضوع المفاوضة ولكن حكومة بريطانيا ليس عندها النية في اقتراح مفاوضات[3] .

وسؤال آخر من Lieut-Commander Kenworthy "أنه يجب استشارة الناس المنتخبين في مصر طالما الاتفاقية حدثت في هذا الصيف ؟ لأن هذه الاتفاقية وقعت في غياب البرلمان ؟ ". فرد عليه مستر Loeker-lampson "إنها قضية محلية تخص المصريين ويجب أن يقترح Lieut-Commander Kenworthy في البرلمان المصري " تصديق على هذه

---

1 - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

2 - Parliamentary debates fifth series, Vol.224,1929, p 1794 .

3 - Parliamentary debates fifth series ,Vol.227 ,1929 p 855 .

الاتفاقية المهمة جدا للشعب المصري و السوداني ، و الفكرة هنا أن هذه الاتفاقية تزيد في الفصل بين مصر و السودان مائيا و اقتصادي "[1].

ودارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني حول العلاقات الانجلو مصرية في ٩ يوليه ١٩٢٩ و ألقيت فيها عده أسئلة اشترك في توجيهها مستر Mr. Hopkin حيث طلب من وزير الخارجية" توضيح الخطوات التي قد أخذت ضمن الاتفاقية مع مصر في نطاق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ و تحفظاته الأربعة ؟" فأجاب مستر Mr. Dalton قائلا "إن النائب Hon يقول المحادثات كانت مع رئيس الوزراء المصري في الفصل في عدة مسائل متعلقة بالعلاقات الانجلو مصرية الطبيعية "[2].

وفي اليوم التالي للجلسة ١٠ يوليو ١٩٢٩ سأل مستر Thurtle وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" كيف تعقد اتفاقية مع الحكومة المصرية في ظل برلمان معطل ؟" فرد عليه مستر هندرسون Mr.A.Henderson " انه يعقد محادثات مع رئيس الوزراء المصري في تقدم فيما يتعلق بالمسائل العديدة في العلاقات الانجلو مصرية بشكل طبيعي ، ولكننا لا نأخذ أي مقترحات عامة في الوقت الحاضر " ؟ وسأل سؤال آخر من المستر Mr. Thurtle" عن عدم وجود هذه المساندة من الشعب المصري للحكومة المصرية عند أي تصريح بريطاني لاتفاقية مع مصر ؟" فرد كابتن أيدن Eden بسؤال آخر" هذا كما يحدث نفس الشيء في روسيا بمعنى عند عقد أية اتفاقية مع الحكومة الروسية لا توجد أية مساندة شعبية لهذه الاتفاقية"[3].

و كان أول عمل لوزارة حزب العمال في سياستها حيال المسألة المصرية استقالة أو إقالة اللورد Lloyd George من منصب المندوب السامي البريطاني في مصر و أعلن المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية في مجلس العموم هذه الاستقالة في يوم ٢٤ يوليه ١٩٢٩ و يتبين من تصريحاته أن الوزارة طلبت منه أن يستقيل ، فقد سأل المستر تشرشل" عما إذا كانت الحكومة هي التي أرغمته على الاستقالة ؟"، فأجاب "أن التلغراف الذي بعث به إليه كان في صيغه تعد بمثابة دعوة له لكي يعتزل منصبه ، فكان هذا الجواب دليلا على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة ، وبخاصة لأن حكومته لم تعينه في منصب آخر و قد بين المستر هندرسون في بيان ألقاه في مجلس العموم في تبرير إقصاء اللورد لويد عن منصبة أن فحصة للمكاتبات التي تبادلت بين سلفه و بين اللورد Lloyd لويد قد أظهرت له بوضوح أن الموقف الذي أتخذه اللورد Lloyd في مصر كان بعيدا عن العطف على سياسة المستر

---

1 - ibid, p 2331 – 2332 .
2 - Parliamentary debates fifth series, Vol.29 ,1929, p 704 – 705 .
3 - Parliamentary debates fifth series, Vol.229,1929, p 855.

Chamberlain تشمبرلين في الإقلال من التدخل في الشئون المصرية الخالصة إلى أقصى حد ، و في تفسير تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تفسيراً سخيا واضحا ، وذكر أنه لم تكن سياسته تقل بالتأكيد عن سياسة سلفه في تحررها ، وكان نجاحها يعتمد على مدى التفاهم والعطف الذي ستقابل به من المندوب السامي البريطاني في مصر ، فقد أرسل إلى اللورد لويد برقية في يوليه ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم اللورد لويد Lloyd منه انه دعوه له للاستقالة[1].

وفى حقيقة الأمر أن مستر تشمبرلين Chamberlain كان قد ضاق فعلا ذرعا بسياسة اللورد لويد Lloyd في مصر من قبل سقوط وزارة المحافظين ، وخصوصا بسبب تشدده في مسألة رغبة كانت قد أبدتها الحكومة المصرية في إبريل ١٩٢٩ بفرض ضرائب ورسوم على الخفر و البلديات و البترول و الدمغة ، وفرضتها على الأجانب أسوة بالمصريين، وكان المستر Chamberlain تشمبرلين يميل إلى التساهل في هذه المسألة ، ولكنه لما كتب إلى اللورد لويد Lloyd يعلن موافقته على ما قدمته الحكومة المصرية من مقترحات ، وينبهه إلى أن التدخل في شئون مصر الداخلية يجب أن يقتصر على المسائل الكبرى فقط رد اللورد لويد Lloyd بأن " منح مصر أي تساهل جدي ، حتى ولو كانت طلباتها في ذاتها معقول ينطوي على خطر كبير ، ما لم يكن التساهل جزءاً من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الأساسية " وذكر أن إنجلترا قد تساهلت مع مصر حتى ذلك الحين " إلى درجة يستحيل معها وجود مجال لتساهل جديد يحمل مصر على أن تقبل الحد الأدنى لطلباتنا و تمكننا من أن نصفى تحفظات ١٩٢٢ " عن ذلك ضاق السير اوستن تشمبرلين Austen Chamberlain بمندوبة السامي وضاق به رجال وزارة الخارجية ، الذين ألحوا على السير تشمبرلين في إلا يجدد تعيينه بعد انقضاء سنواته الخمس ، وكان الوزير يأمل أن ينقله من مصر إلى أفريقيا الشرقية ، التي كانت أوضاعها السياسية تتلاءم مع مواهبه[2].

ودارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٣نوفمبر١٩٢٩حيث سأل المستر Remer رئيس الوزراء" عن الآراء المتضاربة عن التحفظات من قبل الحكومة البريطانية بالنسبة لطلب الحكومة المصرية بالدخول في عضوية عصبة الأمم من خلال عقد المعاهدة الحالية فما هي وجهة نظر حكومة بريطانيا ؟ " أجاب المستر هندرسون بمراوغة" بأنه قد صرح كثيرا و بشكل متكرر على هذا السؤال ، ولكن تصريحه كان فيه شئ من الغموض و هذا الموضوع سيناقش في المجلس قريبا ،حتى يتوافق عليه ويكون من واجبي توضيح وجهة نظر الحكومة البريطانية و اقترح أيضا بنشر هذا الموضوع بمذكرة من قبل

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol.230 ,1929, p 1643 .

[2] – محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ٢٠٤ ، أيضا عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص ٦٩٨ .

الحكومة ، وبلا شك نجد إصرار إنجلترا على تحفظها الشديد بعدم إصدار تصـريح واضـح بدخول مصر في عصبة الأمم ، حتى لا تجعل مصر عرضة لتـدخل القـوى الأجنبيـة ، أو مساعداتها لمصر من الاحتلال البريطاني وعن أصداء مقترحات محمد محمود – هندرسـون في الرأي العام المصري و البريطاني وخاصة موقف حزب المحافظين ، تناولت الصحف هذا الرأي فمن أهم ما يلاحظ الرأي العام المصري هنا هو أن المقترحات قد لقيت قبـولا حسـنا بصفة عامة من جميع الأحزاب و الهيئات المصرية مع اختلاف بين التأييد المطلـق و التأييـد المقرون بتحفظ و الامتناع عن مهاجمة المقترحات كما فعل الوفد ، أما التأييد المطلق فكان من حزب الأحرار الدستوريين الذي روجت له جريدة السياسة ، كما أصدر حزب الاتحاد بيانا في ١٠ سبتمبر بالموافقة على هذه المقترحات ، وانه أيضا أساس صالح لتسـوية العلاقـات بـين مصر و بريطانيا العظمى"[١].

و لم يكد البرلمان الإنجليزي يفتح أبوابه في أوائل نوفمبر حتى انهالت الأسـئلة علـى الحكومة من جانب المحافظين ، فلم يكن يمضى أسبوع من غير أن ترى حكومة العمال نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة تضطر حيالها إما إلى المراوغة أو إلى تأويل مشروع يرضـي الإنجليـز و يغضب المصريين[٢].

وجرت هذه المفاوضات في صيف هذا العام ودارت مناقشـة فـي مجلـس العمـوم البريطاني بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٢٩ يسأل فيهـا مسـتر N . Grattan-doyle وكيـل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل هو استلم اقتراح بوضع قناة السويس تحت سيطرة عصبة الأمم ، وإذا حدث ذلك ما طبيعة الإجابة عليه ؟" فرد علية رئـيس الـوزراء مسـتر Henderson هندرسون" بالنفي و لم يصل هذا الاقتراح إلى الحكومة البريطانية أو من أية حكومة أخرى أو من عصبة الأمم نفسها ، وهذه الفكرة توحي بزعم دخول قناة السويس تحت السيطرة الدوليـة من قبل عصبة الأمم"[٣] .

وسؤال آخر من قبل هذا النائب Sir N.Grattan-Doyle إلى رئيس الوزراء" بوجـود أي تقدم في المقترحات المقدمة من الحكومة البريطانية من أجل معاهدة الانجلو- مصـرية ؟" فكان رد مستر هندرسون Hnderson " بعدم وجود أي تقدم في المقترحـات خاصـة عنـدما وصل خطاب من رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا بتاريخ ٣ أغسطس١٩٢٩ بأنـه سوف يعرض المسألة عندما يجتمع البرلمان المصري ، ولذلك يجب انتظـار الانتخابـات ،و أخاف من عدم تمسك الشعب بمحمد محمود باشا رئيس للوزراء مرة ثانية؟ " وسـأل المسـتر

---

[1]- الأهرام : ١ سبتمبر ١٩٢٩ .

[2] - السياسة : ١٩ ديسمبر ١٩٢٩ .

[3]- Parliamentary debates fifth series, Vol.231,1929, p 632.

Mr. Remer وزير الحرب و القوات المسلحة سؤالاً آخر" إذا وجد تقدم في المعاهدة مع مصر هل تبنى مصر الثكنات الضرورية للفرق العسكرية لتحرس قناة السويس وما هي تكلفة الخزينة العامة البريطانية لبناء تلك الثكنات ؟ "وكان رد مستر Shaw بخصوص الجزء الأول من السؤال" بأنه يوجد عوامل متعددة للبناء بشكل سريع لهذه الثكنات. ولذلك فقد صرحت الحكومة البريطانية " تعهد مصر بأن تقدم مجانا للحكومة البريطانية في الأماكن التي يتفق عليها أراضى وثكنات تعادل الأراضي و الثكنات التي كانت تشغلها ١٩٢٩ القوات البريطانية في مصر ، ونظرا إلى العقبات الفنية التي تعترض أجزاء النقل تدريجيا ، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة ، ثم يبدأ في النقل لذلك لا تأخذ النقل بشكل سريع لبناء هذه الثكنات وهذا ما صرحت به الحكومة البريطانية"[1].

ففي إجابة للمستر هندرسون على سؤال من الكابتن Crook shank في مجلس العموم بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢٩ "هل استلم هندرسون وجهة نظر الحكومات الأخرى مثل نيوزيلندا و استراليا بخصوص المعاهدة الأولية . وإذا حدث ذلك هل يوجد تصريح على هذا الموضوع ؟"فكان الرد من وكيل الدولة للشئون الخارجية مستر Ponsonby " انه يوجد مشاركة في وِجهات النظر الصادقة بين العديد من الحكومات مع بريطانيا على تيار الأسئلة الدولية التي تكون ميزة أساسية في الارتباط مع السياسة الأجنبية ، وأن كل دولة تقول وجهة نظرها تكون بدافع كثير من الموضوعات أو المسائل " الاعتبارات و المصالح " ويجب أن تنتشر، لذلك لا يوجد أي تصريح لهذا الموضوع – وتشير الفكرة إلى جعل المسألة المصرية مسألة عالمية يتدخل فيها كثير من الحكومات "[2]–فسأل مستر Mr. Hore-belisha هل انه ليس من المهم أن تعرف وجهات نظر الحكومات الأخرى منا لأملاك البريطانية الذي حولها النائب Hon إلى مبدأ الدبلوماسية السرية ؟ رد عليه مستر Ponsonby" أن رئيس الوزراء رد بالأمس أن نشر وجهات النظر للحكومات الأخرى الخاضعة للسيطرة البريطانية أمر غير مرغوب فيه ، لذلك استكمل الكابتن Eden بسؤال آخر" إذا كانت هذه هي وجهة نظر الحكومة لماذا لا توجد مراسلات سرية بين اللورد Lioyd و الحكومة المصرية " ؟ رد علية مستر Ponsonby" مصر ليست ملكية خاصة لإنجلترا"[3] . ونجد أن الفكرة هنا ترمى إلى جعل مصر ملكية عامة لكل الدول الأجنبية باشتراك إنجلترا بالنصيب الأكبر.

---

[1] -ibid, p 633 – 634.
[2] - Ibid , p 1014.
[3] - ibid, p 1014 – 1015 .

و قد ناقش النائب Eden في مجلس العموم البريطاني بعض اقتراحات بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٢٩ عن "التحفظات التي تأخذها الحكومة البريطانية في حالة فشل الحكومة المصرية في إنجاز تعهداتها في المقترحات المقدمة في الاتفاقية الانجلو مصرية ؟" فرد عليه مستر هندرسون Mr.A.Henderson "بأنه من الصعب إعطاء إجابة مؤكدة على تلك الاقتراحات و لذلك سميت هذه المقترحات بالافتراضات و على آية حال يجب التأمل في تلك الظروف التي صورها النائب Hon ، ويجب على الحكومة البريطانية المحافظة على حقوق أي حزب يعقد معاهدة ثم تفشل هذه المعاهدة فيجب على الحكومة البريطانية حفظ حقوق هذا الحزب"[1].

وسؤال أخر من الكابتن Eden إلى النائب Hon "على الاتصال بالحكومة المصرية بخصوص هذه المسألة – التحفظات واحتفاظ بحقوق الحزب المشارك (الأحرار الدستوريين) في المعاهدة ؟" كان الرد من رئيس الوزراء المستر هندرسون Henderson "بالنفي ، فألح Eden في سؤاله هل توجد نية في الاتصال مع الحكومة المصرية إذا تغيرت هذه الظروف الحاضرة و المقصود بها في فترة عرض المقترحات المفاوضة على البرلمان عندما ينعقد في مصر ؟" كان رد المستر هندرسون" انه ليس عنده أية نية اتصال معهم في ظروف ضرورية، والفكرة هنا تشير إلى عدم اهتمام هندرسون بالاتصال بالحكومة المصرية في هذا الوقت لأنه يعتمد على رئيس الوزراء المصري محمد محمود في عرض تلك المقترحات على البرلمان المصري ، فسأل النائب Eden "هل Hon لا يرى أية ظروف قد تغيرت تماما من بنود الاتفاقية ؟ "فرد عليه سير Sir H. Groft بسؤال آخر "هل سيكون المجلس عنده فرصة للمناقشة بالكامل عن هذا السؤال قبل الاحتفال بعيد الميلاد و تشير الفكرة هنا إلى الهروب من الأسئلة المحرجة التي وجهها كابتن Eden حول مسألة التحفظات وظروف المعاهدة الحالية؟" ولذلك كان رد المستر Henderson "أنا لا أستطيع أن أقول إن هذا المجلس عنده فرصة لمناقشة هذه المعاهدة قبل التصديق عليها من قبل البرلمان المصري"[2].

و استمر كابتن Eden في أسئلته المحرجة إلى المستر هندرسون في مجلس العموم بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٢٩"هل توجد مع المواد الستة المقترحة في الإتفاقية الانجلو مصرية مع الاحتفاظ بالمصالح الأجنبية وحماية الأقليات الأجنبية و مصر تكون ملتزمة ومسئولة عن ذلك كما يوجد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢وإذا لم يحدث ذلك هل تقترحون أية اتصال جديد لتدخل أي سلطة أجنبية في هذا الموضوع ؟" رد علية مستر هندرسون "إذا كانت نتيجة المقترحات الحاضرة تضمن اتفاقية الانجلو- مصرية، سوف يبدل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

[1] - Ibid, p 1510 .
[2] - Ibid , p 1510 .

كما نعرف الحالات الخاصة لتراجع الأحزاب الأخرى القوية ، وتعهداتهم فيما يتعلق بالحماية كلٍ من المصالح الأجنبية والأقليات الأجنبية في مصر كالاتصالات بالقوى الأجنبية كما حدث في مارس ١٩٢٢ ، وعلى كل حال قد تأملت الخاتمة النهائية لهذه المعاهدة ولا يوجد اتصال جديد سوف يحدث"[1]. وهذه الفكرة تشير إلى تخوف بريطانيا المتزايد من اتصال الحكومة المصرية بأية قوة أجنبية أخرى مما يستدعى التدخل في شئون البلاد الداخلية لدى القوة الأجنبية بحجة الامتيازات الأجنبية أو حماية أرواح والأقليات الأجنبية .

وعن الرأي العام البريطاني نجد تعرض المقترحات البريطانية لمعارضة شديدة من حزب المحافظين و ذلك بقصد إسقاط هذه المقترحات أو إرغام حكومة العمال على تفسيرها تفسيرا لا يتفق مع الروح التي أملتها فقد حرص المستر تشرشل على أن لا يترك فرصة تمرد من أن ينتهزها بالتنديد بالمعاهدة المقترحة ، وليبين ما تجنيه ليس فقط على مركز بريطانيا الممتاز في مصر بل و على مصالح الأجانب المقيمين فيها وحقوقهم أيضاً[2].

وفى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ألقى المستر تشرشل خطبة عنيفة صرح فيها" بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثاً خطيرا سوف يرن صداه في جميع أرجاء آسيا ، ثم ندد بحكومة العمال التي نجحت في شهور قليلة في إهلاك كل عناصر الأحرار الدستوريين في مصر وهى التي اعتمد عليها تقرير لجنة ملنر بصفة خاصة ، ولم تواجه غير ألد أعداء بريطانيا . وقرر أن الحكومة العمالية قد تدخلت في شئون مصر خلافا لكل تصريحاتها عندما ألحت في أن تجرى الانتخابات في مصر للبرلمان على قاعدة الاقتراع العام . ثم هاجمها للطريقة التي أقالت بها اللورد Lloyd قائلا: إن هذه الطريقة هي التي أثارت المذابح في فلسطين مباشرة إذ اعتبرها الثوار دليلا على ضعف الحكومة البريطانية ، فظنوا الفرصة ملائمة للثورة "[3] .

على أن هذا الموقف العدائي المتطرف للمقترحات لم يلتزم الأحرار البريطانيون الذين رأوا أن فكرة الاستقلال كانت هي الفكرة السائدة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وانه من الضروري أن تعتبر مصر دولة مستقلة ذات السيادة ، ويكون هذا المبدأ هو العامل الرئيسي في جميع المفاوضات حيث أن مصر لم تكن قط جزءاً من الإمبراطورية ، على أنهم رأوا في نفس الوقت أن الحكومة العمالية قد وصلت إلى أقصى حد ممكن في تحقيق آمال الشعب المصري ، ولا يمكن أن تذهب إلى أقصى من هذا وأن موافقة بريطانيا على وجود الجنود المصريين في السودان ، لا يجب إلا أن يعنى أن لمصر فيه مصالح وأنه من الواجب أن تعلن

---

[1] - Ibid, p 2048 .

[2] - الأهرام: ٦ سبتمبر ١٩٢٩ .

[3] - Parliamentary debates fifth series ,Vol .233 ,1929, p 2005 – 2007 – 2008 .

بريطانيا بجلاء أن رفع الراية المصرية في السودان ووجود الجنود المصريين فيهـا لا يعنـي جواز تدخل المصريين في إدارة السودان[1].

أي أن الفكرة التي كان يرمى إليها الأحرار البريطانيون هي التساهل في مسألة الاسـتقلال المصري على حساب الاستئثار بالسودان و سنرى أن هذه الفكرة نفسها هي التي كانت تعتنقها الحكومة العمالية.

على أثر تصريحات بمجلس العموم بجلسة ١٨ نوفمبر ١٩٢٩ قامـت مناقشـة بمجلـس اللوردات بشأن تلك التصريحات وفى الواقع أن التصريحات التي أدلت بها حكومة العمال فـي ردودها على الاستفسارات البرلمانية كانت مفاجأة للذين اعتبروا المقترحات البريطانية محققـة لآمال البلاد فقد أوضحت الحكومة :-

أولا : أن المبدأ الماثل في التبليغ البريطاني المشهور الذي أرسل إلى الدول فـي ١٥ مـارس ١٩٢٢ " مبدأ مونرو البريطاني " لن تغير منه المعاهدة.

ثانيا : بخصوص الاعتراف لمصر بأنها مسئولة عن حماية الأجانب ، صرحت بأنه إذا لم يقم ملك مصر بتعهده بأن حكومته مسئولة عن حماية أرواح الأجانب و أموالهم ، فإن ذلـك يعد إخلالا بشروط المعاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم آنذاك بحمل مصـر على القيام بعهودها حق القيام .

ثالثا : أما بخصوص السودان فقد أوضحت الحكومة البريطانية إنها تحـتفظ بالسياسـة التـي بسطتها لجنه ملنر في تقريرها بلا قيد ولا تحفظ و أن هذا هو ما جهرت به فـي عـام ١٩٢٤ و في نيتها المحافظة عليه[2] .

وهذا كل ما دار في مجلس العموم البريطاني في تاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢٩ ، ومجلس اللوردات بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٩ .

ففي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ أدلى سير اوستن تشمبرلين بتصريح فـي مجلـس العمـوم البريطاني ذكر فيه "رفض زعيم المعارضة Hon أي فرصة للمناقشة اليوم فـي المقترحـات المعاهدة بحجة أنه لا توجد مفاوضة حدثت بين الحكومة البريطانية و الحكومة المصرية مثـل هذه الاتفاقية من تعاون وتبادل للآراء وبالرغم من ذلك قد تعرضت هذه المعاهدة لنقد كبير من جانب كما عرضت علينا في الورق الأبيض في المجلس و حتى الحكومة المصرية تعتـرض

---

[1] - Ibid , p 2009 – 2010 – 2015.
+ house of lords fifth series, Vol.72,1929, p 1165 – 1169.

[2] - Parliamentary debates fifth series, Vol.233 ,1929, p21- 22 .
+ house of lords fifth series, Vol. 75,1929, p 1148- 1154 – 1156.

على هذه المقترحات وعندما تظهر فرصة لمناقشة المقترحات التي تكون كاملة في شكلها النهائي سوف يفتح المجلس التصويت على تلك المقترحات"[1].

و كانت أول نتيجة لهذه المقترحات و هو ما كان مقنعا أن يوضح نية حكومة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء المصري ، وأن يعرض مقترحاته على البرلمان المصري و كان يتمنى موافقتهم وتوقيعهم على هذه المقترحات ولكن كانت خاتمة المفاوضات في لندن .أي عندما يعرض محمد محمود المقترحات على البرلمان في مصر ثم يعود بتوقيعاتهم إلى لندن ولكن حدث ما توقع حدوثه – فرض الشعب المصري على رئيس الوزراء محمد محمود باشا الاستقالة و أيضا دعوة إلى انتخابات برلمانية حرة في مصر ، لأن الشعب المصري رافض لوزارة محمد محمود و حزبه القيام بعقد المعاهدة ،وثارت بقضية أخرى وهى قضية الانتخابات ويستكمل زعيم المجلس Hon دهشته من غرض المصريين في قضية الانتخابات فقال هاربا من السؤال إنه لا يعرف إصرارهم على الانتخابات و لكن الحقيقة يعرف جيدا أن حكومة محمد محمود باشا لا يرضى عنها الشعب المصري في عقد المعاهدة فقال زعيم المعارضة Hon " مثل هذه النهاية المتطرفة التي يمكن أن أنصح – أوصى -بها حكومة جلالته في المملكة المتحدة(بريطانيا ) و شمال ايرلندا أن يذهب في أمنيتهم أن يبلغوا هدفهم في تسوية دائمة و شريفة عن طريق أسئلة معلقة وغير مبتوت فيها بين بريطانيا العظمى ومصر[2] " أي أن الفكرة تشير إلى مناورة بارعة ولكن هذه المناورة على كل حال ، قد أحبطت نتيجة إرغام البرلمان المصري على تقديم محمد محمود باشا استقالته.

وصرح أيضا مستر تشمبرلين في هذه الجلسة عن موقف مصر الحاضر من تصريح ١٩٢٢" بأن إنجلترا تعترف باستقلال مصر وأيضا بممثلي مصر السياسيين ولكن توجد وجهة نظر خاصة من الإمبراطورية البريطانية في مصر وهى بخصوص تدخل أية قوة أجنبية في القضية المصرية لأنه يعتبر عمل غير ودي . و بذلك تشير الفكرة إلى رفض طلب مصر في اشتراكها في عصبة الأمم"[3].

وتشير الفكرة إلى إرجاع سبب الاضطرابات و المظاهرات و الثورة في السودان إلى الشعب المصري وأيضا الخيانة و الإساءة للحكومة البريطانية وتوج كل هذا بقتل هذا الضابط البريطاني السير لي ستاك .

ثم انتقلت المناقشة في نفس هذه الجلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ بأسئلة عن التشريع بالمفاوضات فسأل مستر Churchill" متى بدأت هذه المفاوضات هل في شهر يونيه ؟" فرد

---

1 - Parliamentary debates fifth series ,Vol .233,1929, p 1953 – 1954 – 1955.

2 - Ibid , p 1955.

1-Ibid,P1957 .

عليه المستر Henderson "نعم في يونيه و لكن أنا في حاجة إلى وضع عده ملاحظات عامة قبل التعامل مع هذه المقترحات ، والمهم أن نعمل من وجهة نظر المصلحة البريطانية مما آثار قلق النائب Hon لأنه يعرف جيدا أن مستر Churchill يعلم جيدا بداية المفاوضات في يونيه فلماذا يطرحها كسؤال في المجلس ، قلق النائبHon فقال هل تسرعت الحكومة البريطانية في سياستها نحو مصر بعقد معاهدة معها في ذلك الوقت ". وبذلك تشير الفكرة إلى معارضة حزب المحافظين على مفاوضة حزب العمال مع الحكومة المصرية في ذلك الوقت .

لذلك أعطى المستر Sir Austen Chamberlain للمجلس تفسيره " لماذا بدأت المفاوضات في شهر يونيه لأن رئيس الوزراء المصري و وزير الخارجية كانوا في لندن في ٢٥ يونيه ١٩٢٩ وأنا أعطيتهم مذكرة و عرضنا الخطوط الواسعة و العريقة و المقترحات الأولية ، وكان رئيس الوزراء المصري ومن معه كانوا حريصين على إنجاز تسوية مرضية للعلاقات الانجلو مصرية"[1].

واحتوت هذه الخطوط العريضة على توصيات لجنه ملنر ، وتحدثت طويلا آنذاك مع رئيس الوزراء المصري و لاحظت مدى قوة قلقة من عرض هذه المقترحات على البرلمان المصري و لذلك يجب أن يلاحظ المجلس قبل هذه النقطة ليس الشكل المجرد أن يتعامل مع هذه الأسئلة بالبساطة ولكن بالسؤال الكامل للعلاقات بين مصر و بريطانيا العظمى .

ثم يلتمس Sir Austen Chamberlain من أعضاء المجلس بالتعقيب على القرار التالي؟" بأنه يطلع زملاءه في مجلس الوزراء ، ثم يعطى لأحد الموظفين في وزارة الخارجية تفويضاً للتعامل مع المسائل المصرية حتى تصبح هذه المقترحات مكتوبة على الورق من قبل رئيس الوزراء المصري ، و هذا العمل بسيط جدا وواضح في نفس الوقت ، ولكن في نفس الوقت يأمر Chamberlain رئيس الوزراء المصري برفع كافة وجهات النظر إلى Chamberlain و ما يحدث في مجلس الوزراء المصري ،و يصوغون مقترحاتهم فسأل أحد أعضاء مجلس العموم سؤالاً" هل يمكن أن تصدر قرار آخر لتبني هذه الفكرة ؟ ثم أجاب Hnderson بنفسه على إجابة هذا السؤال " عندما بدأت تلك المحادثات يجب أن يخطط لها حتى نقدم للناس وجهات النظر من قبل المصريين والبريطانيين على عكس ما حدث ، في الوقت الحاضر قدمت وجهات نظر عديدة فرفض البرلمان وجهات النظر الأخرى"[2] .

و الفكرة هنا تشير إلى المراوغة و المناورة في طريق ترضية المقترحات حتى يوافق عليها البرلمان المصري ثم يعاد صياغتها وفقا للمصالح البريطانية.

---

1- Ibid, P 1657.
2 - Ibid, p 1966 – 1967 .

ويستكمل مستر هندرسون كلامه عن معاهدة ١٩٢٩ ، ويصف الظروف المشابهة لهذه المعاهدة مع الظروف المشابهة للمعاهدة السابقة ١٩٢٧ .

ويدافع -Henderson هندرسون- عن خطوات سلفه- Chamberlain تشمبرلين- عما فعله في معاهدة ١٩٢٧. فرد علية النائب Hon " يجب أن تنتظر الوقت و الخبرة حتى يمكن أن نتفاوض في سلام . ولم يكن عندي جواب أعطية لك في الوقت الحاضر" و يستمر Hon بقوله " ذلك كان عرضاً جدياً من قبل رئيس الوزراء – عبد الخالق ثروت – الذي طلب الأخذ بعين العطف و الاعتبار إلى حزبنا .

و يستمر Hon في حديثة فيقول " أن معاهدة ثروت – تتشمبرلين لم تكن في الوقت المناسب و لم يقبل ثروت أي بديل في المقترحات لأنه كان عنده هدف مشترك عام الشعب المصري"[1].

وتشير فكرة كل ما سبق إلى عقد مقارنة بين معاهدتين ١٩٢٧ – ١٩٢٩ من حيث ظروفها المناسبة ومناقشاتها ومقترحاتها و نتائجها ، واستنتج مستر Henderson بأن مفاوضته مع مصر كانت أساسها معاهدة ١٩٢٧ ، و يقول بصراحة في المجلس و بنفس أسلوب المناقشة التي تشير إلى تقدم سير المفاوضات ولذلك كان يجب أن أدرس أسباب الاختلاف في المعاهدة السابقة و أحللها و أعرف الأسئلة البارزة في هذه القضية و أعتبر معاهدة ١٩٢٧ معاهدة أولية لمفاوضتي ١٩٢٩ ، ونجد هذا الاعتراف بهذه النتيجة أنه أخطأ في عدم دراسة وتحليل المعاهدة السابقة ١٩٢٧ لكي يستفيد بها في مفاوضته .ثم أشار Hon بأن نتجنب مسألة السودان في الوقت الحاضر بعد الوصول إلى للموافقة على مقترحات هذه المعاهدة[2].

**وتشير الفكرة إلى أن السودان هي الصخرة التي تتحطم عليها المفاوضات لذلك يجب** تأجيل المناقشة في مسألة السودان بسببين ، لعقد أي مفاوضة قادمة ثم للتيسير على إنجلترا فصل السودان عن مصر.

واستكمل هندرسون حديثه عن هذه المناقشة "بأنه في خلال ستة شهور وخلال هذه الفترة القصيرة دارت مفاوضات ، بدأت بالمفاوضات بين سلفي وثروت باشا في يوليو ١٩٢٧ وفى نهاية ما يقرب من سنة فقط و تعرض المجلس إلى أسئلة من حزب العمال عن تقدم المفاوضات[3] ؟ ".رد عليه أحد أعضاء المجلس Dr Vernon Davies "إننا لم نكن موضع ثقة أو مسئولية تسبب فشل المفاوضات "فرد مستر هندرسون "أنه لا توجد أسئلة أو مناقشة بين

---

[1] - Ibid , p1966 – 1967.
[2] - Ibid , p 1968 .
[3] - Ibid.

يوليو ١٩٢٧ و مايو ١٩٢٨ و أنا اعتقد بوجود إعاقة من البرلمان المصري على تلك المناسبة التي لربما تكون مفيدة في المصالح و العلاقات الانجلو مصرية".

وتشير هذه الفكرة إلى اعتقاد إنجلترا بسوء التصرف نتيجة لسرعة عقد مفاوضة ١٩٢٩ بعد فشل المفاوضة السابقة التي عقدت ما بين يوليو ١٩٢٧ و مايو ١٩٢٨ مما أدى إلى فشل المفاوضات الحاضرة بسبب عدم تقرير الوقت المناسب .

و يشير مستر هندرسون إلى سياسة الحكومة البريطانية التي لخصت في مقالة أخيرة في صحيفة Times و قد أراد أن يقتبس منها هذه العبارة " وفى الطريق العام للمعاهدة الجديدة تتمثل محاولة لتأسيس العلاقات الأنجلو مصرية على أساس وجهات نظر سابقة من قبل اللورد كرومر و سياسة بعد الحرب لجنه ملنر ".

وتحدث مستر هندرسون Henderson عن تقرير ملنر أنا قد قمت بإعادة قراءته وأرى بوضوح ، لورد ملنر و زملاءه أخبروا بأفضل الحسابات العريضة للاستقلال ، ونحن في حاجة إلى اقتباس بعض الخطوط العريضة من التقرير الذي يقول " يجب أن تكون روح الأمل و العطف كاملة و إذا لم يوجد العطف سوف يقود إلى الفشل و أيضا هذه السياسة تؤدى إلى التقييد و الاستقلال للمصريين بخلق النوايا الحسنة المتبادلة و التعاون المتبادل بين إنجلترا و الشعب المصري[1] .

ويبرر التقرير بعيدا عن أي شك حكم لورد ملنر أنه يعترف بأن مصر كانت مهيأة ومستعدة للحكم الذاتي ، والمجلس يعترف في تصريح ١٩٢٢ بأن مصر دولة ذات سيادة مستقلة، بتحفظات أربعة نقاط لبريطانيا و هي : -

١- تأمين المواصلات البريطانية في مصر .

٢- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء عليها .

٣- حماية المصالح الأجنبية و الأقليات الأجنبية في مصر .

٤- السودان " يظل الوضع في على ما كان عليه "*.

وبالمقارنة بين الجهد المبذول في تلك المقترحات على الورق الأبيض و الجهد المبذول في المعاهدة الأولية لثروت باشا نجد فيما يتعلق بمعاهدة ثروت باشا هذا الجهد من قبل النائب Hon و كانت سياسة متميزة جدا في ذلك الوقت و أيضا تضمن الاتفاقية مع مصر استمرار لتصريح ١٩٢٢ ، وكذلك الشروط الموقعة من قبل رئيس الوزراء المصري في ١٩٢٤ و تضمن تلك الشروط و الإرسالية المهمة التي أرسلت إلى اللورد اللنبي

---

[1] - Ibid , p1969.

* كان السودان حكما ثنائيا بين إنجلترا و مصر ، طبقا لاتفاقية عقدت بين إنجلترا و مصر في ١٨٩٩ و نص التصريح على استمرار هذا الوضع.

Allanby في ٧ أكتوبر تضمن أيضا تصريح ١٩٢٤ ، ونجد تشمبرلين دخل مع ثروت باشا في معاهدة لربما تظهر مقبولة للشعب المصري و لكن خيبت آمال إنجلترا في رفضهم للمعاهدة ، ولذلك لا يتردد بأن يصف ذلك الجهد كجملة له بدون فقيمة لأن المعاهدة تؤكد سياسة تصريح ١٩٢٢ التي لا يرضى عنها المصريون"[١].

ويقول هندرسون أيضا أن الخلاف الرئيسي أو التعديل في المعاهدة ثروت باشا – تشمبرلين بشأن سؤال عن موقع الفرق العسكرية للدفاع عن قناة السويس التي كانت درست وعرفت في مفاوضة سعد – ملنر . ١٩٢٠ بأن ملنر استعد أن يوصى زملاءه بإزالة الفرق العسكرية إلى جوار التل الكبير . وهذه النقطة لا تمثل مشكلة لمصر ، وأيضا لورد ملنر لا يكون عنده أدنى مشكلة بالنسبة لإزالة تلك الفرق العسكرية من الإسكندرية و القاهرة علاوة على مصاريف نقلهم ، أضاف في نهاية حديثة ما قاله ثروت باشا في بنود مقترحات المعاهدة السابقة ١٩٢٧ "وجود القوات البريطانية لا تكون بأي أسلوب احتلال بضر بسيادة حقوق مصر "وتلك الكلمات تعنى أن الفرق العسكرية يجب أن توضع في موقع مقنع للحكومة المصرية نيابة عن الشعب المصري[٢].

ثم قاطع السير تشمبرلين الحديث فقال" إذا قرأتم المعاهدة فستجدون التزايد المستمر للفرق العسكرية البريطانية في مصر بسبب حالتهم الحاضرة لمدة عشر سنوات قادمة ، وإذا أذن لإزالة هذه الفرق العسكرية بواسطة اتفاقية و أو كنتيجة لقرار جماعي من مجلس عصبة الأمم " فنجد رد مستر هندرسون أن إنجلترا لم تكن مستعدة لانسحاب الفرق العسكرية من داخل مصر إلى قناة السويس لفترة ١٠ سنوات ، وهذه المسألة يجب أن تكون خاضعة لقرار إجماعي لمجلس عصبة الأمم ، وتشير الفكرة الآن عصبة الأمم هي صاحبة القرار لأية مسألة في العالم لذلك خوف إنجلترا لتلبية رغبة مصر لإلحاقها بعصبة الأمم ، ثم أشار تشمبرلين لا تغيير يمكن أن يجعل ضد رغبتنا ماعدا قرار مجلس عصبة الأمم"[٣].

وقد علق مستر Henderson على مسألة انسحاب الفرق العسكرية لمدة ١٠سنوات و أيضا خاضعة لقرار عصبة الأمم بأنه يحطم الكثير من الاعتراض على سياستنا في مصر ، يفسد كثيراً من الانتقادات حول تركز القوات البريطانية حول قناة السويس ، و الخطر الذي يهدد الملكية الأجنبية من الدول الأخرى ، الذي صرح بشكل قوى ضد سياسة الحكومة البريطانية . وخاصة وأن المصريين لا يحبون( وهم صادقون جدا) أن يكون عندهم فرق عسكرية بريطانية في احتلال عاصمتهم ، و لذلك تحت كل هذه الظروف يجب أن يستمر

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol .233,1929, p 1970.
[2] - Ibid , p 1971 – 1972 .
[3] - Ibid , p 1972 .

الاحتلال لمده عشر سنوات من توقيع المعاهدة ، ما تجعل تكون الفرق العسكرية بشكل محدود بجوار القناة بغرض الدفاع عن ذلك الشريان الحيوي للاتصالات للإمبراطورية البريطانية[1].

و فيما يتعلق بالسودان يقول المستر هندرسون أنهم مستعدون أن يقترحوا عـوده كتيبـة مصرية إلى السودان على أن تنسحب الفرق العسكرية من القاهرة ، التي أعلمت المجلس ربما تأخذ فترة من ثلاث إلى خمس سنوات يرون وجهة نظر المصالح للحاكم العام فـي السـودان Sir John M arffey الذي ظهر في الاتفاقية الانجلو- مصرية موافقة عودة كتيبة مصـرية واحدة إلى السودان ، و كتيبة واحدة لأنها تكون تحت الاختبار فإذا ظهر شئ يستوجب عـودة هذه الكتيبة يستطيع حاكم عام السودان وعنده مسئولية وقوة أن يزيل تلك الكتيبة من السودان . و تشير هذه الفكرة بإبعاد السودان عن بنود هذه الاتفاقية و أن تتساهل إنجلتـرا فـي المسـألة المصرية مقابل تساهل مصر في مسألة السودان .و أيضا يوجد الآن في السودان حـاكم عـام للسودان :

أ - هو قائد في الأساس

ب- يمكن أن يصدر أي تعليمات أو أوامر لصيانة وحماية الأوامر و السلام [2].

فسأل مستر Churchill ما موقف الحكومة مـن مسـألة السـودان ؟ فـرد مسـتر Henderson "أخذت الحكومة وقتاً طويلاً لأنها كانت أكثر امتناعا أن توافق علـى أي شـئ على إيه حال ، خوفا من تكرار الأحداث المؤسفة في عام ١٩٢٤ . شعروا في خاتمـة هـذه المعاهدة بخلق جو جديد بالكامل تضمن أن العلاقات بين البلدين قد كانت فيهـا روح التعـاون وتجنب مسألة السودان أثناء المفاوضات .

و بلا شك أصرت إنجلترا على إبعاد مسألة السودان من المفاوضات ، ويستكمل مستر هندرسون النقاط الأخرى للخلاف بين المقترحات الحاضرة والمفاوضة الأوليـة مـع سـلفي تشمبرلين ،أنا أذكر باختصار الفقرة السادسة من المقترحات الخاصة بحماية الحيـاة الملكيـة للأجانب، التي تعترف بأن المسئولية للحياة وحماية ملكية الأجانب في مصر ينقلان منـذ الآن إلى الحكومة المصرية ومن الخطر في معاهدة ثروت باشا أن نخاطر بالعلاقات الطيبـة بـين مصر و القوى الأجنبية ، أو تهدد الحياة وملكية الأجانب ، لذلك يجب على الحكومة المصرية في الحال ، التشاور في وجهات النظر وتبنى أفضل النتائج لحل صعوبة أي بند في المعاهـدة التي ستتعامل في هذه النقطة في الفقرة السادسة التي تفرض تعهد معاهدة مؤكدة على مصـر

---

[1] - Ibid, p 1973 .
[2] - Ibid, p 1974 -1975.

أن تضمن المحافظة على الحياة وملكية الأجانب في مصر وتأكيد روح التعاون بين الحكومتين[1].

و يستكمل هندرسون Henderson عقد المقارنة بين سلفه السابق و المعاهدة الحالية و خاصة في بند – مادة– المستشارين المالي و القضائي مستنداً على الفكرة التي تقول أن الحكومة المصرية التي في اهتمامه الخاص العمل الجيد مع الحكومة البريطانية أن تحجز لبعض الوقت خدمات المستشارين البريطانيين و بذلك تعتبر إنجلترا مصر تعبر سريعا و تخطو نحو التطور قضائي ، والمهم بأن هذا المقترح لن يخلق أية صعوبة أن يكون عند مصر موظفون بريطانيون في المالية و القضاء لكن تحت مسمى موظفين مصريين أو عند مصر موظفون من بلد آخر " أوروبيون " و لهم حكومتهم الخاصة و أشار هندرسون Henderson بان هذا الاقتراح مرضٍ لنا جميعا ، و خاصة فيما يتعلق بالشرطة و العنصر الأوروبي ، لأن Chamberlain احتفظ بالعنصر الأوروبي في الشرطة حتى يتم إصلاح النظام و التغيير الذي نحن قد اشتراطنا فترة التغيير و الإصلاح في خمس سنوات [2].

و عن السودان يقول سير Sir. Hilton young أن السؤال الكامل المتنازع فيه هو ما يتعلق بمستقبل السودان و إلى ذلك من أمور عديدة ، والمشكلة في السودان مختلفة عن المشاكل في مصر وهى مشكلة تطور المؤسسات الإمبراطورية البريطانية و النقط الوحيدة في هذه المعاهدة تمس السودان ، هي في الفقرة الخاصة بالعودة المحتملة ، لبعض الوقت لكتيبة مصرية إلى السودان ، ويشير سير Hilton young على اعتراض النائب Hon زعيم المعارضة ضد هذه السياسة و الظروف السيئة التي تعرض لها الضباط البريطانيون في السودان .

و بذلك نجد أن زعيم المعارضة Hon لم يكن غافلا بتاريخ السودان و المظاهرات و الاضطرابات و هي مسئولة عن المشكلات و المؤامرات الخبيثة لمنظمة دعت إنها تسمي" جماعة العلم الأبيض "، و كانت نتيجة صيانة ذلك الفريق بالأموال و الحافز من المصريين والدعاية ضد القاعدة البريطانية ، ولكن حقا لا يمكن الجدال في هذه المسألة لأنها ناقشت بوضوح في الورق الأبيض بعد توقيع على عرض المقترحات في محادثات مع زغلول باشا التي تقول " ليس فقط قد كانت كل التغيرات هناك في روح التعاون الانجلو مصرية الذي كان سائداً في الماضي ، ولكن مواضع مصرية تخدم أيضا تحت حكومة السودان شجعت أن تعتبر

---

1- Ibid , p 1975-1976.

2 Ibid , p 1976 .

أنفسهم كدعاة من وجهة نظر الحكومة المصرية بالنتائج في غياب أي اتفاقية ، تعيد حضورهم إلى السودان تحت ظل النظام الموجود الذي يصفه بأنه مصدر الخطر في النظام العام"[1] .

و أضاف سير H. young عندما اعترف رئيس الوزراء بحضور كتيبة مصرية إلى السودان كان مبعث إلى الخلاف و الفوضى و التخبط ، و يعتبر هذا ثلث تلك النتيجة التي كانت تريدها إنجلترا بعد القتل المروع الذي على أثره أحال النائب Hon أمر الكتيبة السودانية ، كمقياس أساسي للأوامر في السودان الذي يقول Hon في نفس الوثيقة " حكومة جلالة إنجلترا ليست تريد أي إزعاج للترتيبات الموجودة في السودان ، و لكن نحن نشير إلى الوضع الراهن الذي لا يطاق كليا، الضباط العسكريون و المدنيون و الموظفون الذين يتآمرون ضد الأوامر المدنية في السودان ، ويجب الوصول إلى وضع جديد يقبلونه حتى لا تفشل حكومة السودان إذا سمحت باستمرار هذا الوضع"[2].

وعن فوائد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الأحادي الجانب يقول مستر Mr.Nobel Baker زعيم المجلس أن المجادلة في هذا التصريح ممنوعة من قبل المعاهدة الآن ١٩٢٩ ، لأننا لدينا تسوية بأساس المعاهدة صحيحة مؤكدة أن تكون فرقنا العسكرية في منطقة قناة السويس و أيضا نمتلك موقعاً مؤكدا في السودان ، وكذلك توجد مجادلة أخرى من قبل اللورد Salisbury و كانت بشكل كبير و مفرط على إيجاد تسوية لموقعنا في القناة وأيضا في السودان ، وفى الحقيقة إننا أخذنا وعدا من دار القضاء – البرلمان – أن نكون عندنا معاهدة صحيحة وواضحة تماما في المادة ١٣ من المقترحات التي تقدمت و التي تقول إننا سيكون عندنا موقع في السودان وفقا لأسس اتفاقية ١٨٩٩ ، مقابل الدفاع عن قناة السويس ووضع فرق عسكرية فيه وهذا الموقع قانوني مأخوذ من القانون الدولي وفقا لاتفاقية ١٨٩٩ الثنائية و أيضا نطلب المساندة في الوضع الراهن التطبيق القانوني على المعاهدة أو الاتفاقية حتى يصان السلام فى العالم[3] " تشير هذه الفكرة إلى تمسك إنجلترا بالسودان مقابل سحب جميع القوات العسكرية من العواصم المصرية وتمركزها في منطقة القناة بدافع من الحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية .

وفي نفس الجلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ دارت مناقشات تحت عنوان " بدء المفاوضات، وتناقضات في تصريحات وزير الخارجية يقول فيها مستر Churchill في نهاية الجلسة سأل زعيم المعارضة Hon سؤالاً محدداً إلى وزير الخارجية قال فيه " أريد معرفة شئ واحد المفاوضات مازالت مستمرة ، هل تلك المفاوضات بدون معرفة المندوب

---

1 -Ibid , p 1980 .

2- Ibid , p 1980 – 1981.

3 - Ibid , p 1988.

السامي في مصر ؟ " فأجاب وزير الخارجية "كان يتذمر و يلمح بأن تلــك المفاوضــة كانــت مستمرة بدون معرفة المندوب السامي فقال ، نحن كنا نواصــل المفاوضــات ، وراء ظهــر المندوب السامي ، وكان المجلس يعلم الاجتماع الأول لتلك اللجنة الفرعية لمجلـس الــوزراء التي تعتبر هذه المقترحات بداية تقديم تقرير إلى مجلس الوزراء ، وأنا أعتقد بــأن يجــب أن نتخلص من التهمة الذي نحن كنا و مازلنا نتفاوض بأي قيمة يظهر معنى جديد للتفاوض"[١].

و بزحف الفرق العسكرية البريطانية خارج القــاهرة يصــف مســتر Churchill اهتمام إنجلترا بالسلام ، وبالاقتصاد ، وبنزع السلاح ، و يجب المعاهدة على الأقــل تحتــوى على تقييد صارم على حجم القوات التي تكون في قناة السويس وتخرج من القاهرة ، وان تفقد كل تأثير حازم على السياسة المصرية ، و في نفس الوقت يتركون يختارون أي جــيش ، ثــم في انتهاء حديثه يقول إن إنجلترا على آيه حال حسنة النية ، ولربما بعد بضع سنوات نضــمن حياة أفضل للجانبين[٢] .

و لقد كان رد فعل هذه الدعاية من جانب المحافظين ضد المقترحات البريطانيــة ، ثــم تصريحات الحكومة البريطانية سالفة الذكر ، هو ازدياد الضغط على الوفد من جانب الأحرار الدستوريين وبعض المصريين ليعلن قبوله للمقترحات قبولا صريحا حتى يقوى مركز حكومة العمال[٣] ، ونجد أيضا تمسك الوفد بأن لا ينظر في المشروع إلا بعد عودة الحيــاة النيابيــة ، فقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمــود باشــا ، وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات في عهدها ، حرة من كــل تــدخل حكــومي ، وكان هذا و لا شك مكسبا للأمة في مجموعها ، لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنــازل عن حقها الأساسي في اختيار ممثليها في البرلمان ، و بالتالي اختيار حكومتها اختيارا ســليما من كل ضغط أو تزييف ، وهذا الحق هو عماد الديمقراطية و قوامها ، وما عدا ذلك فهو حكم مطلق ، أو هو الاستعباد مهما تعددت صورة و أشكاله[٤] .

على الرغم من ان هندرسون كان يسير على خطى سلفة تشمبرلين ويرى هو الأخــر ضرورة تعديل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أحادى الجانب إلا أنه كان ملتزمــا هــو الأخــر بإصرار البرلمان و الحكومة البريطانية على هذا التصريح وتحفظاتة الأربعــة كأســاس لأي معاهدة ، وهذا سبب فشل معاهدة محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩ .

---

1 Ibid , p 1994 .
2 Ibid , p 199 8 .

3 – عبد العظيم رمضان:المرجع السابق،ص٧١٤.
4 – عبد الرحمن الرافعى:المرجع السابق،ص١١٠.

وبذلك نجد أسباب فشل مفاوضات أو مقترحات محمد محمود – هندرسون بعدم وجود حياه نيابية دستورية ولم يوافق الشعب على من مثله في تلك المقترحات والحق أن كل وزارة ألفها الأحرار الدستوريون كانت أول قاعدة لها الحيلولة بين الأمة وحقها في الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستوري حكما أو فعلا[1] .

وعلى أية حال فإن هذه المقترحات هي خطوة حققت لمصر بعض المكاسب ، ومما يحسب لمحمد محمود باشا قبوله التفاوض مع تيقنه من استقالة وزارته بعد ذلك ، وهو ما صرح به هندرسون في مجلس العموم البريطاني بأنه قد أفهم محمود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل مسئولية استقالته فقبل محمد محمود والذي أضعف مركز محمد محمود كمفاوض انه رئيس لحكومة غير دستورية على عكس ما لو كانت حكومته أغلبية مما يعطيه موقفاً أقوى أمام المفاوض البريطاني ، وهو أيضا السبب في تحول المفاوضات في النهاية إلى مقترحات فيصرح هندرسون بان المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الحد الأقصى الذي يسع الحكومة البريطانية أن تذهب إليه في رغبتها في تسوية المعلقات بين مصر وانجلترا ، وإنها ستكون موضع مفاوضة مع الحكومة المصرية الجديدة التي يختارها الشعب المصري[2].

و تناول المستر تشمبرلين في تصريحه" طرد الفرق العسكرية المصرية التي مازالت موجودة في أذهاننا ، والإنذار الذي قُدّم لرئيس الوزراء سعد زغلول باشا ووصفه تشمبرلين بالإنذار المهيب القوى ، ورغم ذلك استقبله سعد زغلول بتجاهل وبشكل طائش ، وكذلك وصف تشمبرلين وضع المصريين في السودان بدون ولاء و لذلك قاموا بالخيانة و الإساءة للحكومة البريطانية وموظفيها ، ووصف المصريين بأنهم هم سبب تلك الاضطرابات و الثورة فترة طويلة أدت في النهاية لقتل ضابط بريطاني"[3].

**وخلاصة القول** : نجد انه بتوجه محمد محمود إلى لندن عام ١٩٢٩ لتعديل نظام الامتيازات والتفاوض وفى قبول مصر في عصبة الأمم دارت محادثات بينة وبين الإنجليز ولكنها لم تصل إلى حد المفاوضات وظلت مقترحات فقط اتجهت إلى تحديد أماكن القوات البريطانية وتمركزها في منطقة قريبة من القناة وبعيدة في نفس الوقت عن القاهرة والإسكندرية وبالرغم من فشل مشروع المعاهدة فان وزارة محمد محمود تمكنت من تسوية شئون الري في مايو ١٩٢٩.

---

1 – نفسه ، ص ١١١.

2 – جريده السياسة : ٢٤ /١٢/١٩٢٩ " مناقشات مجلس العموم "

3- Parliamentary debates fifth series, Vol .233,1929, p 1957-1958 .

# الفصل السابع

# مفاوضات مصطفى النحاس-هندرسون ١٩٣٠

أدى التنافر الشديد بين الوفد و وزارة محمد محمود الذي جاء على غير رغبة الوفد و الشعب إلى تمسك الوفد بعدم النظر في مشروع محمد محمود وهندرسون إلا بعد إجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة بعيداً عن وزارة محمد محمود وهذا هو الشرط الذي تمسك به الوفد حتى يغلق السبيل على وزارة محمد محمود إلى التلاعب فى الانتخابات .

وفى واقع الأمر كانت الحكومة البريطانية ترغب في إقامة علاقات شرعية مع المصريين بمقتضى معاهدة ما تحقق مصالح استراتيجية أكثر أمنا لها في مصر ، كما أن الإنجليز لم ينظروا في ذلك الحين إلى التحفظات على أنها مقدسة ولكن عندما التقى المندوب السامي البريطاني "برسي لورين" بالنحاس باشا أوضح له أن حكومة بريطانيا ترغب في الوصول إلى اتفاق ينهى تحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الأربعة[1] ، ثم تولى النحاس باشا مهمة تأليف الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية[2] .

وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتشكيل وزارة جديدة محايدة ، وعهد الملك إلى عدلي باشا يكن بتأليف الوزارة فى ٣ أكتوبر ١٩٢٩، فأصبحت الوزارة الثالثة لعدلي باشا يكن الذي أعاد الحياة الدستورية التي أوقفت فى ١٩ يوليو ١٩٢٨، وتم إجراء إنتخابات حرة نزيهة في ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ وكانت انتصارا ساحقا للوفد بما يعنى سقوط وزارة عدلى يكن الثالثة وإسناد الملك الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ إلى مصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم الأغلبية ، وهذه الوزارة على غير رغبة بريطانيا التي كانت ترغب في وجود حكومة ائتلافية من الأحرار الدستوريين و الاتحاديين مع الوفد للحد من المقاومة الشرسة للوفد ضد المشروع[3] .

## ١- مفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠ :

ونجد استقالة وزارة عدلي باشا و تأليف وزارة وفدية ، بناء على فوزه في الانتخابات تمثل خطوة أخرى في طريق التسوية بين مصر و إنجلترا ، لأن الحكومة الجديدة ستكون قادرة على عقد معاهدة على أساس مقترحات مستر هندرسون و هي واثقة من موافقة البرلمان لها وموافقة الناخبين لهم[4].

ولكن رفض زعماء الوفد أن يصرحوا بآرائهم في التسوية المقترحة حتى يصيروا في موقف التصريح بآرائهم بصفتهم وزراء في حكومة مسئولة . وتحدث النحاس باشا مع صحيفة " الديلى هرالد " عن الاقتراحات يقول له إنها تدل على مجيء عهد جديد من الصداقة

---

1 – مصطفى النحاس جبر :المرجع السابق،ص٣٢٣.

2 –عبد العظيم رمضان:المرجع السابق،ص٧١٥.

3 – عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١١٠.

4 – الأخبار : ١ يناير ١٩٣٠ .

و الثقة ، وسيُبلغ في الوقت الحاضر رئيس الوزراء البرلمان عن عزمه على المفاوضة لعقد معاهدة على أساس مقترحات مستر هندرسون Henderson و سيطلب من البرلمان تفويضاً لذلك و سينال منه هذا التفويض ، ولكن في الوقت نفسه ينبغي على النحاس باشا وزملائه أن يذكروا أن الأسس الجوهرية في المقترحات تمثل أقصى حد يمكن للحكومة البريطانية أن تذهب إلية ، ولذلك وجهت الحكومة البريطانية مهاجمات قوية لأنها ذهبت إلى هذا الحد ولكنها قابلت هذه الهجمات و لا تزال مستعدة لتكرارها في غير أن المصريين يجب عليهم أن يتعاونوا مع إنجلترا ، فإذا رغب المصريين في تعديلات طفيفة في مقترحات مشروع هندرسون فلا مانع من أجل سرعة التوقيع على المعاهدة ، أما إذا رغب المصريون في إدخال تعديلات تمس جوهر مقترحات هندرسون فإن ذلك يعنى اتخاذ المعاهدة شكلاً جديداً يكون اقل فائدة للمصريين ، ولكنهم إذا قبلوا جوهر المقترحات باعتبارها شيئا غير قابل للتغير في المفاوضة فإن – المصريين – يسهلون سرعة التوقيع على المعاهدة ، وتشير الفكرة إن صحيفة الديلى هرا لد لن تعطى النحاس باشا حق تعديل لمقترحات و إنما الذي طلبته هو المفاوضة في تعديل التفاصيل[1] . وهذا الأمر فيه خداع وتغرير فقد كان كلام الديلى هرالد صريحا و هو وجوب موافقة الوفد على جوهر المقترحات و قد عرفنا من تصريحات هندرسون في مجلس العموم واللورد بارمور في مجلس اللوردات أن المقترحات لا تختلف عن مشروع ثروت – تشمبرلين إلا في انتقال الجنود البريطانيين إلى قناة السويس و أن جوهرها هو نفس جوهر مشروع ملنر وكيرزون .

وهكذا نجد أن أي مفاوضة أو معاهدة لابد أن يكون أساسها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مهما تغيرت أسماء المفاوضين ومراكزهم فبريطانيا لا ترغب إلا بما تفرضه ويوافق مصالحها على حساب الشعوب الاخرى .

و قد كتب الأستاذ عباس محمود العقاد عن الوزارة النحاسية الثانية يقول فيها

" الحكم حق الوفد ، بل الحكم على الوفد ، لان تخلى الوفد عن الحكم معناه التخلي عن تكاليف الدستور ، ومعناه إلغاء وجود البرلمان ، وصار الأمر إلى دعاه الرجعية و الاستبدادية وخدام النفعية الاستعمار ..... وبضاعة الوفد ردت إليه ، بل بضاعة الأمة ردت إليها ... وتؤدى الوزارة الدستورية واجبها لأنها وزارة المطالبة و القيام بالواجبات " وعن أول واجبات الوزارة الوفدية أن لا يعملوا مع أشخاص من الموظفين الذين شاركوا الدكتاتورية في إيقاع الأذى بالوافدين ، وحق مراعاة مصالح خزانه الدولة[2].

---

[1] – الأخبار: ١ يناير ١٩٣٠.
[2] – كوكب الشرق : ٣ يناير ١٩٣٠ .

وقد جاءت حكومة الوفد النحاسية ، فوجدت أمامها خطة مقررة برنامجها ثابت فانه لم يبق لديها شك في إن حزب العمال البريطاني لا يختلف من قريب أو بعيد عن حزب المحافظين فى النظر فى القضية المصرية ، كلاً منهما يتخذ القضية المصرية وسيلة لإظهار وطنيته الإنجليزية من طريقة التشدد مع المصريين و المواقف المتكررة لكل منهما التي سبق سردها تثبت صحة هذا الاعتقاد لدى الوفد ، ويتأكد هذا الاعتقاد من خلال موقف بعض الصحف البريطانية التي هاجمت حكومة الوفد[1] . فرمت بهذا الهجوم إلى غرضين هما : الغرض الأول : السرعة بتنفيذ المعاهدة التي أجمع الكل على إنها حماية و على إنها تصون لإنجلترا ما تدعى في مصر من حقوق ومصالح .... الغرض الثاني : فهو أن يكون هذا التنفيذ بيد الغالبية أي بيد الوفد. وبعبارة أخرى لم تنجح صحف المحافظين في أن تنتزع من صحف الوفد تصريحا بقبول الحماية البريطانية مقابل بقاء الحكم في أيدي رجالها[2] .

ففي يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ صرح مستر هندرسون في مجلس العموم وما قالته صحف الوفد و وقتئذ " ولقد يخيل لنا وربما كان هذا اعتقادنا أن المحادثات التي جرت سابقاً و التي صرح بها ثروت باشا بأنها على وشك الانتهاء لا يمكن أن تسفر عن نتيجة حاسمة يغبط بها الشعب و تؤدى إلى عقد الاتفاق المرغوب فيه بين مصر و إنجلترا ، لأن الظروف الحالية لا تدل على أن في الإمكان التوافق بين وجهتي النظر البريطانية والمصرية . و نقول بهذا اعتمادا على ما نراه في لهجة الصحف الإنجليزية من جمود و ثبات على وجهة نظر بريطانيا السابقة ، و الصحف في إنجلترا هي كما يعلم لسان الرأي العام بل لسان حال وزارة الخارجية التي تمدها بالآراء و المعلومات . بالإضافة إلى انه لا يوجد حتى وقتنا الحالي ما يدل على قبولها وما تريد أن يكون أساساً للاتفاق المرغوب في قوامها ".

فصحيفة الوفد قالت في ذلك الحين بعدم أمكان الاتفاق المرغوب فيه على أن تمسك الصحافة البريطانية بخطة الاستعمار ، و بناء على انه " لم يبدأ من الحكومة البريطانية ما يدل على قبولها ما تريد أن يكون أساسا للاتفاق المرغوب فيه "

فكيف يكون الأمر اليوم على نقيض الأمس ، والصحف البريطانية لا تزال ممسكة بوجهة نظر المستعمرين و رجال إنجلترا المسئولين و أعلنوا رسميا وجهة نظرهم وهى تقضى بأن مشروع هندرسون هو نفس مشروع تشمبرلين و كلاهما مستنبط من مشروع ملنر وتقرير ملنر أي من مشروع حماية بالثلث[3] .

---

[1] – الأخبار: ٤ يناير ١٩٣٠.
[2] – المصدرنفسه : ٥ يناير ١٩٣٠ .
[3] – المصدر نفسه .

وقد جاء في خطبة العرش لملك مصر ما يفيد بأن الوفد يقبل المقترحات أساسا لمفاوضات منتظرة ، وكان المفهوم من روح الحملة العنيفة على وزارة محمد محمود باشا أن الوفد يرفض المقترحات من أساسها و قد تبين من مناقشات مجلس اللوردات و النواب أن هذه الاقتراحات من حيث أساسها هي نفس معاهدة ثروت – تشمبرلين التي رفضها الوفد من أساسها . و لم يصرح في خطبة العرش هل المفاوضات ستدور على الاقتراحات أم على اتخاذها أساساً في مفاوضاتها المقبلة؟ ولم يتضمن الخطاب قبولا صريحا للاقتراحات ولذلك نجد المفاوضات تدور على أساس إهمال المقترحات و الدخول في مفاوضات حرة غير مقيدة وإذا قبل البرلمان تلك المقترحات أساساً للمفاوضات أو للمعاهدة فان أية حكومة أخرى دستورية أو غير دستورية يمكنها أن تتفاوض و تبرم معاهدة تختلف قليلا في تفاصيلها عن الاقتراحات ، وعند ذلك يقال ان الأمة وافقت على أساس المعاهدة و يجب عدم الموافقة على الاقتراحات بأنها تكون أساس المفاوضات أو المعاهدات[1] .

و بذلك نجد معظم الصحف البريطانية تنظر إلى خطبة العرش بعين واحدة تقريبا بأن الوفد واثق في زحزحة وزارة العمال و الحصول منه على تسهيلات جديدة بالإضافة للمقترحات السابقة التي سمحت بها وزارة العمال لمصر مع محمد محمود – هندرسون . ويجدر بنا أن نعرض ما قالته الصحف البريطانية حيث قال المستر رانسوم مراسل المنشستر جارديان : فيما يتعلق بالماضي القريب فان خطبة العرش كانت رشيقة العبارات بشأن المعاهدة. و الرأي السائد في هذا الصدد هو أن الخطبة تدع الأمور كما كانت و أن وزارة الوفد لم ترتبط بشيء من هذا القبيل .

وقالت جريدة الديلى اكسبرس " أن خطبه العرش يمكن تفسيرها بان الوفديين لا يزالون يعللون المناقشة في المفاوضات للحصول على منح أخرى"وأيضا قالت مورننج بوست " إن خطبة العرش قد كتبت بعناية و تدقيق و بلا قيد ، و الوفد في الوقت الحاضر في أعظم أيامه تفاؤلا و استبشارا بما أنه لا يوجد معارضة فسيكون البرلمان انسب شئ بلجنة لا شكل لها مهمتها تسجيل آراء زعماء الحزب الذي ينتمي إليه المجلس"[2].

قام الإنجليز بكل الترتيبات اللازمة لعودة الوفد إلى السلطة تنفيذا لشرط الوفد الذي أعلنه مكرم عبيد لدار المندوب السامي صراحة ، والذي قام على أساس " لا سلطة ولا معاهدة " ولذلك اعتبر المندوب السامي أن بريطانيا قد أدت مهمتها و أن الوفد إذا فشل في عقد معاهدة بعد كل المساعدات التي قدمت له فستكون جنازته ومصر ستكون محقة في دفنه[3].

---

1 – الأخبار : ١٢ يناير ١٩٣٠ .
2 – الأخبار : ١٥ يناير ١٩٣٠.
3 – F.o. 407/207, No.159, Loraine To Hendreson , Sep.30,1928 No.380.

ومنذ أن أدرك الأحرار الدستوريين أن الإنجليز و الوفد يقومان بالخطوات اللازمة لإعادة الحياة الدستورية تمهيدا لعودة الوفد إلى السلطة اتخذوا قراراً بمقاطعة الانتخابات فقد اخبر محمد محمود مستر هور قبل استقالته مباشرة بان الأحرار سيقاطعون الانتخابات وقد اتخذوا حجة ظاهرية لهذه المقاطعة وهى أن الحكومة البريطانية قد تدخلت في الشئون المصرية الداخلية وفرضت على مصر نظاما للانتخابات يعتبره الأحرار غير ملائم للظروف المحلية[1] .

و بناء على ما سبق أصدر البرلمان في ٦ فبراير ١٩٣٠بتفويض الحكومة المصرية في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها في الوصول إلى اتفاق شريف وطيد ، قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد الذي سيتولى المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضويته واصف بطرس غالى باشا و عثمان محرم باشا و مكرم عبيد باشا وكان مستشاروه الفنيون الدكتور احمد ماهر باشا ، محمود حسن باشا ، وكان سكرتيرة العام مصطفى الصادق باشا ، ومن موظفي السكرتارية محمد كامل سليم بك و محمد صلاح الدين باشا ، أمين عثمان باشا ، سابا حبشي باشا ، عبد المقصود احمد باشا . و قد بذل الفريقان جهدا عظيما للوصول إلى اتفاق ، وفعلا تمكنا من الاتفاق على مشروع كامل المعاهدة ، ولكن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان . وعلى الرغم من جهود الوفديين لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان فإن الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه[2].

و بالنسبة لمشروع المعاهدة بنوده كالتالي :-

**المادة الأولى :** " تقابل المقترح ١ " في مشروع محمد محمود - هندرسون : انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

**المادة الثانية :** " تقابل مقترح ٣ " : بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها - كدولة مستقلة ذات سيادة - في أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

**المادة الثالثة :** " تقابل مقترح ٦ " : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بان المسئولية عن أرواح الأجانب و أموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، و هي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

---

1 - F.o.407/207,No.170,Loraine To Henderson,Oct.18,1928,No.830.

2 - القضية المصرية من ١٨٨٢ -١٩٥٤ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥، ص ص٣٥٤ -٣٥٨ ، ايضاً محمد شفيق غربال : المرجع السابق،ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

**المادة الرابعة :** " تقابل مقترح رقم ١١ " : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذات الامتيازات في مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة و تطبيق التشريع المصري على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

**المادة الخامسة :** " تقابل مقترح رقم ٢ " : تعقد معاهدة بين الطرفين المتعاقدين والغرض منها توطيد الصداقة و التفاهم الودي وحسن العلاقات بينهم .

**المادة السادسة :** " تقابل مقترح ٥ " : يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بالا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، و ألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

**المادة السابعة :** " تقابل مقترح رقم ٤ " : إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين و دولة أخرى إلى موقف ينطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدول ، يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة[1].

**المادة الثامنة :** " تقابل مقترح رقم٧ " : إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة . المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا ، وتنحصر معاونته صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية و مع مراعاة النظام المصري للإدارة و التشريع جميع التسهيلات و المساعدات التي في وسعه ، بما في ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات ، وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الإجراءات الإدارية و التشريعية اللازمة لجعل هذه المساعدات و التسهيلات فعالة .

**المادة التاسعة :** " تقابل المقترح رقم ٩ " : بما أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وهى طريق عالمي للمواصلات ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الإسماعيلية في المنطقة المحدودة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد على العدد المتفق

---

[1] – القضية المصرية : المصدر نفسه ، ص ص٣٦٧ –٤٧٣ ، وايضاً محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ص.٢٢٥– ٢٢٦ .

عليه في تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ولهذا الغرض نفسه ، ينقل مستودع قوة الطيران الملكية في أبي قير إلى بور فؤاد ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

المادة العاشرة : " تقابل المقترح رقم ١٢ " : يقوم بتمثل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلاله ملك مصر ، وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة : مادة السودان .

المادة الثانية عشرة : " تقابل المقترح رقم ١٤ " : لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبني عليها بحال أي إخلال بالحقوق و الالتزامات المترتبة ، أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ [1].

المادة الثالثة عشرة : " تقابل المقترح رقم١٥ " : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة الرابعة عشرة : " تقابل المقترح رقم ١٦ " : في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان- بناء على طلب أي منهما- في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة، بما يكون ملائما للظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم ، وعلى ذلك فإن في أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر .

المادة الخامسة عشرة : " لا مقابل لها في المقترحات " : تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة و يجب أن يعد باتفاق الطرفين – إذا طلب أحدهم ذلك – بيان بالاتفاقات و الوثائق الملغاة ، وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة

المادة السادسة عشر : " ولا مقابل لها في المقترحات بطبيعية الحال " : يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في اقرب وقت ممكن ، و يبدأ

---

[1]- القضية المصرية : المصدر السابق، ص ص ٤٠٦ -٤٠٩ ، وايضاً محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وتسجل في عصبة الأمم بـالطرق المرعية[1].

و بالنسبة لمادة السودان اتفق الفريقان على صيغة لمادة السودان وهي :

" مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنه ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر و مصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين . وكإحدى نتائج اتفاقيتي ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة إليه بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان أن يدخلا – إذا طلب أحدهما ذلك – في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال أثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية"[2].

و في جلسة الأربعاء ٧ مايو ١٩٣٠ استمرت المناقشات وبلغ المستر هندرسون للنحاس باشا أن الفريق البريطاني يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل و يحدد موقفه من مسألة السودان بما يأتي :-

١- يكون نص المادة كما قرره المجلس الوزراء بالأمس من غير تعديل .

٢- يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان .

٣- يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطاني أخيراً .

وفى ٨ مايو١٩٣٠ أعلن المستر هندرسون أن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر بإجماع الآراء ، لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصري أن يكون حل مسألة السودان على الأسس التي أبلغها النحاس باشا قبل الإجتماع بساعات فسأله النحاس باشا عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩فى بحر سنة من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول فرجع النحاس باشا إلى زملائه و أفضى إليهم بما قاله المستر هندرسون فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتي :-

١- يتمسك الوفد المصري بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ .

[1] – محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

[2]– محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٢، و ايضا قانون رقم ٨٠ ، ص ص ٥٨٥ – ٦١٥ .

٢- لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصري إلى السودان .

٣- لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة و الملكية و التجارة بالصيغة التي وضعها الفريق البريطاني[١].

وصمم كل من الفريقين على موقفة ، وأعلن إنهاء المفاوضات التي بدأت بجلسة الافتتاح يوم الاثنين ٣١ مارس ١٩٣٠ وتوالت الجلسات حتى الجلسة الختامية يوم الخميس ٨ مايو ١٩٣٠ و أعلن انتهاء المفاوضات بالإخفاق .

ولم تكن المفاوضات قد قطعت بعد ، بينما كانت الاتصالات تدور بين دوائر الاحتلال و المتعاونين من المصريين حيث كتب " هور " ( أحد أعضاء الخارجية البريطانية ) إلى هندرسون عن اتصاله مع محمد محمود ونصحة بالالتزام و الاعتدال الآن ، فلو فشلت المفاوضات (كما هو مؤكد تقريبا) فليس من المرغوب فيه خلق جو بطولي - حول الوفد - لابد أن ينشئ من الجدل ومن المناقشة . واتفق " هور " مع محمد محمود ألا يكشف مفاوضاته السرية مع الإنجليز دون أن يستشيره . وأكد محمود لهور أنه سيجعل المفاوضين موضع السخرية حين يعودون . ثم تحدث محمود مع هور حول التقارب بين صدقي و الملك وحتى يزيد محمود من رضاء الإنجليز عنه تطوع باقتراح تنظيم مظاهرة ضخمة في أخر مايو ضد الوفد فى القاهرة غير أن "سمارت " بين لمحمود أن هذا مخالف للاتفاق بعدم إضفاء أهمية على الوفديين ثم أكد هور لمحمود ان الملك سيتخلص من الوفد قدر استطاعته[٢].

ورأت الخارجية البريطانية بعد فشل المفاوضات على إبقاء باب المفاوضة مفتوحا ، فعبر رئيس الوزراء البريطاني في نهاية المفاوضات عن أمله ورأيه بان حكومته لاترى المسألة قد انتهت ، حيث رأت أيضاً الخارجية البريطانية في سياسة الباب المفتوح ضمانا لتجنب تجدد مشاكل قديمة ، فقد كانت السياسة (بعد فشل مفاوضات كيرزون) سلبية ونتج عنها نفى سعد وصاحبه إلى جزيرة سيشل وأما في الوقت الحاضر - أي بعد فشل مفاوضات هندرسون - فترى الخارجية أن تتبع ما تسمية سياسة بناءة وهى سياسة المعاهدة التي لا بديل عنها ، وانه رغم النتائج غير الحاسمة للمفاوضات ، فلا ينبغي أن ينال هذا أو يخفى من حقيقة أهمية المعاهدة .

وكان " مورى " أحد أعضاء الخارجية البريطانية يرى كما ترى الخارجية أن المعاهدة تحطمت على صخرة السودان ، وأن نقطة التصدع فيها هى طلب المصريين حق

---

[1]- نفسه، ص ٢٢٤ .

[2] - F.O.407/210NO.39.P,Cit.

الهجرة بلا قيود . وأثناء المناقشات السابقة على الفشل برزت نقطتان لا حل لصعوباتهما – في رأي "موراي" – وهما :

أ- حق المصريين فى السيادة التامة على السودان .

ب- مطالبة المصريين بنصيب مشترك فعال فى إدارة السودان .

أو بدل من ب تكون ج وهى مطالبة المصريين مناقشة اتفاقيتى ١٨٩٩ فى وقت محدد وغير بعيد[1] .

ويلاحظ أن " موري " أراد أن يلوح للمصريين بورقة إمكانية مناقشة اتفاقيتي ١٨٩٩ حتى يتم صرف النظر عن مسألة السيادة المصرية على السودان ومشاركة المصريين الفعالة في إدارة السودان حتى لو أدى الأمر إلى افتعال خصام شديد حماسي بحيث يندم المصريون على فوات الفرصة التي كانت في أيديهم ويهدف بذلك "موراى " إلى عدم مطالبة المصريين بمطالب جديدة[2]. وتتهيأ لإنجلترا فرصة جديدة للنيل من مصر على حساب السودان . لكن المندوب السامي فى مصر يرى رأى آخر ، ذلك أن سياسة الباب المفتوح تمثل خطرا ، فقد أثارت اولاً الارتباك فى صفوف أعداء الوفد لان تأكيدات وزير الخارجية البريطانية على الصداقة وإن كان استئناف المفاوضة فاجأ أعداء الوفد بشدة وضاق محمد محمود ضيقا شديدا و الخطورة الثانية من تلك السياسة دعم مركز الوفد ، و قد تعثرت المفاوضات بسبب تهديد حزب الأحرار الانجليزى بالتصويت ضد المعاهدة .

ويرى " هور " من ناحية أخرى أن الملك لم يسكت وسيدمر الوفد و المعاهدة ، كما أن إلزام الوفد بالسكوت غير مجد ، و الويل لمصر ان أزنت للوفد أن يثبت سلطته المطلقة دون قوة أخرى معادلة كتلك التي يمثلها الملك فى الوقت الحاضر[3] .

ونجد أن معنى ما يقوله " هور " انه يجب عدم إعطاء الفرصة للوفد بأن يقوى مركزه فى البلاد و إذا حاول الوفد هذا فيجب إسقاطه أو تركه فريسة للملك و القوى الرجعية . وبذلك نجد قطع المفاوضات تزامن مع عودة التآمر الرجعى الاستعماري .

## ٢-موقف البرلمان البريطاني من المفاوضات :

قرر مجلس الشيوخ والنواب المصري يوم ٦ فبراير ١٩٣٠ تفويض الوزارة للنحاس باشا للتفاوض مع إنجلترا و فعلاً بدأت المفاوضات فى لندن يوم ٢٠مارس ١٩٣٠ لذلك قامت مناقشات عديدة فى مجلس العموم البريطاني بشأن تلك المفاوضات وأول تلك الجلسات بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٣٠سأل المستر Macjori benks سؤالاً قال فيه "ما هو موقف الموظفين

---

1- F.O. 407/210 NO .170 Note on British Policy In Egypt ,By J. Murray May 15,1930

2 - مصطفى النحاس : سياسة الاحتلال ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

3 - F.O. 407/210 No .410 P.Cit .

البريطانيين في حالة دخول المعاهدة الأولية حيز التنفيذ ؟" فرد المستر هندرسون Mr.A Henderson " بأنه عاجز عن أن يضع أي تصريح في الوقت الحاضر . و سؤال من نفس النائب عن بعض الضمانات في المستقبل للموظفين البريطانيين ؟ " فكان رد مستر هندرسون" فيما يتعلق بظهور هذه المسألة في قانون تعويضات ١٩٢٣"[1].

ففي يوم ٢١ فبراير ١٩٣٠ أدلى مستر Mr. Mander بسؤال في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه" ما هي آراء صحف القاهرة في مؤتمر الكتاب الأخضر المصري الذي يصف فيه المفاوضات بين رئيس الوزراء المصري السابق محمد محمود باشا و الحكومة البريطانية بخصوص مقترحات جديدة لمعاهدة الصيف السابقة ، وهل يوجد نشر آخر مشابه في هذا البلد ؟" رد علية مستر هندرسون Mr.A. Henderson الإجابة على" الجزء الأول من السؤال يكون في الإيجاب نتيجة المحادثات قبل فتح جلسة البرلمان ، وبالنسبة للجزء الثاني من السؤال لا أرى أي سبب لنشر آخر في هذا البلد"[2].

وتشير الفكرة إلى عدم موافقة إنجلترا لنشر المفاوضات قبل التوقيع عليها من قبل النواب المصريين حتى لا تثير الشعب المصري و تساؤلاته عن بنود المعاهدة و خوف انجلترا من رفض البرلمان مقترحات لمعاهدة كما فعل البرلمان المصري فى المعاهدات السابقة .

وفي جلسة٢٤ فبراير ١٩٣٠ وجهه إلى مستر هندرسون نفس السؤال من قبل الكابتن Captain Crookshank عن" نشر الكتاب الأخضر في القاهرة الذي يفصل المفاوضات مع محمد محمود باشا ، ولذلك يقترح أن يصدر ورقة بيضاء مرسلة إلى المجلس قريبا لمناقشة هذا الكتاب ؟ " فرد علية مستر Mr. A. Henderson " أن النائب Hon قد عرف الإجابة في جلسة ٢١ فبراير ١٩٣٠وحقيقة نتائج محادثاتي مع محمد محمود باشا عنده مسبقا، ووضعت كورقه بيضاء تعد غير ضرورية أي نشر في هذا البلد " وسأل الكابتن Crookshank الوثائق التي نشرت من قبل المصريين يحتمل أن تكون وثائق أصلية ؟ "

فكان رد مستر هندرسون Mr. A Henderson " اعتقد أن رئيس الوزراء المصري السابق محمد محمود قد وضع هذه الوثائق لكي تكون هذه الوثائق أصلية بقدر ما هو يهتم بها و بنشرها و لكن أنا فهمت أن هناك لا توجد أي أهمية لنشر هذه الوثائق"[3] ، ويرجع عدم أهمية نشر تلك الوثائق لأن إنجلترا كانت غير جادة في مفاوضاتها مع مصر وتريد مفاوضة لضمان

---

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 234,1930, p 593 – 594 .
2 - Parliamentary debates fifth series, Vol . 235 ,1930 p 1740 .
3 - Ibid, p 843 – 1844 .

حقوقها و مصالحها فقط وعدم الأخذ في الاعتبار باقي حقوق مصر و ايضاً لا تريد تسوية المسألة المصرية بصورة نهائية قبل الاستئثار بالسودان لها .

ففي جلسة ٣ مارس ١٩٣٠ طرح أول سؤال من قبل الجنرال Brigadier-General Brown عن المفاوضات على الورق الأبيض و الدستور من وجهة نظر الوفد المصري " وما هي أسماء أعضاء الوفد المصري و تاريخ الوصول إلى لندن ؟" رد عليه المستر هندرسون" أن الوفد المصري سوف يرأسة رئيس الوزراء النحاس باشا ، واعرف أن الوفد يتضمن وزراء شئون الخارجية و المالية ، و الأشغال العامة ، وهو ينتظر أن يصلوا إلى لندن بداية الأسبوع يوم ٢٤مارس ١٩٣٠ كما صرح في البيان الرسمي الذي نشر في الصحافة ٢٥ فبراير ١٩٣٠ ، و سبب حضور الوفد هو بهدف الورق الأبيض المشار إليه من قبل النائب Hon ومناقشته. ثم وجهة الجنرال Brigadier-General Brown سؤال آخر لمستر Henderson هل توجد أي أمور أخرى أو أسئلة واستجوابات في هذه الجلسة قد ظهرت في المفاوضات ، وهل يوجد النائب Hon في أثناء تلك الجلسة ؟" رد عليه مستر Henderson " لا أعرف أية أمور حالية التي قد ظهرت ولكن إذا النائب Hon وضع أي سؤال على الورق سوف أجيب عنه . وطرح سؤال آخر من الكابتن Water House Captain ما هو الطلب الذي يطلبه النائب Hon لأخذ المزيد من الامتيازات و التسجيل في تلك المجموعة الخارجية من الورق الأبيض ؟ "فكان رد مستر Henderson" الأفضل أن أنتظر حتى تبدأ الجلسة لذلك سأل الكابتن Captain Crook shank ولكن بالتأكيد هذا المجلس يجب أن يكون مؤهلا لمعرفة مقدمة طبيعية لتلك الامتيازات و أيضا ما هي وجهة نظر النائب Hon على تلك الامتيازات ؟ "رد علية مستر Henderson" قد كانت هناك مناقشة مسبقة على هذا الموضع على الورق الأبيض ، و أصدرت الإجابة عنه مسبقا و أقول إن هذه المفاوضات تكون بصدد الورق الأبيض" . وسؤال آخر من مستر Marjor Banks "هل معنى هذا تعتبر تلك هي نهاية الامتيازات المتطرفة ؟" رد عليه مستر هندرسون "يجب علينا أن ننتظر عقد الجلسة و المناقشة مع زعيم المعارضة في المجلس Hon و باقي النواب"[1].

و بلا شك الكتاب الأخضر الذي نشر في لندن و فيه تفاصيل المفاوضات وفية كثير من الامتيازات الأجنبية و إلحاق الضرر و المساس بحقوق مصر الشرعية لذلك لا تريد إنجلترا نشر هذا الكتاب في الوقت الحاضر بمصر حتى يستأثر بالسودان أولاً.

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol . 236,1930, p 24 – 25 .

وبعد أن بدأت المفاوضات في ٢٠ مارس ١٩٣٠ بين مصطفى النحاس و هندرسون دارت مناقشة في يوم ٢٩ إبريل ١٩٣٠ وجه كابتن Captain Crookshank عده أسئلة بخصوص المعاهدة مع الحكومة المصرية وأيضا المستر Mr. Wardlaw-Milne" ما هي نتائج المؤتمر المصري لتوقيع ومناقشة المعاهدة ؟" فرد عليه المستر Henderson" سوف تستأنف المفاوضات هذا الصباح و قد صرح الوفد المصري بأن المساعي التي أرسلوها إلى مصر فورا بعد التأجيل في ١٧ إبريل طلبوا بأن المفاوضات يجب أن تتوقف حتى يوم ٥ مايو وإذا نجحت المساعي في الوصول لاتفاق يمكنهم أن يستأنفوا المفاوضات[1] ". وتشير هذه الفكرة إلى أن قطع المفاوضات معناه أن إنجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر مالا يقبله مفاوض رسمي أو غير رسمي و كان يجب أن يغضبه تضامن الأمة في الاستمساك بحقوق مصر كاملة نحو سياسة العدوان البريطاني .

و دارت عدة أسئلة بشأن المفاوضات في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٥ مايو ١٩٣٠ بعد استئناف المفاوضات من قبل السادة الأعضاء ومن هذه الأسئلة سأل المستر Mr. Wardlaw-Milne عن "أي تصريح بخصوص نتائج المؤتمر المصري ؟" و سؤال ثالث من Captain Peter Macdonald "ماذا عن التصريحات الخاصة لتقدم المفاوضات مع ممثلي الحكومة المصرية ؟" وسؤال آخر من مستر D . G . Somerville" ما السبب في التأخير في الوصول إلى اتفاق بين مصر و إنجلترا ؟" رد علية مستر Henderson" اعلم أن النائب Hon و كابتن Crook shank في ٩ إبريل ١٩٣٠ أجلوا المفاوضات في ذلك التقرير وكان لاستئناف المفاوضات اليوم ، و السؤال عن وصول الوفد المصري الى لندن نحن في انتظارهم ، ووصولهم إلى لندن يأتي قبل بضع ساعات ، و المفاوضات سوف تستأنف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم"[2].

و لم تكد المفاوضات تستأنف مرة أخرى حتى انهالت الأسئلة على الحكومة من قبل النواب ، ونجد الحكومة نفسها أمام استفسارات عن المعاهدة ، وذلك في جلسة ٧ مايو ١٩٣٠ حيث سأل مستر Mr. Wells" عن الانتقال وحق الاعتراض ، الانتقال و هو التمثيل القضائي أن يحول إلى المحاكم المختلطة في مصر و حق الاعتراض على التشريع الذي يميز المصريين عن الأوروبيين ؟" فرد عليه مستر Dalton" نعم اقترح النائب Hon وأخذ النصيحة من مستر Mr. Booth Byعلى أن كل هذه النقاط سوف تكون محل المناقشة في الوقت الحاضر " ويسأل مستر Mr. Wardlaw-milne نفس السؤال عن" حالة حق الاعتراض وإذا نفذت مقترحات المعاهدة ، هل يمكن التمييز بين تشريعات ضد بعض

---

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol . 238,1930, p 35 .
2 - Ibid, p 605 – 606 .

الأوروبيين ؟" رد عليه أيضا مستر Mr. Dalton" أن هذا السؤال غير مرغوب تماما الإجابة عنه في الوقت الحاضر و يجب أن نجيب على التفصيلات التي ارتبطت بالمفاوضات الانجلو مصرية في تلك اللحظة وسؤالك سوف يناقش على الورق في المستقبل ." وتشير هذه العبارة إلى كل هذه الاستفسارات بسبب الدول ذات الامتيازات في مصر تريد الحصول على نقل اختصاصات المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة و هذا ما جاء في مقترحات المعاهدة الحاضرة .

و سؤال آخر في نفس الجلسة من مستر Mr. MarjoriBanks عن" اقتراح المعاهدة مع مصر ، يقترح أن يتضمن معرفة موقف بريطانيا في حالة تدخل قوى أجنبية أخرى في القضية الداخلية و المسألة المصرية ؟" رد عليه مستر Dalton "أن المجلس سيأذن لمناقشة حالية لطبيعة هذه الأسئلة من قبل النائب Hon وسؤال آخر من المستر Marjori banks Mr. على إيه حال أساس تدخل الحكومات الأجنبية الأخرى في بنود المعاهدة ، ، وخاصة إيطاليا التي لها مصالح في مصر ؟" رد عليه مستر Mr. Dalton" إنني ليس عندي شئ أضيفه بخصوص هذا السؤال[1] .

و سأل النائب Earl Winterton "هل إيطاليا لها أن تعتني بمصالحها الخاصة ، ولها حق التدخل في حالة بعض الأمور التي تظهر في مصر ؟" وسؤال آخر من مستر Wardlaw Mr. Milne "إذا كان النائب Hon ليس مستعدا لإعطاء أي جواب مفصلا أنا لا أريد الضغط عليه ولكن أريد أن اعرف هذه النقاط صحيحة أم خطأ ؟" فرد عليه المستر Dalton بمراوغة و مناورة بارعة "كل هذه النقاط تعتبر مرتبطة بمقترحات و مناقشات في بنود المعاهدة ". فسأل المستر Mr. Marjory banks " هل الحكومة الإيطالية استشيرت بأية طريقة في بنود المعاهدة ؟" وكان الرد" عدم إعطاء أي إجابة محددة وصريحة لكل هذه الأسئلة "[2].

و دارت مناقشة في نفس الجلسة ٧ مايو ١٩٣٠ ووجهت الأسئلة من قبل المستر Mr. Wardlaw-Milner " حول الأجانب في الجنسيات و الإحصاء السكاني بشأن رؤيتهم في المفاوضات و ما مدى مكانتهم و استشاراتهم في المقترحات التي قدمت إلى مصر وعرضت في الورقة البيضاء في السنة الماضية ؟ "رد عليه مستر Mr. Dalton" الجزء الأول يحتوى على عده أجناس و أنا اقترح مع النائب Hon أن يضعه في تقرير رسمي خاص بمحضر الجلسة ، أما الجزء الثاني من السؤال فأنا أرجعة إلى النائب Hon الذي يقول ليس عنده أي

---

[1] - Ibid, p 931 .

[2] - Ibid , p 932 .

شئ يضيفه ، وهو نفس أجابته في جلسة ١٧ إبريل ١٩٣٠ ، وسأل مستر Wardlaw-Milne لا أرغب الضغط على النائب Hon و أن يعطى تلك الأشكال الإحصائية السكانية في الوقت الحاضر ، ولكن هناك بعض عدد الجنسيات الأوروبية التي لها مواطنون مقيمون في مصر ، وفى تلك الحالة أليس مرغوباً جداً بأن هذه البلدان الأخرى يجب أن تستشار في بنود هذه المعاهدة ؟ و الأجناس التالية هي طبقا لإحصاء السكان عام ١٩١٧ وهو آخر معلومات متوفرة للإحصاء و السكان الأجانب في مصر وهى كالتالي :

الجريح ٥٦,٧٣١ ، إيطاليا ٤٠,١٩٨ ، بريطانيا ٢٤,٣٥٤ ، فرنسا ٢١,٢٧٠ ، روسيا ٤,٢٢٥ ، استراليا ٢,٧٨٩ ، أسبانيا ١,٦٩٣ ، رومانيا ٨٩٥ ، أمريكا ٥١٤ ، ألمانيا ١٥٧ ، النرويج ٢٥ [1].

وفى نفس الجلسة ٧ مايو ١٩٣٠ سأل Lieut -Colonel James "ما هو تحديد الإعداد لتسليح الجيش المصري في المعاهدة المصرية الأولية ؟" رد علية مستر Dalton" لا يجب مثل هذه المسائل أن تظهر علينا في بنود المقترحات للتسوية الانجلو مصرية؟ فرد عليه Lieut James" وما هي وجهة نظر السياسة المعلنة في حكومة جلالة بريطانيا نحو هذه المسائل ؟ " رد علية مستر Mr. Dalton" لا يمكن في هذه اللحظة أن أضيف شيئاً للتصريح مسبقا على موضوع العلاقات الانجلو مصرية ، مما دعي الكابتن Water House Captain يسأل هل نحن نفهم أن هذه الشروط بدأت من الخريف الماضي وسوف نتوصل الى اتفاق لكل هذه التفاصيل ؟ " مما دعي إلى توجيه سؤال آخر من المستر Mr. Wardlaw-Milne" ما هو موقف المفاوضات في الوقت الحاضر مع الممثلين المصريين ؟ "رد علية مستر Dalton" المفاوضات قد تستأنف مساء الاثنين مساء القادم و يستمد النائب Hon الآمال أنه قادر على أن يجعل تصريحه إلى الغد لاستكمال تلك المناقشات والتساؤلات في هذه المسائل ".

وعودة مرة أخرى بشأن المحاكم المختلطة حيث سأل الكولونيل Colonel Gretton " هل قرارات المحاكم المختلطة ستؤثر على تقدم سير المفاوضات من قبل الحكومة المصرية أو بقرارات المحاكم المحلية المصرية ؟" رد عليه مستر Mr. Dalton "سير المفاوضات الحاضرة لا تهتم بقرارات المحاكم المختلطة"[2].

وبلا شك أن رغبة إنجلترا الملحة في أخذ بنود مفاوضات من مصر وضع المسائل الجوهرية جانبا مثل مشكلة السودان و المحاكم المختلطة لأنها لا تريد تدخل قوى أجنبية بمصر .

---

1 - Ibid , p 932 – 933 .

2 - Ibid , p 933 – 934 .

وعلى أثر تصريحات مجلس العموم البريطاني قامت مناقشات مماثلة بمجلس اللوردات لمناقشة تفاصيل المفاوضة و بالنسبة لمجلس اللوردات في جلسة ٦ مايو ١٩٣٠ صرح فيها Viscount Brent Ford "أن المفاوضات بين الحكومة المصرية و البريطانية فيها كثير من القلق و التوتر بالنسبة لتقدم سير المفاوضات و النتائج المحتملة ، ويجب الحصول من حكومة بريطانيا على تصريحات لتقدم المفاوضات ، ولكن عندي معلومات عن نية ممثل بارز في الحكومة في هذا المجلس بأن المفاوضات ستكون ضد مصالح حكومتنا و ربما يقول هذا التصريح في الوقت الحاضر و أن المفاوضات في هذه المرحلة حادة ومازالت منعقدة لذلك يجب أن يضمن هذا المجلس أيضاً استلام كامل المعلومات ومناقشة هذه المشكلة[1]. ثم صرح The Marquess of Salisbury وجهة نظر إعلان بعض المسائل للمناقشة على الورق الأبيض بمجرد أن يوضع يجب الرجوع إلى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ولذلك لم يصدر أي تصريح في الوقت الحاضر"[2].

وهذا دليل على تمسك إنجلترا بذلك التصريح الأحادي الجانب في أي مفاوضات في المستقبل بالرغم من إعتراف رؤساء الوزارة السابقين الذين قاموا بعقد معاهدات ١٩٢٧-١٩٢٨-١٩٢٩[1] بأن سبب فشل مفاوضاتهم وعدم وصولهم لأي اتفاق يرضي الطرفين (المصري-البريطاني) ذلك التصريح الأحادي الجانب .

و بالرغم من توقف المفاوضات نجد في جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٩ مايو ١٩٣٠ سؤال من أحد الأعضاء الى المستر Wardlaw-milne "عن متى يكون الورق الأبيض في ايدى أعضاء المجلس المتحدث عن المفاوضات المصرية ؟" وكان رد مستر هندرسون فيه مراوغة ومناورة "بان الورق الأبيض سوف يكون متوفر أثناء الأسبوع الحاضر"[3]. وهذا بالرغم من معرفته تتوقف و عدم الوصول لإتفاق مرضى لكلاً من الطرفين .

و تعرض المجلس لمناقشة في نفس الجلسة عن نشر الصحف لبعض الأسرار الرسمية للمفاوضات و عن كيفية التصرف و الاقتراحات عن هذه المسألة ؟ فأجاب المستر B Racken عن سؤال سير Sir. Kwood "هذا النشر في الصحف كان من بعض الرجعيين البرلمانيين لانهم يتصرفون بقدر ما يفهمون من تلك المسائل ، لذلك يجب أن يعزلوا من مناصبهم و لكن كانت حجتهم انهم تابعون لجمعية مالكي الصحف ، لذلك رد علية رئيس الوزراء المستر هندرسون A.Henderson لا يمكن أن أصدر تشريعاً يعدل أفعال الأسرار الرسمية لأني لا اعرف طبيعة الموضوع و المدى الدقيق للمظلمة المزعومة في هذه الأسرار

---

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol . lxxvii,1930, p 363 – 364 .

2 - Ibid, P 433-434.

3 - Parliamentary debates fifth series ,Vol. 239 ,1930, p 22 .

المكتوبة في الصحف؟ " فرد سير K. Wood" فيما يتعلق بالمظلمة فإننا نرجعها إلى شكوى ضد فعل الحكومة التي تنشر هذه الأسرار لأن في ذلك حماقة سيئة جدا من الحكومة ؟" فرد علية مستر هندرسون A.Henderson " أنا غير مسئول عن هذه الحماقة ، ويمكن أن ندعوا إلى الاعتراضات عمليا من خلال صحافة إنجلترا ويمكن أن تعطى للمجلس بعض الضمانات لدى نوع مشابه لذلك الفعل حتى لا يأخذ مرة ثانية من قبل الحكومة بدون استعلام فعقب عليه مستر Mr. Bracken أذا كان رئيس الوزراء ليس مدركاً بالمظلمة فإننا لا نلقى اللوم أو الشكوى على الصحف بل نأخذ منها المعلومات"[1] .

ففي يوم ٢ يونيه ١٩٣٠ أدلى الكابتن Captain P. MacDonald بسؤال في مجلس العموم ذكر في ما هو تطورات الوضع أو الموقف الانجلو- مصرية منذ خاتمة المؤتمر الأخير – أي بعد انقطاع المفاوضات – ؟" رد عليه مستر D . G . S omerville بسؤال آخر" هل يوجد عندك أي اتصال آخر مع الحكومة المصرية منذ عودة الوفد المصري وما هو الموقف المصري العام بالنسبة لمستقبل السودان ؟ " فرد عليه مستر هندرسون A.Henderson" لا يوجد عندي أي تطورات في الموقف منذ عقد المؤتمر – المباحثات – لمناقشة في بنود المعاهدة "[2].

في يوم ١٨ يونيه ١٩٣٠ أدلى مستر Mr. Wardlaw-milne بسؤال في مجلس العموم عن "إعادة افتتاح عرض المعاهدة الأولية هل مازال متوفراً كقاعدة للمفاوضات ، وهل الحكومة المصرية قد جعلت أي تمثيل يظهر مع أي أمنية لإعادة أي أمنية تعيد مرة أخرى فتح المناقشات ؟" رد عليه مستر هندرسون A.Henderson" لا يوجد أي تمثيل من أي نوع قد اقترح من قبل الحكومة المصرية منذ عودة المندوب السامي إلى القاهرة ، قد كان استئناف الاتصال برئيس الوزراء المصري أمراً طبعياً و قد أخبر بأن أمنية الحكومة المصرية هي أن تتوصل إلى اتفاقية مع حكومة جلالته في المملكة المتحدة تكون ثابتة وسؤال آخر من مستر Wardlaw-milne هل نية الحكومة البريطانية ترك المفاوضات فى الوقت الحاضر ؟ رد عليه مستر هندرسون لا تترك المفاوضات كما تركنا في المفاوضة الأخيرة "و سؤال آخر من مستر Marjori banks " هل يوجد تغيير لوزارة النحاس من قبل للحكومة المصرية ؟" رد مستر هندرسون A.Henderson " ليست مدركاً بأن هناك تغييراً للحكومة إلى الوقت الحاضر، وكل الأخبار التي نحن استلمناها بان الحكومة قد قدمت استقالتها و لكن نحن ليس عندنا معلومات رسمية أن الاستقالة قبلت أم لا ، وسؤال آخر من كابتن Eden هل الحكومة البريطانية تقترح أي غرض آخر من المفاوضات لو انعقدت مرة ثانية ؟" رد مستر

---

[1] - Ibid , p 23 – 24 .
[2]- Ibid , p1756 .

هندرسون A..Henderson "ليس لنا حاجة لوجود عرض آخر للمفاوضات لان كل شئ واضح في المعاهدة "[1].

وفى نفس الجلسة سأل مستر Wardlaw-milne "انه يقترح أن يجعل تعيين سكرتير دائم و المتصرف الأول في الوقت الحاضر مقره في القاهرة ، وإذا حدث ذلك فإنه يصرف راتبه من قبل الحكومة المصرية ، بينما الموظفون البريطانيون الآخرون في نفس المقر يصرفون رواتبهم من قبل الحكومة البريطانية ؟" رد علية مستر هندرسون" الإجابة على الجزء الأول من السؤال بالنفي ، وأن الموظفون الذين أحالهم النائب Hon من وظائفهم و أصبحوا متقاعدين ليسوا الأطول عملا في الحكومة المصرية لذلك يدفع راتبهم من قبل حكومة بريطانيا، كأعضاء مؤقتين من ضمن موظفي المندوب السامي البريطاني"[2].

وفى يوم ٣٠ يونيه ١٩٣٠ دارت مناقشة وطرحت عدد من الأسئلة من قبل النائب Howard-bury و Mander" أن وجهة النظر قد تغيرت في الحكومة الجديدة بمصر و لذلك ممكن عرض المعاهدة الأولية على الحكومة الجديدة ؟" و بذلك هل يوجد أي تصريح لقدوم مصر لمؤتمر مفاوضات مع إنجلترا ؟" رد مستر هندرسون "أن مقترحات المعاهدة بقيت ومازالت مفتوحة في الشروط منذ أن صدق عليها في المجلس في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ الماضي، فسأل كولونيل Haward-bury هل هذه تعتبر فرصة مناسبة جدا لترجع المعاهدة إلى الوضع السابق و يفتح باب المناقشة مرة أخرى ؟" وكان الرد من مستر هندرسون" ليس لدى أي معلومات أصرح بها في الوقت الحاضر"[3] ، وبذلك انتهت أسئلة أعضاء مجلس العموم عن المفاوضات التي باءت بالفشل كسابقتها لعدم الوصول لاتفاق يرضى الطرفين

و بعد انقطاع المفاوضات قدم النحاس باشا في يوم ١٧ يونيه ١٩٣٠ إلى الملك فؤاد استقالته وسجل فيها الأسباب التي دعته إلى تقديمها ، و هي عدم تمكنه و زملائه من تنفيذ البرنامج الذي قطع عل نفسه العهد بتنفيذه ، ثم توجه إلى مجلس النواب حيث أعلن استقالته ، وفى اليوم التالي ١٨ يونيه ١٩٣٠ اجتمع مجلس إدارة نقابة الموظفين لقبول الاستقالة ونشر هذا على صفحات الجرائد للعلم ، وسرعان ما أخذت الهيئات و الأفراد في إنحاء البلاد يرسلون البرقيات التي تعرب عن ثقتهم بالوزارة ومطالبه الملك بعدم قبول الاستقالة ، وحرص الوفد على تدبير مظاهرة كبرى للتوجه إلى ساحة عابدين لإعلان النواب الثقة في الوزراء ، فقد أيقن الملك فؤاد انه يواجه يوما مشهودا كذلك الذي واجهة يوم ١٥ نوفمبر

---

[1] Parliamentary debates fifth series, Vol. 240 ,1930, p. 380 – 381 .
[2] - Ibid , p 381 .
[3]- Ibid , p 1592 .

١٩٢٤ لذلك أصدر أمرا ملكيا بقبول استقالة الوزارة ، وتأليف وزارة جديدة برئاسة صدقي باشا عدو الوفد اللدود ، وبذلك انتقلت البلاد إلى عهد جديد[١] .

نجد أن فشل المفاوضات بين مصطفى النحاس وهندرسون أدى إلى استقالة وزارة مصطفى النحاس باشا وتأليف وزارة جديدة برأسة إسماعيل باشا صدقي العدو اللدود للوفد و الدستور ووجد مجلس النواب البريطاني فرصة سانحة تماما في إعادة فتح المناقشات بأتباع سياسة الباب المفتوح وقد استغل هذه السياسة في مناقشاته مع وزارة خليفتهم إسماعيل صدقي باشا الذي وجدوا فيه ضالتهم من حيث عداوته للوفد و القضاء على الحياة الدستورية، فبدأو في معاودة فتح قنوات الاتصال معه واستئناف المفاوضات للحصول على غنيمتهم الكبرى وذلك بالقضاء على مشكلة السودان التي كانت تؤرقهم في اى معاهدة مع مصر[٢].

وقد ناقش النحاس هندرسون عام ١٩٣٠ طويلا حول مسألة الدفاع عن قناة السويس و اقترح الجانب المصري وضع كل القوات البريطانية على الحافة الشرقية من القناة في بور فؤاد أو القنطرة في حين لم يقبل المعارضون الإنجليز هذا وتستمر المعاهدة من ٢٠ إلى ٢٥ عاما بشرط أن يتحالف الطرفان . ولكن تحطمت مفاوضات النحاس هندرسون على صخرة السودان.

---

[1] – الأهرام : ١٩ ،. ٢٠ يونيه ١٩٣٠ .

[2] – الأهرام : المصدر نفسه .

# الفصل الثامن

# موقف البرلمان البريطاني من محادثات إسماعيل صدقي - جون سيمون سبتمبر ١٩٣٢

في اليوم الذي قبل فيه الملك فؤاد استقالة وزارة النحاس باشا عهد إلى إسماعيل صدقي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت النية مبيتة عند تأليف هذه الوزارة الجديدة على إلغاء الدستور و تلك كانت أمنية السراي في ذلك العهد منذ أن وضع الدستور ، وقد حققت بعضها من قبل بأن عطلت الحياة الدستورية فعلا في عهد وزارة زيور ، و وزارة محمد محمود ، وبعد أن قطعت مفاوضات النحاس - هندرسون ، ونقم الإنجليز من الحكومة البرلمانية التي رفضت التوقيع على مشروع المعاهدة ، لذلك رأت السراي ومن معها من الوصوليين والرجعيين بأن الفرصة سانحة لإهدار حق الأمة الدستورية من جديد ، فتألفت وزارة إسماعيل صدقي على هذا الأساس وكان تأليفها تحدياً للشعب ، واستهانة بحقوقه و إرادته ، كما أتى صدقي باشا إلى الحكم في وقت غير مناسب من الناحيتين السياسية و الاقتصادية ، فمن الناحية السياسية كانت المسألة المصرية قد أشرفت على حل ارتضته البلاد، أما من الناحية الاقتصادية ، فقد أتى صدقي باشا في مطلع أزمة اقتصادية عالمية عنيفة ، وكان بدء ظهور هذه الأزمة في نيويورك في خريف ١٩٢٩ ، عقب انهيار مفاجئ في أسعار البورصة ، وسرعان ما اتسع و شمل العالم ، فأخذت الأسعار في النزول المتوالي ، وتوقف الإنتاج الصناعي وتكدست المواد الخام ، وهبطت الصادرات و لما كان الاقتصاد المصري بعد الحرب العالمية الأولى مرتبطا في تطوره و نموه بالاقتصاد الإنجليزي و الأمريكي فمن الطبيعي أن تتأثر مصر بالكارثة الاقتصادية وخاصة أسعار القطن في النزول بدرجة مخيفة وقد هددت هذه الأزمة الاقتصادية مصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين و العمال واستثارت فيهم الغضب ، فانقلبوا على الحكومة الصدقية يقاومونها في عنف شديد ، وقبلتهم الحكومة بالحديد و النار ، فتحولت المعركة إلى شبه حرب أهلية ، على حد تعبير صدقي باشا نفسه .

وبدأت الوزارة عملها بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ابتدأ من يوم ٢١ يونيه ١٩٣٠ تماما مثلما فعلت وزارة زيور ١٩٢٤ ووزارة محمد محمود ١٩٢٨ ، وأثبت الشعب حيويته بمقاومته لوزارة صدقي باشا التي تولت الحكم ضد إرادته واعتزم صدقي أن يقهر الشعب بقوة الحكومة والبوليس والجيش ، ومن ثم تعددت الحوادث الدموية في عهده في عدة مدن منها بلبيس ، المنصورة ، بور سعيد ، الإسماعيلية والسويس ، طنطا ، الإسكندرية ،القاهرة[١] .

## مقدمات مفاوضات إسماعيل صدقي :

وبعد تلك الأزمة الدستورية و حل البرلمان تعرض صدقي لمحاولة إغتيال في ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ ، بينما كان صدقي باشا راكبا القطار من الإسكندرية إلى العاصمة ، ضبط

---

١- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ص ١٢٨ - ١٣٦ .

شاب سوداني بزي خدم في مركبات البولمان في العربة التي بها رئيس الوزراء ، تبين انه تزين بهذا الزى و اندس ضمن الخدم لكي يقتله ببلطة كانت معه ، وكان يخفيها تحت قفطانة الأبيض . و قبض علية قبل أن يرتكب جريمته و اتضح انه يدعى حسين محمد طه من خريجي كلية غردون بالخرطوم. وأنه موظف بهندسة السكك الحديدية و نجل محمد بك طه عضو مجلس النواب السابق عن مركز الدر . وقد حوكم أمام محكمة الجنايات على شروعه في قتل صدقي باشا و حكم عليه بالسجن سبع سنوات و توفى بالسجن في ١٩٣٢[١].

وبعد تلك الحادثة صدر الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ و بحل مجلس النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد ، وصدر في نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الذي ابتدعته الوزارة . وعرضت الوزارة خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصدارة ، واطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكان موقف الحكومة البريطانية تحت ستار الحياد ينطوي على الانتقام من الأمة لعدم قبول حكومتها البرلمانية مشروع المعاهدة ، فسياستها هي أما قبول السيطرة البريطانية أو حرمان الأمة من حقوقها الدستورية بواسطة الوزارات الرجعية[٢] .

و قد بدأ النفور بين الأحرار الدستوريين وصدقي باشا منذ تأليفه الوزارة الجديدة ، وأيضا إصدار الدستور الجديد فألف حزب جديد هو حزب الشعب ، وتولى صدقي باشا رئاسته وأصدر جريدة يومية اسماها الشعب ، ثم صدر قانون الحزب ولذلك كان هم الوفد و الأحرار الدستورين بعد إعلان النظام الجديد مقاطعة الانتخابات لهدفين : الأول : سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبدا ، ويسهل سقوطه وانهياره ، والثاني : الحيلولة دون الوقوع في اتفاق بين صدقي باشا و بين الحكومة البريطانية على القضية المصرية[٣].

وبذلك نجد أن السنوات بين ١٩٢٧ – ١٩٣٠ قد شهدت تطورا كبيرا في وعى الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد توجه إلى مكتب عمل الدول في جنيف لاستيفاء النظم العمالية التي يمكن تطبيقها في مصر ، ومع ظروف الأزمة الاقتصادية مال الموقف إلى أن تصبح هي القضية الرئيسية في السياسة المصرية ، فسيطول بقاء العمال بلا عمل و بلا مورد للعيش حتى وصل العمال إلى أسوء حال ممكن ، ولذلك كان إنشاء مكتب العمل في

---

1 - نفسه، ص ١٤٥ .

2- نفسه، ص ص ١٤٥ – ١٤٦ .

3- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ،ص ١٥٧ ، وأيضا عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ،المرجع السابق، ص ٧٤٣ .

نوفمبر ١٩٣٠تحت رئاسة مستر ( جريفز ) مساعد مدير إدارة الأمن ، كمحاولة للسيطرة على حركة العمال التي تخشى الحكومة منها كما يخشى القصر الملكـي و الاحـتلال خـافوا جميعا من تحولها إلى عنصر مهم في النشاط الوطني . كما كانوا يخشـون مـن الانتخابـات الديمقراطية كمجال لتنفس الحركة العمالية و التشريع لصالحها[١].

و قد بدأت الأزمة الاقتصادية في أواخرعام١٩٣٠ و أصيبت مصر في عهـد وزاره صدقي باشا بأزمة اقتصادية طاحنه ، وكانت بداية اشتداد الأزمة في موسم القطن في أكتـوبر ١٩٣٠ ، وأقيمت دعاية كبيرة لإسماعيل صدقي باشا بأنه من أكفأ الاقتصـاديين والمـاليين ، فأنشأ بنك التسليف الزراعي ١٩٣١ وهو العمل الاقتصادي البارز الوحيد الذي تم فـي عهـد وزاره صدقي ، وهذا المشروع وضع في عهد الوزارات السابقة وإنما صدر المرسوم* به في عهد وزارة صدقي باشا . واتخذت بعض إجراءات لتخفيف الأزمة الاقتصادية مثل سن قانون بتخفيض قيمة الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقـد عليها ، و أصدرت قانون آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية في عام١٩٣١ بمقـدار ثلاثـة أعشار قيمتها ، وقررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيـة مـن السـلف التـي سـبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين ، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمده بيعت لهـم ، قررت في نوفمبر ١٩٣٠ الإقراض الزراعي على محصول القطن وخصصت لهـذه العمليـة ثلاثة ملايين جنيها أخذت من الاحتياطي العام ، وعهدت إلى بنك التسليف الزراعي بالتـدخل لدى بعض الدائنين لوقف إجراءات نزع الملكية عن قليل من أطيان مدينيهم ، مقابل دفع بعض المتأخر عليهم ، وعهدت إلى الشركة العقارية المصرية لشراء بعض الأراضـي المعروضـة للبيع الجبري لكي تردها إلى أصحابها ، وخصصت لذلك كله نحو ثلاثة ملايين جنيها ، علـى أن هذه الوسائل قد نفذت في حدود ضيقة ، و لم تفد في علاج الأزمة[٢].

و في ظل هذه الأزمة الاقتصادية تعرضت مصر لأحداث أخرى دموية مـن خـلال انتخابات مايو ١٩٣١ ، فقامت في القاهرة و الإسكندرية و بعض المدن مظـاهرات لتعطيـل عملية الانتخاب ، وأضرب عمال عنابر بولاق ، والورش الأميرية عن الاشتراك فيها يوم ١٤ مايو ١٩٣١ ، وتظاهروا احتجاجا عليها ، فقابلت الحكومة المظاهرات بمنتهى القسوة والعنـف و سلطت عليهم قوات البوليس و الجيش و أطلق الجنود الرصاص على العمال فقتـل مـنهم الكثيرون ، وأصدرت الوزارة بلاغات رسمية تضمنت أعداد القتلى في المظاهرات[٣] .

---

[1]- سليمان النخيلي : الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة و السلطات المصرية منها ١٨٨٢ - ١٩٥٦- القاهرة الطبعة الأولى ١٩٦٧ ،ص ١٠٩

[2]- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ،ص ص ١٧٧- ١٧٨ .

[3] - نفسه،ص ص ١٦٥ - ١٦٦

و كان مصدر فكرة الوزارة القومية هو دار المندوب السامي في مصر حيث قال المندوب السامي في مصر – السير برس لورين –أن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلي باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت إليها المفاوضات ١٩٣٠ و تعيد دستور الأمة إليها ، و لكنها لا تعرف هل هذه الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصة لتغيير الحالة التي أصبحت لا تطاق بين مصر و إنجلترا ، بإعادة الدستور القديم وإبرام الاتفاق[١].

و نجد المتمسكين بمبدأ المفاوضة حجتهم في ذلك انه نظام لا عيب فيه و لكن العيب فيمن يقومون بإجراء المباحثات و التفاهم ، و نجد الذي غرس مبدأ المفاوضة في ارض السياسة هم الإنجليز لأنها كلمة غريبة عن قاموس الجهاد المصري[٢] ،ونجد مسألة تسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا يشكل اهتمام الحكومة البريطانية أكثر من مصر ، ولا يشغل اهتمام مصر مادامت مبنية على تلك التحفظات ٢٨ فبراير ٩٢٢[٣].

و عن مراسلي جريدتي المقطم و الأهرام في لندن وكانت مواقفهم صريحة في السخرية من آمال المصريين و مطالبهم العادلة و أن المفاوضة سوف تنتهي بقتل مصر، و إنهاء لآمال المصريين وعلى رأسهم صدقي باشا وكذلك السير برس لورين شديدي الشوق إلى المفاوضة ، بعد أن كانت إنجلترا هي التي تسعى حثيثا إلى فتح باب المفاوضة و كانت في كل مرة تقول إن المفاوضة ستكون حرة من كل قيد[٤].

و نجد إنجلترا بعد فشل المفاوضات السابقة راغبة في عقد اتفاق مع مصر ، إلا أن المفاوضة في هذه المرة ستكون أشنع من سابقتها و قد اشترطت في إجراءاتها شروطاً تكون لصالح إنجلترا . وبذلك ستكون المفاوضة مصيبة لان استئنافها سيكون بشروط ترضى إنجلترا و أن الإنجليز مغتاظون من الأمة المصرية من جراء رفض مشاريع اتفاقاتهم التي بدأت من ملنر إلى هندرسون ، وإنهم يعدون رفض النحاس باشا نعمة من نعم الله لمنع تقويض مركز بريطانيا في مصر بفعل حزب العمال البريطاني ، وقالوا هذا لأنهم فشلوا في مشروع الوفد المصري ، سعد زغلول ، عدلي و ثروت ، محمد محمود و النحاس ، لأنها مشاريع لا تحقق الاستقلال التام لمصر و أن القاعدة الموضوعة منذ وضع الاستعماريون مبدأ المفاوضة حين

---

1- روزاليوسف : ٢١ -١٩-٢٨ ديسمبر ١٩٣١ ، و محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ٢٥٤ ،وأيضا عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٧٧ .

2- جريدة المساء : ٦ يناير ١٩٣٢ .

3- جريدة المساء : ١٦ يناير ١٩٣٢ .

4 – الأهرام ، المقطم ٢٦ يونيه ١٩٣٢.

لمسوا من المصريين النفور من كلمة الحماية ، هي إبدال هذه الحماية بعلاقة أخرى مرضية ، وهم بذلك يغيرون الألفاظ ، وأيضا مشاريع المعاهدات جميعها ترمى إلى غاية واحدة ونهاية واحدة تحقق غرض واحد وهو أن تظل مصر في دائرة الإمبراطورية البريطانية و أن تكون عبدة لإنجلترا مع الدوام و الاستمرار[١].

وجرت في شهر سبتمبر ١٩٣٢ بجنيف محادثة سياسية وجيزة بين صدقي باشا و السيرجون سيمون وزير خارجية بريطانيا ، في صدد المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر و بريطانيا ولم تكن لهذه المحادثة أهمية أو صدى في الحالة السياسية للبلاد ، وبدأ من ظروفها و ملابستها أن غرض صدقي باشا منها هو رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم في مصر وقتئذ واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد ، وان اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار ، وكان هو الساعي إلى هذه المحادثة إذ طلب إلى حافظ عفيفي باشا وزير مصر المفوض في لندن أن يهيئ له مقابلة السيرجون سيمون ، للتحدث إليه في شأن إمكان استئناف المفاوضات ، فعرض حافظ عفيفي باشا هذه الرغبة على السير جون سيمون ، فقبلها ووعد أن يلتقي بصدقي باشا في جنيف يوم ٢١ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢ .[٢]

ثم الإجتماع في مأدبة عشاء أقامها صدقي باشا للسير جون سيمون يوم ٢١ سبتمبر وحضرها معهما حافظ عفيفي باشا و المستر إيدن الوكيل البرلماني بوزارة الخارجية فيما بعد وكان موجوداً بجنيف لحضور مؤتمر لنزع السلاح ،والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون وجرى الحديث بين صدقي وسيمون بعد تمام العشاء ، وشكره سيمون لتوطيد النظام في مصر ، وهذا جاء في تقارير السير برسى لورين المندوب السامي البريطاني في مصر[٣] . فدخل السيرجون سيمون في صميم موضوع الاتفاق ، فبدا منه إصرار إنجلترا على احتلال و استبقاء السودان في حوزتها فقال: " إني اعتقد شخصيا أن مشروعي الاتفاق لسنتي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ يجب إتخاذها أساسا للمفاوضات المقبلة ، و هناك مسائل سلم بها كانتهاء الاحتلال البريطاني ، و التحالف بين البلدين و المساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر في عصبة الأمم ، غير أنه يجدر بي إبداء تحفظين اثنين : الأول خاص بالنقط العسكرية و الثاني خاص بالسودان ، و يلوح لي أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لإقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر؟ و هذه مسألة مازالت تحتاج إلى المناقشات ، أما بخصوص السودان فيجب في الاتفاق أن

---

[1]- المساء ، والأهرام ٢٩ يونيه ١٩٣٢ ، و ايضا المقطم ٣٠ يونيه ١٩٣٢.

[2] - عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ،ص١٨٢.

[3] - نفسه ، ص ص١٨٢-١٨٣.

يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة في السودان ، فإذا ما سلم بهذا المبدأ يمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية و المادية في السودان[1] .

و قد أدرك صدقي باشا أن محدثة يريد الرجوع عن بعض ما وافقت عليه الحكومة البريطانية في المفاوضات السابقة لان عبارة التحفظين الذين أشار إليهما توحي بهذا المعنى ، فأجاب انه ليس في مركز يستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلة عن هذين التحفظين ، وصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها ، ولا يجوز إعادة البحث في المسائل التي تم الاتفاق عليها ، إلا لإيضاحها أو لتحسينها ، وان حكومته لا ترغب قبول اقل مما سبق عرضه بالحكومات الأخرى أما مسألة السودان فقال عنها :" إنها مازالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيها"[2].

وانتقل الحديث إلى مسألة المفاوضات ذاتها والوقت الذي تبدأ فيه فقال وزير خارجية بريطانيا السير جون سيمون بضرورة إجرائها فى ( الوقت المناسب) و فى أقرب فرصة ممكنة، وأضاف أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكي تدور المفاوضات التمهيدية وشبة الرسمية فى مصر بين المندوب السامي البريطاني ورئيس الوزارة المصرية ، وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن إجراؤها فى الشتاء القادم ١٩٣٣ وقال إنه سينتهز أول الفرصة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزارة ، كما أنه سيتباحث كذلك مع المندوب السامي السير برسى لورين قبل عودته إلى مصر ،وطلب إليه صدقي باشا أن تصدر الحكومة البريطانية تبليغاً رسمياً ، فقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية (حكومة صدقي باشا) ، فوعده السير جون سيمون بأن يتباحث فى شأن هذا الطلب مع رئيس الوزارة البريطانية وأنه سيتصل بالسير برسى لورين للإتفاق على صيغة هذا التبليغ ، و الوقت المناسب الذي يرسله فيه ،وأبدى صدقي باشا اغتباطه فى المحضر الذي حرره عن هذه المحادثة لما سادها من الود و الثقة حيث قال"و كنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر ،وفى أعتقادى أنى تركت فى نفسه أحسن الأثر"[3].

---

1- نفسه ، ص ص ١٨٣ – ١٨٤ .

2 – نفسه ، ص ١٨٤ .

3 – نفسه، ص ص ١٨٤–١٨٥.

وفي اليوم الثاني ٢٢ سبتمبر ١٩٣٢ التقى صدقي باشا بالسير جون سيمون ، ولم يدر فيها حديث سياسي قط ، ولم تعقب هذه المحادثة أية خطوة من الحكومة البريطانيـــة ، ولا أي جواب على ما طلبة صدقي باشا من المفاوضة معه ، ولم يصدر التبليغ الذي كان ينشده[1].

وفي أغسطس ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برس لـــورين المنـــدوب الســـامي البريطاني من مصر وتعينه سفيرا لإنجلترا في تركيا ، ويرجع نقله إلى أنه أسرف فـــي تأييـــد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صدقي باشا ، وإذا رأت أنها تمادت في الحكم المطلق، فقد أرادت من هذه المؤامرة إقصاء المندوب السامي الذي تم على يده إنقاذها ، فعينت الســـير مايلز لمبسون خلفا له ، و كان وزير مفوض بالصين وقد نجح في عقد معاهدة بـــين الصـــين وإنجلترا أنهت عهد خلاف كان قائما بينهما ، فجاء تعيينه (مندوب سامي) في مصر دليلا على اتجاه جديد من الحكومة البريطانية لعقد معاهدة بين مصر و إنجلترا . وجاء السير لامبســـون إلى مصر في يناير ١٩٣٤[2].

وأخيرا قدم إسماعيل صدقي باشا استقالته من رئاسة الوزراء يوم ٢١ ســـبتمبر ١٩٣٣ بعد مرور ثلاث سنوات وكان سبب استقالته ، اعتلال صحته ولكن السبب الحقيقـــي هـــو أن السراي استبدلته لأنه قضى مهمته في نظرها من إذلال للشعب ولذلك نجد أقـــوال الصـــحف الإنجليزية في استقالة الوزارة المصرية وسببها ، ونشـــرت جريـــدة التـــيمس لمكاتبهـــا مـــن الإسكندرية تلغرافا قال فيه : " أن استقالة إسماعيل صدقي باشا جاءت على أثر طلبات جديـــدة و لن تجد قبولا وهى ذات صلة وثيقة بما يطلبه قبلا وهى أن تكون للوزارة الحرية الكاملة في عملها".

فقالت مكاتب الديلي ميل تلغرافيا من مكاتبها من القاهرة قال فيه أن إسماعيل صدقي باشا أحبط على الوفديين حملتهم الشعواء و على البريطانيين و افتتح عهدا من السكينة لـــم تعـــرف مصر له مثيلا من سنين ولن توهن عزيمته عن محاولات الاعتداء على حياته ، و قـــد أشـــيع عن سبب استقالة إسماعيل صدقي باشا بسبب رفض ما طلب في تعيين حـــافظ عفيفـــي باشـــا وزير للمالية[3].

وهكذا يفهم مما سبق أن الأحداث الداخلية هي التـــي كانـــت وراء تغييـــر الإنجليـــز لسياستهم بإزاء النظام الجديد الذي وضعه إسماعيل صدقي باشا ، ولكنه تغيـــر محـــدود مـــن الخطأ أن نقول أن هذا التغيير هو رغبة الإنجليز في التقرب من الشعب المصـــري ، ولكـــن

1- نفسه ، ص ١٨٥ .

2 - نفسه، ص ١٩٢ .

3 - جريدة المقطم : ٢٣ - ٢٤ - ١٨ سبتمبر ١٩٣٣ .

الحقيقة هو تطور الموقف الدولي ، والأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر ، وهذه حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، ومن ثم فإن الحصيلة الوحيدة التي أسفرت عنها هذه المباحثات سيمون – صدقي بالنسبة للقضية المصرية ، هي ما ظهر من تراجع السياسة البريطانية في المسألة العسكرية[1]. وبذلك خرج الوفد قادرا على القيام بمهامه الجديدة في تصفية نظام صدقي و فشلت خطة الاحتلال و الرجعية في أضعافه وتمزيقه[2] .

و استقالت وزارة النحاس باشا لفشل مفاوضاتها مع الإنجليز بسبب تمسك الإنجليز بتصريح ٢٨فبراير١٩٢٢ كأساس لأي مفاوضة كانت الفرصة سانحة للملك تنفيذ رغبات الإنجليز بتعطيل مجلس النواب وإلغاء الدستور وذلك على يد إسماعيل صدقي الذي جاء به الملك رئيساً للوزارة ونفذ مخطط الملك و الإنجليز تماماً وذلك طمعاً في إجراء مفاوضات مع الإنجليز عن طريقه. وبالرغم من تعرضه لمحاولة اغتيال نتيجة لسياسته الموالية للإنجليز إلا أن ذلك لم يجد من تعاونه الشديد مع الإنجليز ولم يغير من سياسة العنف الشديد مع الشعب[3].

ويذكر لإسماعيل صدقي باشا إنشاؤه لبنك التسليف الزراعي لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وهى نقطه تحسب له في مساعدة المزارعين لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على الأمة المصرية من تدهور البورصة وأسعار القطن و لكن رغبته وأمنيته بتحقيق معاهدة مع إنجلترا لم تكتب لها النجاح على الرغم من كل ما فعله إرضاء للملك و الإنجليز .

**٢-رد فعل البرلمان البريطاني من المفاوضات :**

ودارت مناقشات في مجلس العموم بشأن تلك الأحداث و خاصة بعد تفاقم الحوادث في شهر يوليو و بخاصة بعد مأساة الإسكندرية ألقى المستر رمزي ماكدونالد Ramsay Macdonald رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٣٠ بتصريح عن الحالة في مصر وموقف الحكومة البريطانية حيث قال فيه :" ولما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية في مصر حوالي ٤ يونيه ١٩٣٠ أرسلت حكومة صاحب الجلالة بريطانيا تعليماتها إلى المندوب السامي أن يراعى في خطته الحياد الدقيق التام ، وأن كان قد تركت له الحرية – دون الخروج عن هذا الموقف – في أن يذكر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا تبذل أقصى جهدا لها لتحتفظ بالجو الطيب الذي انتهت فيه مفاوضات المعاهدة و قد

---

[1]- عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص ص٧٦٨ – ٧٦٠ .

[2] – مصطفى النحاس جبر: المرجع السابق ص٣٩٢.

[3] – نفسه ، ص ٣٩٥.

صرح السير برس لورين " المندوب السامي " بمعنى هذا لكل من جلالة الملك والنحاس باشا الذي أعرب له عن سروره "

ومنذ تألفت الوزارة الحالية فسر السير برس لورين بصورة واضحة أن حكومة انجلترا تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد ، وعدم التدخل و التعرض لما نعده مسألة داخلية محضة تخص مصر ، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التي أعلنتها حكومة انجلترا في ١٩٢٢ و ستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذي لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها ، وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التي يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامي لكي يبين بصريح العبارة أن حكومة انجلترا لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب حتى وأن كان تصريح ١٩٢٢ ، لا يمنحها من التدخل الفعلي في مسألة داخلية من هذا القبيل ، و أيضا نظرا للحوادث التي وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامي ليبلغ صدقي باشا إننا يجب أن نعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب و ممتلكاتهم في مصر ، وكلف السير برس لورين أيضا أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب و مصالحهم للخطر وإننا نعده كذلك مسئولا مع الحكومة المصرية إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وفى خلال ذلك رأت حكومة انجلترا نظرا لما يهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر في الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك الثغر[1].

و تشير الفكرة إلى أن تصريح ماكدونالد و الحكومة البريطانية فيه حياد و لكن هذا لا يتفق على ما حدث سابقاً لان إنجلترا تدخلت في مسألة الدستور و تعتبر هذه مسألة داخلية محضة ، و أيضا وصول بارجتين حربيتين بريطانيتين إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب ، فكان تواجدهما بمثابة تدخل في أمورهم الداخلية الأمنه .

ففي يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠ أدلى مستر Sir. K. wood بسؤال في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه " هل يمكن أن توضح الحكومة البريطانية الحالة الحاضرة في مصر و اتخاذ خطوات تحمى المواطنين الأجانب في مصر؟ و أيضا سأل الكابتن Captain Eden عن وجود بيان عن الحالة الحاضرة في مصر ؟ و كذلك سأل مستر Mr. Marjori banks أن الحكومات الأجنبية جعلت حماية الأجانب في مصر من مسئولية بريطانيا من أجل تأمينهم؟ ورد على كل هذه الأسئلة المستر هندرسون Henderson بأن تقارير الاضطرابات قد ظهرت في الصحف ، ولا توجد معلومات رسمية وصلت منذ أن أعطيت الإجابة إلى

---

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol .240,1932, p 1801 – 1802 .

النائب Hon إلى لويد Lloyd في ١٧ يوليو ١٩٣٠ ، وبالنسبة للخطوات التي اتخذت بواسطة حكومة جلالته بريطانيا لحماية المواطنين الأجانب في مصر قد أشير إليه في جلسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ ، وبالإضافة إلى عدم وجود تمثيل دبلوماسي رسمي جعل إلى حكومة بريطانيا بخصوص المواطنين الأجانب في مصر من خلال تمثيل بعض الممثلين الأجانب للحكومات الأجنبية . و كذلك وجود استفسارات في وزارة الخارجية ، وقد أعلنت ملفهم بخصوص الحالة في مصر[1].

وفي نفس الجلسة طرح المستر Mr. Wardlaw-Milne سؤال عن آخر معلومات وصلت إلى المجلس بالنسبة للاضطرابات الأخيرة في مصر ، وكيف حدث كثير من القتلى ، وكم عدد الأشخاص الذين جرحوا و إلى أي مدى استخدمت فرق عسكرية ، وهل توجد أي طلبات للمساعدة العسكرية الأخرى من مصر ؟ رد عليه مستر هندرسون Henderson تقرير المصابين حوالي ١٩ شخصاً قتلوا يتضمن واحد إيطالي ، ١٠ بوليس ، ٥٣ مدنيون ما يزالون في المستشفى بينما ٣٩ شرطي و ٦٥ مدنيون مرضى في الخارج أما عن تقرير الجيش المصري ، هو ٤ موظفين ، ٤ رجال جرحوا ، و ضابط واحد قبرصي بريطاني لا يستطيع ترك المستشفى بعد المعالجة . بالإضافة إلى عدم وجود أي فرق عسكرية بريطانية استخدمت في الاضطرابات ، أما بخصوص الإجابة عن الجزء الأخير من السؤال فهو سيكون بالنفي[2].

ففي يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠ طرح مستر Marjori banks سؤال هل مازالت بعد انتهاء المفاوضات مع الحكومة المصرية أساس للمعاهدة الأولية – أساس لمعاهدة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ؟ رد المستر هندرسون الموقف لحكومة جلالته فيما يتعلق بخصوص بقايا المعاهدة عرفت في إجابتي السابقة التي تؤكد على التعاون و الود و العلاقات الطيبة . و لكن النائب Hon مقتنع فى الوقت الحاضر بضرورة ترك فرق عسكرية بريطانية في مصر لحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية بالإضافة إلى حماية أرواح الأقليات الأجنبية ، وأن حكومة بريطانيا مستعدة حالياً للتفاوض مع الحكومة المصرية التي تتصرف طبقا لأغلبية برلمانية مصرية[3] ، و تشير هذه الفكرة إلى وجود أعضاء من البرلمان المصري في ظل وزارة صدقي باشا توافق على أي شروط معاهدة ترضيها إنجلترا.

---

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol .241,1932, p 1724 – 1725 .
2 - Ibid, p 1725 .
3 - Ibid, p 1726 .

و كذلك يوم ٢٣ يوليو ١٩٣٠ سؤال آخر عن المعاهـدة سـأله المسـتر -Wardlaw Mr. milner أي مقترحات إعادة فتح محاولات بخصوص معاهدة مع مصر بحيـث تكـون مع مصلحة أي حزب سياسي أو منظمة في مصر ؟ رد مستر هندرسون بأن هذا يكون وفقـا لتقرير في لندن وليس في مصر . لأن ذلك يكون ميعاد بدء المفاوضات يكـون بشـكل غيـر رسمي و لم يكن عندي أي تصريح للعمل بالمفاوضات الغير رسمية .

ففي نفس الجلسة٢٣ يوليو ١٩٣٠ طرحت عدة أسئلـة مـــن قبـــل النـواب سـير Lieut Comonder Kenworth ,Sir.king Stely Wood عن الحالة في مصر و اتخـاذ الخطوات الأخرى التي بدأت في حماية أرواح المواطنين الأجانب و ما هي المعلومات التـي وصلت إلى المجلس للتقرير عن الاضطرابات في القاهرة وما هي القوة البريطانية التي كانـت موجودة وما هي إصابة الأجانب ؟ و كان الرد من قبل المستر هندرسون بأن التقرير اخبـره بوجود عدد ١٥ مظاهرة في القاهرة في يوم الاثنين الماضي ، و تغير حجم الناس المتظاهرين من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ شخص ، وكان المتظاهرون يرمون الحجارة و يكسرون شـبابيك التـرام ومصابيح الشوارع ، للإضرار بالملكية الأوروبية ، ونتيجة ذلك إصابة شخص اجنبى بجـراح وان واحداً من الأجانب قد جرح ، وأيضا واحد أوروبي قائد الترام و وواحد من قائد القطار ، و أصبحت حالياً المظاهرات أكثر قوة عما بدأت بالنسبة لعدد المشتركين في المظـاهرات ، و تضاعف عدد المصابين و الجرحى و القتلى و بالرغم من هذا لم تستخدم اية قـوه بريطانيـة اى مكان لصد تلك المظاهرات ، و يوجد أيضا اضطرابات في بور سـعيد و السـويس ولـم تصل أية معلومات عن المصابين هناك[1].

و تشير الفكرة إلى عدم تدخل القوات البريطانية للحد من هذه المظاهرات دليل علـى رغبـة إنجلترا في المزيد من الأضرابات و الحالة السيئة السائدة فى جميع أنحاء القطـر المصـري حتى ينتفعون من تلك الظروف والخوض في مفاوضة جديدة بمكاسب جديدة خاصة مع وجود رئيس وزراء مثل إسماعيل صدقي .

وسؤال آخر في نفس الجلسة ٢٣ يوليو ١٩٣٠ من قبل مستر Wardlaw-milne عن وصول أي مقترحات أو تقارير من المندوب السامي في مصر بخصـوص مقابلـة رؤسـاء الوزراء و السياسيين و الوكلاء في القاهرة ، وما سبب اجتماع الممثلين الأجانب فـي مصـر لمناقشة حركة الاضطرابات والمظاهرات فى مصر ؟ رد مستر هندرسون بعـدم وصـول أو استلام أي تقرير من المندوب السامي عن أي اجتمـاع[2]. وسـؤال أخـر مـن مسـتر Marjori banks عن تمثيل أية قوة أجنبية لحماية أرواح الأجانب و الملكية في مصـر ؟ رد

---

[1] - Ibid , p 2123 .
[2] - Ibid, P2123.

علية مستر هندرسون لا توجد أية إجابة أو معلومات بشأن وجود ممثلين دبلوماسيين رسميين في مصر، و سؤال آخر من مستر Marjori banks هل عند الحكومة البريطانية أي إجابة عن وجود اتصال بين حكومة بريطانيا و Nahas و النحاس باشا زعيم الوفد ؟ وسأل المستر D . G . Somerville هل حكومة بريطانيا على اتصال بصدقي باشا وبخصوص حماية الأجانب فما التخطيط لذلك ؟ رد علية مستر هندرسون الإجابة على كلٍ من السؤالين بالنفي ، و سوف لا تدخل بريطانيا في مفاوضات مع معرضين آخرين من مصر أو من أي بلد آخر[1]. وبلا شك دليل على أن إنجلترا تعقد النية على عدم الخوض في مفاوضات أخرى حتى لا تخسر مكانتها بين القوى الأجنبية الأخرى ، كما حدث في المعاهدات السابقة من إخفاق و فشل للوصول لأي مكسب بريطاني جديد بعد تصريح ٢٨فبراير١٩٢٢ .

وأوضحت المناقشات التي دارت في مجلس العموم في ٢٩ يوليو ١٩٣٠ و جود اتجاهين أولهما : يمثله شرشل و لويد فهاجم الأول الاتفاق مع مصر على أساس ضرورة وجود حكومة نيابية ، وقال بأن الشعب المصري من الضروري أن تعود له القبضة الحازمة ، و أيد هذا لويد ورفض إصرار حكومة العمال على مسألة الانتخاب المباشر الحر ، وطالب بعدم فرض أساس للانتخاب على مصر و يعتقد أن الزعماء مثل – صدقي ، محمود –لا يصلح لهم الانتخاب المباشر لأن الشعب لم يرض عنهم ، و أما الاتجاه الثاني الذي كان موجودا فمثله ماكدونالد رئيس الوزراء العمالي الذي رد بأنه لن يرى فرض قانون معين للانتخاب ، وإنما يرى أن الفرصة للاتفاق مع مصر لا يجب أن تسبقها محاولة أخرى للتعديل في كشوف الانتخابات بل تطبيق حقوق الناخبين ، و إعطاء الفرصة لخصوم الحكومة المصرية السياسيين ، لان يقولوا بأن الاتفاق تم من وراء ظهر الأمة ، وبالتالي فأن الأمة ليست مسؤلة عن تنفيذه بأي وجهه من الوجوه . ثم قال ماكدونالد إن الاتفاق الذي عارضناه مازال موجودا أو نحن متمسكون به وهناك نقطة بارزة نتمسك بها أيضا – يقصد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢– وحالما تصبح مصر مستعدة للاتفاق معنا على هذه القواعد فإننا مستعدون لتنفيذ الاتفاق .

والحق إن هذه المناقشات و أن عبرت عن اتجاهين فإنما كانت تمثل في نفس الوقت مناورة من السياسة الاستعمارية كلا من الضغط على الوفد من جانب غلاة الاستعماريين بالنسبة للمسألة الديمقراطية و بالضغط علية من جانب ماكدونالد في قبول المعاهدة بشروطها البريطانية كثمن للعودة إلى الحكم و الاحتفاظ بالحياة البريطانية[2].

---

1 - Ibid, p 2123 – 2124 .
2 - Ibid, p 1951 – 1953 .

و دارت مناقشة و طرحت عده أسئلة في مجلس العموم بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٣٠ من النواب عن إذا كان لديه بيان عن الحالة في مصر ؟ فأجاب مستر هندرسون أن " الدستور و قانون الانتخابات الجديدين قد صدرا بأمر ملكي بتاريخ ٢٢ أكتوبر ، أما موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذه التغيرات فلا يزال كما حدده رئيس الوزراء البريطانية في بيانه في هذا المجلس بتاريخ ١٦ يوليو الماضي . وتشير الفكرة هنا إلى تصريح المستر ماكدونالد الذي أعلن فيه حياد الحكومة البريطانية بإزاء الحالة في مصر ، ولكن هذا الحياد لا يخفى الحقيقة الواقعية وهى أن موافقتها على هذا الانقلاب عقاب للأمة كما أسلفنا ، على عدم قبول المعاهدة و كان الموظفون البريطانيون في الحكومة المصرية و بخاصة في البوليس و الجيش على رأس حركة القمع التي اتخذتها هذه الحكومة بإزاء مظاهرات الاحتجاج ، التي قامت ضد وزارة صدقي باشا ، وكان هذا الموقف ابلغ رد على دعوى الحياد الكاذب[1] . ، كما صرح أيضا مستر هندرسون " أن سياسة الحكومة العمالية هي الاتفاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية في برلمان منتخب انتخاباً حرا ، وأعربت حكومة العمال عن رغبتها في استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع السابق ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد ان تلبى هذه الرغبة على أساس المقترحات التي تضمنتها معاهداتها[2] " ، فلا شك أن الخطوة التي اتخذها الوفد و الأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات كانت موفقة لإحباط هدف صدقي باشا في اتخاذ الانتخابات وسيله لإبرام الاتفاق مع بريطانيا.

على انه لما كانت سياسة الحكومة العمالية هي الاتفاق مع حكومة مصرية تتمتع بثقة الأغلبية فى برلمان منتخب انتخابا حراً . وكان المستر هندرسون قد أكد هذه السياسة في ٥ نوفمبر ١٩٣٠ ( اى بعد إصدار الدستور الجديد ) ، وأضاف إلى ذلك انه إذا أعربت مثل هذه الحكومة عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع السابق ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لتلبية هذه الرغبة على أساس المقترحات التي تضمنتها المعاهدة[3].

ففي يوم ٥ مايو ١٩٣١ أدلى مستر Mr. Marjori banks سؤال إلى مجلس العموم ذكر فيه عن الأزمة الاقتصادية و حجم الاستيراد للبضائع البريطانية في مصر خلال ١٢ شهر الأخيرة ، كما قارن بالسنة السابقة ، بالنسبة للحجم و القيمة يعطيان نسبة مئوية الاستيراد البريطانية كما قارنت الاستيراد الكلية في مصر للسنتين على التوالي ؟ رد علية المستر W Mr. graham القيمة الكلية للبضائع التي استوردت في مصر خلال سنه ١٩٣٠ كانت

---

[1] - عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص١٣٧.

[2] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 442,1932, p 831 – 832 .

*هو المرسوم بقانون رقم ٥٠ بسنه ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٣٠

[3] –Parliamentary debates fift6h series, Vol. 442,1932, P831-832 .

٤٨,٠٤٤,٠٠٠دولار و في سنه ١٩٢٩ كانت ٥٦,٤٤٤,٠٠٠ دولار ، وخلال هذه الكميات من الاستيراد الكلية من المملكة المتحدة في ١٩٣٠ مبلوغه إلى ٩,٨١٤,٠٠٠ دولار أو ٢٠,٤ % ، وفي سنه ١٩٢٩ ١١,٩٠٩,٠٠٠ دولار أو ٢١,١ %. و حجم الاستيراد لم يكن مسجل في عودة التجارة المصرية .

و سؤال أخر من مستر Remer عن استيراد لانكشير للقطن من مصر مرة أخرى ؟ فرد عليه مستر w graham بسبب أزمة القطن في مصر لا يستطيع اخذ القطن وكما صرح النائب Hon في الأسبوع الماضي عن صناعة القطن في لانكشير Lancashire يوجد نقص للمادة الخام في القطن المستوردة من مصر ، فاقترح مستر Mr. Ernest winterton تقليل الاستيراد للدول الأجنبية من مصر حتى لا تتوقف الصناعة في لانكشير وطبعا كل هذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم و امتد تأثيرها إلى مصر و خاصة في محصول القطن[1] .

ففي ١٨ مايو ١٩٣١ دارت مناقشة في مجلس العموم البريطاني حول الاضطرابات في القاهرة و ألقيت فيها عده أسئلة اشترك في توجيهها المستر , Macdonald , Hannon Oswald Lewis سأل الأول عن عدد الموتى في تلك الاضطرابات ، والثاني يسأل عن أي جروح لمواطنين بريطانيين وأذى لممتلكاتهم خلال يوم الخميس الماضي في القاهرة ، و الثالث يسأل هل يوجد أي تصريح للاضطرابات الأخيرة في مصر وما هي كيفية حماية المصالح البريطانية ؟ رد عليهم مستر Mr. Dalton يتحدث عن تقرير المندوب السامي في يوم ١٤ مايو ١٩٣١ و هو اليوم الأول من الانتخابات ، قال فيه يوجد سلسلة من المظاهرات في القاهرة بشكل كبير في حي بولاق Boulac و توجد شرطة وفرق عسكرية واحتشاد عدد كبير من القتلى و كان ١٣ قتيلا – إعترض الرافعى عن هذا العدد وقال انه دون الحقيقة بكثير – و ١١٩ جريحا حجزوا بالمستشفى – و البوليس و الجيش مصابون حوالي اثنان من الضباط و ٣٤ رجلاً جرح من بريطانيا ، وقتل و أحد من قبرص وسبب قتلة يعتقد النائب Dalton إنها برصاصة ضالة ، و أيضا يوجد جريح واحد في الترام الذي عانى بجرح في رأسه بسبب الحجارة ، وكان عدد الحافلات محطم بشدة و ٦ ترام و ٦ قطارات سكه حديد محطمة بشدة وكانت محروقة تماما ، ومظاهرات أخرى حدثت في القاهرة في ١٦ مايو ١٩٣١ و واحد مدني قد قتل و جزء آخر في مصر مصابون ومات حوالي ١٣ مدنيين ٣٨ جرحوا وواحد ضابط شرطة قتل و ٣ ضباط وموظفون و ١١ رجل جرحوا فرد علية سير Sir. Bracken هذه التقارير ممتازة في تحذير لحماية المصالح الأجنبية عموما في أية

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 252,19323, p 192 .

لحظة تكون مهددة ، والاضطرابات كانت مؤاخذة من قبل الحكومة المصرية ، ولا توجد أية إضافة تحذير قد أخذتها الهيئات البريطانية لحماية المصالح البريطانية لذلك رد علية مستر Bracken يستطيع النائب Hon نتيجة لذلك أن يسرع في إرسال بوليس و مساعدات خارجية إلى مصر[1].

وعودة مرة أخرى لمناقشة الأزمة الاقتصادية في مجلس العموم بتاريخ ١٨ مايو ١٩٣١ و البحث عن حلول لهذه الأزمة فوجدوا إيرادات قناة السويس و كيفية الاستفادة منها فسأل مستر A . M . Samuel هل وزير التجارة يستلم أو يبلغ بكل الطلبات التي تحتاجها شركة قناة السويس ، وخاصة إذا كان التبليغ من إنجلترا أو فرنسا لذلك يجب أن يكون هناك قسم للترجمة الفرنسية لكي يبلغ الطلبات قبل التداول وتعرف كل المستحقات في الشركة بلغة واحدة أو مترجمة ؟ فرد مستر Mr. W R Smith أن الإجابة في الجزء الأول بالنفي وأنا اعرف أن الشركة تمتلك قائمة شاملة من الشركات التمثيلية في إنجلترا التي يكتبون إليها مباشرة عندما يطلبون عروض لبعض المواد المتعددة ، وباقي أجزاء السؤال لم يظهر بعد في المجلس ، لذلك رد علية مستر Mr. Samuel انه لن يعجبه الرد لأنه سبب غير مرضي في أجابته فانه يرفع السؤال إلى مجلس التجارة[2].

وعندئذ سأل Rear-Admiral sueter رئيس مجلس التجارة إذ هو يتحقق من معرفة مدى تكلفة شركة قناة السويس المكونة للنسبة المئوية المتوسطة للمستحقات العبور الداخلية و الخارجية في الشحن في ١ مايو ١٩٣١، فرد عليه Smith أن حكومة بريطانيا مدركة تماما وبشكل مباشر لهذه المستحقات التي تكون طبقا للتقرير السنوي لجمعية مالكي باخرة التجار ليفربول لسنه ١٩٣٠ ، تكون على قاعدة المستوى الموجود آنذاك للمستحقات و الشحن و النسبة المئوية لمستحقات العبور الداخلي والخارجي بلغت معدل ١٣% من الشحن الإجمالي الداخل و الخارج فسأله مستر Mr. Samuel رئيس مجلس التجارة أن نسبة بريطانيا إلى كل حمولة مرور شحن خلال قناة السويس خلال عام ١٩٣٠ و أيضا نسبة امتلاك الحكومة البريطانية لأسهم قناة السويس ونسبة المشتريات بشركة قناة السويس خلال عام ١٩٣٠ من المخازن و المواد من الشركات البريطانية ؟ رد عليه مستر Smith مرور حمولة بريطانية من خلال القناة في ١٩٣٠ كان بنسبة ٥٦% ، و الحمولة الكلية للشحن في العبور ، نسبة الأسهم العادية لشركة قناة السويس حملت بحكومة جلالته يساوى تقريبا ٤٤% فيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال ، المعلومات ليست متوفرة[3].

---

1 - Ibid, p 1583 – 1584 .
2 - Ibid, p 1584 – 1585 .
3 -Ibid, p 1852 .

ففي يوم ٢٧ يوليو ١٩٣١ سأل مستر HorrAbin إذا كان لدية بيان عن الحالة الحاضرة في مصر بالإشارة إلى المعاهدة الانجلو- مصرية ؟ فرد مستر Dalton لا تغيير في الحالة منذ إجابة النائب Hon للنائب الشرقي مستر Mander في ٢٠ يناير ١٩٣١ ثم سأل مستر Horrabin عن وجود أي تقرير بخصوص الانتخابات الأخيرة في مصر ، وخصوصا بالنسبة لمدى حرية الانتخابات بالنسبة للناخبين ؟ فرد مستر Dalton أن المندوب السامي في مصر سوف يرسل التقرير عن الانتخابات الأخيرة و استلمه النائب Hon[1] .

ففي يوم ٣١ يوليو ١٩٣١ أدلى المستر هندرسون بتصريح في مجلس العموم البريطاني بان مقترحات المعاهدة الانجلو- مصرية مازالت مفتوحة ، وفى ظل تلك الانتخابات الحرة في البرلمان المصري في ظل وزارة صدقي باشا ممكن إعادة فتح هذه المعاهدة و بذلك نستطيع أن نضمن أن يوقع البرلمان المصري عليها في ظل هذه الانتخابات[2] .

و تشير الفكرة إلى خطة إنجلترا في تعطيل البرلمان و إلغاء الدستور لكي يعقد انتخابات يدس فيها أعضاء موالين لإنجلترا داخل البرلمان و بذلك يضمنون توقيع المعاهدة وعدم رفضها في البرلمان .

و استقال المستر ماكدونالد من رئاسة وزارة العمال في أواخر أغسطس ١٩٣١ لاختلافه مع أعضاء حزبه ، وألف هو نفسه عقب استقالته وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من المحافظين والعمال و الأحرار ، وكان الغرض من تأليفها معالجة المشكلة المادية ، ومحاولة حل قضية الهند ، على أن يسترد كل حزب بعد ذلك استقلاله و تجرى انتخابات جديدة يرجع فيها إلى الشعب وقد أجريت هذه الانتخابات العامة في أكتوبر ١٩٣١ ، ففاز المحافظون فوزا كبيرا ، وفشل حزب العمال في الانتخابات ، فنجح من المحافظين ٤٧١، ومن الأحرار ٦٦ من العمال ٤٩ ، وسقط المستر هند رسون Henderson زعيم حزب العمال و سقط معظم أقطابهم ، فكانت هذه الانتخابات اندحارا كبيرا لحزب العمال ، وفوزا هائلا لحزب المحافظين ، وقد رضي المحافظون أن يرئس المستر ماكدونالد الوزارة الجديدة ، و ظل يتولاها إلى أكتوبر ١٩٣٢ . وكان وزير الخارجية فيها هو السير جون سيمون .

ودارت مناقشات عديدة في مجلس العموم للوصول إلى حل لهذه الأزمة الاقتصادية العالمية ، ولذلك ترغب إنجلترا الحد من استفادة باقي الدول الأجنبية من اقتصاد مصر و تجعله حكرا لها فقط فأتبعت في ذلك فرض الضرائب الجمركية أو رسوم جمركية على بضائع تمر من قناة السويس أو دولة أجنبية تستورد سلعاً من مصر وخاصة فرنسا وروسيا ، ولذلك

[1] -Parliamentary debates fifth series, Vol. 255,1932, p 1928 .
[2] - Ibid, p 2656 .

طرح مستر Mr. Smihers سؤال إلى رئيس مجلس إدارة التجارة بطلب تقرير من ممثلي التجاريين في مصر بالنسبة لتبنى الحكومة المصرية حماية البضائع و التجارة الروسية المتمثلة في عده بضائع منها " الحبوب ، طحين ، جبن ، كحول ، خشب ، بذور زيتية ، جلد ماشية ، بضائع جلدية ،أثاث وأنسجة قطنية ، منتجات صيدلية ، صابون " .

وهل تتبنى حكومة إنجلترا هذه السياسة ؟ رد عليه Major Colville أنا اعرف أن الحكومة المصرية عندها قانون ١٩٣٠ بفرض ضريبة إضافية تساوى إلى كمية الرسم الجمركي ضد بضائع البلدان التي ليس عندها اتفاقية تجارية مع مصر ، بمرسوم وزاري ٣ نوفمبر ١٩٣٠ ، الذي يقول في حالة منتجات مشابه في مصر تتنافس في الصناعات ضد المنتج الروسي . بينما فيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال أنني أشير مرة أخرى إلى مشكلة التجارة مع روسيا و هي مشكلة التجارة الأكبر التي تكون تحت فحص الحكومة البريطانية[1].

و نتيجة للبحث عن حل للازمة الاقتصادية ناقش مجلس العموم بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٣١ نظام الضرائب للرعايا البريطانيين حيث سأل مستر Mr. Wardlaw-milne عن الرعايا البريطانيين في مصر هل لهم نظام ضرائب كأجانب أم هم لا يدفعون ضرائب أم هم يدفعون ضرائب عادية ؟ فرد علية المستر Mr. Eden يوجد نظام معاهدات في مصر و يطبق أيضا على الرعايا البريطانيين و المواطنين الأخرين يذعنون لذلك ، و توجد ضرائب بسيطة هذا في الجمعية العمومية من المحاكم المختلطة ، ومصر عندها في الوقت الحاضر بضع ضرائب مباشرة رئيسية ، للرعايا البريطانيين يدفعون حصة مثل هذه الضرائب[2] .

و استمرت المناقشة في مجلس العموم بصدد حل الأزمة الاقتصادية وفى ١٥ فبراير ١٩٣٢ سأل مستر Mr. Crossley رئيس التجارة الأجنبي ما هو النسبة المئوية لسلعة القطن واستيراده من مصر إلى لانكشير خلال الأربع سنوات الماضية ، وسواء الأخذ في الاعتبار الحقيقة بان مصر متفوقة بشكل كبير على تصدير قطن خام إلى لانكشير Lancashire و هل عند وكيل الوزارة وجهة نظر لوجود فائدة متبادلة لكلتا البلدين ؟ فأجاب Major Colville الإجابة في الجزء الأول من السؤال بالإيجاب و يوجد تحقيق في مسألة تجارة المملكة المتحدة ( إنجلترا ) إلى مصر السنة الماضية .وفيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال فيوجد المزيد من الجهد بقسم التجارة الأجنبية أن تزيد التجارة الانجلو- مصرية و سؤال آخر عن الرسوم الجمركية للقطن في الخارج هل هي تخضع إلى عملية بدء أو بداية موانى لان هيئات الرسوم الجمركية إلى الآن لم تستلم أوامر بالنسبة للكمية المقررة أن تجمع على هذه البضائع المستوردة ، وإذا هو أراد التصدير بسرعة يجب توجيه الهيئات للرسوم الجمركية

[1] -Parliamentary debates fifth series, Vol. 260,1932, p 1078.
[2] -Ibid, P 1076.

باتخاذ اللازم من البضائع الجمركية ؟ فرد علية سكرتير المالية Major Elliot أن ضباط الرسوم الجمركية وضريبة المواني ، عندهم أوامر لوقف أي عملية للبضائع التي لم تصدر إليها رسوم جمركية – رجعت مرة أخرى إلى بلدها وارغب أن النائب Hon يكون عنده حكمة في الاتصال بتلك هيئات الرسوم الجمركية و أن يستمع إلى وجهة نظرهم و يتحقق من الصعوبات التي تظهر لهم[1].

ففي يوم ١٧ فبراير ١٩٣٢ أدلى مستر Mr. Mander بسؤال عن وجود أي إشارة للحالة في مصر من مفاوضات في الوقت الحاضر خاصة في ظل الحكومة التي تريد إنجلترا التفاوض معها وزارة صدقي باشا ؟ رد عليه رئيس الوزراء Sir John Simon الآن الحالة في مصر لا تستوجب أي تصريح في هذا المجلس في الوقت الحاضر[2].

و في يوم ٦ إبريل سأل المستر G. Macdonald عن الورقة البيضاء التي تلخص تقرير مستر H . B . Butler من مكتب العمل الدولي ، كشروط عمل في مصر ؟ فرد علية سكرتير البرلمان المستر R . S . Hudson أن نفقات هذه البعثة التي دفعتها الحكومة المصرية يجب أن تنظم أفضل و أحسن من ذلك ، وأنا لا اعرف أن الحكومة المصرية ستنشر هذا التقرير[3] : تشير الفكرة إلى مدى ما وصلت إليه الأزمة الاقتصادية حتى في شروط مكاتب العمل بمصر.

ودارت مناقشة في مجلس العموم بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٣٢ عن سلاح الطيران الملكي وهيئة الطيران المصرية بسؤال من مستر Mander هل عنده أي تصريح فيما يتعلق بالمفاوضات بين الحكومة المصرية ووزارة الطيران الجوى بشروط خدمة ضباط جويين بريطانيين يساعدون هيئة الطيران المصرية المنشأة حديثا ؟ رد علية وكيل وزارة الدولة للطيران المستر Sir Philip Sassoon أن شروط الخدمة المشار إليها من قبل النائب Hon طبقا توضيح شروط توظيفهم التي تحكم موظفي القنال البريطانيين الذين لهم واجبات مشابهة مع القوى الأجنبية ، وسؤال آخر من مستر James عن اتحاد ضباط بريطانيا في لندن مع الضباط في قناة السويس وما تكلفة ذلك ؟ فرد علية Sir Philip Sassoon ستتطلب التكلفة المخمنة حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دولار ، فسأل مستر James تكلفة نقل ضباط سلاح الطيران الملكي إلى محطات وما هو المساكن البديلة لهم وتكلفة ذلك ؟ رد علية سير P . Sassoon نعطى لهم مساكن وأيضا علاوات والأموال متوفرة لذلك ولكن إذا كان الضباط متزوجين فيوجد صعوبة في إيجاد مساكن بديلة لهم .

1 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 261,1932, p 1260 .
2 - Ibid, p. 1611 .
3 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 264,1932, p 143 .

فسأل مستر James ما الاتفاق و الشروط الجديدة لهذه السنة في اتحاد سلاح الطيران الملكي وما هي نسبة المصرفات ورأس المال لبناء الكلية الجديدة ؟ فأجاب سير P . Sassoon إجابة الجزء الأول تكون ٣٣,٥٠٠ دولار وفيما يتعلق بالجزء الثاني تقريبا ٤ % رأسمال لبناء كلية جديدة[1] .

كان لابد من الإشارة هنا الى الحالة الاقتصادية فى بريطانيا وأثارها غيـر المباشـر على المحادثات المصرية البريطانية ، حيث أن تدهور الحالة الاقتصادية البريطانية أدى إلـى تعليق تلك المحادثات كما أدى إلى خلق جو جديد داخل الأحزاب البريطانيـة واخـتلافهم أدى إلى تعطيل المحادثات مع ترك الباب مفتوحا لحين إنهاء الانتخابات البريطانية التـي جـاءت بفوز ساحق للمحافظين وهزيمة منكرة للعمال وأدى إلى استقالة المستر هندرسون وكـان قـد سبق المستر ماكدونالد بأستقالتة من رئاسة الحزب قبل الانتخابات وتولى المسـتر ماكدونالـد رئاسة الوزارة بعد الانتخابات في أكتوبر ١٩٣١ وتوقفت المفاوضات و الاتصالات بين مصر وبريطانيا بسبب الأحداث المتلاحقة والمضطربة في مصر والتي أدت إلى تشكيل أكثـر مـن وزارة فى وقت ضيق وعدم استقرار الأوضاع في مصر . ومـن ناحيـة بريطانيـا جمـدت المفاوضات نظرا لاستفادتها من الوضع الراهن في مصر فلم تسع إلى تجديد المفاوضات مـع مصر إلا بعد احتلال ايطاليا للحبشة سنه ١٩٣٥ فسارعت بريطانيا إلـى خطـب ود مصـر وإجراء محادثات مع مصر خوفا من تغلغل الإيطاليين داخل مصر ، وضـياعها مـن ايـدى بريطانيا.

ولم يكتب النجاح لمحادثات إسماعيل صدقي مع السير جون سيمون وزير الخارجيـة البريطانية عام ١٩٣٢ بالرغم من كل ما فعله لإرضاء الإنجليز و الملـك وأتباعـه لسياسـة الشدة و العنف مع الشعب المصري . ولكنه يذكر له مواجهتة لحل الازمة الاقتصادية بإنشـائه لبنك التسليف الزراعي وهى نقطة تحسب له في مساعدة المزارعين لمواجهـة تلـك الأزمـة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على الأمة المصرية .

---

[1] -Ibid , p 1457 – 1458 .

# الفصل التاسع
# موقف البرلمان البريطاني
# من معاهدة ١٩٣٦

لم يخدع المصريون في السياسة الإنجليزية في وقت ما ، بقدر ما خـدعوا فيهـا فـي خريف عام ١٩٣٤ ،حين أدى تدخل المندوب السامي في نوفمبر من هذه السنة إلى إنهاء حكم عبد الفتاح يحيى باشا ومجيء نسيم باشا إلى الحكـم. فقـد أعتقـد المصـريون أن السياسـة البريطانية قد تغيرت ، وأنها تتجه نحو استرضاء الشعب المصري[1]. وعدلت هذه السياسة إلى سياسة المهادنة مع الحكومة المصرية حيث استقال "هور" وزير الخارجية وتولى ايدن وزارة الخارجية وأجرى المندوب السامي محادثات بناء على توجيه وزير الخارجيـة الجديـد مـع الزعماء . وكتب لامبسون إلى الخارجية مقترحاً استعداد بريطانيـا للـدخول فـي محادثـات تمهيدية مع الحكومة المصرية . و في ضوء تحالف ممكن بشأن تطبيق شروط معاهدة ١٩٣٠ العسكرية على متغيرات الحالة الدولية[2] . و كان هناك شعور بالتفاؤل قد ساد تلك المحادثـات في مراحلها الأخيرة ، وعلى وجه الدقة بعد عودة ميلز لامبسون من لندن (يونية ١٩٣٦) على أثر المساعي التي بذلها مع حكومته ، لتذليل سبيل الاتفاق بين الجانبين وإنقاذ المفاوضات مـن الانهيار ، ولقد بدأ هذا الشعور المتفائل في الرغبة في سرعة الاتفاق و إبـرام المعاهـدة[3] . وبذلك أصبح المناخ السياسي في كلٍ من البلدين ملائماً لعقد أي أتفاق ما .

**١- معاهـــــدة ١٩٣٦ :**

وفى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة في قاعة" الجيلد هول " وصرح فيها الحديث عن الدستور المصري بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأنه بعدم إعادة دستور ١٩٢٣ - ١٩٣٠ مادام الأول قد ظهر بأنه غير صالح، وأن الثاني لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة "... فعلينا إذا كأصدقاء و كشركاء أن نتعامـل بحرية ، ونواجه الأمور بصراحة ونحاول التغلب عليها بقدر استطاعتنا مصـممين علـى أن يفهم كل فريق وجهة نظر الفريق الآخر فهما تاما ، هذا هو التصريح الذي وصـفته جريـدة الأهرام بأنه يعد من شر ما ابتليت به البلاد في جهادها ومن أصعب ما امتحنت بـه القضـية المصرية في العهد الأخير " ويشير التصريح إلى اعتذار إنجلترا عن عدم عقد المعاهـدة لأن الوقت غير مناسب مع استمرار الحالة الفعلية القائمة ، ومن ناحية الدسـتور فقـد هـدم هـذا التصريح الأمل للوفد في تغيير السياسة البريطانية ، وموافقتها على إعـادة دسـتور ١٩٢٣، لذلك أرسل الوفد مذكرة إلى عصبة الأمم تتضمن احتجاج مصر على تصريح سير صـمويل هور الذي يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ،ما أدى إلى قيام المظـاهرات فـي نـواحي

---

[1] - عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص٧٧٠ .

[2] - مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ،ص٤٣٥.

[3] - محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٢٢- ١٩٤٥ ، الجزء الأول سلسلة تاريخ المصريين عدد ٢٤٩ الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٣٨ .

القاهرة احتجاجا على هذا التصريح وبدأت في يوم ١٣ نوفمبر ، فقابلها البوليس بإطلاق النار[١].

وفى ٣٠ يناير سنه ١٩٣٦ ألف على ماهر وزارته بعد استقالة وزارة نسيم باشا وبدأ على الفور اتصالاته بالمندوب السامي بناء على طلب الوفد لإزالة التهديد الذي اختتمت به الحكومة البريطانية ردها على الجبهة الوطنية ، باعتبار أن ذلك سيؤثر على حرية المفاوضات وقد أجاب لامسبون مشيرا إلى تهديد من الجانب المصري لانجلترا بمظاهرات الطلبة فأعطاه على ماهر وعداً بأن ذلك لن يتكرر وطلب من لامسبون تقديم تأكيد من جانب الحكومة البريطانية بان الإخفاق في المفاوضات لن يؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين[٢].

عارضت وزارة الخارجية البريطانية في إصدار مثل ذلك التصريح معتبرة أنه " لن يكون من الحكمة أن تقيد الحكومة البريطانية نفسها في حالة فشل المفاوضات " ورأى ايدن أن يكتفي بأن يبلغ لامسبون الحكومة المصرية " التحذير الذي أمر بأن يبلغه لن يعتبر كتهديد ولكن كتصريح الواقع[٣] "

ولكنه في النهاية وأمام إصرار الحكومة المصرية على طلبها وإلحاح لامبسون على ضرورة الموافقة عليه[٤] . وافقت الحكومة البريطانية أن تتبادل الحكومتان مذكرات تنص على أن كلتيهما ستبذل غاية الجهد لإنجاح المفاوضات فان أخفقت فلن يكون لإخفاقها اثر على ما بين البلدين من علاقات طيبة[٥].

وبرغم تأكيد الجانب المصري من أن إخفاق المفاوضات سيؤثر على العلاقات التي بين البلدين وأن هذا النص الأخير الذي تم تبادله لن يؤثر على حرية الحكومة البريطانية في العمل على مواجهة هذا الإخفاق بما تراه في صالحها وهو ما أكده لامسبون لعلى ماهر إلا انه كان أقصى ما يمكن أن تطالب به ساسة مصر في ذلك الوقت .

وقد أوضحت الوثائق البريطانية أن الأسس العسكرية التي عمل الجانب البريطاني بمقتضاها كانت نتيجة لاقتراح قدمه مايلز لامسبون ووافق علية مجلس الوزراء البريطاني وقد وضع الجانب البريطاني خطته في التفاوض مع الجانب المصري على اختيار انه " يتعامل مع عقلية شرقية ومساومات سوق شرقية " ولذلك فقد رأى أن يبدأ بتقديم الحد الأقصى للمطالب البريطانية ليتدرج بعد ذلك إلى الحد الأدنى لهذه المطالب[٦].

---

[1]- الأهرام: ١١ – ١٤ نوفمبر ١٩٣٥.

[2] – F.O.407/220,No.29,Lampson To Eden,Feb.4,1936,No.70.

[3] – F.O.407/220,No.31,Eden To Lampson,Feb.7, 1936,No. 71.

[4] – F.O.407/220,No.36,Lampson To Eden,Feb.10,1936.No.133.

[5] – F.O.407/220,No.42,Lampson To Eden, Feb.13,1936 No.84.

[6] –F.o.407/220,No.32,Lampson To Eden,Feb 8,1936No.125, Private and Confidential.

و أخيرا استجاب الملك فؤاد إلى مطالب الجبهة الوطنية . و أصدر يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة الدستور بعد أن ظل معطلا خمس سنوات وكانت هذه هي المرة الثالثة التي عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها، فقد عطل لأول مرة في ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو ١٩٢٦ ، وعطلت للمرة الثانية من يوليه ١٩٢٨ إلى ديسمبر ١٩٢٩ ، وللمرة الثالثة في ١٩٣٠ إذا ألغى دستور ١٩٢٣ و ظل ملغيا نحو خمس سنوات وهاهو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها في الكفاح[1] .

و قد جرت مراحل المفاوضات على النحو الآتي :-

ففي يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ابلغ المندوب السامي على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية ابلغه انه سيتولى المحادثات نيابة عن حكومة جلاله الملك و يعاونه في ذلك السير ولين فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط و اللفتست جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، و مارشيل الطيران الأول السير روبرت بروك بويهام قائد قوات الطيران الملكية في الشرق الأوسط و المستر كيلي مستشار دار المندوب السامي والمستر سمارت السكرتير الشرقي بها ، وان الرير اميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر و يحل محله عند غيابه وقد استبدل السير وليم فيشر في ٢٦ مارس بالسير ددلي بوند الذي خلفه في قيادة أسطول البحر المتوسط[2].

وفى٢ مارس عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران وبدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء في يوم ٩ مارس ١٩٣٦ و توالت الجلسات بين الفريقين إلى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي إلى لندن فسافر إليها في ٢ يونيو ١٩٣٦ ثم عاد في ٢٩ يونيو ١٩٣٦. وفي يوم ٢٤ يوليه تم الاتفاق على النصوص العسكرية وانتقلت المحادثات إلى مسألة السودان و اشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذي حضر من لندن بالطائرة لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على نصوص هذه المسألة في أول أغسطس ١٩٣٦ ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة الامتيازات الأجنبية و المسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها في الجلسة التي عقدت بين النحاس باشا و مكرم عبيد باشا و بين المندوب السامي و زملائه في ١١ أغسطس ١٩٣٦ .

وفى نفس الجلسة ابلغ السير لامبسون النحاس باشا انه قد وصلت إليه برقية من الحكومة البريطانية قالت فيها أنها ستكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية في لندن بين ١٧ أغسطس و ٣١ أغسطس ١٩٣٦ ، فلبى النحاس باشا هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية ،

---

[1] - عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

[2]- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى : القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧ ، ص ص ٤ - ٥ .

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكا رنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبت المعاهدة في شكلها النهائي[1].

وقد حضر مندوبون عن مصر مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب ، محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا ، و إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا ، وعبد الفتاح يحي باشا ، واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية ، عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ، مكرم عبيد باشا وزير المالية ، محمود فهمي النقراشي وزير المواصلات ، احمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة ، على الشمسي باشا وزير سابق ، محمد حلمي عيسي باشا وزير سابق حافظ عفيفي باشا وزير سابق[2] .

و بعد المباحثات تم الاتفاق على البنود النهائية للمعاهدة و هي كالتالي : –

**المادة الأولى :** – انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور .

**المادة الثانية :** – يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

**المادة الثالثة :** – تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم ، وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عصبة الأمم .

**المادة الرابعة :**– تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة و التفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

**المادة الخامسة :**– يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقتهما مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وان لا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

**المادة السادسة :**– إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

---

[1]– قانون سنة ٨٠: المصدر السابق ، ص ص ٤ – ٥ .
[2]– المصدر نفسه، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٥ .

المادة السابعة :- إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا و ذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة التي ذكرها[1].

المادة الثامنة :- بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي لمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . لذلك يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطورية بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة... لا يكون لوجود تلك القوات صفه الاحتلال بأي حال من الأحوال كما انه لا يخلّ بأي وجهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية[2].

المادة التاسعة :- يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية و حكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في المسائل القضائية و المالية قوات صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة :-ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق و والالتزامات المترتبة أو التي قد ترتبت لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبية الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨

المادة الحادية عشر :- مع الاحتفاظ بحرية عقد الاتفاقات الجديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩يناير و ١٠ يوليه ١٨٩٩ ...... و الطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون لرفاهية السودانيين[3].

المادة الثانية عشر :- يعترف صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب و أموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها و هي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

---

[1]- المصدر نفسه ، ص ص ٤٦٦- ٤٦٧ .

[2]- المصدر نفسه ، ص ٤٦٨ .

[3]- المصدر نفسه : ص ٤٧٧.

**المادة الثالثة عشر** يعترف صاحب الجلالة الملك و الإمبراطور بأن نظام الإمتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر و لا حالة مصر الحاضرة .

**المادة الرابعة عشر** :- تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة و يجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان الاتفاقات و الوثائق الملغاة وذلك في مده ستة اشهر من نفاذ هذه المعاهدة.

**المادة الخامسة عشر** :- اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها و لا يتسنى لهما تسوية المفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

**المادة السادسة عشر** :- يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنه على تنفيذ هذه المعاهدة و ذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

**المادة السابعة عشر** :- يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في اقرب وقت ممكن و يبدأ تنفيذها من تاريخ التصديق عليها و عندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم[١].

ونجد أن مناقشات المعاهدة في البرلمان البريطاني ليست لازمة في الواقع إذ ليس في القانون الأساسي ما يوجب مشاورة البرلمان ، فإن وضع المعاهدات من إمتيازات الملك وحقوقه مثل إعلان الحرب و عقد الصلح ومنح العقود و الترقية ، إلى مصاف الأعيان و النبلاء و قد أبرم المعاهدة وزراء الملك بالنيابة عنه و كانت هناك مسائل تقتضي إنفاق المال ففي هذه الحالة تعرض المسألة على البرلمان للمناقشة فيها ، وهذه المادة ، مادة الحصول على موافقة البرلمان نشأت منذ أن تخلت بريطانيا عن جزيرة هليجولند لألمانيا[٢].

وهكذا مضت المعاهدة و لقيت معارضة قليلة كما لقيت تأييدا واسع النطاق من جانب الساسة الإنجليز شانها في ذلك شأن ما حدث في مصر ولكن نأخذ بعض المأخذ عن زعمائنا في ١٩٣٦ وهي:

**الأول** : التلهف الشديد للمفاوضة مع التذلل البريطاني الشديد.

**الثاني** : التمسك الشديد بمشروع ١٩٣٠ مع التحرر البريطاني الشديد من ذلك المشروع .

---

1- المصدر نفسه ، ص ص ٤٧٩ - ٤٨٢ .

2- الأهرام : ٢٧ - ١١ - ١٩٣٦ ، المصري ، المقطم ٢٦ ، ٢٧ - ١١ - ١٩٣٦ .

الثالث : المبالغة الشديدة في مدح مزايا المعاهدة في أوساطنا المصرية بينما هي تمر في الأوساط البريطانية ولا يكاد يشعر بها أحد[1] .

وهكذا سارت مناقشة النواب لمشروع المعاهدة بين مؤيد ومعارض لها و الصحافة تتابع تلك المناقشات وتعلق عليها وكان من الطبيعي أن تتنوع وجهات النظر الصحفية ولكنها تعرض جوانب المعاهدة بحيدة وموضوعية فالأهرام مثلاً تقول : " إن الذي يؤيد المعاهدة يريد أن يكون تفسير نصوصها على أساس أن القيود والإلتزامات الواردة بها وقتيه أو لا غبار عليها وأنها أحياناً في مصلحة مصر كالقول بأن من مصلحة مصر وجود المنطقة العسكرية و الطائرات البريطانية في المدة المحددة ، لأن الجيش المصري لم يستكمل أهبته والحالة العالمية تنذر بالخطر[2] .

ثم تعود الأهرام في محاولة لتقيم المعاهدة فتقول " إن الذي يحدونا لقبول المعاهدة هو العقل لا القلب لأن فيها فك بعض القيود وكسب الحرية في العمل وتمهيد الطريق لإلغاء الامتيازات وتعزيز قوة الجيش وهذا كله يساعد على إنهاض الدولة ورفعها إلى الأمام في سبيل الإستقلال الكامل"[3] .

وصحيفة البلاغ الوفدية تقول "الإجماع على أن في المعاهدة عيوباً أو قيوداً غير هينة، وما دمنا قد رضينا بالمعاهدة فلا ضرر حينئذ لنا إذا نحن لم نخلص لحليفتنا و لم نكن صادقي السريرة في تنفيذها بروح الإخلاص اللازمة"[4] .

وتشارك صحيفة الجهاد الوفدية أيضاً فتقول " وواجبنا نحن المصريين أن نوجه أنظارنا بعد اليوم إلى المستقبل وأن نسدل ستاراً على الماضي لذلك يجب علينا أن نوجه جميع جهودنا إلى المرحلة التالية لكى ننجز فيها جميع ما لم يتيسر لنا إنجازه في المرحلة الأولى"[5].

أما جريدة المصري المغرقة في وفديتها فقد اتخذت خطاً أكثر تأييداً للمعاهدة ولزعيم الوفد مصطفى النحاس فكتب محمد التابعي تحت عنوان "هذه المعاهدة انتصار شخصي لمصطفى النحاس " لأن المعارضين للمعاهدة يقصدون الحط من قدر الوفد والنحاس باشا ولو أن أخر غير مصطفى النحاس أتى لهم بمعاهدة أقل قيمة من هذه المعاهدة لهللوا لها و هتفوا وقبلوها على العين والرأس ..وينتهي إلى أنه " و لا وفدى واحد يقول إن هذه المعاهدة كلها خير وكلها فوز وكسب لمصر والمصريين ، ومع ذلك فقد أقرها البرلمان وقبلتها مصر[6] " .

---

1 - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ٢٧ .
2 - الأهرام: ١٦/ ١١/ ١٩٣٦.
3 - المصدر نفسه:٢/١٢/١٩٣٦ .
4 - البلاغ :٢٦/١١/١٩٣٦ .
5 - الجهاد: ٢٧/١١/١٩٣٦ .
6 - المصرى: ٢٠/١١/١٩٣٦.

وخلاصة القول بالرغم من كل هذه الظروف و الملابسات التي صاحبت المعاهدة من مؤيد و معارض وجدها الشعب خطوة في سبيل الاستقلال و ارتاح لها خاصة في ظل وزارة يثق فيها وهى الوفد .

وبعد مرور عده سنوات على معاهدة ١٩٣٦ بين مؤيد ومعارض قضى الأمر بها بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وهذا البيان الرائع بما فيه من حجج وأسانيد قانونية وأدلة قاطعة على حق مصر الكامل في إلغاء المعاهدة ومن مرسوم لمشروع قانون لإلغاء المعاهدة وإتفاقتى ١٨٩٩ بشأن الإدارة في السودان .

**المادة الأولى** : يلغى قانون رقم ٨٠ لسنه ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة و التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ومن ثم ينتهي العمل بأحكام تلك المعاهدة و الاتفاق المرافق لها الخاص بالإعفاءات و الميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية ، وينتهي العمل كذلك بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

**المادة الثانية** : يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة١٩٤١ الخاص بالإعفاءات و الميزات المشار إليها في المادة السابقة .

**المادة الثالثة** : على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .

**مرسوم بمشروع قانون تعديل الدستور لتقرير نظام الحكم في السودان و النص على لقب الملك .

**المادة الأولى** : تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي " تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ومع أن مصر و السودان وطن واحد يقر نظام الحكم في السودان بقانون خاص "

**المادة الثانية** :تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي " الملك يلقب بملك مصر و السودان ".

** مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان .

**المادة الأولى** :البرلمان مدعوا للنظر في تعديل المادتين ١٥٩ – ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك .

**المادة الثانية** : يكون للسودان دستورها الخاص تعده جمعيه تأسيسية تمثل أهالي السودان وتنفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه و إصداره .

المادة الثالثة : تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية وإجراءاتها بمرسوم[1].

المادة الرابعة : يكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية :

أ- إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، وعلى أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله.

حق الملك في حل الهيئة النيابية أو المجلس المنتخب وحدة إذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين – وأجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية

ب- الفصل بين السلطات الثلاثة التنفيذية و التشريعية والقضائية .

ج- انشأ مجلس وزراء من أهل السودان و تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وحقه في تعيين وزرائه و إقالتهم ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية و لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزراء وكل منهم له أعمال وزارية.

د- اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية بما في ذلك اقتراح القوانين ، ولا يصدر قانون إلا إذا أقرته الهيئة النيابية وصدق علية الملك .

هـ- ضمان استقلال السلطة القضائية و القضاة على اختلاف درجاتهم .

و – كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي والصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات كل ذلك في حدود القانون .

المادة الخامسة : استثناء من أحكام المواد السابقة يحتفظ بالشئون الخارجية و شئون الدفاع و الجيش و النقد فيتولاهم الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

المادة السادسة : على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون[2].

تعتبر معاهدة ١٩٣٦ ثمرة جهود طويلة وجهد عنيف ومستمر ، وقد مرت فترات كان الإنجليز يدعون زعماء مصر إلى المحادثات و المفاوضات ، وكان زعماؤنا يلبون النداء حتى تتحطم المفاوضات بصخرة من صخور مطالب مصر العادلة ، و كانت مهد معاهدة ١٩٣٦ بمناسبة استفحال النزاع بين بريطانيا و الحبشة ، ولذلك فكرت مصر في انتهاز هذه الفرصة وانتهت تلك المفاوضات بعقد معاهدات الصداقة و التحالف بين مصر و بريطانيا عام ١٩٣٦ و تعد هذه المعاهدة بمثابة العلاقة الرئيسية أو نقطة الانتقال الحاسمة في تاريخ مصر المعاصر ، بل و في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية .كان أول عمل لوزارة نسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ – دستور صدقي باشا – ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر أمر ملكي بإبطال

[1]- مجلة مصر المالية السنة الثالثة عدد ١٠٦ ٢١ أكتوبر ١٩٥١ ، ص ص ٨ – ٩ .

[2]- المصدر نفسه ، ص ٩ .

العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٣٠ أي بدستور ١٩٣٠ ، ويحل مجلس النــواب و الشيوخ القائمين على أساس هذا النظام[1] .

وتعتبر معاهدة ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر و بريطانيا وفتحت صفحة جديدة من التحالف بـين البلـدين . ولكـن هـذا التحالف لم يستمر طويلا إلا بقدر ما كشف المصريون عن وجهه الحقيقي في أثنـاء الحـرب العالمية الثانية التي كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية ، وعند ذلك بدأ نضـال وطنـي جديد ، لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة ١٩١٩ ، وإنما من نتائج تطبيق المعاهدة و تغيـر الظروف الدولية التي أتت بها الحرب العالمية الثانية .

ولكن بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ لم تعتبر مطالب مصر في السودان قـد حققـت تمامـاً بالمعاهدة و لكن هذا الاتفاق خير ما يمكن الوصول إليه في الظـروف الحاضـرة . وتعتبـر مفاوضات المعاهدة المصرية الإنجليزية الأخيرة اعترافاً كاملاً بمطالـب الشـعب المصـري المشروعة ، وأيضاً أصبح الساسة المصريون يجيدون فن السياسة والمفاوضة .و لـيس مـن شك في أن الزعماء المصريين قد أظهروا في المفاوضات الأخيرة كثيراً من صفات الساسـة المحنكين ذات خبرة في مجال السياسة .

## ٢- رد فعل البرلمان البريطاني من معاهدة ١٩٣٦ :

ودارت مناقشات عديدة في مجلس العموم البريطاني لسـنة ١٩٣٥وكـان محورهـا الأساسي الدعاية البريطانية ضد ايطاليا و المفاوضات القادمة مع مصر ففـي ١٦ ديسـمبر ١٩٣٥ سأل كولونيل Wed Gwood في مجلس العموم البريطاني مسـتر Mr. Eden إذا كان لديه بيان عن الحالة في مصر وما مدى ثورة الطلاب وردود فعلهم فـي مصـر بسـبب الدعاية البريطانية ضد إيطاليا ؟ فرد عليه مستر Eden بعدم وجود ثـورة تـذكر للطـلاب بمصر ، وسؤال آخر في نفس الجلسة من المستر Mr. Dalton "هل يوجد أي تصريح آخر من المندوب السامي في مصر ضد إعادة دستور ١٩٢٣"؟ رد عليه مستر Eden " انه مدرك من التقارير في صحيفة الجبهة الوطنية في مصر التي وصلت إلى السـير مـايلز لامبسـون بوضع محادثات أولية تكون أساسها معاهدة ١٩٣٠ أساس لمفاوضات جديدة ، وأشار لامبسون ملاحظة لحكومة بريطانيا بأن إعادة دستور ١٩٢٣ ليس في مصـلحة المصـريين ، و هـذا انطباع خاطئ لدى المصريين عن دستور ١٩٢٣ و نصحة Hon في هذا المجلـس أن يبلـغ المندوب السامي في القاهرة أن يقنع المصريين بذلك ، وسؤال آخـر مـن Mr. Gallacher سأل فيه" ما غرض زيارة المفتش العام لسلاح الطيران الملكي إلى مصر وتقديمه إلـى ملـك

---

1- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ٢٠٥.

مصر بواسطة المندوب السامي البريطاني واقتراحه لزيارة السودان وهو يمكن أن يحدد العدد الكلى للمطارات وأرضيات الإنزال التي توجد في السودان وأيضاً يطالب بتأسيس كلية سلاح الطيران الملكي في السودان ؟ " فرد عليه و كيل وزارة الدولة للطيران السير Philip Sir. Sassoon "تقديمه بشكل مؤقت للحكومة المصرية لموافقتها على بناء الكلية ، و الإجابة على الجزء الثاني من السؤال يكون بالإيجاب لأن السودان تكون منطقة سيطرة الشرق الأوسط ، وفيما يتعلق بالجزء الأخير من السؤال فهو يجهز المعلومات المطلوبة في العام القادم"[1].

تشير الفكرة إلى انفصال السودان عن مصر تدريجيا و خاصة في بناء كليات عسكرية بها حتى لا تحتاج إلى تدريبات في مصر وبذلك تصبح انجلترا تمتلك قاعدة عسكرية في مصر وأخرى في السودان ، والانفصال العسكري بين البلدين يترتب عليه انفصال في كافة النواحي السياسية و الاقتصادية .

ففي ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ دارت مناقشة بشأن المفاوضات سأل فيها مستر Hopkin Mr. "هل وكيل وزارة الدولة يستطيع إعطاء أي تصريح للمفاوضات بين الحكومة المصرية و البريطانية على أساس مفاوضات ١٩٣٠ ؟" رد عليه Viscount Cranborne "أنا ليس عندي إضافة لتقديم تصريح مثلما قدمها النائب Hon في جوابه الاثنين الماضي في نفس الموضوع و هو لا يوجد أي أجابه تكون بالنفي ، ولا يوجد أي مفاوضات حتى الوقت الحاضر" .

وفى نفس الجلسة دارت مناقشات عن قناة السويس فسأل Sir A . Wilson وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " للمرة الثانية تضطر الحكومة المصرية أن تطيل فترة امتياز قناة السويس وقال السير Sir. E . Korst " أنه سوف يستعلم عن مدى تأثير مثل هذا الفعل على العلاقات التجارية بين البلدين الأوروبية و الأسيوية ، وعلى المصالح التجارية للملاك وفى الهند ، ومن الأملاك البريطانية و شرق الأقاليم الواقعة شرق قناة السويس ؟ رد عليه Viscount Cranborne " إن Hon يعرف جيدا أن امتياز شركة قناة السويس لاينتهي حتى قبل عام ١٩٦٨ ، عندما يحين الوقت يكون ذلك السؤال مهماً ، و تذكر في وقته الإجابة عليه" ، وسؤال آخر من قبل مستر Mr. Thorne " ما هو عدد الفرق العسكرية الإيطالية التي قد عبرت من و إلى إريتريا Eritrea عن طريق قناة السويس وما هي المستحقات التي دفعت من قبل إيطاليا مقابل مرور تلك الفرق العسكرية ، وما هي حمولة آلات الحرب ، خلال قناة السويس لشهور السنة الماضية و أرجأوا التأريخ و الاجابه إلى اقرب وقت

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 307,1936, p 1383 – 1384 .

ممكن؟"رد عليه Viscount Cranborne " أنا ليس عندي معلومـــات عـــن تلـــك الأشـــياء المفصلة أنا أعرف من فبراير إلى نوفمبر تقرير عام تقريبا بنحو ٢٥٠,٠٠٠ فرقة عســـكرية إيطالية عبرت خلال القناة من الشمال إلى الجنوب ، وأيضا ٢٠,٠٠٠ عبور من الجنوب إلـــى الشمال ، و مستحقات الشمالية القابلة للدفع هي نسبة ١٠ فرنك ذهبية يجمع فيما يتعلـــق بكـــل الأفراد ، وأنا ليس عندي معلومات بالنسبة لحمولة آلات الحرب التي قد عبرت خـــلال قنـــاة السويس"[١].

وتشير العبارة إلى خوف إنجلترا الشديد من منطقة قنـــاة الســـويس ، بفضـــل موقعهـــا المتوسط ، مماجعلها معبرا لخطوط المواصلات العالمية وممـــا يـــؤثر علـــى تـــأمين كافـــة مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وخوف إنجلترا من موقف مصر المعادى لهـــا يجعلهـــا تساعد ايطاليا لذلك أرادت الإسراع في عقد معاهدة تضمن محالفة مصر لها في حالة وقـــوع أي حرب .

وعودة مرة أخرى إلى نفس السؤال المتكرر عن بيان الحالة في مصر ، ففي يـــوم ٤ فبراير ١٩٣٦ سأل مستر Mander في مجلس العموم "إذا كان لديه بيان عـــن الحالـــة فـــي مصر؟ " فقال المندوب السامي في مصر "استعد من قبل حكومة بريطانيا أن تـــدخل فصـــاعدا في محادثات مع الحكومة المصرية للوصول إلى توقيع معاهدة مصرية إنجليزية للترقي لتوقيع تسوية شاملة للحكومتين حيث قدمت موضوعات أكثر صعوبة في معاهدة ١٩٣٠ ، وتوجـــت عندئذ بصعوبات قهرت توقعات الوصول لتسوية في الوقت الحاضـــر ، ولكـــن الســـير ملـــز لامبسون عنده استحقاق من قبل الملك فؤاد ورئيس الـــوزراء المصـــري و جبهتـــه الوطنيـــة والقيادة لعلى ماهر و الوفد ممثل في الوقت الحاضر عن كل الأحزاب بحيث الرياســـة تكـــون من قبل النحاس باشا Nahas الذي سيعين بالمرسوم الملكي و أنه سيقود المحادثـــات عنـــدما يحين الوقت المناسب ، وكل هذه الأحزاب مجتمعه ، ويحدث نتائج منصفه لمصر كما لا يوجد تذبذب أو شعور بالفوضى المدنية في مصر مع سهوله موافقـــة البرلمـــان والتوقـــيع علـــى المعاهدة "[٢] .

وفى ١٠ فبراير١٩٣٦ استكمالاً لمناقشة مجلس العموم لموضوع المفاوضـــات ســـأل مستر Sandys "هل المفاوضات القادمة سوف تكون على أساس مفاوضات ١٩٣٠ وإن صح هذا فهل هذا يعتبر مقيداً للحكومة البريطانية ؟ " فرد عليه مستر Mr. Eden أن مبدأ حكومة بريطانيا في المفاوضات ليس على أساس المعاهدة الســـابقة ولكـــن فـــي ظـــل المفاوضـــات الحاضرة يكون تطبيق هذا المبدأ محكوماً بالمصالح المتبادلة للبلدين ، فقاطعة مستر Thurtle

---

1 - Ibid, p 1973 – 1974 – 1975.

2 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 308,1936, p 55- 56 .

Mr. بسؤال آخر لوزير الخارجية البريطاني هل يوجد أي تصريح بخصوص المفاوضات مع الحكومة المصرية لتسوية الخلافات البارزة بين حكومة بريطانيا وحكومة مصر في الوقت الحاضر ؟ رد عليه مستر Eden بالنفي[1] .

وتعرض المجلس لنفس السؤال في جلسة ١٩ فبراير ١٩٣٦ من مستر Thurtle Mr. عن "ممثلون الحكومة المصرية للمفاوضات لتسوية الخلافات البارزة و التي ستكون مسؤلة عن المفاوضات نيابة عن حكومة جلالته ؟ "رد علية مستر Eden " إن المحادثات كانت في جلسة ٤ فبراير ١٩٣٦ وسوف تأخذ مكاناً في القاهرة من قبل المندوب السامي في مصلحة حكومة جلاله بريطانيا "[2].

و طرح مرة أخرى نفس السؤال في جلسة ٢٦ فبراير ١٩٣٦ من مستر Hopkin Mr. لوزير الخارجية البريطاني" إن كان عنده أي تصريح للمفاوضات المعاهدة مع مصر " ؟ رد عليه مستر Mr. Eden " لا شئ أضيفه للتصريح خلال مناقشات يوم الاثنين الماضي – جلسة ١٩ فبراير ١٩٣٦ "[3].

و تشير هذه الأسئلة وإجابات وزير الخارجية البريطاني مستر انتونى أيدن الذي خلف السير صمويل هور . إبلاغ المندوب السامي حكومة مصر " الملك ورئيس الجبهة الوطنية النحاس باشا ، ورئيس الوزراء على ماهر " قبول إنجلترا عقد الاتفاق مع مصر بشرطين الشرط الأول عدم التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ بحجة أن المبدأ الأساسي يقضى بان الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائي ، أما الشرط الثاني فهو ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية في المعاهدة الجديدة كتمهيد للمفاوضات ، نظرا لما لهذه النصوص من أهمية كبرى ، فتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل . وبذلك نجد تركيز إنجلترا على المناطق العسكرية وقناة السويس خوفا من إيطاليا و احتمال وقوع حرب في المستقبل .

و نجد تفسير ذلك في مناقشة مجلس العموم في جلسة ٢ مارس ١٩٣٦ عن (الممثلون البرلمانيون البريطانيون )الذين يقومون بالمفاوضة مع الحكومة المصرية ، فسأل مستر Lieut-Comander Fletcher وزير الخارجية البريطاني عن " هل يوجد تعيين أي ضباط جيش بحري أو جوى للوفد البريطاني الذي يناقش المعاهدة الانجلو- مصرية ، وبذلك يمكن

---

1 - Ibid, p 549 – 550 .
2 - Ibid, p 1764 – 1765 .
3 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 309,1936, p 430 .

تسوية النزاعات القديمة بينهما وبين القوات البحرية والجوية المصـــرية و البريطانيـــة ؟ " رد عليه Viscount cranborne " فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال المناقشة ســوف تبـدأ اليوم في محادثات البرلمان و يتم التعيين من قبل المندوب السامي لضباط جدد من بين ضباط الأسطول الملكي وقوة الجيش الملكي للطيران والمستشارين والخبراء ، أما الإجابة عن الجزء الثاني من السؤال فهي بالإيجاب" فرد Brigadier General Clifton Brown "هل هنـاك أي سبب يفترض أن المصريين ليس عندهم ثقة في القوات العسكرية البريطانيـــة بحضـــورها المعاهدة حتى لا تكون لها صفة الاحتلال ؟" فــرد عليــه مســتر Mr. Thurtle أن هــؤلاء الضباط العسكريين سيكونون حاضرين في مسئولية استشارية فقــط و بشــكل ودي وصــاف وليس لهم تأثير على السياسة ؟ فرد عليه Viscount Cranborne أنا أقول إنهم ســيكونون كمستشارين وخبراء فقط[1].

و نجد رغبة إنجلترا في وجود ضباط عسكريين ليس بصفة رسمية حتى يعملوا كل ما في وسعهم و بحكم خبرتهم العسكرية في تأمين منطقة قناة السويس . وخاصة أن المسألة فـــي الوقت الحاضر على وشك وقوع حرب وشيكة ويريدون حماية طرق المواصلات البريطانية.

ففي أول إبريل ١٩٣٦ وعن المحادثات الانجلو- مصرية سأل مســتر Mr. Donner وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن المستشارين القانونيين الممثلين في الوفد البريطـــاني المشارك في الوقت الحاضر بالمفاوضات الانجلو- مصرية ، رد عليه وزير الخارجية مستر Mr. Eden أن المناقشات التي تحدث حالياً في القاهرة ليســت محادثـــات رســمية ولكنهـــا محادثات أولية ولم يتوصلا في تلك المرحلة لوضع الصيغ القانونية لأنها من الضـــروري أن تدرس بعناية ، وأنني اقترح على أيه حال ، أن يرسلا خبيراً قانونياً إلى القاهرة وأن ينصـــحا الوفد البريطاني عندما يظهر شئ ضروري .

وسأل مستر Mr. Donner أليس حقيقـــة أن هنـــاك مستشـــارين قـــانونيين للحكومـــة المصرية أثناء المحادثات الأولية في القاهرة ؟ رد علية مستر Eden انه لا يعـــرف بوجـــود مستشارين قانونيين من قبل الحكومة المصرية ، وسؤال آخر مـــن مســـتر Lennox Boyd Mr. سال وكيل الوزارة "هل احمد ماهر ، و النقراشي بك يكونون أعضاء في الوفد المصري المشارك في المفاوضات الانجلو- مصرية في محادثات القاهرة ؟" رد عليـــه مســـتر Eden Mr. بالإيجاب" نعم سيدي" ، وسؤال من مستر Mr. Lennox Boyd "هل يســـمح لشـــخص واحد على الأقل ممن يساعدون الحكومة البريطانية بشكل رسمي يكون مذنباً بـــالتواطؤ فـــي مقتل السردار السير لي ستاك حاكم عام السودان ،أن يكون من ضمن المشاركين فـــي الوفـــد

---

[1] - Ibid, p 981 – 982 .

المصري ؟" رد عليه المستر Mr. Eden "ردا مراوغا في غاية البراعة يجب أن أرى هـذا السؤال على ورق استجواب في المجلس " فرد عليه مستر Mr. Donner " بـان المنـدوب السامي اللورد لويد لن يتفاوض مرة ثانية مع هؤلاء الأشخاص – الوفد المصري المتـواطئين في مقتل السير لي ستاك ؟" فرد المستر Mr. Eden " اعرف بأن كل هؤلاء الأشخاص قـد ربطوا بالوفد في ١٩٣٠ ، واعتقد أن مثل هذه الأسئلة الخطيرة يجب أن تضع علـى ورقـة استجواب وتقدم أوامر للمجلس للمناقشة. و سؤال آخر من المستر McGovern سأل رئيس الوزراء" هل يمكن إصدار أي تصريح بخصـوص تقـدم مفاوضـات المعاهـدة الانجلـو – مصرية؟" رد عليه مستر Mr. Eden "أن المحادثات الأولية في مفاوضات الانجلو– مصرية تكون مازالت في تقدم وتكون مبكرة جدا إلى إصدار أى تصريح عن هذا الموضوع وهـذه المفاوضات " وسؤال آخر من مستر Mr. Sandys سأل وزير الخارجية البريطـاني عـن " المستشارين العسكريين في الوفد البريطاني و رأيهم في سـير المفاوضـات الانجلـو– مصرية ؟" فرد عليه مسـتر Mr. Eden أن المستشـارين العسـكريين فـي الوفـد البريطاني المشارك في تقدم المحادثات الانجلو – مصرية هو قائد في الأسطول البريطاني في البحر المتوسط وجنرال قائد قوات البريطانية في مصر ، وقائد قوات الطيـران الملكيـة فـي الشرق الأوسط[1].

ففي ٦ إبريل ١٩٣٦ دارت مناقشات عن المحادثات الانجلو– مصرية فسـأل مسـتر Mr. Donner وزير الخارجية البريطاني عن "عدد المحامين وأسمائهم في الوفد المصـري في الوقت الحاضر و يشاركون في المحادثات الانجلو– مصرية ؟" رد عليـه مسـتر Mr. Eden "معلوماتي انه ليس هناك خبراء قانون متصلين بالوفد المصري مـع أن بعضـاً مـن أعضاء الوفد يكونون عاده أو دائما يأخذون تدريباً في القانون" . وسأل مسـتر Mr. Donner وزير الخارجية " ما هو الموقف المعلن من حكومة بريطانيا تجاه احمد ماهر و النقراشي بـك لموافقة الحكومة المصرية على مشاركة هؤلاء الأشخاص في المحادثـات المصـرية ؟ " رد عليه مستر Mr. Eden "النقراشي بك يكون عضواً في الوفد المصري في المفاوضات منـذ حكومة بريطانيا ١٩٣٠ بينما الدكتور احمد ماهر فهو مرافق للوفـد لأنـه خبيـر فـي إدارة المفاوضات ، هذه الحقائق و أنني اعتقد اقتراح اشتراك الدكتور احمد ماهر من قبـل النائـب Hon وهذا اقتراح غير ملائم[2] ".وبذلك نجد إنجلترا كعادتها تدخل في اختيـار مـن يقـوم بالمفاوضة معها .

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 310,1936, p 1971 – 1972 .
[2] - Ibid, p 2399 – 2400.

و أما بخصوص النائب مستر Mr. Cartland " فانــه يقتـــرح( بعــد المفاوضـــات المبدئية) السماح للمجلس بفرصة وأعضائه لمناقشة بنود المعاهدة ؟ " فرد عليه المستر Eden Mr. " أنا سوف أوضح هذا للنائب Hon عندما أجد فرصة مناسبة ". وســؤال آخـــر مـــن مستر Mr. Cartland "وهو غير مقتنع بالإجابة السابقة كيف نأخذ فرصة مناسبة للتحــدث مع المجلس و النائب Hon حتى تظهر آراؤهم على المسألة المصرية قبل أن تبدأ المفاوضات ؟ " فرد عليه مستر Mr. Eden " إن إجابتي كانت واضحة ولا تحتاج إلى تفسير "، وكـــرر مستر Mr. Donner نفس السؤال " هل يمكن أن يوجد تصريح قريب في المجلس لمناقشـــة بنود المعاهدة . ويقترح أيضا رغبته في وصول الوفد البريطاني إلى القاهرة قبل موعــده ؟ " فرد عليه مستر Mr. Eden " إن إجابة الجزء الأول تكون بالنفي و فيما يتعلق بالجزء الثاني إنا لا توجد عندي إضافة أي شئ من المعلومات عنه"[1].

وأعلن زعيم مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو ١٩٣٦ عن وفاة الملك فؤاد حيث قـــال فـــي منتصف تقدم المفاوضات الأولية للمعاهدة مرض الملك فؤاد و لكنه تـــوفى فـــي ٢٨ إبريـــل ١٩٣٦ ونودي بالملك فاروق ملكا لمصر يوم ٢٨ إبريل ١٩٣٦ و كان يوم الخميس الموافـــق ٧ مايو ١٩٣٦ حزن جلالة ملك إنجلترا لهذا الخبر لموت صديقة ملك مصر واتصل بالملـــك فاروق و الملكة نازلي وأفراد العائلة الملكية و الشعب المصري لعزائهم و إنهم خسروا كثيـــرا لفقد ملكهم[2].

وصرح مستر Mr. Dalton في يوم ٧ مايو ١٩٣٦ انه قبل المفاوضات المصـــرية يجب أن يعطينا وزير الخارجية البريطانية معلومات قليلة عن الانتخابات في مصر ونتج عـــن الانتخابات فوز أغلبية حزب الوفد و بذلك ستصبح هناك تسوية مع مصر، و يجب أن تكـــون في صالح إنجلترا و يجب استعجال التسوية في مصر لأن الأحداث في الحبشة غير مرضـــية لإنجلترا و الجيوش الإيطالية اقتربت فيها و أصبحت مواجهة للســـودان و يجـــب أن نســـوى علاقتنا مع مصر الصديقة ومتعاونة معها بشكل شامل في أفريقيا لأن الموقف أصبح خطيراً[3].

ففي يوم ١٣ مايو ١٩٣٦ دارت مناقشات عديدة في مجلس العموم وأســـئلة مـــن قبـــل النواب منها النائب Mr. Cartland سأل وكيل الوزارة " هل استلمت الحكومـــة البريطانيـــة تقريراً مؤخراً من المندوب السامي في مصر عن المحادثات الانجلو- مصرية ؟" و هل يوجد مستشارون قانونيون يضافون إلى الوفد البريطاني المفاوض مع مصـــر ؟ "رد عليـــه رئـــيس الوزراء " فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال سوف أعطية للنائب Hon حتى يجيـــب عليـــه

---

1 - Ibid, p 2400 .

2 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 311,1936, p 1847 .

3 - Ibid , p 1517 .

فيما بعد والنائب westhoughton ( Mr. Rhys Davies ) في ٢١ إبريل منذ ذلك التاريخ كان يجتمع مع رؤساء الوفود حتى ١٥ مايو ١٩٣٦ ، وقد أصدر النحاس باشا تأجيل المحادثات ، والإجابة عن الجزء الثاني من السؤال يكون بالنفي ، وتكرار لنفس السؤال من مستر Mr Cartland فيما يتعلق بإرسال بعثة من المستشارين القانونين إلى المفاوضات الأولية في مصر ؟" فرد عليه رئيس الوزراء البريطاني Eden " لا نحتاج للمستشارين القانونين البريطانيين في الوقت الحاضر لأن المناقشات مازالت أولية ومبدئية ، وأعدك عندما تكون الأسئلة موضوعية و جاهزة سوف نبعثهم إلى مصر ، وسأل مستر Mr. Donner يجب انتباه حكومة إنجلترا أنها تحتاج إلى خاتمة اتفاقية أو معاهدة الصداقة مع مصر وايضاً يحتاجون إلى خاتمة لتحالف عسكري مع مصر و إنجلترا ؟" رد عليه رئيس الوزراء" يوجد تقدم في المحادثات مع الوفد المصري ، وتكون عندها خاتمة لمعاهدة الصداقة التي تتضمن تحالفاً عسكرياً ، سأل النائب مستر Mr. Davidson " هل يوجد مثال لسياسة حكومة ثنائية للشئون الخارجية بمعنى يوجد ممثل واحد لعملين مختلفين طبقاً لسياسة ثنائية للشئون الخارجية؟" فرد مستر Emmott " إن الدكتور احمد ماهر يقوم بهذه السياسة الثنائية حيث انه عين مراقباً عاماً مؤخرا في مصر و يكون نفس الشخص الدكتور احمد ماهر يكون عضواً في الوفد المصري في الوقت الحاضر يقود المفاوضات مع ممثلين حكومة جلالته ؟ " رد رئيس الوزراء " إنه رأى تقارير عن طريق الصحف من الدكتور احمد ماهر العضو في الوفد المصري الذي يقود حالياً محادثات مع ممثلين لحكومة انجلترا و قد سلمته هذه التقارير بالبريد والتلغرافات في أيادي الحكومة المصرية ولكن حكومة جلالته ليس عندها معلومات رسمية[1] ".

و سؤال آخر من مستر Mr. Lennox Boyd أن من أسباب فشل الحكومة البريطانية أن ترضى بهذا الرجل "الدكتور احمد ماهر" و هل ممكن أن تعيد النظر لموقفها بالنسبة لصلاحية تفاوضها مع هذا الرجل" الدكتور احمد ماهر" ؟ رد عليه رئيس الوزراء المستر Mr. Eden " إذا رغبنا في إعادة النظر فيه فقد أخذنا وقتاً أكثر من اللازم لمناقشة هذا السؤال في المجلس"[2].

ففي يوم ٩ يونيه ١٩٣٦ مستر Mr. Jagger و مستر Mr. Rhys Davies سأل وزير الخارجية " هل عنده أية معلومات عن حالة المفاوضات والمسألة المصرية و كيف تسير المفاوضات في مصر ؟ "رد عليه Viscount Cranborne "إن المندوب السامي لمصر و السودان سافر بناء على طلب حكومة بريطانيا ليستشيرهم في بعض المسائل

---

1 - Parliamentary debates fifth series Vol 312 p 364- 365 .

2 - Ibid, p 366

والموضوعات محادثات المعاهدة التي مازالت تحدث بين الوفود البريطانية و المصرية في القاهرة واستشارة إنجلترا لهم أو الرجوع مرة أخرى إلى مصر[1] .

وتشير العبارة إلى سفر المندوب السامي البريطاني من ٢ يونيه إلى ٢٩ يونيه ١٩٣٦ إلى لندن للاتفاق على بعض المسائل المتفاوض عليها مثل مسألة السودان ثم عاد مرة أخرى بعد استشاره إنجلترا إلى مصر في ٢٩ يونيه ١٩٣٦.

وتابع مجلس العموم مناقشته في تقدم المفاوضات يوم ١٠ يونيه ١٩٣٦ فسأل مستر Mr. Graham white وزير الخارجية" هل عنده أي تصريح عن تقدم سير المفاوضات الانجلو- مصرية؟" رد عليه مستر Mr. Eden " سوف أحيل الإجابة إلى النائب Hon ومستر westhoughton ( Mr. Rhys Davies ) ليس عندهم أية معلومات إضافية عن المفاوضات وقد اتصلت بهم بالأمس" . و سؤال آخر من مستر Mr. Lewis إلى وزير الخارجية" هل يوجد أي تصريح آخر بالنسبة للمفاوضات بالحكومة المصرية على موضوع دستور جديد لمصر ؟ "رد عليه مستر Mr. Eden "لا مفاوضة تمضي بين حكومة بريطانية و الحكومة المصرية على موضوع دستور جديد لمصر"[2] .

وفي جلسة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ صرح مستر Mr. Eden في خطاب له أمام مجلس العموم "إن المعاهدة نتيجة لأعوام طويلة و خلاصة اشهر عديدة من المفاوضات المرهقة ، التي اعترضتها متاعب و عراقيل لم يذللها إلا الرغبة القوية من الجانبين في الوصول إلى اتفاق ، فكانت النتيجة على ما اعتقد لحسن حظ مصر و بريطانيا ، وأشار في خطابه إلى مدى استفادة إنجلترا من التجارب في الماضي فاستقر رأى الحكومة البريطاني على البدء بالمواد التي خلقت لنا كثيراً من المتاعب وهى البنود العسكرية و المادة الخاصة بالسودان ، وكان هذا قراراً حكيما من حكومتنا ، ثم أشار مستر Mr. Eden بمدى كفاءة المفاوضيين المصريين و براعتهم في اتصالهم بمستشاريهم بجانب الرأي العام المصري ، ثم أشار مستر Mr. Eden بجهود مايلز لامبسون الذي تدين له بريطانيا بدين خاص على ما بذلة لها من الجهود ، وأيضا شكر الخبراء من رجال البحرية و الجيش و الطيران الذي عاونوا لامبسون ، ثم أثنى المستر Eden على مصطفى النحاس باشا لأنه له الفضل في نجاح المفاوضات نتيجة لقوة عزمه واستشهد ببعض فقرات من خطاب ألقاه النحاس باشا في مجلس الشيوخ وذكر فيه أن برنامج الوفد هو الاتفاق مع بريطانيا بالإضافة إلى مصلحة بريطانيا في ضمان حرية الملاحة في قناة السويس لأنها شريان المواصلات البريطانية[3].

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol .313 ,1936, p 37 – 38 .
[2] - Ibid, p 193 .
[3] - Ibid.

وتشير الفكرة على مدى التفاهم للمصالح المتبادلة بين البلدين . ويرجع المستر ايدن الفضل لمصطفى النحاس لنجاح المفاوضات ولكن نجد الظروف السياسية والدولية واحتياج انجلترا لتلك المعاهدة كانت سبباً وراء نجاح تلك المفاوضات.

ثم انتقل المستر Mr. Eden في خطابه إلى المعاهدة ونصوصها قائلا لابد للحكومة البريطانية من حماية الأراضي المصرية وصيانتها من الغزو ، لأن سلامة مصر هي المصلحة العظيمة المشتركة التي تربط تلك البلاد ببريطانيا ، وأما سلامة الأراضي المصرية فتعد بوجود قناة السويس مصلحة جوهرية للإمبراطورية البريطانية ولمصر نفسها و المبادئ الأربعة التي تقوم عليها المعاهدة هي :-

أولا : التحالف بين الفريقين .

ثانيا : انه لا يجوز لأحد الفريقين المتعاقدين أن يسلك تحالف إزاء الدول الأجنبية وأن يعقد معاهدة لا تتفق مع المعاهدة .

ثالثا : تشاور الفريقين للوصول إلى تسوية سلمية لكل نزاع مع دولة ثالثة يخشى أن يؤدى إلى قطع العلاقات معهما .

رابعا : إذا كان أحد الفريقين مشتبكا في حرب فإن على الفريق الآخر أن يأتي لمساعدته طبقا للالتزامات التي يفرضها الاتفاق على الفريق الآخر كحليف له .

وهذه المبادئ الأربعة كما ذكرها Eden يجب أن تدرج في كل تعديل تتناوله المعاهدة الحالية بعد عشرين عاما ، ولكننا نرجوا ونأمل أن يكون في وسعنا بعد عشرين عاما أن نسوى هذه المسائل بين أنفسنا كأصدقاء و حلفاء ، وألا نلتجئ إلى استخدام اية أداة أخرى مثل عصبة الأمم أو أية هيئة أخرى . ثم انتقل Eden في خطابه عن سحب القوات البريطانية إلى منطقة القناة فقال إن المنتظر أن تتم الثكنات اللازمة في خلال ثمانية أعوام فيمكن انتقال الجنود إليها من القاهرة إلى الإسكندرية ، ثم تحدث عن عدد الجنود المصريين بالسودان وقال عددهم يتوقف على اختيار الحاكم العام وقراره[1] .

ثم انتقل مستر Eden إلى مسألة سلامة الأجانب و مسألة البوليس ، فاستشهد بالمادة الثانية عشرة من المعاهدة وقال إنها " تساوى واحداً من التحفظات مما كان من أعظم أغراض المعاهدة وهى من أول مبادىء الاستقلال . وقال أن المعاهدة تنص على إلغاء الإدارة الأوروبية في وزارة الداخلية كما تنص على الاستغناء عن خدمات الأجانب في البوليس المصري بعد خمس سنوات وعلى تفضيل الرعايا البريطانيين عند الحاجة للاستعانة بخبراء أجانب .

[1] -Parliamentary debates fifth series, Vol. 317,1936, p 23 – 33 .

وانتقل مستر Eden إلى الكلام عن المادة الثالثة عشرة فقال "إن مصر هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يزال نظام الامتيازات قائماً فيه. وقد كانت مشروعات المعاهدات السابقة تنص على إلغائها . أما المحاكم المختلطة التي نجحت في مهمتها تماماً فستظل قائمة فترة من الزمن و سيجرى البحث في أمرها في المؤتمر الذي يعقد في المستقبل القريب . وقال أن الحكومة البريطانية تعتد أن ملك الحكومة المصرية في إعادة النظر في نظام الامتيازات بإتفاق دولي ، هو مسلك يتفق مع اللياقة و تشعر الحكومة البريطانية شعوراً قوياً بالنجاح ، كما تعتقد أن الدول صاحبة الإمتيازات ستوافق على مطالب الحكومة المصرية و ذلك للخطة المسالمة التي نهجتها لهذه الغاية .

وقال على كل حال فإن الحكومة البريطانية ستبذل جهد طاقتها للوصول سريعاً إلى تسوية لهذه المشاكل . وتناول المستر Eden بعد ذلك المواد الأولى والثانية و الثالثة.

وكلمة الختام ذكر فيها " اننى أود في الختام أن أقول لمجلس العموم ومصر بأن ممثلي الحكومة البريطانية قد وقعوا المعاهدة و قدروا الموقف حق قدرة و لا حرفية في نصوص فحسب بل و روح الود و الصداقة التي أنتابها ، و أنهم معتزمون بإخلاص أن يكون التنفيذ طبقاً لهذه الروح ، وسنكون في المستقبل كما كنا في الماضي لا أصدقاء فحسب بل و حلفاء و عقدنا الحلف بمحض الرغبة و بحرية تامة. و سيكون من نتيجة المعاهدة أبدال التعقيدات السابقة في العلاقات بين البلدين التي لم تتفقا عليه ، و بقبول هذه المعاهدة بمحض حريتهما ، و بالثقة و الصداقة بين البلدين[1] .

ففي يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ تكملة لوجهة نظر مجلس العموم في مناقشة المعاهدة الانجلو- مصرية سأل Sir John عن ضباط الشرطة الغير مفوضين للجنسية البريطانية والذين يخدمون في قوات شرطة القاهرة ، بور سعيد ، السويس ، سيكون خدماتهم قد انتهت خلال الخمس سنوات وبعد التصديق على تلك المعاهدة الانجلو- مصرية فما هي نصوص المعاهدة لهؤلاء الضباط ،و هل سوف يطبق عليهم رواتب التقاعد من الحكومة المصرية وإذا لم يحدث ذلك ما هي الخطوات التي تقترحها الحكومة البريطانية لكي نحصل على التعويضات من الحكومة المصرية لإنهاء خدمتهم ؟

رد عليه مستر Eden في ظل بنود معاهدة الصداقة و التحالف مع مصر يوجد ٤٩ ضابط و ٢١٩ شرطي بريطاني وطني حتى الوقت الحاضر يخدمون في الشرطة المصرية وسيكون عند انتهاء خدمتهم خلال الخمس سنوات التالية بعد تصديق المعاهدة وأن بعض ضباط

---

1- Ibid.

الشرطة كانوا في الماضي تدفع الحكومة المصرية لهم رواتبهم عند سن التقاعد وإنهاء خدمتهم و سوف أعطى اهتماماً للمجلس و النائب Hon لهذه المسألة[1].

وفى نفس الجلسة ناقش مجلس العموم آراء نواب عدة عن وجهة نظرهم في المعاهـدة فقال المستر Dalton وهو أحد نواب حزب العمال أنه يؤيد المعاهدة ويتمنى أن تكون خاتمـة نهائية لأسباب سوء التفاهم وما بدا من تناقض الأغراض ، وانه يأمل أن تفتح المعاهدة صفحة جديدة من الاحترام المتبادل و التعاون الخالص و الصداقة الدائبة ، أيضا قال المسـتر Ros Tailr من المحافظين آمل أن تكون تسوية مرضية دائمة ، وأن المعاهـدة تجـرى بحريـة عظيمة فإذا نجحت كانت ذات قيمة عظيمة للعالم[2].

وعن رأى حزب العمال في مجلس العموم فقد تحدث نوابه ومنهم مسـتر Howken لقد أحسنا إذا وقعنا المعاهدة لأننا طالما وعدنا مصر بأن إقامتنا فيها وقتيـة ، وأن الحكومـة البريطانية أحسنت إذ جازفت من أجل سلامة الأجانب ولكن يجـب عليهـا أن تواجـه هـذه الحقيقة، و أن من الخطأ أن ترجوا أن تفوز الحكومة المصرية بمطالبها كاملة في الامتيـازات الأجنبية لأن الإيطاليين و اليونانيين لم يقبلوا بحال التنازل عن أي حق من حقـوقهم وصـرح أيضا مستر Wood Good من حزب العمال " إننا تعهدنا بإلغاء الامتيازات ، ولكن هذا ليس بالسهل فإذا لم نتمكن من إقناع ايطاليا بالموافقة على إلغائها فحينئذ تتهم السياسـة البريطانيـة بتهم الغـدر والخيانة ، وبذلك يجب إنـهاء بريطانيا الارتباطات القديمة في سياستها "[3].

وعن وجهة نظر مجلس اللوردات البريطاني للمعاهدة الانجلو مصرية ففـي جلسـة بتاريخ ٢٥نوفمبر ١٩٣٦ تحدث وكيل الخارجية وأعرب عن ثقته إذا نفذت المعاهـدة وبـذلك نشأ عهد جديد من الرخاء و التعاون الجدي بين بريطانيا والشعب المصري وقال إن الحكومـة البريطانية ترجوا أن تكون المعاهدة عاملا صادقا من عوامل السلام العالمي ، ثم قال اللـورد لويد إن المعاهدة أسدلت الستار على مجهود بريطانيا في مصر ومنعتنا أن نعمل عمـلا آخـر للشعب الذي خدمناه طويلا ، ونحن في الوقت الحاضر مضطرون للوقوف لترقـب مسـتقبله وأيدينا مكتوفة ، وهذه الحالة تخفف من فرحي بالمعاهدة ، وعـن المـواد العسـكرية فلسـت أتصور أفضل من المواد الخاصة بسلاح الطيران . ولا بد أن يجئ الوقت الذي يصـبح فـي الجيش المصري لمصلحة بريطانيا ومصر معا جيشا عصريا مستكملا بكل عدة وصرح أيضا أن المعاهدة كانت محالفة عسكرية مع إغفال بقية المصالح الخارجية والتجارية وأضاف أيضا أن مستقبل إنجلترا في مصر خالي من كل ضمان في مصر ويتوقف علـى درجـة التشـجيع

---

[1] -Parliamentary debates fifth series, Vol. 318,1936, p 13 – 14 .
[2] - Ibid, p1985 .
[3] -Ibid, p 1986 .

والتأييد الفعلي والحماية التي تقدمها الحكومة البريطانية للمشروعات البريطانية هناك فإذا أريد أن تكون المعاهدة ما لدينا من مكاسب نرجوا أن نوجه جميع جهودنا إلى ميدان التجارة و الصناعة في مصر .

ثم أعرب سير مايلز لامبسون عن اعتقاده بأن هذا العمل الواحد قد غير من قلوب المصريين وأن معجزة قد حصلت فإن كل المرارة التي دامت اثنين وخمسين عاما قد أزيلت في اثنين وخمسين يوما ، وقال انه لا وجود لنقطة وسطي بين الضم و الاستقلال ولو حاولنا إيجاد هذه النقطة باتخاذ ضمانات أو مشاكلها لأفسدنا الصورة جميعها في نظر ملايين الجمهور ، وفوتنا الفرصة للوصول إلى تسوية حقيقية و أضاف لورد Blimoth دعي إلى تجنب المساس بمصالح السودانيين عند تنفيذ المعاهدة وقال أن على الحكومة البريطانية أن تحاول كل ما في شأنها إعادة المصالح المصرية على حساب السودان ، وتحدث أيضا لورد Blimoth عن المادة الثامنة التي تنص على بقاء القوات البريطانية في مصر مادام الجيش المصري عاجزا عن الدفاع عن قناة السويس كما سلمت بأن لبريطانيا مصالح حيوية في سلامة القناة وأن حقوقها محفوظة دائما ما دامت القناة في مأمن ، والمسألة التي يجب أن يتم الاتفاق عليها من الطرفين هي هل أصبح الجيش المصري في حالة يستطيع معها الاضطلاع بحماية القناة[1].

وكان ذلك صدى المعاهدة في البرلمان البريطاني ، وقد تناولت الصحف البريطانية المعاهدة ، ففي مقال رئيسي في جريدة "الديلى تلغراف" قالت " إنما الحق الذي لا خلاف فيه هو أن الروح الهادئة المتزنة إنما سادت مجلس العموم وملأت أجواءه ، لأن الإنجليز قد قدروا الموقف حق قدره ، وأدركوا بفطنتهم أن من الخير للبلدين أن تمر المعاهدة مروراً هادئاً و أن يكون ما يقال في إستقبالها في مجلس العموم وفي مجلس اللوردات "عربوناً " من المودة يقدمه البرلمان الإنجليزي لعهد الصداقة و التحالف الجديد بين مصر وإنجلترا .

واستطردت الصحيفة البريطانية فدلت على صدق هذه النظرية بما جاء في خطاب المستر Eden أمام مجلس العموم من " أنه ليس من المصلحة أن يصور أي الطرفين الإنجليز والمصريون المعاهدة وكأنها فوز لنفسه"[2].

ويبدو أن هدوء المناقشة حول المعاهدة في البرلمان الإنجليزي كان مثار تخمينات في الصحافة المصرية التي راحت تحاول تعليل هذه الظاهرة بعاملين . العامل الأول أنه كان معروفا أنه ليس هناك اقتراع على المعاهدة ، و لذلك لم يكن هناك ما يدعو الأعضاء الذين ليست لهم مصلحة مباشرة إلى الحضور . العامل الثاني أنه كان معروفاً كذلك أنه لم تكن

---

[1] - house of lords fifth series, vol. vllx,1936, p 1395 – 1396 .

[2] - الأهرام : ١٩٣٦/١١/٢٧.

هناك معارضة جدية للمعاهدة ، وعلى ذلك لم تخرج إجراءات المجلس عن أنها مجرد عمل شكلي[1] .

وكان التحالف العسكري بين مصر وانجلترا واعتراف مصر بالحكم الثنائي هو الثمن الذي دفعته مصر مقابل السيادة التي منحتها لعضوية عصبة الأمم وإلغاء الإمتيازات وكانت معاهدة ١٩٣٦ وليدة اصطناع القوة لأن إنجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في الشرق الأوسط كانت قادرة على استمرار احتلال مصر و السودان رغم أنف المصريين وعلى أن تدافع عن مصر سواء اشتركت مصر في الدفاع أم لا وكان المصريون يدركون حقيقة الموقف الدولي في شرق البحر المتوسط ولهذا تنازلوا عن نصف مطالب مصر في سبيل الحصول على النصف الآخر[2].

**وخلاصة القول** لما دار في مجلس البرلمان الإنجليزي ، بأن المعاهدة لقيت معارضة قليلة كما لقيت تأييدا واسع النطاق من جانب الساسة الإنجليز، شأنها في ذلك شأن ما حدث في مصر، وأيضاً من خلال هذا العرض السريع في البرلمان البريطاني بالإضافة إلى الصحافة البريطانية فقد طرحت المعاهدة إطارا جديدا للعلاقات بين البلدين مصر وبريطانيا ، وكان التحالف السياسي و العسكري بينهما يمثل أهم ملامحه وكان الغرض من المعاهدة هو " توطيد الصداقة و التفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما " كما أن الإطار الجديد كان يهيئ لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي و الخارجي أيضا ، ومع أن معاهدة ١٩٣٦ لم تتعرض لموضوع وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري " وهو المطلب الوطني للشعب المصري ولكل مفاوض مصري ولكل زعيم وطني بل أرجأت ذلك إلى مفاوضات مقبلة ، الا أنها بجانب ذلك حققت الكثير من المزايا وردت كثيرا من الحقوق إلى مصر، بعد أن أدت حوادث ١٩٢٤ إلى القضاء على كل صلة كانت باقية بين مصر و السودان[3].

وكان التحالف العسكري بين مصر وانجلترا ، واعتراف مصر بالحكم الثنائي للسودان هو الثمن الذي دفعته مصر مقابل السيادة التي منحتها لعضوية عصبة الأمم وإلغاء الامتيازات وكانت معاهدة ١٩٣٦ وليدة اصطناع القوة لأن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في الشرق الأوسط كانت قادرة على استمرار احتلال مصر و السودان برغم انف المصريين، وعلى أن تدافع عن مصر سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لا وكان

1 - الأهرام: ١٩٣٦/١١/٢٤.
2- احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق ،ص٢٠٠.
3 - نادية احمد سراج الدين : العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٣٣ حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الأوضاع الداخلية في مصر - كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٣،،ص٣٠٥.

المصريون يدركون حقيقة الموقف الدولي في شرق البحر المتوسط ولهذا تنازلوا عن نصف مطالب مصر في سبيل الحصول على النصف الأخر[1] .

ومن ذلك العرض تبين لنا الإطار الجديد للعلاقات المصرية البريطانية كما طرحته معاهدة ١٩٣٦، وإن كانت السمة الرئيسية فيه هي ربط مصر بعجلة البلدين وسياستها إلى اجل غير مسمى .

وهكذا مضت المعاهدة في مجلس العموم البريطاني بدون معارضة كثيرة ، فيما عدا بعض أصوات من حزب العمال وأقر المجلس المعاهدات بعد مناقشات طويلة بين النواب وممثلي الحكومة ولم يكن بالنسبة لمجلس العموم فقط بل شمل مجلس اللوردات أيضا إذ نلاحظ أنه بحث المعاهدة واقرها هو الآخر بالإجماع ، حقيقة تنوعت الآراء واختلفت وجهات نظر الأعضاء إزاء بعض المسائل ، لكن المناقشات انتهت إلى تأييد الحكومة في إبرام هذه المعاهدة، وكذلك معاهدة ١٩٣٦ سببت قلقاً كبيراً لاقتراحات لجنة ملنر، وما بعدها أظهر تقهقرا عاما في الحالة الداخلية من كل موقف تقريبا من المواقف التي وضعتها لجنة ملنر و الحكومات التالية وقررت أنها لازمة كل اللزوم للبلاد .

[1] – احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

# الفصل العاشر

# ملامح عن السودان في البرلمان البريطاني

# ١٩٢٠ - ١٩٣٦

## ١ - موقف البرلمان البريطاني من المسألة السودانية سنه ١٩٢٠ :

قامت السياسة البريطانية في السودان على قاعدة الإستحواذ به ،مدعما بالشرعية الدولية ، وكانت هذه وجهة نظر اللورد ملنر والحكومة البريطانية لبلوغ أهدافها وأغراضها من السودان ، فإذا لم يقبل المصريون ما يعرض عليهم حالياً فسيقبلونه مستقبلا لذلك نجد تشبث اللورد ملنر بوجهة نظره ولن يلتمس أي صيغة أخرى للتخفيف من شدة الواقع كما كانت تفعله إنجلترا من قبل[1] .

واتفقت لجنه ملنر مع الوفد المصري على إرجاء مسألة السودان في حين كان السودان محل المناقشة في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٥ مايو ١٩٢٠ حين سأل النائب Lieut Colonel Malone وكيل الخارجية سؤال عن " أعمال الري بالسودان " وهل المصريون موافقون على دفع مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا من الخزانة المصرية للأنفاق على بعض أعمال الري في السودان ؟ ورد عليه النائب Harmsworth بموافقة الحكومة المصرية عليها ورفضوا أي زيادة في مياه الري في مصر فقاطعة النائب Colonel Lieut Malone لربما لا توافق عليه الجمعية التشريعية بمصر ؟ فرد عليه مستر Harmsworth "وقال سوف أطلب إعادة عرض هذا السؤال فيما بعد على المجلس للمناقشة "

وسؤال آخر من قبل النائب Lieut Colonel Malone عن أعمال الري في السودان وما لها سيطرة كاملة في التحكم بمياه النيل فأطلعنا على موقف مصر من هذه الناحية فإذا حدث ذلك فهل كل هذه الأعمال ستنشأ على نفقة الشعب المصري ؟ وهل الشعب المصري يعلم ذلك وتم أخذ موافقتهم ؟ " فرد عليه المستر Harmsworth " إن الأمر سيتطلب سيطرة كاملة على مياه النيل للأعمال الأكثر شمولا ولكن لن تنفذ على النفقة الخاصة للشعب المصري لزيادة المقدار المقرر لري أراضى السودان وفيما يتعلق بالجزء الثالث من السؤال ربما أن النائب Hon لا يعرف أن الإتفاق على كل هذه الأعمال قد تمت الموافقة عليها من قبل الميزانية المصرية بمجلس الوزراء المصري[2].

ويخصوص مسألة السودان في تقرير ملنر فقد ناقش المجلس بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٢٠ سؤال من قبل المستر Ormsby- Gore " عن حصة مصر من مياه النيل ؟ " فرد عليه مستر Mr.Cecil Harmsworth " وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بالنسبة لمشاريع النيل بين مصر والسودان وحصة كل دولة في المياه فأنا عاجز عن الإجابة عن هذا السؤال في الوقت الحاضر أي أن الفكرة تشير إلى التساهل في مسألة استقلال مصر على

---

1 - محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٨٥.

2- Parliamentary debates fifth series, vol. 128,1920, p 2069.

حساب الاستثار بالسودان ويريدون طرح كل الموضوعات الخاصة بمصر أولاً في تقرير ملنر وتأجيل مسألة السودان الآن"[1].

دارت مناقشة أخرى عن السودان بجلسة ١٠نوفمبر ١٩٢٠ حيث سأل المستر Stewar رئيس الوزراء " هل يمكن أن تصرح لنا عن موقف السودان مع مصر في تلك الترتيبات الجديدة ؟ وهل حكومة السودان ستكون حرة من أي تدخل من حكومة مصر؟ ، وأي ترتيبات قد أدت لضمان حصة السودان الكافية من مياه النيل ومتابعة التطور المستقبلي للقطن ونمو الصناعات الأخرى في السودان ؟ " وكان الرد من قبل وزير الدولة للشئون الخارجية المستر Harmsworth " إنه ليس مدركا بأي تغير في الحالة السياسية في السودان في الإتفاقيات الموجودة في الوقت الحاضر بين مصر وإنجلترا . ومن ناحية أخرى أن الحالة الجغرافية للسودان تجعلها تضمن إمداد المياه الكافية التي لا تضر بحصة مصر من مياه نهر النيل " فأعقبة المستر Stewart بسؤال آخر " هل ستضع الحكومة المصرية توزيع حصة مياه النيل عائقاً أمام المسألة السودانية ؟ " فرد عليه المستر Harmsworth ان طبيعة السودان الجغرافية تجعلها دائماً قادرة على الإمداد بمياه النيل . ثم تناولت الجلسة عدة أسئلة أخرى من قبل أحد النواب Mr.Sugden عن ميعاد إصدار تقارير لأعمال السكك الحديدية في السودان وأيضاً تقرير عن زراعة القطن في السودان وماهي الإجراءات التي سوف تتخذها إنجلترا نحو هذه الأعمال . وأيضاً عن القروض للحكومة السودانية ، وكان رد المستر Speaker زعيم المجلس ان هذه الأسئلة سوف تناقش في المجلس في وقت آخر[2] .

فنستنتج من هذه المناقشات حرص البريطانيين على عدم الربط بين المسألة المصرية والمسألة السودانية على حساب الاستئثار بالسودان وتريد إنجلترا أخذ شرعية في حكم مصر بجانب رغبتها في فصل السودان عن مصر أملاً في زراعة القطن وحفاظا على حصتها في مياه ري النيل وعدم ربط أحداث مصر بالسودان سياسياً .

ويقول اللورد ملنر في مذكرته إلى عدلى باشا يكن في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ أن السودان تتقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، فيجب ألا يسمح لاى تغيير لحالة مصر السياسية في الوقت الراهن أن يوقع اضطرابات في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته ، وإننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها مارا في السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية[3] .

---

1 - Ibid, p359.

2 – Parliamentary debates fifth series, vo.l 134,1920,P1177-1178.

3 – القضية المصرية : المصدر السابق ،ص ١٠٦.

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة في الزمان الماضي فكانت دائما روابط واهية فان الفاتحين المصريون اجتاحوا أقساما من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً وجعلته جزءا منها والذي انتهى الأمر بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأسا على عقب. ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فأضطرت بريطانيا من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية و الدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة وأسلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ أن فتحت القوات البريطانية و المصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سنتي ١٨٩٦-١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنه١٨٩٩ . ولتجاور مصر و السودان ومصلحتهما المشتركة في مياه النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والإرتقاء حسب مقتضى احتياجاتها وسعيها للاستقلال بنفسها . ولذلك ينبغي أن تكون الحالة السياسية طبقاً لاتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر و السودان دون تأخر السودان عن الترقي و التقدم مستقبلاً عن مصر[1].

وبالنسبة للسودان فأهم النتائج التي توصلت إليها لجنة ملنر ، هي إعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم أن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجهة نظر في الماضي ، ولكن لا يمكن الدفاع عنها إذا أريد أن يكون دائما . ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند أول فرصة مناسبة ويقال أن الغرض الذي ترمى إلية السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء الجانب المصري من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان إرتقاءاً مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه للحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد المياه يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها ، فإذا صرحت بريطانيا رسميا فاعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر[2].

---

[1] – القضية المصرية : المصدر السابق ،ص ١٠٧.

[2] – تقرير اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر المصدر السابق، ص ص ١١١-١١٢

ودارت مناقشات وموضوعات عديدة في جلسة ١٥ مايو ١٩٢٢ وبدأ الموضوع الأول بشأن مصر والسودان حيث سأل المستر Pennefather رئيس الوزراء "ما هو تأثير ما أعلنته لجنة الدستور المصرية في أن يكون السودان جزءاً متلازماً لمصر وإذا حدث ذلك ما هو موقف الحكومة البريطانية من هذه المقترحات المتعلقة بهذه المسألة ؟ " فأجاب المستر Lloyd George بسؤال آخر هل الموظفين المصريين لهم مهمة تشكيل العلاقات المستقبلية بين مصر وبريطانيا ، وهذه المقترحات طالبت بضم السودان إلى الحكومة المصرية ، وبذلك هل نخاطر بمفاوضات أخرى ؟ فأجاب المستر Chamberlain " أعرف جيدا بأن اللجنة الفرعية للدستور المصري عقدت في نيتها إدخال بعض فقرات في دستورها عن السودان ، ولذلك لمح النائب Hon وأبلغ اللورد اللنبى أن يلفت نظر رئيس الوزراء المصري بألا يتعرض في دستوره الجديد المبدئي لمصر حول أي فقرة تتعامل مع السودان . لذلك حجزت المناقشة عن السودان في مناقشة قادمة بين حكومة إنجلترا و الحكومة المصرية بكامل وجهة نظر اللورد اللنبى في هذه المسألة ووعد ثروت باشا أن يلفت نظر رئيس اللجنة إلى النقاط المتعارض عليها للمناقشة[1] ". وسؤال آخر من Major Glyn سأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية بأن السودان يريد مساعدات مالية لإستكمال بناء سد النيل الأزرق ، وإذا حدث ذلك ماهي حاصلات القروض من الحكومة البريطانية لبناء هذا العمل الذي يعتبر من أفضل الإهتمامات من الحكومة البريطانية ؟ فأجاب المستر Harmaworth " كما علمت من النائب Hon أن في يوم ٩ نوفمبر ١٩٢١ الماضي أن الموضوع بالكامل تحت الاعتبار والدراسة . ولا تأثير للمساهمين البريطانيين في القرض المضمون في عام ١٩١٩"[2].

وبذلك نجد رغبة جديدة لإنجلترا وهى الإنفاق على مشروعات الري بالسودان كي يتمكن لها تحديد الرقعة الزراعية لكل من مصر و السودان ، و التحكم في اقتصادياتهما بالإضافة إلى أن إنجلترا لا تريد في مفاوضتها مع الحكومة المصرية ووضع أي بنود تخص السودان بل تحيل المسألة إلى مناقشات لاحقة وبذلك تكون عزلت القضية المصرية عن القضية السودانية وذلك الانفصال يحقق هدف إنجلترا بالإستئثار بالسودان.

وعندئذ وجه Lieut -Colonel Ashley سؤالاً إلى النائب Hon " وهل إذا حدثت المساعدات المالية في السودان فهل سوف يتغير دستور هذا البلد ؟" فأجاب المستر Harmsworth " إن النائب Hon يعرف جيدا أن الدستور السوداني معظم موضوعاته تناقش بالكامل ، ومعدة لمناقشاتها في المجلس وإصدار قرارات بها. وبالتالي قاطعه النائب- Lieut Colonel Ashley قائلا في تلك الحالة سوف يحذر النائب Hon بأنه لا يعطى أي أموال

1 – parliamenatary debates fifth series, vol .154,1921, p 15.
2 – Ibid, P15.

لدافعي الضرائب البريطانية إلى بلد مثل السودان . حتى نناقش هذه القرارات " فأجاب المستر Harmsworth" أنا لا أعتقد أن هذا سوف يحدث"[1].

و استكمل Major Glyn استفساراته عن السودان قائلا لوكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "هل التصريحات الأخيرة عن السودان تثير قلق في القاهرة بخصوص الحالة الحاضرة والمستقبلية للسودان وعلاقاتها المؤكدة للإمبراطورية البريطانية وهل سياسة إنجلترا لمصر منذ تصريح فبراير ١٩٢٢، تتأثر نتيجة لتغيير سياستها في السودان؟ " فرد عليه المستر Harmsworth " عاجز أن أتتبع التصريح المشار إليه من النائب Hon في الوقت الحاضر ، ولكن هو لربما يرتاح ويطمئن للتغيرات المستقبلية في إدارة مصر التي ستؤثر على الحالة السياسية في السودان " .فقاطعه Major Glyn وسأل وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن وجهه نظرة بشأن الأحداث الجارية التي حدثت بين إنجلترا و السودان في كل الموضوعات السياسية أو الاقتصادية ، ونية إنجلترا الواضحة بعدم سيطرة الحكومة المصرية على إدارة السودان . وهل المساعدات المالية للتطوير مشروعات الري للسودان سيستمر تحت الإدارة البريطانية المسيطرة على مصر ؟ . فرد عليه المستر Harmsworth أحيل الموضوع إلى النائب Hon للتصريح على هذا الموضوع من قبل رئيس الوزراء المصري في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي صرح به اللورد اللنبى وأخذ مناسبة من خلال خطاب الخرطوم في ٢٦ أبريل ١٩٢٢ أوضح فيه سياسة إنجلترا نحو مصر وعلى أساسها تتضح سياسة إنجلترا نحو السودان"[2].

ودارت مناقشة في مجلس العموم بتاريخ٤ ايونية١٩٢٢ بشأن حالة السودان حيث سأل Major Boyd –Carpenter وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " عن تزايد القلق في كثير من دوائر العمل في إنجلترا نتيجة المبالغ الكبيرة التي وجهت نحو التطور الاقتصادي بالسودان . وهذا القلق نابع من الحالة السياسية السيئة في مصر و التي تنعكس بدورها على السودان وإدارتها . والحقيقة أن الموضوع مازال تحت المناقشة والبحث منذ فترة طويلة ، فما هو ميعاد إصدار قرار عن هذا الموضوع ؟ " فأجاب المستر Harmsworth " إجابة الجزء الأول من السؤال بالنفي أما فيما يتعلق ببقية الأسئلة بذكر النائب Hon أن التصريح المطلق كان من قبل رئيس الوزراء بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٢وبذلك لا يمكن موافقة ملك إنجلترا على أي تغيير في حالة السودان وفقا لتغييرها في مصر"[3].

نجد تمسك إنجلترا الواضح بفصل السودان عن مصر بحجة المصروفات الكبيرة التي تكبدتها إنجلترا في سبيل تطوير السودان وأن كانت هذه المصروفات معظمها يجيء من

[1] – Ibid, P15-16.
[2] – Ibid, p 16.
[3] – Parliamentary debates fifth series, vol. 155,1922, P350.

مصر ولكن مع سوء الحالة الاقتصادية المصرية وكذلك اضطراب الاقتصاد المصري و تحت مسمى تطوير السودان المزعوم رأت إنجلترا أن تتمسك بفصل مصر عن السودان وبذلك يستقر الأمر لإنجلترا في السودان حتى لو تغيرت الظروف السياسية في مصر .

وتناول مجلس العموم المسألة السودانية في مفاوضات عام ١٩٢٤ حيث قام بمناقشة المذكرة المرسلة بتاريخ ١٩نوفمبر١٩٢٤من قبل وزير الخارجية الجديد تشمبرلين الذي صرح " بضرورة الدخول في اتفاقيات مؤكدة للمعاهدات التي دخلت في محل التنفيذ ، وهذه الحقوق يجب أن تحترم ، وليس من الضروري لنا أن نضم السودان للأملاك البريطانية قبل الوصول لحل هذه المسألة ، وأنا أتكلم هذا الكلام بأسمى فقط – ويجب أيضا أن نلتزم بقرارات عصبة الأمم . طالما نحن كنا نلزم الشعب السوداني و لا نلزم الشعب المصري ، وصدقني لو فعلنا ذلك الوضع في السودان ليكون مستقر . وبذلك بدون وضع هذا الإقليم في عقول المصريين لأنه جزء من مصر[١] .

## ٢- السودان عقب تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢ :

و كما علمنا سابقا أن اللنبى لم يتحمس لبدء المباحثات في مصر، لأن سعد زغلول يريد أجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة ، ومن جهة أخرى جو القاهرة المتفجر لا يسمح بمباحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين[٢].

و في أثناء تلك الأحداث كانت صخرة السودان تتقدم لسد الطرق لمده اثني عشر عاما أخرى أمام أي اتفاق بين البلدين و ذلك بعد أن تطور الاهتمام بها في كل من مصر و إنجلترا بشكل سريع ، وتطورت الحالة تبعاً لذلك في السودان مما أدى إلى وقوع صدام عنيف بين الجانبين الحكومة المصرية و البريطانية ، بتفجر مشكلة جديدة في السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة بين مصر و إنجلترا في المفاوضات ، وبذلك بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد باشا للوقوف في وجه السياسة البريطانية في السودان عندما أقيم في أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام للمستعمرات الإمبراطورية في " ومبلي " – بالطرف الشمالي الغربي للندن – اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية ، ولذلك أرسل سعد زغلول يوم ٣٠ إبريل ١٩٢٤ برقية إلى السير لى ستاك حاكم السودان يطلب الإفادة على أي قاعدة دعي السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وقبول حاكم السودان الدعوة بغير إذن من الحكومة المصرية . وهذا يعتبر اعتداء صارخا على حقوق مصر . فكان الرد من المندوب السامي اللورد اللنبى في ١٢ مايو ١٩٢٤ يتضمن مفهوم خطاب حاكم السودان و يخبره أن المعرض ليس وقفا على

---

1 - House of lords fifth series, Vol. lx p ,1924, p25 – 26.

2 – طارق البشرى: المرجع السابق ،ص١٤٦.

الإمبراطورية البريطانية بل على أشياء أخرى مثل" صورة لمسجد فارس و نماذج لشلالات نياجرا أو معرض التبت " .

ولكن سعد زغلول لم يقتنع بهذا الرد ، فكتب رسالة في ٩ يونية ١٩٢٤ أوضح فيها " إن من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان يتخاطبان مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ، ولم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ إمضاء أي اتفاق آخر مغاير لها . ولهذا لا يكون هناك أي مبرر لأتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا و بين حاكم السودان العام . و من واجبي أن احتج على كل ما اعتبره ماسا بحقوق مصر [١].

وأعقب مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلي أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجالة المؤيدين لارتباطه بمصر و المقاومين للحركة الانفصالية، التي دبرها الإنجليز هناك ، ومنعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر و اعتقلت بعض أعضائه ، في الوقت الذي أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطاني[٢].
وكانت لهذه الأزمة بالسودان صداها في البرلمان حيث ناقش مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ تلك الأزمة وتكلم النائب عبد اللطيف الصوفاني بك ،. وحمد الباسل باشا ، ومحمود علام بك ، وأحمد رمزي بك ، أن الأزمة عبارة عن حركتين متناقضتين الأولى حركة طبيعية نابعة من الشعب السوداني بأن جماعة من السودان وفدوا إلى مصر لإظهار ولائهم لملك مصر ولكن القوات البريطانية منعتهم من مغادرة البلاد أما الحركة الثانية المصطنعة من قبل السلطة البريطانية بأن يقوم بعض الموظفين السودانيين بعقد إجتماع صوري يتظاهرون فيه بولائهم للحكم البريطاني .

و دارت في نفس الجلسة مناقشة عن المفاوضات ورغبة سعد زغلول في الاستقالة ولكن ملك مصر لم يقبل الاستقالة وبقيت وزارة سعد زغلول على الرغم من اعتراضها على تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات وفى نفس الوقت اخذ الإنجليز يعدون عرائض مختلفة عن إعراب السودانيين تدل على رضائهم للحكم الإنجليزي و رفضهم للحكم المصري، وقد قام مدير مصلحة المخابرات بنفسه و بعض رجالة بالحصول على تلك التوقيعات من زعماء القبائل وعمد العشائر ونُظّار الأقسام والعامة ، وعلى النقيض قام رجال جمعية اللواء الأبيض بجمع التوقيعات المضادة من نفس الأشخاص الذين وقعوا أمام مدير المخابرات ورجاله و أعلنوا إنهم تم إكراههم على التوقيع[٣].

---

1- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ص ٢٠٧ – ٢١٠ .
2- نفسه ، ص ٢١٠ .
3- مضبطة مجلس النواب في ٢٣ يونيه ١٩٢٤ ، ص ص ٦٦١ – ٦٦٩ .

وفى غضون عام ١٩٢٤ تألفت في السودان جمعية من شباب الوطنيين سميت " جمعية اللواء الأبيض " غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني و الانضمام إلى مصر في الحركة الوطنية . وتحقيق الجلاء عن وادي النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد و انعقاد البرلمان المصري .

و أنشئت فروع للجمعية في عطبرة وحلفا و بورسودان و الأبيض ووادي مدني وغيرهم من العواصم ، وكان لهذه الجمعية فضلاً كبيراً في بعث الحركة الوطنية – وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان .

و نظمت هذه الجمعية مظاهرات بتاريخ ١٩ يونية ١٩٢٤ في عده أماكن بالسودان عطبرة ، أم درمان مدني . ويقوم رجال هذه الجمعية برفع علم أبيض عليه خريطة نهر النيل و الجانب الأعلى من اليسار عليه الهلال و يهتفون بحياة مصر وحياة ملك مصر ، و إزاء هذه المظاهرات لجأت الحكومة السودانية إلى القمع و الضرب بالسيوف ، فجرح أحد عشر وسجن خمسة ، كما سجن الشيخ رفع الله زعيم التجار بالسودان لأنة هتف بحياة ملك مصر و السودان ، بالإضافة إلى اعتقال كثير من السودانيين و حكم على كثير منهم بالسجن[١] .

وعلى أثر تصريحات سعد باشا في مجلس النواب في جلسة ٢٣ يوليو ١٩٢٤ قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان حيث صرح اللورد Parmoor نائب الحكومة في هذا المجلس قائلا "أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعه إنجلترا بخسارة عظمى و أستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره و لا أن ينفذ هذا التغير دون موافقة البرلمان.[٢] وبلا شك تستنتج من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها في سياستها الاستعمارية في السودان .

ثم تابع مجلس اللوردات جلساتة بتاريخ ٢٥ يونيه عام ١٩٢٤ حيث ناقش أربع نقاط ذات أهمية حول مستقبل السياسة البريطانية . أولها السودان ، وثانيها حماية المصالح الأجنبية ، و الثالثة الدفاع عن مصر من أي اعتداء أجنبي و الرابعة حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية وتعتبر هذه النقاط بمثابة التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ [٣]. و بلا شك نجد مناقشة هذه التحفظات دليل على بناء المفاوضات المقبلة بين سعد – ماكدونالد على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتحفظاته الأربعة .

١ – نفسه ، ص ص ٦٦١ – ٦٦٩ .

٢ – House of lords fifth series, Vol. lvll,1922, p 986 – 988.

٣ – Ibid, p 991.

وناقش مجلس العموم البريطاني موضوع مستقبل مصر والسودان و مدى تأثيرهـا علـى المفاوضات المقبلة مع إتباع إنجلترا لنفس سياستها في السودان " [1] . فقـاطع أحـد النـواب رئيس الوزراء بسؤاله" هل السياسة البريطانية نحو مصر و السودان السابقة التي وافق عليهـا البرلمان هل ستستمر في المفاوضات المقبلـة ؟" فـرد أحـد أعضـاء المجلـس الفيكونـت النبيلNoble Viscount " سوف أفسر و أقسم تلك السياسة إلى نقطتين رئيسـيتين أن هـذه السياسة لا تفرض على مصر في الوقت الحاضر لأنها تمتلك حكومات متعاقبة و هـذا غيـر مرضى للحكومة البريطانية تماما . و النقطة الرئيسية الثانية بالنسبة للسودان فيختلف خاصـة بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حيث قال المستر Lloyd George " في الوقت الحاضر أن حكومة إنجلترا سوف لا تسمح بالتقدم الذي كان مسبقا ومخاطرة السنوات القادمة المسـتقبلية للسودان و أنا استمر في التأكيد على المسألة الأخرى إلى الفيكونت النبيل أن ينتبه إلـى لا يمكن أن حكومة جلالته توافق على إيه تغيير في حالة ذلك البلد الذي يقلل الأمن للعديـد مـن الملايين من العاصمة البريطانية التي تستمر مسبقا في تطورهـا إلـى الفائـدة العظـيمة للسودان "[2].

ويصرح Curzon في مجلس اللوردات فيما يتعلق بالسودان ، أنه يسـتند فـي هـذه الحالة على الحقائق التاريخية . لتحسين وضع السودان عن طريق الفرق العسكرية و سـيطرة الحكومة البريطانية ، وأيضا التحسين الهائل الذي حدث في السودان علـى يـد هـذه الفـرق العسكرية و السياسة البريطانية تجاه السودان بالإضافة إلى الشعب السوداني الذي كان تحـت إدارة مصر منذ العشرين سنة الماضية وأي فكرة لسحب إدارة السودان من الإدارة المصـرية ستكون قد انتهت مناقشاتها في مجلس اللوردات و اعتقد أن نجعل السودان تحت إدارتنا نتيجة لما قدمناه من التضحيات و المساعدات للسودانيين و لكن مشاعر و أمنيات الشعب السـوداني نفسه ، قد فزعوا من فكرة سحب السودان من إدارة مصر لذلك يجب على إنجلترا عدم أتباع سياسة إمبراطوريتها في السوْدان كما تتبعها في مصر في الوقت الحاضر[3].

وبذلك نكون قد نتصرف بصرامة وقوة بمشاعر السكان أنفسهم في حالة استمرار شكل الإدارة البريطانية كما في الوقت الحاضر ، وبذلك نذهب إلى نقطة إذا سلمنا أن مصـر لـيس عندها ارتباط مع السودان فيما عدا ارتباطها بالماء مع السودان ، وأنت ترغب في إزالة مصر من إدارة أي شئ في السودان ، وبذلك تصبح السودان عاجزة تماما في الشروط الموجـودة ،

---

[1] - Ibid , p 997.
[2] - Ibid, p 997.
[3] - Ibid, p 992 – 993.

لأن بذلك يجب على السودان أن تتعهد بدفع مليون جنية . و اعتقد أنها لا تستطيع أن تدفع هذا المبلغ لأن السودان تصرف رواتبها عن طريق الإدارة المصرية حتى هذه اللحظة[1].

واستكمالاً لتصريح Parmoor في مجلس اللوردات يصرح رئيس الوزراء البريطاني Lloyd George بأن هذا التصريح مقنع من الدرجة الأولى ، الذي اخبرنا أن الحكومة الحاضرة تتمسك بالحالة الحاضرة وتلتزم بالوعود ، وهذه الوعود كانت معطاة من قبل Lloyd George وقد قرر في الأوقات الأخيرة من قبل اللورد Allenby من خلال زيارته إلى السودان لأنه أعطى تأمين للشعب السوداني وموافقة البرلمان على ذلك ويعتقد بذلك أن الشعب السوداني سوف يقبل بالرضاء الكثير من هذا التأمين[2] .

وناقش مجلس اللوردات بجلسة ٢٥ يونية ١٩٢٤ سؤالاً من قبل النائب إلى اللورد Raglan يسأل حكومة إنجلترا هل يمكنها إعطاء أي إشارة لسياستها العامة خاصة فيما يتعلق بمصر و السودان و هل يستشير البرلمان قبل إصدار أي تقرير على أي تغيير في حالة البلاد قال النبيل " لورداتي سوف أعطي معلومات من قبل الحكومة بالنسبة للجزء الأول و في البرلمان أنا أشير إلى جنوب السودان الذي قد خدمت فيه خمس سنوات خلال تلك الفترة "[3].

وبلا شك تشير العبارة إلى أن الحكومة الإنجليزية متمسكة بأطماعها الاستعمارية في البلاد وباستبقاء السودان في حوزتها و استدامة احتلالها لوادي النيل .

على أثر تصريحات مجلس اللوردات قامت المناقشة بمجلس العموم البريطاني في يوم ٩ يوليو ١٩٢٤ ناقش عدة موضوعات: فقد أدلى المستر Lieut-Comander Kenworthy بسؤال إلى وكيل وزاره الدولة للشئون الخارجية" بشأن نهر النيل وهما أي الترتيبات تقترح لحماية إمداد مياه مصر التي تخطط في أقسام النيل بين مصر و السودان دون سيطرة إحداهما على هذه المياه بمفردها ؟ فأجاب المستر Ponsonby " تخطيط أمداد مياة النيل بين مصر والسودان محدده من خلال اتفاقية بينهما " فقاطعة المستر Lloyd وسأل " أن هذه المسألة من الموضوعات التي تناقش في هذا المجلس ؟ " فأجاب المستر Ponsonby " نعم هذه من الموضوعات التي ستكون تحت المناقشة مع رئيس الوزراء المصري عندما يأتي إلى هنا للمفاوضات القادمة "[4].

وتابع مجلس العموم مناقشة مسألة السودان في اليوم التالي الموافق ١٠ يوليه ١٩٢٤ حيث أدلي المستر Ormsby Gore بتصريح في مجلس العموم ذكر فيه : " فيما يتعلق

---

[1] - Ibid , P993.
[2] - Ibid , p 994 – 995.
[3] - Ibid , p 978.
[4] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 175,1924, p 2224.

بمستقبل السودان ولكن من خلال السودان الأفريقي الذي يمثل واحد من المشاكل العظيمة في المستقبل وهو تغيير لفكرة الحماية التي لم يرض عنها الشعب المصري السوداني وتحت إدارة عادلة وتطور الاقتصادي لأنهم لا يتقدموا عقليا أو أدبيا أو بشكل ثقافي ما لم يتقدمون بشكل اقتصادي أي بشكل مباشر تصبح دولة سياسية صناعية اقتصادية غربية وإذا كنت ضد هذه الشروط فسوف تواجه مشكلة – و أنت لا يمكن أن تهرب منها– وهى تسوية مبدأ الحماية بالتطور الاقتصادي و التجاري هو المهمة العظيمة للقرن القادم لأن إنجلترا تريد عاصمة إشراف أوروبي ومشروع طرق أوروبية و السودان تستطيع أن تتقدم بشكل تدريجي ومراقبة من الناحية الإدارية ، وهذا يمكن أن يكون بشكل عملي ، ولكن لسنا في حاجة إلى إرسال مراقب في أفريقيا ، وأن تتقدم وهى في مكان ثابت و بذلك يكون للسودان تطور اقتصادي كبير"[1].

وفى نفس الجلسة أدلى المستر Mr.J.Ramsay MacDonald بتصريح بشأن المفاوضات مع زغلول فتحدث قائلا " أن مسألة السودان بالنسبة إلى مصر أساس لاستقلالها ، وبذلك تصبح نقطة مهمة يجب التفاوض عنها ، والواقع نحن ناقشنا موقف السودان ، و الآن نتفاوض بشكل سريع وأنا الآن أعرف الصعوبات العظيمة التي سوف يقابلها زغلول باشا في البرلمان المصري الذي لم يثبت أقدامه حتى الوقت الحاضر ، وممكن أن نعالج الأسئلة المحرجة التي تواجه سعد زغلول بشأن برنامجه الوزاري وكيفية المفاوضة مع إنجلترا ، وبذلك يجب عقد اتفاقية بسرعة حتى لا ينجرف بنا الوقت أكثر من اللازم ، وأيضا يجب أن نكون معقولين في طلباتنا و في نفس الوقت غير معقولين في طلبات أخرى"[2].

ثم استكمل رئيس الوزراء البريطاني المستر ماكدونالد حديثة بأنه " مسرور جداً بأن أوضحت التأكيدات في مجلس اللوردات أن النبلاء يتدبرون و يوضحون و يساعدون في أشياء كثيرة ، ولكن ليس كل المطلوب لتحقيق تعهداتنا و إنجازاتنا بل نحن يجب أن ننجز بتعهداتنا وأن نعتقد بأن نتيجة الإدارة في السودان تبدأ وتستمر فيجب علينا :

أولا : أن نطور مصادره الاقتصادية و أن يشارك في النظام الاقتصادي العظيم للعالم ، وانه يبدأ أن يفهم ويشعر كما تعلم في كلية Gordon في الخرطوم ويعطى إلى التطور العقلي ويبدأ أيضا أن يفهم شئ من الكبرياء ومشاعر الناس أن بلدهم متقدمة مثل دول العالم ، بالإضافة إلى وجود أمل من أبناء هذا البلد سيحكمون أنفسهم . وهذه هي خطتنا لاستمالة السودانيين وهذه الخطة سوف تأخذونها في المفاوضات المقبلة حتى تصلوا إلى تسوية مرضية على الجانبين الإنجليزي المصري لأن زغلول باشا سوف يأتي مصمماً على الاستقلال

---

[1] - Ibid, p 2529- 2530 .

[2] - Ibid , p 2531.

ويطالب بما قدمه الشعب له من مطالب دون الخوض في مناقشات أخرى في المفاوضات عن موضوعات لم تناقش من قبل الشعب المصري ولذلك يجب أن نكون أصدقاء كل من البلدين مصر و إنجلترا حتى نصل إلى هدفنا [1]. وبلا شك نجد أن التطور الاقتصادي الذي تريده إنجلترا للسودان بدافع استطاعة السودان لدفع الرواتب لموظفيها دون اللجوء إلى الإدارة المصرية لدفع رواتبهم الخاصة ، بجانب كسب صداقة البلدين مصر و السودان لان إدارتهما هو تحت احتلال واحد و هو البريطاني.

ثم بنفس الجلسة أدلى المستر Lieut Comander Kenworthy بتصريح آخر بشأن مياه النيل و توزيعها صيفا و شتاء على مصر و السودان ذكر فيه " اعتقد بعد أن سمعنا بما يتعلق بماء النيل ، يوجد شئ لا بد من أضافته أن مصر تشعر بالعزلة فيما يتعلق بالمياه عصب الحياة في مصر ببعد النظر في حياتها الاقتصادية الممثلة في الزراعة نجد خلال فصل الصيف تحتاج مصر إلى حصة زيادة من مياه النيل للزراعة لأن النيل مياهه لا تصل إلى أعلى نقطة إلى جزيرة Rhoda ثم إلى القاهرة حتى يقيم المزارعون في مصر بالحرث في منتصف شهر سبتمبر ، وأيضا نجد محصول القطن يصبح مهما في السودان التي قد تكون في وضع معكوسٍ من حيث الأهمية وامتداد المياه يكون في فصل الشتاء – سبتمبر ، أكتوبر – وجريان المياه لا يكفى كلا من مصر والسودان لأن نهر النيل يتدفق من Assouan شمالاً و أخيراً أطلق نفسه في البحر المتوسط ، أنا لا اعتقد أننا من الضروري أن نجبر على تلك المشاكل لمياه النيل لري الحاصلات الزراعية و أن مصر حاجاتها متزايدة من مياه النيل في فصل الصيف عكس السودان تريد المياه للري في فصل الشتاء[2].

وتلاحقت أحداث السودان حيث نظمت بالسودان مظاهرة خرجت يوم السبت ٩ أغسطس ١٩٢٤ تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة في مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق و الحراب و العلم المصري و اخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر و السودان واستقلال وادي النيل و حياه ملك مصر و السودان وحياة سعد ، واستمروا في مظاهراتهم نحو أربع ساعات ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط " على عبد اللطيف " – زعيم حركة المقاومة بالسودان – فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة و أنفذت الأورطة الإنجليزية المعسكرة في الخرطوم إلى المدرسة واستولت على الذخائر التي كانت بها ، فلما عاد الطلبة إليها و امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر ، ثم توسط آباء الطلبة وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها في المساء ، و ألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن و أقفلت المدرسة .

---

[1] - Ibid , P.2532

[2] - Ibid, p 2533 .

وأيضا في نفس يوم ٩ أغسطس خرجت أورطة السكك الحديدية بعطبرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر و السودان ، ولم يكن لدى رجالها أسلحه ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطاني وقمعتها واستؤنفت المظاهرة في اليوم التالي فحاصرها الجنود البريطانيون فأخترق رجال الاورطة خط الحصار دفعتين ، و أطلق الجنود البريطانيون عليهم النار ، و أسفر ذلك عن قتل أربعة من الاورطة و إصابة أحد عشر بإصابات خطيرة [1].

**وقد اجمع مجلس الوزراء على اثر إبلاغه هذه الحوادث ، واتخذ الإجراءات الآتية :**

أولا : الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها و أسبابها و الدوافع إليها و الإجراءات التي اتخذ في شأنها و إخطار الحكومة أول بأول بما يحصل فيها .

ثانيا : أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته بتبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات و المبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة و تحديد المسئوليات و العمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية مذكرة تشمل على ما يلي :

أولا : إن الحكومة الإنجليزية تؤيد حكومة السودان في خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانيا : إن الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان في أن تبعد اورطة السكة الحديدية المصرية و كل قوى ترى أن الظروف الحالية تستلزم أبعادها .

ثالثا : أن الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصري و الصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان[2].

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها إنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف في الجيش المصري بدون رأيها و هو في الوقت نفسه سردار الجيش المصري وهذا معناه انه موظف مصري يجب أن يرجع في كل ما هو داخل في حدود هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية بأن البرلمان المصري و الصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل ضد البرلمان المصري وما كانت في الصحف المصرية إلا رد على ما قيل في البرلمان الإنجليزي وكتب في الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف و أن تكون للحكومة البريطانية أن تؤذنها بهذا التصرف .

---

1- عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

2- نفسه ، ص ٢٢١ .

و أصرت الحكومة البريطانية على إعتسافها و عدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم و أيدت حكومة السودان في تصرفاتها ، و أعيدت أورطة السكك الحديدية إلى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار[1].

ولقد وجه مستر Lansbury النائب بالبرلمان الإنجليزي إلى وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم سؤالا يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية في السودان في الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان ؟ وما هي التهم التي اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفين في الحكومة ؟ فأجابه المستر Chamberlain وزير الخارجية بما يلي " قبض على أربعة وتسعون شخصا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس ١٩٢٤ و كانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات و أعيد إلى مصر في المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعهم تقريبا موظفين في حكومة السودان ، وسبب أعادتهم هو أن وجودهم في السودان كان خطرا على الأمن العام"[2].

وكتبت صحيفة المقطم تحت عنوان حوادث السودان المؤلمة ووجوب التعجيل بالمفاوضة اهتزت مصر بأسرها بما جاءت به الأنباء بما حدث من الحوادث الخطيرة في هذين اليومين في السودان وسالت دماء فريق من أبناء مصر يعمل في السودان على تعميره وحفظ خطوط المواصلات فيه واهتمت حكومة مصر بهذه الأنباء المتوالية الاهتمام الواجب فخابرت سعد زغلول في فرنسا وعقد الوزراء إجتماعات متوالية للبحث في هذا الأمر الخطير زار نائب المندوب السامي البريطاني الوزارة وكثر القيل و القال فيما تكون خطة حكومتنا إزاء هذه الأمور على أن هذه الخطة ستظهر وستبين منها أن الحكومة لا تقصر في الدفاع عن حقوق مصر وأبناء مصر في السودان ولا تترك هذه المسألة من دون أن تفيها حقها من المعالجة السياسية و الإدارة التي يطلبها الشعب وينتظرها من الحكومة .

وتوجد بواعث طبيعية تجعلنا نطالب بجعل مصر و السودان بلاد واحدة ذات حكومة واحدة لأن العلاقات التي بينهما سواء كانت جنسية أو دينية أو اقتصادية أو عسكرية أو جغرافية علاقات شديدة وثيقة لا يستطاع فصلها ولا يحسن لسياسي غض النظر عنها خصوصا بعد الذي طرأ من التغيير على حكم مصر وبعد المناداة باستقلالها .

ولا يمكن أن يضرب صفحا عن المسألة السودانية بمثل ما تورده الصحف الإنجليزية من التعليل كالتحريض وبذل الأموال إلى غير ذلك من الأسباب فإن هذه المسائل لا تهيئ شعبا يرى أن جميع أمانيه محققة وزمامه بيده ، و الذي يجب أن تفهمه تلك الصحف هو أن في

---

1- نفسه، ص ص ٢٢١ – ٢٢٢.

2 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 181,1924, p 2240 – 2241.

الشعوب كما في الأفراد أقواما يفضلون الاستقلال مع العيش الضيق على غيرة من الأموال ولو مع عيش مادي هنيء رغد وهي حقيقة تاريخية .

إن ما جرى في السودان من حوادث مؤلمة التي استفزت مصر يجب أن يكون منبها لأقطاب الدولتين المصرية والبريطانية على وجوب التعجيل بحل هذه العقدة وتقرير مصير السودان على المنوال الذي يريح ضمائر أهله ويقرر لمصر حقوقها التاريخية المعروفة .

وغني عن البيان أنه ليس من مصلحة بريطانيا أن تحتل بلادا تلقى بها عداء آخذا في الزيادة بجوار شعب يرى أنه مهضوم الحق فإن ذلك يكلفها في آخر الأمر كثيراً جداً ، وكل ما يمكن أن ستفيده من ذلك الاحتلال وستتصاعد الأصوات في إنجلترا غدا بشكوى المموَلين من النفقات العسكرية في السودان كما تصاعدت بالشكوى المرة من مثل هذه النفقات في العراق وليست المسألة الآن تعيين من أطلق الرصاص . وسواء أطلقه الجنود البريطانيون كما جاء في تلغرافات وموظفي الأنبرة أو جنود البيادة السودانية الراكبة كما جاء في بلاغ آخر فالنتيجة واحدة لأن الجمهور لا يكترث كثيرا لهذه الاعتبارات القانونية العسكرية بل ينظر إلى النتيجة دون سواها وبحكم من هذه الحوادث التي تستفزه على الحنكة هناك واشتداد الشعور حتى سالت الدماء فقتل من قتل وجرح من جرح[1].

ومن أقوال الصحف الإنجليزية عن حوادث السودان لندن في ١٣ أغسطس١٩٢٤ نشرت الصحف أخبار الاضطرابات في السودان وقالت هذه الاضطرابات ناشئة عن فعل المتطرفين المصريين قبيل أن تدور المفاوضة بين زغلول باشا و المستر ماكدونالد وغرضهم من ذلك إعداد البيانات بتأييد دعوى أن السودان يريد الانضمام إلى مصر .

وقالت الديلى نيوز في مقالها الإفتتاحي إن هذا الاضطراب يثبط العزائم كثيراً ولا بد أن تزيد المفاوضات صعوبة إذا لم تقض عليها تماما إذا وقع ذلك كان مصابا عظيما فإن الاتفاق محال ما دامت مصر مصرة على أن لا تكتفي بطلب حريتها و استقلالها بل تطلب حق الإدارة السودانية برغم من إرادة السودانيين مع تعريض مصالح بريطانية هامة هناك للخطر الكبير .

وقالت الديلى كرونكل أن من أشد بواعث الأسف إذا نجح المحرضون المصريون بتوزيع المال ونشر الأباطيل في أحداث المشاكل و الخلاف بين أهل السودان والوطنيين والبريطانيين ولم يفلح هؤلاء المحرضون حتى الوقت الحاضر و أن أساليب كهذه لم تثر قرارات بريطانيا على صون السنودان من ظلم الحكم المصري البشع ولكنها قد تغير الشركة ( بين مصر وبريطانيا) تغييرا يكون متناقضا لمصلحة مصر ويجب ألا يسمح للجنود

---

[1] المقطم : ١٤ أغسطس ١٩٢٤ .

والموظفين المصريين بالبقاء في السودان إذا صار بقاؤهم فيه منافيا للسلام و النظام و يجب أن يبين للموظفين المصريين ولا سيما موظفي مصلحة البوستة أنهم لا يستطيعون أن يجمعوا بين أثار ة الفتن واستبقاء وظائفهم .

وقالت التايمز أن المرء لا يتعذر عليه أن يرى يد جمعية اللــواء الأبـيض وربمــا جمعيات أخرى مشابهة لها في اضطرابات وقعت في السودان في خــلال ٤٨ ســاعة فــي مواضع يبعد بعضها عن البعض الأخر بعدا شاسعا فأصل هذه الاضطرابات هو من الخارج حتما .

وترى الديلى اكسبرس أن الواجب يقضى على الحكومة المصرية بأن تجمح جمــاح هؤلاء المحرضين على بريطانيا ولكنها مع ذلك تستنكر تجسم أهمية هذه الحركات و المبالغة في شأن هذه المساعي وتقول إن المتطرفين المعارضين لبريطانيــا قــد يرقصــون كشــباب الدراويش الراقصين تهوسا ولكن حقنا أن نعامله معاملة الإرهاب .

وكتبت أيضا المقطم تحت عنوان الاحتجاج على حوادث السودان (احتجــاج نــادى الحقوق) على أعمال الإنجليز بالسودان الذي يرفع أشد احتجاجــه علــى أعمــال الإنجليــز الاستبدادية في السودان ضد المصريين و السودانيين العُزل وقمعهم بالحديد و النار ومقــابلتهم الهتاف لملك وادي النيل و للزعيم الجليل سعد زغلول فضربوهم بالسيوف وزجهم في السجون ( ونادى الحقوق ) يشهد على هذه المظالم ويوطد الأمل في وزارة الشعب التي يوليها والتدخل لحد هذه الفظائع حقنا للدماء .

وتبدى لجنة الوفد الانتخابية ببولاق أشد الأسف ولعظيم الاستياء لما أصــاب إخواننــا السودانيين و المصريين من جراء وسائل القمع و العسف التي يمارسها الإنجليز ظلما وعدوانا ضد الحرية و العدالة في السودان مدفوعتين بشهوة الطمع ونهم الاستعمال وأننا نقدر إخواننــا السودانيين حق قدرهم ونعتقد أننا واصلون بتضامنهم معنا وبعون الله القدير إلى تحقيق آمالنا وآمالهم في الاستقلال لوادي النيل.

وبعد انتهاء تلك الحوادث المؤلمة التي مرت بها السودان وبعــد إنتهــاء المفاوضــات وفشلها مثل المفاوضات السابقة ، وفى يوم إرسال المســتر تشــمبرلن المــذكرة ١٩ نــوفمبر ١٩٢٤ ، لسكرتير العام لعصبة الأمم لتوضيح العلاقات المصرية البريطانية بعد فشــل هــذه المفاوضات ، إغتيال السردار السير لي ستاك Sir Lee Stack بعد ظهر يــوم الأربعــاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عندما كان السردار عائدا في سيارته من مكتبة في وزارة الحربيــة إلــى داره بالزمالك أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين بسيارة فــي شــارع الطرقــة الغربي ( شارع إسماعيل باشا أباظة ،لآن ) فأصيب السردار إصابات خطيرة في بطنه و يــده و قدمه ، و أصيب ياوره البكباش كامبل ، كما أصيب سائق سيارته وجندي بلوك الغفــر مــن

حرس غفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة ، وقد توفى السردار متأثرا بجراحة يوم ٢٠ نوفمبر[1].

وجاءت الفرصة بحادثة إغتيال السردار وما يترتب عليها من التخلص من الوزارة الزغلولية بما عبر عنه أحد الكتاب البريطانيين فقال " أن الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملا" ويصف سعد زغلول وهو مع الشعب المصري من جنى عليهم في هذه المؤامرة ، ويصف نقل خبر الحادث إليه بعد ظهر نفس اليوم عن طريق وكيل الحربية وتأثر المندوب السامي عندما وجد السردار ممددا و مصابا ، ثم هرول سعد إلى الملك ثم إلى مكان الحادث وإصدارة التعليمات إلى " رسل " باشا حكمدار البوليس ثم اجتماع سعد مع إخوانه و تشديد الأوامر على النيابة والبوليس ببذل أقصى الجهد للبحث عن الجناة . وقابل اللنبى الملك و طالبه بإصدار بيان يعلن الأسف على مصرع السردار و أصدرت الوزارة مكافأة عشرة آلاف جنية لمن يرشد عن القاتل . و ذهب سعد و الوزراء للعزاء في وفاة السردار ولكنهم وبرغم ما اتخذته الوزارة من إجراءات لا تليق بهم وقد لاحظ كير " ممثل المندوب السامي " عدم تنكيس الأعلام فطلب تنكيسها بلهجة الأمر لا الترجي[2] . وكان مقتل سيردار الجيش المصري السيرلى ستاك على يد جماعة سرية مصرية دبرت لاغتيالة وقد منحت لبريطانيا فرصة كبرى للتصدي لهذا الاتجاه المصري الوطني لتمصير قيادة الجيش المصري وتدعيم هذا الجيش كما وتسليحا ، ولم تتوانى بريطانيا في انتهاز هذه الفرصة واستغلالها لمصلحتها استغلالا كاملا[3].

وفى يوم ٢٤ نوفمبر سنه١٩٢٤ اتجه المندوب السامي اللورد اللنبى في مظاهرة عسكرية إلى دار رئاسة الوزراء وسلم سعد زغلول نسخة من الإنذار وجاءت في المذكرة الأولى طلبات محددة هي :-

١ - أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية.

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط البحث عن الجناة ، وان تنزل بالمجرمين أشد العقوبات.

٣ - أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤ - أن تدفع في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنية إلى الحكومة البريطانية.

٥ - أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري المتجه إلى السودان .

---

1- عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق : ص ٢٣١ ،محمد شفيق غربال : المرجع السابق ،ص ١٥٦ .

2- مذكرات سعد زغلول: كراس ص ٢٨٢٦ -ص ٢٨٣١ .

3- جاد طة : المرجع السابق ، ص ص ١٧ - ١٨ .

٦ – أن تبلغ المصلحة المختصة إن حكومة السودان ستؤيد مساحة الأطيان التي تـذرع فـي الجزيرة من ٣٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ – أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الشـئون المتعلقـة بحمايـة المصالح الأجنبية .

وجاء في المذكرة الثانية التي قدمت في نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحـدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوه سودانية مسلحة تكون خاضعة للحكومة السـودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام وبإعادة النظر في القواعد و الشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية

وقد أجاب سعد زغلول على مذكرة المندوب السامي في نفس اليوم بمذكرة وافقت فيهـا الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ولم توافق على بـاقي المطالـب فأجـاب المندوب السامي في اليوم التالي بمذكرة جديدة أبدى فيها تمسكة بكافة المطالب وانـه أرسـل التعليمات إلى حكومة السودان لإخراج القوات المصرية ومنحها حريـة زيـادة الاراضـي المروية في الجزيرة.[1].

وفى اليوم التالي أجابت الحكومة المصرية باحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية وأرفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة ولقد وصلت التعليمات بالفعل إلى الخرطوم بـإجلاء القوات المصرية من السودان مساء يوم ٢٣ نوفمبر سنه ١٩٢٤ وأثناء ذلك وصلت برقية من المندوب السامي بالسماح بجلاء القوات المصرية بسلاحها ولكن بدون ذخيرتها[2].

والخطة التي اتبعها الإنجليز في إجلاء القوات المصرية عن السودان بـأنهم اسـتولوا على مفاتيح الذخيرة منهم ثم حاصروا الوحدات المصرية في كل مديريـة وأفرادهـا عـزل السلاح و الذخيرة ثم اجبروهم على الانسحاب إلى مصر وهكذا تم ترحيل معظـم الوحـدات المصرية في السودان إلى مصر[3] .

وقدم المندوب السامي اللنبي إنذاراً بمطالب الحكومة الإنجليزية . مفصلا لـبعض الـنقط للإنذارين :

أولا : تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية .

ثانيا : الموظفون الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة إنجلترا و هذا الطلب لم توافق عليه وزارة الخارجية .

---

[1] – يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول (١٨٩٩ –١٩٢٤ ) ، ص ص٤٧٤ –٤٧٥.

[2]– نفسه ، ص ٤٧٧ .

[3] - جاد طة : المرجع السابق ، ص ص ٣١ –٣٢ .

ثالثا : بقاء الحكومة المصرية لمنصبي المستشار المالي ، و القضائي ، ويحتـرم سـلطتهما و امتيازاتها .

رابعا : تبليغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تـزرع فـي الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة [1] .

وقد أقرت الحكومة البريطانية المطالب بعد تقديمها ، ولكنها طلبت من اللورد اللنبـي أن يوضح تفسير الإنذارين فقال : " إن طلب الغرامة يقصد به أن يشعر المصـريون بسـوء مغبة تصرفات حكوماتهم . وأن طلب دفع غرامة في السودان يقصد به أن يجعل المصريون يدركون قوة إنجلترا في السودان ومدى ما تستطيع أن تنزله بهم .

وبلا شك بنظرة فاحصة بهذا الحادث يتبين منها مبلغ الظلم والتعسـف مـن الجانـب البريطاني أثر هذا الحادث ، ومن أفظع مظاهر الظلم إقصاء الجيش المصري عن السـودان ، وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيه وزيادة مساحة أطيان الجزيرة إلى مقدار غير محدود خدمـة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطاني في شئون مصر الداخليـة ، ففـي اى شرع وبموجب أي قانون دولي أو غير دولي تكون الحكومة القائمة في أي بلد مـن البلـدان مسئولة عن أي حادث جنائي يقع على أي فرد من الأفراد مهما عـلا مقامـه ؟ و أي منطـق يجعل البلاد كلها مسئولة عن هذا الحادث ؟

وقبلت وزارة سعد باشا زغلول بعد أن نفت مسـئولية الحكومـة المصـرية بعـض المطالب ، قبلت أن تقدم اعتذارا و أن تدفع الغرامة ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكماتهم و منع كل مظاهرة شعبية تخل بالنظام و رفضت ماعدا ذلك من الطلبات[2].

ورد اللورد اللنبى في يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بأنه علم بـرفض الحكومـة المصـرية للطلبين الخامس و السادس لذلك أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميـع وحـدات الجيش المصري في السودان وإنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيـرة إلى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فانه سـتعلن رئيس الوزارة في الوقت المناسب بما سيتخذه ، فردت الوزارة السعدية في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ باحتجاجاتها على تصرفات الحكومة الإنجليزية و أرفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة.

---

[1] – محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٥٧ ، و ايضا عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٢٣٥ .

٢– محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ١٥٨ .

أجاب اللنبي بتسليم المبلغ واحتلال جمارك الإسكندرية وقدم سعد باشا زغلول استعفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ و أعاد التماس قبولها يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ فقبلها جلالة الملك في نفس اليوم [1].

ونستنتج من ذلك أن الإنذارات والتعسف والقوة والطلبات المجحفة بعد اغتيال السردار ماهي إلا نتيجة لفشل المفاوضات بين سعد وماكدونالد واتخذوا من هذه الحادثة ذريعة لفصل السودان عن مصر وفقا لخطتهم لفصل البلدين عن بعضيهما في نصوص المعاهدة السابقة وتقديم مسألة السودان عن المسألة المصرية ولولا رفض سعد وتمسكة بالمسألة المصرية أولا وهى نتيجة غير مباشرة لفشل مفاوضات سعد ماكدونالد لان المفاوضات كانت تقتضى فصل السودان عن مصر ولكنها فشلت لذلك وجدت إنجلترا ذريعة جديدة لفصل البلدين عن طريق هذا الحادث العارض .

وتألفت وزارة زيور باشا في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، وقبلت الطلبات الإنجليزية قائلة إنها تفعل ذلك مذعنة إلى حكم الضرورة و مدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة و حسن التفاهم و فانسحب الجنود الإنجليز من جمرك الإسكندرية وسلمت بسلطة المستشارين المالي و القضائي واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين أما بواسطة جنودها أو بواسطة رجال البوليس المصري ، واتصل القسم الأوروبي بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين ، لإبلاغهم تعليمات فخامة المندوب السامي بشأن المحافظة على أرواح الأجانب و أوفدت الحكومة المصرية رسولا خاصا للجيش المصري بالسودان ، للانسحاب بلا مقاومة ، بعد أن رفض قواد الجلاء بناء على أمر نائب السردار ( هدلستون ) وثارت بعض الفرق السودانية تضامنا مع الجيش المصري ، واشتبكت مع الجنود الإنجليز في القتال . و استشهد من أبناء السودان رجال ، منهم من قتل في الاشتباك مع الإنجليز ومنهم من أعدم بحكم من المحكمة العسكرية . وفى ديسمبر ١٩٢٤ عين السير جوفرى ارشر حاكم أوغندا حاكما عاما للسودان خلفا للسير لى ستاك وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ، وقد بقى في منصبه إلى أن استقال في يوليه ١٩٢٦ و خلفه السير جون ميفي الذي كان في عام ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندية . وفى يناير ١٩٢٥ انشأ حاكم السودان الذي خلف السير لى ستاك قوة دفاع سودانية تدين بولائها للحاكم العام للسودان[2] .

وكان وضع السودان في فترة ١٩٢٥ – ١٩٢٦ فأوضح تشمبرلن بأنه يمكن معاملته كالمستعمرات البريطانية مثل " هونج كونج " أي أن السلطة البريطانية فية يجب أن تكون سلطة كاملة ورغم ذلك " فهو ليس في الواقع مستعمرة بريطانية لأنه من الناحية الرسمية هو

---

1- نفسه ، ص ١٥٨.

2 – نفسه، ص ص ١٦١ – ١٦٤ .

تحت السيادة المصرية البريطانية وتتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما أعباء التامين الضروري لحماية السودان وإذا كنا ولأسباب تتعلق بمصالحنا في السودان قد أبعدنا الجيش المصري عن السودان فان هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية وان تتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية[1].

ولكن لم تكن بريطانيا لتكتفي بقوه الدفاع السودانية فقط في السودان فلا بد من الإبقاء على قوه بريطانية خالصة هناك على غرار جيش الاحتلال البريطاني الخالصة أن تقوم بالردع المطلوب لأي حركة أو انتفاضة وطنية في السودان . وبعد عدة دراسات رأى اللورد كافان Cavan في بداية عام ١٩٢٦ انه يكفى تخصيص كتيبة بريطانية خالصة في السودان لأنه " عند مواجهة اى اضطراب في السودان فانه يمكن إرسال إمدادات فورية من مصر " إلا أن الجنرال هدلستون ابرز قلقه بالنسبة لتأثير انسحاب الجيش المصري وانه من الأفضل تخصيص كتيبتين ونصف على الأقل حتى خريف ١٩٢٦ وأن النصف الباقي من الكتيبة الثانية " ما أن يعود من مصر إلى السودان إذا ما احتدمت الظروف ذلك وان نصف الكتيبة الباقي في السودان يتجة إلى القاهرة إذا ما سمحت الظروف بذلك أيضا " وبمعنى آخر فان جناحي الكتيبة الثانية يجب أن يتحدا في القاهرة أو في الخرطوم في صيف ١٩٢٦[2] .

وهكذا ابتعد الجيش المصري عن السودان ودفعت الحكومة المصرية الغرامة التي فرضت عليها .

وفى ظل تلك الأحداث في مصر كانت المناقشات مستمرة في مجلس اللوردات بتاريخ١٥ ديسمبر ١٩٢٤بشأن المفاوضات حيث أدلى Sir E. Grigg بتصريح في مجلس اللوردات" أن رؤساء الوزراء المصريين كانوا في أقصى تعصب لهم في أثناء المفاوضات ألقى اللوم عليهم خاصة على سوء حظ سعد زغلول باشا لأنه هو الذي يحمل اللوم الأكبر لأنه يريد تنفيذ ما يريده هو فقط و لا يريد تنفيذ شئ نريده نحن لكنه مثل باقي رؤساء الوزراء المصريين ."

ثم صرح المستر Robert sanders في مجلس اللوردات بنفس الجلسة بشأن " الجيش السوداني في المستقبل " قائلا مازال يوجد مشكلات في الحكومة المصرية عن استمرار الحماية و مساندة الشعب بأغلبية عظيمة لزغلول باشا حتى ترشيحه في الانتخابات و أخذ أغلبية الأصوات وقال زعيم المعارضة Hon أن هذه الأغلبية المؤيدة لزغلول باشا ، ممكن التعامل معها[3].

1- F.O. 407/201.No.120 Military Arrange Ments in Egypt and the Sudan and relevant, July,7,1925.
2 - F.O. 407/201,Ibid No.124,July 18,1925.
3 - Parliamentary debates fifth series, Vol. 179,1924, p 737.

وفيما يتعلق بالسودان يقول زعيم المعارضة البريطاني Hon "أن موقعنا في السودان يجب أن يكون له أساس ، ونحن قد سمعنا من وزير الخارجية البريطانية إلى اليوم الذي يتمنى أن يدعم السيادة المشتركة لأنها أساس حيث أن إنجلترا تدعم موقعها هناك ، الذي نحن يجب أن نبعث الفرق العسكرية المصرية و الضباط المصريين الذين هم في السودان [1] " ، وبذلك نجد إنجلترا تبحث عن دعم و أساس لها في فرض سيادتها على السودان مع وجود فرق عسكرية تحتفظ بها في منطقة قناة السويس .

ثم يكمل في نفس الجلسة المستر Robert sanders أسئلة إلى Hon وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " إنه يجب تصفية أو الانتهاء من مناقشة كل ما يتعلق بالجيش في السودان لأن الجيش في السودان تحت سيطرة وقيادة السردار ويوجد فرق عسكرية مصرية في ذلك الجيش . والسؤال ما هو مستقبل الجيش السوداني ؟ وتوجد ضرائب على السودان نتيجة لسياستها السابقة من الذي يدفع عنها الضرائب ؟ لأن في الماضي السردار هو الذي يدفع عن السودان جزء من الضرائب. و أعرف أن مستقبل السودان يتحمل التكلفة الكاملة في دفع الضرائب بعد مقتل السير لي ستاك ، وإذا حدث ذلك . يجب على السودان أن تسمع كل ما قاله وزير الخارجية اليوم اوستن تشمبرلين ، و نتغلب على هذه المشكلة " مشكلة دفع الضرائب " إنه سؤال بلا شك مهم جدا انه عندما طلبت السودان الكثير من الماء . الآن سيجاب إلى طلبها ، – طبعاً هذا الطلب ذكره اللورد اللنبي في مذكرته إنذار الأول و الثاني بغرض جعل المصريون يدركون قوة إنجلترا في السودان – ويعتبر هذا الطلب مسألة حياة أو موت بالنسبة للشعب المصري بسبب نقص إمداد المياه ، ولكن عندئذ تكلم Hon بضرورة وضع لجنة لتنظيم المياه لان الخوف من مصر أن يكون إمدادها للمياه قليل جدا "[2].

ثم تحدث Lieut-Colonel Jackson في نفس الجلسة قائلا" يجب على حزب المحافظين تنظيم دعاية ضد زغلول باشا لأنه عندما يدخلون الانتخابات نحن نجد حزب آخر يدعم مبادئ زغلول باشا لذلك يجب أن نأخذ حزرنا ، لذلك يجب أن يكون لحزب المحافظين الأغلبية ، وبناء على ذلك يجب الاحتفاظ بقوة عسكرية في القاهرة لحماية السكان الأجانب .لكن ليس فقط لحماية السكان الأجانب بل تعمل لحماية خط الاتصال من خلال قناة السويس ، وإمداد هذه القنطرة – قناة السويس – بالمياه . و لتلك الأسباب الأساسية نصر من أجلها على وجود فرق عسكرية بريطانية في القاهرة و الإسكندرية "[3]، و بلا شك إصرار إنجلترا

---

1 - Ibid, P737-738 .

2 -Ibid ,P738 .

3- Ibid, P 738.

لوجود حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة داخل البرلمان ليكون تابع لسيطرتهم و أيضا ضد مبادئ حزب سعد زغلول .

ولم يكد البرلمان الإنجليزي يفتح أبوابه في أوائل عام ١٩٢٥ حتى انهالت الأسئلة من جانب حزب المحافظين بعد فوزهم في الانتخابات حيث سأل عن السودان في مجلس العموم بتاريخ ١١ فبراير ١٩٢٥ حيث أدلى المستر Ronold McNeill بتصريح ذكر فيه اقتراح بمساعدة حكومة إنجلترا بمبلغ لا يتجاوز ١٠ دولار خلال نهاية ٣١ مارس ١٩٢٥ لدفع الجزية المقررة عن السودان بسبب مقتل السير لي ستاك . وبلا شك تريد إنجلترا مساعدة السودان دون مصر تمهيدا لانفصالها تدريجيا ماليا عن مصر . ثم أضاف المستر Ronald بأن اللجنة التي تشكلت لوضع الغرامة المقررة على مصر ، لا تسأل عن كيف تحصل على الفلوس طبعا من جيوب دافعي الضرائب حقا ، بل انه ليس الأمر يتعلق بهذا السؤال بل يتعلق باللجنة التي تمسك بدفاتر الضرائب الخاصة بجمع الضرائب لدفع غرامة مقتل السير لي ستاك. و طلبها لبعض التعويضات لتلك الإساءة و تعتبر هذه اللجنة تلك الحادثة نقطة تتويج لسلسلة طويلة من الدسائس العدائية ضد الحكومة الإنجليزية في مصر، وقد نشر هذا التصريح بمصر بهذه الكلمات " حكومة بريطانيا قد قررت بان مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار سوف يدفع من قبل مصر ، تعويضا عن الضحايا ويكون فوري ، لأن السير لي ستاك قدم أشياء عظيمة وكثيرة للسودان الذي هذا البلد الذي ألقت بحياته في النهاية[1] .

وفى نفس الجلسة صرح المستر Ronold McNeill عن كيفية دفع تعويضات الضحايا حادث قتل السير لى ستاك ، قررت اللجنة دفع مبلغ ٤٩,٧٤٨ دولار لدفع تعويض بجانب ١٠ دولار من قبل حكومة إنجلترا سيدفع كتمويل تحت بند الطوارئ المدينة في هذا القطر ، بجانب دفع باقي التعويضات لكل من أرملة المقتول السردار ٤٠,٠٠٠ دولار ، كابتن Campbell مساعد السردار الذي جرح في نفس الوقت بدفع تعويض له قدرة ٣٠٠٠ دولار ، و المستر March سائق السير لى ستاك الذي أصيب بجروح يدفع له تعويض ٥٠٠٠ دولار ، ويوجد مبلغ ٥٣٥ دولار يمثل أجور الأطباء و حسابات المستشفي لمعالجة السير لى ستاك . وعمل هذه التعويضات تقدر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار طبقا للإعلان الذي نشر الآن ، المذكور سابقا " الأشياء المحسنة في السودان التي هذا البلد ألقت بحياة السير لى ستاك " ويعتبر هذا المبلغ الذي يظهر الآن في التخمينات الإضافية ، وأنا اجعل اللجنة تقبله كانت جزء من السياسة التي ناقشها المجلس ، الذي اعتقد لربما قد يكون من الواضح أن

1- Parliamentary debates fifth series ,Vol . 180,1924, p 251 – 252.

اللجنة و المجلس موافقين على هذه السياسة في السودان و أيضا في مصر نفسها . بلا شك موافقة مصر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا الحادث.

فالبلاغات الجائرة و المطالب الظالمة التي توجهت بها إنجلترا إلى مصر عقب حادثة السردار ، لم تكن إلا مظهراً لسياسة العدوان التي درجت عليها إزاء مصر من قبل و من بعد، وهى منطق القوة في الاعتداء على الحق وما كانت حادثة السردار إلا فرصة سنحت فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها ، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجاً سابقا لإنجلترا حيال مصر قبل دخولها المفاوضات مع إنجلترا برئاسة ماكدونالد ،و تلك حقيقة دلت عليها الأحداث المترادفة ، وقد أيدها الكاتب الفرنسي ( موريس برنو ) في كتابه " قلق الشرق " أوعلى طريق الهند ، الذي ظهر في منتصف ١٩٢٧ أنه قابل اللورد النبي بعد مقتل السردار و تقديم البلاغات و الإنذارات البريطانية و سأله عن وجهة نظره فأجابه اللورد اللنبى في صراحة الجندي الذي يصدع بما يؤمر " أن كل ما حدث كان متوقعاً و قد كان البلاغ النهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكني غيرت فقط صيغته ، التي جعلتها أكثر شدة ".

فالنية كانت مبيتة على هذا البغي و العدوان ، وما هذه البلاغات إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التي وقعت على مصر و السودان من السياسة الاستعمارية البريطانية [1] .

واستكمالا لمناقشة مجلس العموم بتاريخ ١١ فبراير ١٩٢٥ يدلى المستر Ramsay Macdonald في نفس الجلسة لربما يضع سؤالان :الأول هل من الممكن أن الحكومة البريطانية تعطينا أي معلومات بالنسبة للاستفادة من هذا التمويل . "دفع مبلغ ١٠ دولار للسودان" وهل يوجد اختلاف بين أعضاء المجلس لمساعدة السودان ؟ والثاني و عندما يناقش هذا التمويل في المجلس يعلنون نواياهم إلى المجلس قبل إعطاء السودان هذه المنحة – دفع التعويض ؟ و أعتقد أن المجلس وافق على منح السودان التعويض لتصبح حكومة إنجلترا قوية جدا ليس فقط في السودان و إنما في أوروبا لأنها تساعد مستعمرة من مستعمراتها .

فقاطعة وزير الخارجية المستر Austen Chamberlain ، و رفض قرار الحكومة البريطانية بتجديدها مبلغ معين ، و لكنها طلبت هذا المبلغ يوضع في الخزينة العامة البريطانية، وممكن نقترح بتخفيض تلك المبالغ إلى حكومة السودان بالرغم من عدم أهمية هذا الرأي فقط يناقش لان المبلغ قد دفع إلى حكومة بريطانيا ،وليس في الحالة الأولى للسودان ، ويمكن أن افهم اهتمام Hon و المجلس في الرؤية التي يجب أن تكرس الفلوس بشكل صحيح إلى أغراض حكومة جلالة إنجلترا ، التي ناقشت هذا الموضوع وقدمت

[1]- محمد شفيق غربال: المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

به تقرير ، وسوف أكون سعيدا عندما أعطى معلومات للمجلس عن هذا الموضـــوع [1]. وبـــلا شك نجد التمويل التي تعطيه إنجلترا إلى السودان تأخذه بطريقة غير مباشـــرة إلـــى خزانـــه إنجلترا و ليس إلى حكومة السودان حتى لا تستغلها السودان في خدمـــة أغـــراض تطورهـــا الاقتصادي .

و استمرت المناقشة في مجلس العموم يوم ١٨ فبراير ١٩٢٥ بشأن السودان و الإتفاقية الانجلو – مصرية حيث سأل كـــابتن Captain W. Been وكيـــل وزارة الدولـــة للشـــئون الخارجية" عن اتفاقية السيادة المشتركة – الإتفاقية الثنائية – الســـارية المفعـــول مـــن قبـــل الحرب العالمية الأولى ، خصوصا عندما أخذت إشارات الود و الألفـــة و الصـــداقة للقـــوات البريطانية في السودان و ما تأثير تلك الإتفاقية الثنائية مع مقترحـــات الـــري فـــي الســـودان ؟"فأجاب السير Chamberlain "أن إدارة السودان كانت طبقا لتعبيرات و إشـــارات الصـــداقة مع وحدات الجيش المصري الموجودة في السودان وهو عبارة عن كتيبة المشـــاة البريطانيـــة واحده وفصيلة صغيرة من مدفعية الحامية في الخرطوم بالإضافة إلـــى مســـاهمة الحكومـــة المصرية سنويا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠دولار في مصر و السودان طبقا للاتفاقية الانجلـــو مصـــرية والسيطرة العسكرية الأعلى من السودان الذي يديرها الحاكم العام للسودان الذي له كل الفـــرق العسكرية المناسبة في السودان . وبالنسبة لمسألة الري هذه مسئولية القسم المصري للأشـــغال العامة في كل الأمور المتعلقة بتجهيز وتوزيع مياه النيل [2]."ونجد رغبة إنجلتـــرا فـــي ســـبب وجود الجيش المصري في السودان وفقا لاتفاقية الانجلو مصرية و ليس وحدة بين القطـــرين وهذا خطأ لأن الوحدة منذ آلاف السنين بين مصر و السودان و تريد إنجلترا إضـــعاف هـــذه الوحدة و انفصال القطرين .

سأل الكولونيل Wed Gwood بجلسة ١٠ فبراير ١٩٢٥" عن وجود أي تصريحات جديدة بالنسبة للتطورات الأخيرة في السودان وهى زيادة حصة السودان في مياه الـــري ؟" رد عليه رئيس الوزراء الجديد تشمبرلين "لا يوجد أي شئ جديد أستطيع أن أضيفه إلى المجلـــس لإيجاد حل لتلك الأزمة و لكن في طريقنا إلى الحل و هو الدخول في اتفاقيـــة جديـــدة وهـــى إرسال لجنة تقوم بتوزيع مياه النيل بين مصر و السودان وهى تصل بعد أيام قليلة إلى مصـــر تحت رئاسة محايدة المستر كـــانتركريمير رئيســـا هولنـــدي j. conter j و المســـتر مـــاك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا منـــدوبا عـــن الحكومـــة المصرية ، و أن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير ١٩٢٥ لتدرس و تقترح القواعد التي يمكن

[1]- Parliamentary debates fifth series, Vol . 180,1925, p 252 – 253.
[2] - Ibid, .p 1058 .

إجراء الري بمقتضاها ( أي إعادة توزيع مياه الري بين مصر و السودان ) وان تقدم تقريرها في ٣٠ يونيه ١٩٢٥ ، و بالإضافة إلى إعتراف الحكومة البريطانية بالحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل و إنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها في الماضي ، وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى[1] . ونتأمل هذا التناقض كيف تعترف إنجلترا بحقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل وتصدر تعليمات إلى حكومة السودان و بتصريحات متكررة لزيادة مساحة الأطيان التي تروى بالجزيرة في السودان من ٣٠٠ أف فدان إلى مقدار غير محدد ، مع ملاحظة وجود لفظ جديد وهو الفصل بين حكومة مصر وحكومة السودان ، هل السودان أصبحت لها حكومة منفصلة عن مصر دون علمها ؟ .

و في جلسة ١٨ فبراير ١٩٢٥ سأل الكابتن Captain W. Been عن الحكومة البريطانية النائب Hon أن يعتبر مسألة تعهدات البريطانية للاتفاقية الثنائية "كانت بدون موافقة الأحزاب الأخرى ؟ فأجاب المستر Chamberlain إن الحكومة البريطانية قد نفذت جزء من هذه الإتفاقية بإخلاص ، ولذلك قامت بطرد الفرق العسكرية المصرية من السودان وبذلك نتج عنها فشل حكومة زغلول باشا أن تلاحظ عدم تنفيذ التعهدات البريطانية من جانبهم[2] ، وبلا شك لم توافق اتفاقية السيادة المشتركة عليها كل الأحزاب بجانب إنها اتفاقية أحادية الجانب ، وأيضا لم يرضى بها زغلول باشا ، لأنة لا يريد ترك الجيش المصري في السودان .

ثم تناولت هذه الجلسة ١٨ فبراير ١٩٢٥ أيضا موضوع الإبعاد والإعتقالات في السودان حيث سأل المستر Lansbury وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية ،" ما هو عدد الأشخاص الذين اعتقلوا و ابعدوا خلال الأشهر الستة الماضية ، اعتقلوا واتهموا بالإهانات السياسية بالهيئات البريطانية في السودان ؟ و السؤال ما هو عدد الأشخاص اللذين طردوا من السودان وطبيعة أهانتهم ، بالرغم من أن هؤلاء الأشخاص كانوا موظفين دولة ، قد سمحوا أي فرصة أن يظهر مثل محكمة الانضباط ، وسينشر الأسماء كل الموظفين الذين طردوا ، وطبيعة الإهانات ضدهم؟" فأجاب سير تشمبرلين" أنا عاجز عن الإجابة وان النائب Hon سيكرر السؤال في وقت أخر ، وأنا سوف أسعى لكي احصل على معلومات للإجابة لهذا السؤال"[3].

---

[1] - Ibid, p 27.

[2] - Ibid , p 1058 – 1059 .

[3] - Ibid, P1059 .

ثم تناول المجلس يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٥ مناقشات بشأن الإتفاقية الثنائية حيث سأل كابتن Been وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية عن الإتفاقية الثنائية التي كانت منذ ١٨٩٩ ،" هل مازالت مستمرة بشكل مغال وموضع قوة ، وإذا لم تكن كذلك ما هي سياسة إنجلترا نحو السودان في المستقبل ؟" فأجاب المستر Chamberlain "الإجابة في الجزء الأول من السؤال بالإيجاب و الجزء الثاني من السؤال لم يناقش بعد في المجلس فقاطعة الكابتن Been قائلا أن النائب Hon يستعد لإصدار تصريح يرى فيه إلى أي مدى تعدل الإتفاقية الثنائية ؟ فأجاب المستر تشمبرلين يعتبر النائب HON أن الإتفاقية الثنائية مازالت مستمرة و في موضع قوة فرد عليه الكابتن Been بما أن النائب Hon أخبرني منذ أيام إنه عدل في الإتفاقية نتيجة بعض التعديلات على الإتفاقية نتيجة لبعض الظروف الحالية فمتى يصدر التصريح عن هذا التعديل ؟" فأجاب Austen Chamberlain" إنني عندما أذكر أن الإتفاقية قد عدلت فهذا يؤدى إلى إظهار إنجلترا بشكل يسئ لذلك قلنا أن التعديل حدث بشكل محدد نتيجة لتلك الأحداث الأخيرة بمصر و السودان "[1].

وبلا شك نجد أن إنجلترا عندما تريد فعل شئ تقول أنه قد تم بالفعل حتى يتم عملة بالفعل ، ولكن في تلك المسألة خطأ لأن الإتفاقية وقعت بين مصر و السودان منذ عام ١٨٩٩ وبذلك لم يراع أخذ رأى كل منهما - مصر والسودان - واستكمالاً لرد Austen Chamberlain على أسئلة بعض النواب في جلسة ٥ مارس ١٩٢٥سأله السير F . Wise عن عدد الموظفين المصريين الذين يعملون بالحكومة السودانية ؟ رد المستر Chamberlian أكثر من ٤٠٠٠ موظف مصري ولكن بعد فترة بسيطة يمكن إحلال نصفهم بموظفين إنجليز في الإدارة وبذلك تريد إنجلترا التخلص من الجيش المصري في السودان وتقسيم حصة مياه نهر النيل ، تقليل عدد الموظفين المصريين بالسودان وبذلك فصل السودان إداريا عن مصر بعد فصلها عسكريا و اقتصاديا .

وعاد المجلس مرة أخرى بتاريخ ٣ مارس ١٩٢٥ لمناقشة القاتل الحقيقي للسير لي ستاك حيث سأل المستر Lieut-Colonel James وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية "بوجود أي إضافات أو إجراءات تحدث ضد بعض الأفراد الذين زعموا أنهم قد ورطوا في القتل الحقيقي للسير لي ستاك تحت مادة الجزء الأول قانون العقوبات المصري و في السجلات في الفقرة الثانية من العرض النهائي بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٤ للحكومة المصرية ، خاصة ما عقوبة الأشخاص الذين حرضوا على هذه الجريمة ؟ " فأجاب المستر Ronaled

---

[1] - Ibid , p 1916 .

McNeill "أن حكومة إنجلترا لم تكن لديها معلومات بخصوص أي إجراءات إضافية من الطبيعي هذا الإقتراح يكون من قبل النائب Hon "[1].

ثم تناول المجلس يوم ١٦ مارس ١٩٢٥ مناقشة موضوع القوات البريطانية في مصر والسودان حيث سأل سير F . Wise وزارة الحربية عن حجم قواتنا العسكرية في مصر منذ احتلال مصر حتى فترة ١٩٢٤ ؟ فرد عليه السكرتير المالي لمكتب وزير الحربية الكابتن Douglas King بسؤال آخر ، هل عندك تقرير للموظفين فيه زيادة عددهم أو نقص عددهم . فقال يوجد زيادة قليلة ولكن النائب Hon عنده أقاويل كثيرة[2] .

وقد شغلت حادثة مقتل السردار كثير من استفسارات النواب و يوم ١٦ مارس ١٩٢٥ سأل Beckett وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية" هل يستطيع إعطاء أي معلومات في الوقت الحاضر عن الطالبين الذين أعطيا أنفسهم حق حرية قتل السردار و يقولون بذلك حققوا العدالة بقتل السير لي ستاك و ماذا نفعل معهم ؟ " فأجاب المستر Ronaled McNeill" الطالبان قد أمر النائب Hon اعتقال القاتلون حتى لا يحاولا الهروب من مصر وسوف يجلبون إلى المحاكمة عندما تكمل الهيئات القضائية المصرية تحقيقاتها في ملابسات الجريمة "[3].

في قضية مقتل السردار التي انتهت في ٧ يونيه ١٩٢٥ ، أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة في سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية ، وقد أمكنها العثور عليهم وقد اعترف بعضهم على بعض وقدمتهم إلى المحاكمة وهم :

| | |
|---|---|
| ١- عبد الفتاح عنايت | الطالب بمدرسة الحقوق |
| ٢- عبد الحميد عنايت | الطالب بمدرسة المعلمين العليا |
| ٣- إبراهيم موسى | الخراط بالعنابر |
| ٤- محمود راشد | المهندس بالتنظيم |
| ٥- على إبراهيم محمد | البراد بالعنابر |
| ٦- راغب حسن النجار | بمصلحة تلغرافات الحكومة |
| ٧- شفيق منصور | المحامى |
| ٨- محمود احمد إسماعيل | الموظف بإدارة الأوقاف |
| ٩- محمود صالح | سائق سيارة أجرة |

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol,181,1925, p 278 .

[2] - Ibid, P1850 .

[3] - Ibid, P1879 .

وقد نُظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات ، وكانت مؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيسا و المستر كرشو و محمد مظهر بك عضوين ، وفى ٧ يونيه ١٩٢٥ قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وعلى محمود صالح بالحبس سنتين ، ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول و جعل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم في الباقين[1].

نجد أن الدول الأوروبية لم تسند مصر أمام مطالب بريطانيا المجحفة بل أن معظمهم أيدوا الحكومة البريطانية في مطالبها ، لأنهم يرون مصر خطراً يهدد مطامعهم الإستعمارية ، فما أشد ما في هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان[2].

ويبدو أن إنجلترا قد أرادت من وراء حوادث السودان المؤلمة أن تفرض الإشراف والرقابة التامة على الجيش المصري ، كما أرادت وقف أي محاولة لزيادة عدد الجيش وتطوير تسليحه كما أرادت في نفس الوقت مواجهة الوفد الذي نظم مظاهرة في الريف ضد المندوب السامي وزيارته بهدف إسقاط بريطانيا في أعين الفلاحين[3] .

ومن الطريف بصدد أزمة الجيش أن نائباً بالبرلمان الإنجليزي طلب زيارة مصر اعترضت الحكومة المصرية وطرح الموضوع في مجلس النواب ، وذكر بعض النواب أن منع عضو البرلمان الإنجليزي من دخول مصر هو امتهان لحرية الرأي ،فقد كان هذا النائب الشيوعي -كما ذكر النواب المصريون- هو النائب الوحيد في البرلمان الإنجليزي الذي احتج على الغرامة التي فرضتها إنجلترا ، على مصر بسبب حادث السردار ، كما أنه النائب الوحيد الذي أعترض على إجراءات الحكومة البريطانية في السودان[4] .

ثم ناقش المجلس مرة أخرى بتاريخ ٦ مايو ١٩٢٥ الغرامة التي فرضت عليها لمقتل السير لي ستاك سأل المستر Geoffrey peto "عن دفع الغرامة المقررة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أن تدفعها مصر أو حكومة السودان و لماذا سيوزع المبلغ على البريطانيين الذين قد قتلوا في هذا التمرد الذي نال مقتل السير لي ستاك ؟ " فأجاب المستر "Chamberlain" أن دفع الغرامة قدر من قبل حكومة إنجلترا ، وموضوع هذا المبلغ سيناقش في المجلس وفقا لتوصيات الحاكم العام ، كما عرف هذا المجلس منذ ١١ فبراير ١٩٢٥ الماضي ، وقد آخذت هذه التوصيات بعد الاستشارة مع زعماء أحزاب المعارضة واذكر أن النائب Hon يعرف تطبيق هذا المبلغ الذي لم يكن للأغراض التي اقترحت من اجلها ؟" فأجاب المستر Peto "بالفعل لا يعتبر النائب Hon تسلم هذا المبلغ للأغراض المخصصة

---

[1]- عبد الرحمن الرافعي : المرجع لسابق ، ص ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

[2] - نفسه،ص٢٤٨.

[3] - أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية،الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ١٩٢٨ ، ص ص١٨٧-١٨٨ .

[4] - المصدر نفسه، ص ص١١-١٣ .

لها ، و ما هي أسباب سلسلة الهجمات من السودانيين و المصريين على الأجانب ؟" فرد عليه تشمبرلين الغرض الذي فرضت به الغرامة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار لا يصرح في ذلك الوقت من قبل الحكومة البريطانية و أنا لا أستطيع تغيرها عندما تخصص المبلغ على تلك الأغراض التي سبق شرحها في جلسة سابقة[1] ". و بلا شك نجد تخصيص مبلغ الغرامة نابع من اللـــورد اللنبى في الإنذارين الذي أرسلهما إلى الحكومة المصرية .

سبق القول بأنه على أثر مقتل السردار كان مما طلبته الحكومة البريطانية في بلاغهـــا الأول زيادة مساحة الأطيان التي تزرع بالجزيرة ( بالسودان ) من ثلاثمائة ألف فـــدان إلـــى مقدار غير محدود ، وأنة قد تألفت في عهد وزارة زيور لجنة بريطانية مصرية لتوزيع ميـــاه النيل بين مصر والسودان .

قدمت هذه اللجنة تقريرها مقترحة عدة اقتراحات ، أهمها زيادة ما يأخذه السودان من مياه النيل عن المقدار الذي كان يناله سنه ١٩٢٥ ، وقد عرض هـــذا التقريـــر علـــى وزارة الأشغال ، فأبدت عليه عده تحفظات ، وبقيت المسألة معلقة إلى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان ، وأمضت في غيبته إتفاقية مياه النيل في ٧ مايو ١٩٢٩ .

هذا ولم يكن من حق وزارة محمد محمود أن تعقد مثل هذه الإتفاقية ، وقـــد عطلـــت الحيـــاة الدستورية ولم تكن تملك تمثيل الأمة في عقد اتفاقات مع حكومة أخرى ، وبخاصة في مسائل خطيرة تتعلق بمصر والسودان .

أقرت هذه الإتفاقية القاعدة العامة التي كانت تسعى لها السياســـة البريطانيـــة وهـــى الفصل بين مصر و السودان من الوجهة الاقتصادية ، هذه القاعدة التي تتعارض مـــع وجهـــة النظر المصرية الصحيحة ، وهى أن مصر و السودان وحده اقتصادية لا تتجزأ .

لقد كانت إدارة أعمال الري على مجرى النيل في مصر و السودان مـــن اختصـــاص وزارة الأشغال المصرية ، فكانت لها السيطرة على مياه النيـــل وإدارتهـــا ، ســـواء فـــي مصـــر او السودان، وظل هذا الحق غير متنازع فيه إلى نـــوفمبر ســـنه ١٩٢٤ حـــين اعتـــدت عليـــه الحكومة الإنجليزية في بلاغها الذي أعقب مقتل السردار ، وكان من مظاهر هـــذا الاعتـــداء ونتائجه تأليف لجنه توزيع مياه النيل التي سبق الكلام عنها ، ومـــن نتائجـــه انفصـــال إدارة خزان مكوار ( سنار) وتفتيش ري الجزيرة بالسودان انفصالا فعليا عن وزارة الأشـــغال فـــي سنه ١٩٢٥ ، وانفصال أعمال الري في السودان عاما عن هذه الوزارة وحيث قامت وحـــدتان منفصلتان ، وهى إدارة الري في السودان ، وإدارة الري في مصر بعد أن كانتا إدارة واحده .

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 183,1925, p 911 .

وصفوة القول أن اتفاقية النيل في مجموعها كانت تنفيذاً لوجه النظر البريطانية في الفصل بين مصر و السودان من الوجهة المائية و الاقتصادية[1].

**وخلاصة القول** : نتائج مقتل السردار السيرلى ستاك زيادة مساحة الأطيان في السودان لتعميرها واستطاعتها دفع الغرامة المقررة عليهم لمقتل السردار، ثم فصل إدارة ري السودان عن مصر بطريقة تأليف لجنة توزيع مياه النيل ثم فصل السودان عن مصر اقتصادياً لذلك كان مقتل السردار الحادث العارض فرصة لذريعة تنفيذ مخطط إنجلترا لفصله عن مصر ، وكان هذا الانفصال مخطط مسبقا ومنتظر للتنفيذ وبذلك أصبح مقتل السردار نتيجة غير مباشرة لفشل المفاوضات .

وبذلك نجد السودان هي الصخرة التي تتحطم عليها جميع المفاوضات بسبب تمسك مصر بوحدتها مع السودان ورغبة إنجلترا باستئثارها بالسودان في سبيل استقلال مصر الصوري وفصل السودان إداريا عن مصر كما أن أي مفاوضة تدخلها الحكومة البريطانية سواء محافظين أو عمال ذات مطلب واحد مع اختلاف برنامجها الحزبي وهو تقديم المسألة السودانية عن المسألة المصرية

## ٣-السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٧-١٩٣٦ :

وجرت المفاوضات بين ثروت وتشمبرلين في يوليو١٩٢٧ – مارس ١٩٢٨ ومرت بأدوار ثلاثة . الدور الأول الذي بدأ بالإتصال الشخصي بين الوزيرين عندما كان الملك فؤاد يؤدى زيارة رسمية لإنجلترا في يوليو ١٩٢٧ .و الدور الثاني في لندن ايضاً خلال المدة القصيرة التي قضاها ثروت بها عقب زيارة الملك فؤاد لبلجيكا. ثم الدور الثالث في القاهرة وكان الوسيط فيها اللورد لويد . وقد أقتصر التباحث في المسألة السودانية على الدورين الأول و الثاني ثم تقرر إسقاط هذه المسألة من دائرة التباحث .

وكان هم ثروت فيما يتعلق بالمسألة السودانية أن يعمل على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، و تسويه المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، على أن يحتفظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد[2].

وفي جلسة٢٠ فبراير ١٩٢٨ ناقش مجلس العموم مسألة السودان بشأن سد سنار حيث سأل فيها R.Hudon وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية " هل سد سنار له مسئولية كبيرة فيما يتعلق بمتطلبات السودان في مياة النيل ، وهل تشغيل السد يؤثر على الملاحة في مصر وحصة ماء الري من النيل خلال فصل الصيف ؟ " رد تشمبرلين "أن كمية الماء التي خزنت

---

[1] – عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ص ٩١– ٩٥.

[2] – يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ –١٩٣٦ ،معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ،ص ص٣٢ –٣٣ .

في سد سنار السنة الماضية تجاوزت متطلبات السودان ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب ، و نفس الفائض سيكون متوفر هذه السنة لفائدة مصر ، و كان سد سنار ليس في الماضي لا يوجد فائض إضافي للمياه ، وكان خزان سنار هكذا في السنة الماضية . و هذه السنة قدمت مصر طلباً لزيادة حصة المياه بوزارة الأشغال العامة المصرية بخزان المياه وبالتالي اثر على الملاحة في مصر ومثل هذا التدخل مؤخرا نتيجة القرار الأخير للحكومة المصرية أن تخزن مياه زائدة في أسوان مما أدى إلى سؤال آخر من كولونيل Howard Bury" هل يمكن Hon أن ينشر التصريح في الصحف المصرية لزيادة توضيح هذه المسألة ؟" رد عليه السير تشمبرلين" نعم سيدي هذه المعلومات التي أعطت لي تكون حقيقية[1] ، ولا يوجد سبب لنشره بالصحف المصرية هذا دليل على أن في تلك الفترة كانت المعلومات مراقب عنها في الصحف المصرية و كانت سير المفاوضات تتم في تكتم شديد ولا نستطيع معرفة ما يدور من أحداث إلا عن طريق الجرائد الأجنبية الموالية لبريطانيا" .

وبخصوص السودان نصت المادة الثالثة عشر من المقترحات محمد محمود – هندرسون سنة ١٩٢٩ تنص على " الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل وبناء على ذلك يظلُ الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها وقد أعلنت الحكومة البريطانية استعداداتها إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات فأن الحكومة البريطانية مستعدة بأن تفحص بروح العطف الإقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة

و دارت مناقشة في مجلس العموم بتاريخ ٩ مايو ١٩٢٩ سأل فيها Lieut-Commander Kenworthy وكيل وزارة الدولة للشئون الخارجية Mr.Godfrey Locker-Lampson " هل تصريح اتفاقية ري النيل بين بريطانيا والإدارة المصرية سيقدم إلى البرلمان المصري ؟" رد عليه رئيس الوزراء للشئون الخارجية "إنني سعيد جدا لوصول حكومة بريطانيا و الحكومة المصرية إلى إتفاقية مقنعة إلى لكل الأحزاب فيما يتعلق بتوزيع ري النيل ، و نص الإتفاقية قد ظهر في الصحافة ، وأبدى رأيه أن هذه التسوية لا يمكن أن تفشل بل هي مصدر الرقى و الازدهار ، لكل من مصر و السودان " .

وفى جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ أدلى Sir Austen Chamberlain تصريح قال فيه " بأن تصريح زعيم المعارضة Hon قد كان متكرراً ، وإذا نفذوا كلامه في ذلك التصريح فيكون شئ عظيم الأهمية بسبب رفض المصريين لهذه المقترحات ووضع العديد من الأسئلة

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, vol.185,1929,p1224.

التوضيحية على تلك المقترحات ، لذلك يجب أن تكون المعاهدة الأولية واضحة منذ البداية للحكومة المصرية و الأحزاب الأخرى و الشعب المصري ، بينما التفصيلات الأخرى يحتمل أن تكون خاضعة لوجهة نظر أخرى بريطانية ، بعدما هم قد جمعوا – نظموا – كل وجهات نظرهم في الورق الأبيض وواضحة تحت المناقشة ، ثم وجه سؤال آخر في المجلس هل في هذه المرحلة تسير على سياسة الحكومة السابقة ؟ فكان الرد من مستر تشمبرلين انه عنده نصوص لإرسالية نشرت كثيرا في هذا المجلس ، وفى أماكن أخرى وفيها التحدث عن واجباتنا ومسئولياتنا و هيئاتنا في السودان . ومسئولياتنا و هيئتنا في مصر ثم ادعاء تشمبرلين في قوله في إعادة فتح السودان بسبب الحكومة الفاسدة و الاستبدادية للباشاوات التي قد جلبت إلى البلاد لكي تخرب و تنهب ، ولذلك يجب علينا أن تكون مسئولياتنا مباشرة نحو هذا الشعب، ووصف الباشوات مستر تشمبرلين بأنهم إقطاعيون وملاك أراضي السودان ، والباشاوات هنا المقصود بها الإدارة المصرية في السودان[1].

وبالرغم من محاولة "محمد محمود" أن يصل بمفاوضاته مع وزير الخارجية البريطاني إلى اتفاق إلا أن هذه المحاولة قد تبددت نتيجة لإصرار الوفد أنه الممثل الوحيد للأمة المصرية ، وفى نفس الوقت لا يدلى برأيه –في المقترحات البريطانية – إلا تحت قبة البرلمان .

ولم يكن أمام حكومة العمال إلا أن تبدى استعدادها لبحث الاتفاق مع ممثل الأمة المصرية الذي يأتي إلى الحكم من خلال انتخابات حرة ، وتألفت وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس ، و التي شهدت أهم مفاوضات مصرية – بريطانية ، على الأقل بالنسبة للمسألة السودانية[2] .

ودار في مجلس العموم بجلسة ٧ مايو ١٩٣٠ مناقشة عن السودان وخاصة المعاهدات التجارية بين مصر و السودان و إنجلترا و سأل كولونيل Colonel Gretton"هل المعاهدة التجارية قد ناقشها الوفد المصري في الإتفاقية و ما هي البنود الخاصة بالعقود البريطانية ؟ والواردات البريطانية في مصر كبعض المسائل للمقترحات ، لكي تستعد الحكومة البريطانية أن توافق عليها ؟"رد عليه المستر Mr. Dalton" لا توجد أسئلة ومناقشة عن المعاهدة التجارية حتى في الوقت الحاضر كانت مرفوعة ، وليس مرغوباً أن نعطى تفصيلا لأمور متعددة التي يحتمل أن تكون تحت المناقشة من قبل مؤتمر الانجلو مصري"[3] . وتشير هذه الفكرة إلى مسألة التجارة بين مصر والسودان وأرادت إنجلترا لها أن تكون لها نص واضح

---

[1] - Parliamentary debates fifth series, Vol .233,1930, p 1956 .

[2] –د/ يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ص ٤١ –٤٢ .

[3] –Parliamentary debates fifth series, Vol . 238,1936, p 934 .

و صريح في تلك المفاوضة ، على أن يكون الرعايا البريطانيون و الأهالي المصريون أحرارا بالاشتغال بالتجارة في السودان مع مراعاة القوانين و اللوائح المحلية التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل .

وأدلى المستر هندرسون بتصريح " للمانشستر جارديان " في أعقاب انقطاع المفاوضات قال فيه " أنه بالرغم من انقطاع المفاوضات فإن تلك المفاوضات قد أرست روابط الصداقة والمودة مع مصر"[1].

وفى جلسة أول إبريل ١٩٣٦ دارت مناقشة عن السودان بخصوص قتل السير لي ستاك سأل مستر Mr. Cartland وزير الخارجية البريطاني عن أسماء أعضاء حزب الوفد الذين حكم عليهم في جلسة القاهرة ١٩٣٦ للتواطؤ في قتل السير لي ستاك الحاكم العام للسودان و السردار بالجيش المصري ؟ فرد عليه المستر Eden محاكمة الأشخاص بالتهمة التواطؤ في مقتل السير لي ستاك حدثت في عام ١٩٢٥ من الأشخاص التسعة حكم على واحد فقط فيهم هو شفيق منصور وهو كان عضواً في حزب الوفد ولكن ليس مشاركا في وفد المفاوضة في الوقت الحاضر[2] .

وتشير الفكرة إلى استغلال الإنجليز فرصة مقتل السردار عام ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان بإخراج الجيش المصري من أرضة والموظفون المصريون من إدارتة ، وكان جيش مصر في أمس الحاجة للتحرر من أشراف الإنجليز و سيطرتهم و الحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض به . وإلى مدى الاضطرابات الداخلية في مصر وضرورة وجود قوات بريطانية لحفظ الأمن وأرواح الأجانب .

وصحيح أن مسألة السودان لم تحتل في المفاوضات التي جرت من أجل إبرام معاهدة ١٩٣٦ نفس المكانة التي احتلتها في مفاوضات النحاس – هندرسون١٩٣٠ إلا أنه قد تم التوصل إلى إتفاق حول هذه المسألة خلال عام ١٩٣٦ ، وهو ما لم يحدث في المفاوضات السابقة[3].

وعد نواب مجلس العموم مرة أخرى في جلسة ٦ إبريل ١٩٣٦ لمناقشة مقتل السير لي ستاك فسأل أحد الأعضاء Mr.Cartland "و كيف تقبل الحكومة البريطانية اشتراك أشخاص من مصر كانوا متهمين بقتله ، وإذا كانوا قد حكم عليهم بالبراءة فإنهم مازالوا متهمين في وجهة نظر حكومة إنجلترا ؟" فرد عليه مستر Mr. Eden " أنه ليس لدى أي إضافة معلومات عن هذا الموضوع بجانب أنه لا دخل لإنجلترا ببراءة الأشخاص الأربعة

[1] – الأهرام : ١٠ مايو ١٩٣٠ .

[2] - Parliamentary debates fifth series, Vol. 310,1936, p 1972 .

[3] – يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ٩٥ .

ومنهم احمد ماهر ، وان النقراشي واحمد ماهر في مارس ١٩٢٦ في القاهرة لم يتواطؤا في مقتل السير لى ستاك ، وان الاثنين البارزين احمد ماهر و النقراشي لا يوجد عندنا أي أساس تدينهم بالتواطؤ في مقتل السير لي ستاك ، ومثل هذا السؤال خطير وفيه تذبذب من أعضاء مجلس العموم في مشاركة هؤلاء في المفاوضات لذلك يجب الرجوع إلى المندوب السامي في مصر للتعامل مع مثل هذه الحقائق فقال إن المحاكمة كانت في ٢٥ مارس ١٩٢٦ و انتهت في مايو ١٩٢٦ ببراءة هؤلاء الأشخاص " النقراشي ، احمد ماهر"[1].

وبذلك نجد تحطم المفاوضات دائماً على صخرة السودان ، لما لها من أهمية كبيرة عند البريطانيين ومحاولتهم الاستئثار بها بجانب مصر ، نجد تساهل بين المفوضين المصري و البريطاني في تلك المعاهدة وخاصة في المسألة السودانية وسبب ذلك أن الوفد المصري غلبت عليه الصبغة القومية إذ تألف من رؤساء الأحزاب بالإضافة إلى مجموعة من رؤساء الوزارات السابقين و كبار الساسة . وبالنسبة لعودة القوات المصرية إلى السودان في مفاوضات ١٩٣٠ باعتبارها رمزاً لعودة المشاركة المصرية في إدارة السودان أصبح ينظر إليها في مفاوضات ١٩٣٦ باعتبارها إحدى وسائل تقوية الدفاع عن السودان من الأخطار المحيطة به .

---

[1] - Ibid ,p 2401 .

# خاتمـــــــة

مرت الحركة الوطنية بأحداث كثيرة جميعها كانت تهدف إلى الاستقلال ولـم تستجب الحكومة البريطانية ، وعجز مصر عن تحقيق هذا الهدف فلجأت إلى إرسال وفود مصرية بمشروعات وطنية تحمل في طياتها الجلاء وهذا لا يتثنى إلا عن طريق المفاوضات التي كانت في معظمها – سنوات فترة الدراسة – ينوء بالفشل إما لاعتراض الطرفين المصري و البريطاني على بعض بنود الاتفاقية أو نتيجة لسوء الأحوال السياسية التي اجتاحت العالم لفترة من الوقت ، أو عقد تصريحات أحادية الجانب من بريطانيا وحدها كما فعلت في تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ التي رفضها الشعب المصري بسبب التحفظات الأربعة لأنها لا تحقق أمانيهم الوطنية كاملة وعلى أية حال كانت أهم المفاوضات هي محادثات سعد ماكدونالد سنه ١٩٢٤ حيث وضح للعالم تعاطف الحكومة البريطانية المتمثلة في حزب العمال مع القضية المصرية ولولا مقتل السير لي ستاك لنجحت المفاوضات حيث أدت الحادثة إلى انتكاس الحركة الوطنية ثم فشلت مفاوضات ثروت تشمبرلن بسبب إصرار انجلترا على التدخل في شئون مصر الداخلية وإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس ثم في وسط تلك الأحداث توفى الزعيم الوطني سعد زغلول والذي كان من أهم نتائجه إنهاء الحكم الدستوري وتحالف أحزاب إقليمية مع الملك لإسقاط وزارة النحاس فى٢٥ يونيه سنه ١٩٢٨ من رئاسة الوزارة وإسنادها إلى محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وأطلق على وزارته وزارة القبضة الحديدية لأنها عطلت الحياة النيابية وحكم البلاد حكما دكتاتوريا وعطل الحركات السياسية التي نص عليها الدستور وهى حرية الاجتماعات – المظاهرات – الرأي – الصحافة ، وواجهه الوفد هذه السياسة بالمقاومة الشديدة الأمر الذي أدى إلى اشتعال الصراع الحزبي ، انشغال الشعب عن الصراع مع الانجليز إلى الصراع ضد الحكم الدكتاتوري ثم إقالة وزارة محمد محمود في ١٢ أكتوبر سنه١٩٢ وأجريت انتخابات حرة فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة وقام النحاس بتأليف الوزارة التي لم تدم سوى خمسة أشهر و١٨ يوم بسبب وضع الملك للعراقيل أمامها وامتناعه عن التواقيع على المراسم مما أجبر مصطفى النحاس على الاستقالة ، وتولى إسماعيل صدقي باشا رئاسة الوزارة في ١٩ يونيه ١٩٣٠ الذي فرض على البلاد حكما ديكتاتوريا حيث حل البرلمان الوفدي والغى دستور ١٩٢٣ وأعلن دستور يزيد من سلطات الملك ، حيث أسس حزبا جديدا واسماه حزب الشعب ورغم هذا كان يريد عقد مفاوضاته مع بريطانيا ولكنها رفضت التباحث معه لأن الوقت كان غير مناسب بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تجتاح العالم ناهيك عن الظروف السياسية غير الملائمة في مصر ثم أعلن وزير خارجية بريطانيا "صمويل هور" في نوفمبر سنه١٩٣٥ أن

بلادة تفضل التعامل بحرية مع مصر دون قيود وبناء علية تألفت جهة وطنية لإعادة دستور سنه١٩٢٣ وعقد المعاهدة مع الانجليز . حيث قام الانجليز بإجبار الملك على إعادة الدستور وقد وقعت انجلترا على عقد معاهدة مع مصر بشرط أن يكون الاتفاق مع ممثلي الشعب المصري كله " اى من جميع الأحزاب " لضمان قبول المعاهدة .

أما عن السودان ففي أعقاب احتلال إنجلترا لمصر أكرهتها فى١٨٨٤ على إخلاء السودان، كما أكرهتها على توقيع اتفاقية السودان فى عام١٨٩٩ وإقامة الحكم الثنائي في السودان، ولكن استأثرت بريطانيا بالنفوذ وأصبح الحكم البريطاني هو السائد، مما أدى إلى سخط الشعب المصري وتبلور مسألة الوحدة بين شطري وأدى النيل التي عبرت عنها الحركة الوطنية، ومن ثم أصبح تسوية المسألة السودانية عنصراً هاماً في المفاوضات المصرية البريطانية منذ عام ١٩٢٠ .

وفى المحادثات التي جرت بين ملنر والوفد المصرى١٩٢٠ نلاحظ أن السودان أغفل ذكره في نصوص المشروعين وكانت حجة ملنر في ذلك اختلاف الظروف فى البلدين، ولكن مصر أجلت مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة، وعندما جاءت مفاوضات سعد ماكدونالد نجد تشبث بريطانيا بمبدئها الذي أفصحت عنه فى مفاوضات عدلي-كيرزون١٩٢١ .

وقد أوضح ماكدونالد وجهة النظر البريطانية، فأكد أن بلاده مصرة على أن "يظل الواجب العملي فى حفظ النظام فى السودان يقع على عاتق الحكومة البريطانية، والواقع أن ما ذكره ماكدونالد عام١٩٢٤ ظل موقفاً ثابتاً لحكومة بريطانيا لا تحيد عنه طوال مراحل المفاوضات حتى مفاوضات١٩٣٦ .

وكانت جولة مفاوضات محمد محمود هندرسون وفى تلك المفاوضات قدمت الحكومة البريطانية مقترحات جديدة تناولت السودان ثم تأتى مفاوضات١٩٣٠ وهى كادت أن تنتهي إلى اتفاق لولا أن وقفت مسألة السودان حجر عثرة للوصول إلى اتفاق مما أدى إلى فشل المفاوضات، وهكذا تحطمت مفاوضات١٩٣٠ على صخرة السودان.

وفى محادثات إسماعيل صدقى وجون سيمون وزير خارجية بريطانيا فى عام١٩٣٣، فقد رأى سيمون أن الاتفاق ينبغى ألا يحيد عن وجوب الاحتفاظ بالنظام الإدارى القائم فيه، وأن قيمة مقترحات عام ١٩٣٣ ومنها المادة الخاصة بالسودان أنها لم تطرح على الجانب المصرى وقتذاك ولكنها اتخذت أساساً يتحرك منه المفاوض البريطانى فى مفاوضات عام١٩٣٦ .

فمن خلال الوثائق البريطانية الخاصة للمفاوضات١٩٣٦ نلاحظ أن التعليمات التى صدرت من الخارجية فى لندن إلى مفاوضيها فى القاهرة آنذاك كانت تطلب من هؤلاء المفاوضين ألا يجعلوا ما تم التوصل إليه فى مفاوضات عام١٩٣٠ أساس محادثاتهم فى

القاهرة، وإنما ما تم اقتراحه ووضعه بعد ذلك بثلاث سنوات خلال الاتصالات التى جرت بين لندن والقاهرة آنذاك، والذى عرف بمشروع معاهدة١٩٣٣ ٠

ونجد موضوع السودان فى مفاوضات١٩٣٦ لم تستغرق جهداً كبيراً لأنه كان قد قتل بحثاً في المفاوضات السابقة ولاسيما فى مفاوضات١٩٣٠-١٩٣٣ أى أن المسألة أصبحت ناضجة وبذلك انتهى بحث مسألة السودان فى مفاوضات١٩٣٦ وكان ذلك يعنى بداية صفحة جديدة فى تاريخ السودان تمثل معاهدة١٩٣٦ السطر الأول من سطورها٠

وفى هذه الظروف العصيبة اضطرت مصر لتوقيع معاهدة سنه ١٩٣٦ لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر المعاهدة مكسب لمصر وكانت من أهم المزايا التي حققتها المعاهدة إنهاء احتلال مصر عسكريا من قوات الاحتلال الانجليزي وانضمام مصر إلى عصبة الأمم باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الامتيازات الأجنبية وتقوية الجيش المصري لتتمكن من الدفاع عن قناة السويس وسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، وإلغاء إدارة الأمن الأوربية "واعتبار مصر هي المسئولة عن حماية الأجانب " وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط الأ تتعارض مع معاهدة سنه١٩٣٦ وأخيرا رجوع الجيش المصري إلى السودان واعتراف بريطانيا بالإدارة المشتركة مع مصر و السودان.

وعلى اى حال تعتبر معاهدة سنه١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة سنه١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء بين مصر وبريطانيا وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين، وقد حددت هذه المعاهدة للمرة الأولى وضع إنجلترا وتنظيم العلاقات بين البلدين وفقا للتحالف المعقود بينهم ولهذا السبب تسجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطاني بالمعنى القانوني للكلمة من حيث المبدأ كما إنها تسجل نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر بل وفى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية.

ومن خلال فترة الكفاح السابقة بين الحركة الوطنية وقوى الاستعمار البريطاني استطعت التقاط خط سير كل مفاوضة وأيضا معرفة عدد مؤيدين ومعارضين للمفاوضة وهل كان يوجد خلافات بين اعضاء البرلمان على بنود المفاوضة خاصا عن طريق معالجة المندوب السامى لقمع الثورة والإيقاف والإبعاد لان هذا يزيد من فرصة الاضطرابات بدلا من نشر الأمن وتناولت الدراسة ايضا المفاوضات المصرية البريطانية من الوجهة البريطانية وركزت على الكيفية التي كان يدار بها الحوار داخل جدران البرلمان البريطاني ، وما ينتج عنه من جدل وصراعات ومناقشات لأعضاء البرلمان ، بين مؤيد ومعارض في الموضوعات المثارة ، وما يستهلك من وقت للاتفاق على قرار أو

رأى للموافقة على اقتراح أو معاهدة ، أو لدراسة موقف بلادهم داخل حدود مصر المحتلة آنذاك ، في الوقت الذي كانت اغلب الدراسات السابقة لاساتذتى الكبار تتناول المفاوضات المصرية البريطانية من وجهة النظر المصرية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث فراغ كبير في المكتبات العربية للإجابة عن هذا السؤال ...حول تفاعلات البرلمان البريطاني ذاته – ومن داخله ... وفي مضابطه – مع المفاوضات... مرحله مرحله ..وخطوة بخطوة .

ومن ثم فقد كانت من نتائج الدراسة الكشف عن خفايا دقيقة ومهمة حول أولا الجهود المضنية التي بذلها المفاوضون المصريون ، والزمن الذي استهلكوه لكي يقتنصوا قرارات وموافقات من أفواه الأسد البريطاني ، تخدم القضية المصرية وكشفت هذه الجهود على العكس مما كان يظنه اغلب العامة في مصر عن المفاوض المصري ، وهذا احد أهم نتائج الدراسة .

ويتضح هذا الجهد في مواقف كثيرة استهلكت فيها عدة جلسات من رد واعتراض ورفض ، مثال لذلك جلسات الاعتراض على تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ ، وتحفظاته الأربعة ، لأنها كانت تهدد العلاقات البريطانية المستقبلية مع مصر ، حيث كانوا يرغبون في استبدال التحفظات الأربعة بمواد أخرى يرضى عنها الشعب المصري ، مع وجود قوات احتلال بريطانية في منطقة قناة السويس .

ومن نتائج البحث أيضا إثبات وعى وإصرار المستعمر البريطاني بالتمسك بمصر كبقعة مهمة في العالم ، ربما لأهمية المكان أو الصراعات الدولية لبريطانيا وخاصا مع فرنسا . وأيضا استقراء ميول أعضاء البرلمان البريطاني أنفسهم مع اختلاف اتجاهاتهم وتوجهاتهم الحزبية ، التي تهدف إلى تحقيق مصالح بلادهم كهدف أسمى لكل الأحزاب ، وأن إظهار أسلوب الحوار وتخير الموضوعات من داخل برلمان اجنبى تكمن أهميته في إطلاع القارئ و المؤرخ المصري و المواطن المصري على أسلوب حوار ديمقراطي حر داخل البرلمان ، يجعل مصلحة الوطن دائما فوق كل اعتبار، وتساعد في الكشف عن موضوعات لم تذكر صراحةً في قرارات البرلمان البريطاني ، أو ذكر سبب تأجيل مفاوضة ، وكشف خبايا كواليس طبخ بعض القرارات مع مصر ، مثال مقتل السيرلى ستاك

الذي كانت نتيجته خروج أورطة الجيش المصري من السودان بقرار كان محفوظ في درج مكتب اللورد اللنبى قبل أن يقتل السير دار بوقت طويل ، مع التغيير فقط في صيغتة لتصبح أكثر شدة .

وأيضا إظهار شخصيات المفاوضين البريطانيين في قراراتهم ، من نفى وإبعاد كما حدث لسعد زغلول والزعماء الأربعة ، وغير ذلك من القرارات وأسباب اختيـــار التوقيتات المحددة والكشف عن سريتها ، وارتباط هذا كله بالسياسة الإقليميــة أو السياسة الخارجية لبريطانيا .

# ملخص الرسالة :

تتحدث هذه الدراسة عن المفاوضات المصرية البريطانية من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦ وتتسم هذه الفترة بمفاوضات كثيرة لم يكتب لها النجاح وانتهت هذه الدراسة بعقد معاهدة تعد خلاصة مراحل الكفاح الوطني ضد الاحتلال الانجليزي .

وقد تناولت بنود المفاوضة وملامح عن سير المفاوضات من الجانب المصري ثم رد فعل البرلمان البريطاني بمجلسيه العموم واللوردات .

وان الهدف من الدراسة هو إلقاء الضوء على جوانب المناقشات و الصراع القوى بين قوى الاستعمار و الحركة الوطنية من خلال مفاوضات سعد - ملنر سنه ١٩٢٠ ومفاوضات عدلي كيرزون سنه١٩٢١ وإصدار تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ الأحادي الجانب ومحادثات سعد ماكدونالد سنه ١٩٢٤ ومفاوضات عبد الخالق ثروت - تشمبرلين عامي ١٩٢٧-١٩٢٨ ، ومقترحات محمد محمود - هندرسون سنه ١٩٢٩ ، ومفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون سنه١٩٣٠ ومحادثات إسماعيل صدقي عام ١٩٣٢ واختتمت بمعاهدة سنه ١٩٣٦ .

وقد اخترت الفترة من مفاوضات سنه ١٩٢٠ حتى إبرام معاهدة سنه ١٩٣٦ حيث تمثل هذه الفترة أحرج الفترات في تاريخ مصر السياسي وحيث إن معاهدة سنه ١٩٣٦ فتحت صفحة المهادنة بسبب ظروف الخطر الفاشي الذي كان يهدد العالم وهى المهادنة التي لم تستمر لأبعد من زوال هذا الخطر أثناء الحرب العالمية الثانية ثم عادت صفحة العداء من جديد بين مصر وبريطانيا .

لقيت القضية المصرية اهتماما من الساسة البريطانيين على كافة الأصعدة و بشكل خاص رجال السياسة في البرلمان البريطاني . ورغم اعترافنا بأن هذا الاهتمام كان جزءاً من اللعبة الانتخابية في بريطانيا إلا أن هذا الإهتمام ذاته عكس إلي حد كبير مدى ما تمثله مصر بالنسبة للتاج البريطاني.

وتأتى أهمية هذه الدراسة في إنها أول دراسة فى الجامعات المصرية تتناول إنعكاسات القضية المصرية على البرلمان البريطاني و هو ما يعطى لها تفردا خاصا . وما يعطى لها تفردا آخر إنها إعتمدت إعتماداً كبيراً على مضابط البرلمان اليريطاني والذي شكل العمود الفقري للمادة العلمية للدراسة.

وقد قسمت هذه الرسالة إلى عشرة فصول رئيسية بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد ثم خاتمة.

وقد اعتمد الفصل التمهيدي على محورين رئيسيين يرتكز المحور الأول علـــى نشـــأة البرلمان البريطاني المتمثل في مجلس العموم البريطاني ومجلـــس اللـــوردات واختصاصـــات ومهام كلا منهما ويضم البرلمان البريطاني مجلسين ، مجلس لوردات و مجلـــس عمـــوم ، و كان ظهور مجلس اللوردات في الحياة السياسية البريطانية سابقاً على ظهور مجلس العمـــوم ، و بينما يرجع اصل مجلس اللوردات إلى مجلس العقلاء من النبلاء وحاملي الســـلاح ورفقـــاء الملك في حروبه منذ عهد ملوك الساكسون ، و هو المجلس الذي كان يقدم المشورة إلى الملك فأن مجلس العموم قد ظهر نتيجة احتياج الملك إلى الأموال والحاجة إلى فـــرض الضـــرائب وجبايتها.

ونجد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس العموم هي كالأتي :-

١ – أن لا يكون قاصراً أو مصاباً بمرض عقلي .

٢ – أن لا يكون من اللوردات ، والإ لوردات أيرلندا فلهم حق ترشيح أنفسهم .

٣ – أن لا يكون محكوماً عليه بالإفلاس .

٤ – أن لا يكون غير متمتع بالجنسية البريطانية .

٥ – أن لا يكوْن قسيساً في الكنائس الإنجليزية والاسكتلندية والكاثوليكية أما قســس الــديانات الأخرى مثل اليهود فلهم حق الانتخاب .

٦ – أن لا يجمع بين وظيفة الحكومة و عضوية مجلس النواب .

٧ – المحكوم عليهم بالخيانة ،أو في جناية أو جنحة لا يصح انتخابهم إلا إذا صدر عفو عنهم.

٨ – أن لا يكون قد ارتكب الرشوة أثناء ترشيح نفسه في انتخاب ماض .

ويتكون مجلس اللوردات من٧٣٨ عضوا- عدد أعضاء مجلس اللوردات فـــي عـــام ١٩٣٣-عضواً و هم نوعان روحانيون و زمنيون ، فأما الروحانيون فعددهم ثابت لا يزيد عن ٢٦ وهو يشمل كبير أساقفة كنتربرى و يورك و ٢٤ أسقفا إنجلترا و اسكتلندا و شمال ايرلنـــدا و أما اللوردات الزمنيون كان عددهم غير ثابت .وأما الشروط التي تمنع اللـــوردات حضـــور مجلسهم والاشتراك في أعمالة هي:-

١- أن يكون العضو قاصراً .

٢- أن يحكم عليه بالاختلاس .

٣- أن يغير جنسيته .

٤- أن يحكم عليه في جنحة أو جناية .

٥- أن يحكم عليه من المجلس بعدم حضور جلساته، وقبل منتصف القرن السابع عشـــر هاجم معظم الناس في إنجلترا أي بوادر لنمو الأحزاب ،وكان يطلـــق عليهـــا اســـم " المجموعات " كمحاولات للتآمر على تقسيم الأمة . ولقد كافح مجلس العمـــوم لمـــدة

قرون عديدة لكي يحافظون على الأسطورة القائلة بأن قراراته الهامة كانت تصدر بالإجماع ،

وعلى الرغم من ذلك فان بنهاية القرن الثامن عشر أصبحت فكرة الأحزاب أكثر قبولا وخاصة تحت تأثير رجال مثل ادموند بيرك – وهو الذي دافع عن فكرة الحزب – ومن هذه الأحزاب في إنجلترا وهى : حزب العمال وحزب المحافظين وحزب الأحرار بالإضافة إلى الأحزاب الاخرى .

ونجد الأحزاب السياسية في إنجلترا متفقة في جوهرها بالرغم من اختلاف برنامجها الحزبي و المعارضة من جين لآخر لسياسة إنجلترا الاستعمارية ولكنها تعمل لصالح إنجلترا أولاً ثم مستعمراتها في الخارج .

ويرتكز المحور الثاني على العلاقات المصرية البريطانية من خلال الظروف التي نجح فيها الاحتلال في فرض الحماية على مصر ، وحاول المندوب السامي ونجحت أن يقنع الحكومة المصرية بالسماح للوفد بالسفر إلى باريس على أية حال ، ظلت الحكومة البريطانية عدائية لزغلول و القوميون ، ثم قررت بريطانيا تبديل ونجحت بمندوب سامي آخر وهو اللنبى، وهو بطل بريطاني في الحرب العالمية الأولى لإنجلترا ووصل في ٢٥ مارس ١٩١٩ و قابل زغلول و أصحابة و حاول أقناع الحكومة البريطانية سفر الزعماء الأربعة إلى باريس و بهذه الطريقة الوحيدة أمكنة إيقاف تلك الثورة .

وبعد هدوء الثورة تجمد الموقف و كان لا سبيل هناك إلا المفاوضة و كانت المفاوضة هي الوسيلة أو الأداة التي ارتضاها قادة الرأي في مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس أن تحقق لمصر أمانيها القومية كما اختارت بريطانيا هي الأخرى المفاوضة كأداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس بقبلة المصريون وتحقيق لإنجلترا في نفس الوقت الأغراض التي من اجلها سيطرت على مصر . وأتفق الطرفين على حل المسألة المصرية بأسلوب المفاوضة و هو ذلك الأسلوب الذي ارتضاه الوفد والأحزاب المصرية عدا الحزب الوطني في معالجة القضية الوطنية ، و كان هذا متماشيا مع سياسة الوفد التقليدية ، لأنه معروف عن الوفد في أول نشأته كان بمثابة هيئة شعبية موكلة من قبل الأمة لأداء مهمة معينة هي السعي للحصول على الإستقلال التام بالطريق السلمي وطرح فكرة الكفاح المسلح جانباً.

ويقمع الإنجليز للثورة وإخمادها بتفكير بريطانيا في إرسال لجنة لتقصي الحقائق و البحث في أسباب الثورة وهى الممثلة في لجنة ملنر و التي أدت هذه اللجنة في النهاية إلى مفاوضات ملنر و بداية انقسام الوفد.

ويناقش الفصل الأول موقف البرلمان البريطاني من خلال مفاوضات سعد – ملنر سنه ١٩٢٠ وعرضت وتعرضت فيه لأهم النتائج التي توصلت إليها اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر وكذلك أسباب فشل مفاوضات سعد – ملنر لعدم وصول كل منهما لاتفاق يرضى الطرفين ولإصرار كل طرف على التقدم بمشروعات تخدم أغراض بلاده وتم عرض موقف البرلمان البريطاني من تلك المفاوضة وتركيز اهتمام أعضاء البرلمان على تقرير اللجنة وما به من موضوعات تخدم أغراضهم بأية وسيلة وقد فشلت سياسة العنف المتبعة و المتعمدة مع المصريين وبذلك فشلت حيل السياسيين البريطانيين وفى مقدمتهم اللورد ملنر مع الوفد المصري بزعامة سعد زغلول سنه ١٩٢٠ ، وبذلك نجد أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً ولا يفي بالغرض ، وأن الحكمة تقتضي حل يتفق علية الفريقان ، أي بعقد معاهدة بين البلدين ، ولم يجدوا سبيلا إلا إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض عليها المصريون اعتراضاً شديدا بلا تعريض المصالح البريطانية الحيوية للخطر وعقد معاهدة ترضى الحكومة المصرية مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها. ونجد الحقوق التي كانت تفكر فيها بريطانيا هي نوعان الأول أن يكون لبريطانيا الحق في إبقاء قوه عسكرية في أرض مصر لتحمي مصالحها الخصوصية في مصر (أي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية) والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة.

وبذلك نجد مفاوضات سعد – ملنر فشلت لعدم وصول كلا منهما لاتفاق يرضيها لعقد معاهدة بين البلدين وتصميم كلا منهما على مشروعه الذي يخدم أغراضه.

وفى الفصل الثاني يناقش مفاوضات عدلي – كيرزون سنه ١٩٢١ ويشرح سلسلة التطورات التي مرت بها القضية المصرية وانقسام قيادتها ورد فعل البرلمان البريطاني تجاه هذه المفاوضة وأسباب فشلها أيضا وما تبع هذه الفترة من صراع واشتداد الضغط و الإرهاب ونفى سعد زغلول وصحبته إلى جزيرة سيشيل . وبذلك نجد إجماع الآراء على أن المفاوضات كانت مرهقة للغاية ، وقد استطاع عدلى باشا أن يظهر خلالها الكثير من ضبط النفس وقوة الحجة ، غير أن كيرزون كان قد بنى مقترحاته وملاحظاته كلها على شئ واحد ، هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين كما أن عدلى باشا قد أقبل على قطع المفاوضات عندما أيقن أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة .

وقد أفلح سعد في خطته ونال بغيته ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشا . ولكن هكذا كانت تتطلب خطتة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. و هذا هو التطور الذي كسبتة القضية المصرية بإنقسام قيادتها .

والفصل الثالث يركز على تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ وكيف هو تصريح أحادى الجانب ويظهر مدى تعمد احتفاظ انجلترا لنفسها الحق بإبرام اتفاقيات معينه تستخدمها وقت الحاجة إليها في شكل مفاوضات متفق عليها مسبقا ولهذا السبب كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عقيم في إيجاد حل لتسوية النزاع في العلاقات المصرية البريطانية بسبب التحفظات الأربعة التي وردت به وكذلك موقف البرلمان البريطاني من هذا التصريح ورد فعل أعضائه. ونجد سياسة إنجلترا مترابطة تماما برغم أن الشئون النظرية والتطبيقية قد اختلفت كثيرا في مفارق الطرق فان أهم أهدافها كانت ضمان الإدارة الإنسانية المستقرة لشئون الجماهير المصرية وفى عام ١٩٢٢ حدث تعديل جزري فلم تعد تهتم برفاهية جماهير المصريين الذين انتقلت المسئولية عنهم إلى الحكومة المصرية ولم تكن تحتفظ إلا بالأجهزة الإدارية التي تمكنها من المحافظة على بعض مصالح الإمبراطورية التي كانت حيوية بالنسبة لها وكان سبب احتفاظ انجلترا بهذه الأجهزة الإدارية استمرارها في تبنى عقد معاهدة صداقة مع مصر يمكن عن طريقها اتخاذ التدابير المتبادلة لحماية هذه المصالح وتنفيذ هذه المسئولية.

والفصل الرابع يتناول محادثات سعد ماكدونالد سنه ١٩٢٤ ومدى تقدم هذه المفاوضات في بادئ الأمر كما اتضحت من خلال مناقشات مجلس العموم البريطاني وكيف كانت وزارة العمال هي أقرب الوزارات بإقرار مطالب مصر الشرعية لولا حادث مقتل السير لى ستاك الذي أدى إلى إخفاق مفاوضات سعد – ماكدونالد وأعقبه الإنذار البريطاني في ٢٤ نوفمبر سنه ١٩٢٤ الذي أعطى الحق للحكومة البريطانية من طرد الجيش المصري من السودان وإهدار فرصة الاستقلال لمصر .وعندما جرت مفاوضات بين سعد و ماكدونالد وطلب سعد أن تتنازل انجلترا عن حماية قناة السويس لعصبة الأمم . نجد ماكدونالد قد أكد على أهمية قناة السويس بالنسبة لمواصلات الإمبراطورية البريطانية وقال أن ضمان مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر مسألة حيوية بالنسبة لبريطانيا ، وبقاء قناة السويس مفتوحة في أوقات السلم و الحرب أمام المرور الحر للسفن البريطانية هو الأساس الذي تقوم علية كل الاستراتيجية الدفاعية للإمبراطورية البريطانية وبذلك فشلت مفاوضات سعد ماكدونالد لعدم وصولها لاتفاق مرضى بين الطرفين وقناة السويس هي نقطة الخلاف وأيضاً التمسك لكل من الطرفين في شروط عقد المفاوضات بينهم.

والفصل الخامس يتحدث عن مفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين عامي ١٩٢٧-١٩٢٨ وانقسام مجلس النواب البريطاني بين مؤيد ومعارض للتحفظات الأربعة ورؤية تشمبرلين في تعديل هذه التحفظات على أساس نجاح أي مفاوضات مستقبلية وكيف فشلت هذه المفاوضات بسبب إصرار انجلترا على التدخل في شئون مصر الداخلية وإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس وأعقب ذلك تقدم الحكومة البريطانية بتقديم مذكرة في ٤

مارس سنه ١٩٢٨ تستبيح لنفسها التدخل في التشريع الداخلي بحجة فشل تلك المفاوضات . ونجد بعد فشل مفاوضات سعد ماكدونالد لم تستأنف المفاوضات من جديد إلا في عام ١٩٢٧ بين عبد الخالق ثروت و اوستن تشميرلين ، وكان ثروت عليه أن يخفف التوتر بين العلاقات المصرية البريطانية لاسترداد مصر ما فقدته من جراء الإنذارات الإنجليزية وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وعندما قدم ثروت مشروع المعاهدة في ١٨ يوليو سنه ١٩٢٧ إلى وزارة الخارجية للوصول لعقد تحالف بين الطرفين ، وقدمت وزارة الخارجية الإنجليزية مشروعا مضاداً وفية بعض الغموض على نصوصه خاصاً فيما يتعلق بمسائل الجيش والبوليس ومياه النيل ، وصرح النحاس بأن المشروع لا يتفق في نصوصة مع استقلال البلاد و سيادتها . وبذلك فشل الطرفان في الوصول إلى اتفاق .

وفي الفصل السادس يعرض محادثات محمد محمود – هندرسون سنه ١٩٢٩ وفيهـا يدرك أعضاء البرلمان البريطاني إن تلك المقترحات لم تكن قـد أجريـت الوقـت المناسـب ورفض محمد محمود تعديل تلك المقترحات وقد أعقب إخفاق تلك المفاوضـة مـن حـدوث الانقلاب الثاني الذي عطل الحياة الدستورية في مصر . نجد انه بتوجه محمد محمـود إلـى لندن عام ١٩٢٩ لتعديل نظام الامتيازات ، والتفاوض وفي قبول مصر في عصبة الأمم دارت محادثات بينة وبين الإنجليز ولكنها لم تصل إلى حد المفاوضات وظلت مقترحات فقط اتجهـت إلى تحديد أماكن القوات البريطانية وتمركزها في منطقة قريبة من القناة وبعيـدة فـي نفـس الوقت عن القاهرة والإسكندرية وبالرغم من فشل مشروع المعاهدة فان وزارة محمد محمـود تمكنت من تسوية شئون الري في مايو ١٩٢٩ .

والفصل السابع يعرض مفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون سنه ١٩٣٠ وموقف البرلمان البريطاني من تلك المفاوضات التي باءت بالفشل كسابقتها من المفاوضات والذي أدى إلى عدم الوصول إلى أي اتفاق بين مجلس العموم البريطاني ومصـر رغـم التأكيـد علـى إستئناف المفاوضات مع الوفد المصري رغم تصـريحات هندرسـون بعـدم الحاجـة لتلـك المفاوضات لإصرار كلا من بريطانيا ومصر على عدم التنازل عن أي من مطالبهم ، حيـث كان لإخفاق مفاوضات النحاس سنه ١٩٣٠ شرارة الانقلاب الثالث وإلغاء الدسـتور وفـرض نظام بغيض على البلاد استمر خمس سنوات . وقد ناقش النحـاس هندرسـون عـام ١٩٣٠ طويلاً حول مسألة الدفاع عن قناة السويس و اقترح الجانب المصري وضـع كـل القـوات البريطانية على الحافة الشرقية من القناة في بور فؤاد أو القنطرة في حين لم يقبل المعارضون الإنجليز هذا وتستمر المعاهدة من ٢٠ إلى ٢٥ عاماً بشرط أن يتحالف الطرفـان . ولكـن تحطمت مفاوضات النحاس هندرسون على صخرة السودان.

ويعرض الفصل الثامن محادثات إسماعيل صدقي سنه ١٩٣٢ وتلك المحادثات كانت تعتبر مناورة سياسية من بريطانيا لعقد معاهدة بالشروط البريطانية وأثرت الظروف الاقتصادية في مصر على مجريات تلك المفاوضات نتيجة لضيق الوقت والأحداث المتلاحقة و الغير مستقرة في مصر مما دفع أعضاء البرلمان البريطاني الإسراع في الوصول إلى حلول فورية لهذه الأزمة . ولم يكتب النجاح لمحادثات إسماعيل صدقي مع السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية عام ١٩٣٢ بالرغم من كل ما فعله لإرضاء الإنجليز و الملك وأتباعه لسياسة الشدة و العنف مع الشعب المصري . ولكنه يذكر له مواجهته لحل ألازمة الاقتصادية بإنشائه لبنك التسليف الزراعي وهى نقطة تحسب له في مساعدة المزارعين لمواجهة تلك الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على الأمة المصرية .

والفصل التاسع يعتبر خاتمة المفاوضات التاريخية المستمرة بين مصر وبريطانيا و المسماة بمعاهدة التحالف و الصداقة سنه ١٩٣٦حيث لوحظ عدم اعتراض أعضاء البرلمان البريطاني على بنود المعاهدة وعدم مناقشاتها في البرلمان كما كان يحدث في المفاوضات اللاحقة بسبب وجود مؤيدين أكثر من المعارضين ولا يوجد جدل وخلافات بينهم وقد يرجع هذا إلى سبب الحالة السياسية التي اجتاحت العالم في ذلك الوقت مما دفع مصر إلى التوقيع على المعاهدة لتتفادى أخطار الحرب العالمية الثانية و التخلص من الامتيازات الأجنبية وإعادة علاقاتها مع السودان و الشروع في إعداد وتدريب وبناء الجيش المصري و التزود بالأسلحة و المعدات اللازمة تحت سيادة دولة مستقلة . ومضت المعاهدة في مجلس العموم البريطاني بدون معارضة كثيرة ، فيما عدا بعض أصوات من حزب العمال وأقر المجلس المعاهدات بعد مناقشات طويلة بين النواب وممثلي الحكومة ولم يكن بالنسبة لمجلس العموم فقط بل شمل مجلس اللوردات أيضا إذ نلاحظ أنه بحث المعاهدة واقرها هو الآخر بالإجماع ، حقيقة تنوعت الآراء واختلفت وجهات نظر الأعضاء إزاء بعض المسائل ، لكن المناقشات انتهت إلى تأييد الحكومة في إبرام هذه المعاهدة ، وكذلك معاهدة ١٩٣٦ سببت قلقاً كبيراً لاقتراحات لجنة ملنر، وما بعدها أظهر تقهقرا عاما في الحالة الداخلية من كل موقف تقريبا من المواقف التي وضعتها لجنة ملنر و الحكومات التالية وقررت أنها لازمة كل اللزوم للبلاد.

وعلى أية حال تعتبر معاهدة سنه ١٩٣٦ النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، فقد اختتمت صفحة من العداء بين بريطانيا ومصر وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين ، وقد حددت هذه المعاهدة وضع بريطانيا للمرة الأولى وتنظيم العلاقات بين البلدين وفقا للتحالف المعقود بينهم ولهذا السبب تسجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطاني بالمعنى القانوني للكلمة من حيث المبدأ كما إنها تسجل نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر ، بل وفى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية . وفى هذه الظروف العصيبة اضطرت مصر لتوقيع معاهدة

سنه ١٩٣٦ لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر المعاهدة مكسب لمصر وكانت من أهم المزايا التي حققتها المعاهدة إنهاء احتلال مصر عسكريا من قوات الاحتلال الإنجليزي وانضمام مصر إلى عصبة الأمم باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الامتيازات الأجنبية وتقوية الجيش المصري لتتمكن من الدفاع عن قناة السويس وسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، وإلغاء إدارة الأمن الأوربية "واعتبار مصر هي المسئولة عن حماية الأجانب " وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط الا تتعارض مع معاهدة سنه١٩٣٦ وأخيرا رجوع الجيش المصري إلى السودان واعتراف بريطانيا بالإدارة المشتركة مع مصر و السودان.

والفصل العاشر يعرض ملامح عن السودان من وجهة النظر البريطانية وما أثار نحوه من مجادلات لما لها من أهمية كبرى في تقدم المفاوضات أو فشلها حيث إنها الصخرة التي كانت تتحطم عليها أغلب المفاوضات . نتائج مقتل السردار السيرلى ستاك زيادة مساحة الأطيان في السودان لتعميرها واستطاعتها دفع الغرامة المقررة عليهم لمقتل السردار، ثم فصل إدارة ري السودان عن مصر بطريقة تأليف لجنة توزيع مياه النيل ثم فصل السودان عن مصر اقتصادياً لذلك كان مقتل السردار الحادث العارض فرصة لذريعة تنفيذ مخطط إنجلترا لفصله عن مصر ، وكان هذا الانفصال مخطط مسبقا ومنتظر للتنفيذ وبذلك أصبح مقتل السردار نتيجة غير مباشرة لفشل المفاوضات .

وبذلك نجد السودان هي الصخرة التي تتحطم عليها جميع المفاوضات بسبب تمسك مصر بوحدتها مع السودان ورغبة إنجلترا باستئثارها بالسودان في سبيل استقلال مصر الصوري وفصل السودان إداريا عن مصر كما أن أي مفاوضة تدخلها الحكومة البريطانية سواء محافظين أو عمال ذات مطلب واحد مع اختلاف برنامجها الحزبي وهو تقديم المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

Summary of the letter : this study speaks about the negotiations Egyptian England faith 1920 until 1936 and characterized this period Negonations and many were not successful and ended in this study a treaty is the conclusion stages of the national struggle against only Occupation English. The items on the bargaining features on the progress of negotiations from the Egyptian side and then the reaction of the British Parliament House Of Commence and House of Lords. The aim of the study is to shed light on aspects of pain Naghat forces and the conflict between the forces of colonization and the movement national through negotiations Saad Milner 1920 and negotiator AT Adli Curzon 1921 and the issuance of a permit for February 28 age e 1922 and the one-sided talks Saad McDonald age e 1924 and negotiations Abdel-Elkhlek Tharwat Chmberlin Ami 1 927 - 1928. The proposals Mohamed Mahmoud-Henderson in 1929, The negotiations Mustafa copper-Henderson in 1930 and introduced the AT Ismail Sidqi in 1932 and concluded a treaty 193 years 6. I have chosen from 1920 until negotiations conclude with Ahid 1936, as this period the most critical periods of Egypt's history and political terms that the Treaty of 1936 opened the side Hah appeasement because of the circumstances of the danger which threatens the fascist It followed a world that did not continue beyond the end of e a danger during the war, then returned two scientific forgive e hostility again between Egypt and Britain. This letter has been divided into ten main chapters Balaza Fe to the forefront and then pave the conclusion. The introductory chapter on the two main the first axis center of the British-Egyptian relations e through circumstances that succeeded in imposing the occupation insisted add to Egypt and the second axis based on the genesis of British Man of the House of Commons The House of Lords and the terms of reference and tasks of each of them. The first chapter discusses the position of the British

Parliament from negotiations Saad 1920 offered when told the most important findings of the Committee of delegated to Egypt, as well as the reasons for the failure of negotiations Saad – Milner and the arrival of each agreement to the satisfaction of both parties and the determination of all a shelf projects on the progress his country has been serving the purposes of the m stop those of the British Parliament and the focus of a Bargain members of Parliament on the report of the Commission and of M. and serve their purposes by any means have failed policy pw delivering practice and deliberate with the Egyptians and thus failed trick British politicians led by Lord Milener with the Egyptian delegation, led by Saad Zaghloul In 1920 the second discusses the negotiations - Adli Curzon 1921 Wee explaining the series of developments witnessed by the Egyptian case, division leadership's reaction to the British Parliament these negotiations and the reasons for failure and the subsequent also acknowledged that this e of the conflict and heightened pressure and terrorism and denied Saad Zaghloul, accompanied to the island of Seychelles, Chapter III focuses on insisting February 28 How is a one-sided and shows how England deliberately keep to itself the right to conclude a serendipitous certain used as needed in the form of negotiations pre-agreed For this reason, the statement February 28 sterile in finding a solution to the conflict in the relations exporters British because of the four reservations received as well as the position of the British Parliament of this statement and the reaction of its members. Chapter IV deals talks Saad McDonald year in 1924, the progress of these negotiations in the first instance as AT Click through discussions by the British House of Commons and how k You Ministry workers are closer to the establishment of ministries demands m since not for the legitimacy of the death of Sir Lee Steak, who led a I failed negotiations Saad - McDonald followed warning British November

24, 1924, which gave the right t the British government expelled from the Egyptian army from Sudan Independence and squandering the opportunity to Egypt. Chapter V talking about negotiations, Abdel-Khaleq Tharwat Chmberlin in 1927 - 1928, division of the Chamber of Deputies British supporters and opponents of the four reservations and vision Chmberlin to amend these reservations on the basis of the success of any negonation future, and how these negotiations fail because of England to interfere in Egypt's internal affairs and Keep Your purchase of its forces in the area of the Suez Canal, followed by insisting progress stack British submit a memorandum in March 4, 1928. will introduce itself to interfere in the internal legislation in the pretext of failure those negotiations. In Chapter VI presents talks Mohamed Mahmoud - Henders won in 1929 and where members are aware of the British parliament Those proposals had not been performed timely and Disengagement Mohamed Mahmoud modify those proposals was followed by failure those negotiations of a coup second malfunction of constitutional lives in Egypt. And Chapter VII presents negotiations Mustafa Nahas-Henders won in 1930 and the position of the British Parliament from those unsuccessful negotiations, like the one who led to a lack of access to any agreement between the commons British and Egypt despite the emphasis on the resumption of negonation with the Egyptian delegation, despite statements insisting that Henderson faced for those negotiations to the insistence of both Britain and Egypt I have not waived any of their demands. where was the failure of the negotiations of copper in 1930 sparked only rebellion III and the abrogation of the Constitution and the imposition of a bad regime the country continued to five years. The Chapter VIII talks Ismail Sidqi 1932 years 2 and those talks were considered a political maneuver of Brition terms of the Treaty of British and influenced Ali Rau economic

happenings in Egypt on those negotiations n explain to the lack of time and successive events and others produce danger in Egypt, which prompted members of the British Parliament families ray access to immediate solutions to this crisis. Chapter IX is the historic negotiations Conclusion continuing between Egypt and Britain, the so-called Treaty of friendship and Alliance of 1936, where it was noted that the objection automatic British Parliament on the terms of the treaty and not to us debates in Parliament as has been happening in the negotiations properly later because of the presence of more supporters of the opposition No controversy and differences among them were due to the cause of the poletical that has swept the world in that time, which prompted Egypt the signing of the treaty to avoid the dangers of war global second and get rid of the foreign concessions and the relations with the Sudan and begin preparing pickets Reap and building the Egyptian army and supply of weapons and prepared AT necessary under the sovereignty of an independent state, and in any case bear a grudge R. Treaty of 1936 the natural conclusion of the 1919 revolution, it concluded pages of hostility between Britain and Egypt and open. new page of the alliance between the two countries. this treaty has identified the development of Britain for the first time and the regulation of relations between the two countries, according to the Alliance. them For this reason record Treaty end occupation the British legal sense of the word where the pain It also began recording critical transition point in the history of Egypt, a for contemporary, even in the history of Egyptian-British relations. Chapter X presents the features on the Sudan from the point of vew. British and the effects of controversies so because of a dummy major progress in the negotiations or failure as it which was shattered by most of the negotiations.

Results killing Sardar Alsirli Steg increase the area only TYANE in the Sudan for reconstruction and payment can love e assessed them for the killing of Sardar, then the separation of the Department Ri Sudan to Egypt in the formation of a committee Nile water and then separated from Sudan to Egypt that incident was the killing of Sardar exhibitors the opportunity to excuse Implementation of the scheme of England separated from Egypt, The separation was planned in advance and expected to implement you become Sardar killing an indirect result of the failure of and Dat. Thus, we find that Sudan is the Rock, which crashed by negotiations because of Egypt's unity with the Sudan Susan by Bastetharha England for the independence of Sudan Egypt nominal and administratively separate Sudan from Egypt and any British government intervention, whether conservative or workers with one demand with its partisan differences and provide the Sudanese question on the issue in Egypt.

# مستخلص

تعالج هذه الدراسة موضوع موقف البرلمان البريطاني من المفاوضات المصرية البريطانيـة من سنه ١٩٢٠ حتى سنه ١٩٣٦ ، وهى فترة بدأت بمعاهدات ومفاوضات لم يكتـب لهـا النجـاح وفشلت كل وسيلة في طرد هذا الاحتلال وانتهت بمعاهده سنه ١٩٣٦، وهى التـي حـددت نهايـة مرحلة من مراحل الكفاح الوطني ضد انجلترا .

وهذه الرسالة تتضمن عشره فصول بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد وخاتمة وتناولت في التمهيد محورين أساسيين المحور الأول نشأه البرلمان البريطاني واحزابه المتعددة و المحور الثاني تطـور العلاقات المصرية البريطانية حتى عام ١٩٢٠ . وقد استحوذت المفاوضات المصـرية البريطانيـة ورد فعل البرلمان البريطاني على التسع فصول الأولى أما الفصل العاشر فقد استفرد بملامـح عـن السودان في المفاوضات المصرية البريطانية وما أثير نحوه من مجادلات لما كان للسودان من أهمية كبرى في تقدم المفاوضات أو فشلها حيث كانت المفاوضات دائما تتحطم على صخرة السودان . ثـم خاتمة وهى ما توصلت إلية من نتائج لفشل كل مفاوضة وظروف عقد معاهـدة سـنه ١٩٣٦ التـي حددت علاقة مصر بانجلترا.

# المصادر والمراجع


**أولا: وثائق غير منشورة:**

**أ - الأجنبية:**

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية The Foreign Office

مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة بلندن The Publice Record Office و المصورة بالميكروفيلم بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس تحت رقم٤٠٧ .

1-F.O 407(1920-1936).
Further Correspondence respecting the fairs of
Egypt and the Sudan.

**ب- المنشورة:**

Parliamentary Debates Official Report
House Of Commons 1921-1936

**ثانيا: الوثائق العربية المنشورة:**

وثائق قصر عابدين وتقع في ثلاثة محافظ خاصة بالأحزاب المصرية وجميعها مودعة في بدار الوثائق القومية.

النظارات و الوزارات المصرية، الجزء الأول . جمع وترتيب فؤاد كرم مركز وثائق مصر المعاصر. دار الكتب القاهرة ١٩٦٩.

- مضابط جلسات مجلس النواب ١٩٢٠- ١٩٣٦.
- مضابط جلسات مجلس الشيوخ ١٩٢٠-١٩٣٦.
- مركز الوثائق و البحوث التاريخية بالأهرام ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، القاهرة ١٩٦٩

**ثالثاً: المذكرات الشخصية :**

- احمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن . سلسلة تاريخ المصريين جـ ١ ، جـ ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٥.
- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصريةجـ١،دار النهضة ،القاهرة،١٩٥١.
- مذكرات عبد الرحمن فهمي: يوميات مصر السياسية ،الجزء الرابع ،إشراف وتحقيق ا- د/يونان لبيب رزق، دار الكتب و الوثائق القومية القاهرة ٢٠٠٣ .
- مذكرات سعد زغلول: دار الوثائق القومية .

رابعاً :المصادر العربية :

١ – القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٤٥ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥ .

٢ – القضية المصرية ، منشورات الحزب الوطني ، بدون تاريخ .

٣ – تقرير اللجنة المخصوصة المنتدبة لمصر .

٤ – مركز الوثائق و البحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .

– خامسا: الدوريات:–

– الأخبار ...... يومية ( ١٩٢١، ١٩٣٠)

– الأهرام ...... يومية (١٩٢٩، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٥، ١٩٣٦ )

– البلاغ ...... يومية (١٩٢٧، ١٩٢٩، ١٩٣٦ )

– الجهاد ...... يومية (١٩٣٦ )

– السياسة ...... أسبوعية (١٩٢٩ )

– اللواء المصري ... يومية ( ١٩٣٦)

– المساء ...... يومية (١٩٣٢ )

– المقطم ...... يومية (١٩٢٤، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ )

– النيل ...... أسبوعية (١٩٢١ )

– الوقائع المصرية... (١٩١٤ )

– كوكب الشرق... يومية (١٩٢٣ )

–– مجلة مصر المالية للسنة الثالثة عدد١٠٦، ٢١ أكتوبر ١٩٥١ .

_ مجلة روزاليوسف : ديسمبر ١٩٣١ .

**سادسا: الرسائل الجامعية:**

– مصطفى إبراهيم حسين جاويش :العلاقات المصرية البريطانية و أثرها في الحياة السياسية في مصر منذ معاهدة ١٩٣٦ حتى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة أسيوط، ١٩٧٦ .

– فادية احمد سراج الدين : العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الأوضاع الداخلية في مصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٣٨ .

سابعا: المراجـــــع :

أ-العربيـــة:-

١- احمد زكريا الشلق "دكتور" : حزب الأحرار الدستوريين١٩٢٢-١٩٥٣، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٤ .

٢- احمد عبد الرحيم مصطفى "دكتور": تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلي المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .

٣- جاد طة (دكتور) : بريطانيا و الجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، توزيع مكتبة سعيد رأفت ،جامعة عين شمس ١٩٨٤ .

٤- الحركة السياسية في مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥- حمادة محمود احمد إسماعيل"دكتور":حوادث مايو ١٩٢١ صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٦- سليمان النخيلى (دكتور ): الحركة العمالية في مصر و موقف الصحافة و السلطات المصرية منها ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، طبعة أولى ، القاهرة ١٩٦٧ . النهضة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٥ .

٧- شهدي عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٧.

٨- طارق البشرى (دكتور) : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

٩- عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيره و تحية ، القاهرة١٩٣٦.

١٠- عبد الخالق لاشين ( دكتور) : سعد زغلول ودورة في السياسة المصرية، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ١٩٧٥ .

١١- عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ،الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ،دار المعارف١٩٨٨ .

ـــــــــــــــ: في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية، دار المعارف١٩٨٩ .

ـــــــــــــــ: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من١٩١٤ إلى١٩٢١ ، الطبعة الرابعة، دار المعارف١٩٨٧ .

ـــــــــــــــ: في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ١٩٨٧ .

١٢- عبد العظيم رمضان "دكتور": تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦، مكتبة مدبولى . القاهرة ١٩٨٣.

_______: الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢-١٩٣٦) القاهرة.

١٣- ماجدة محمد حمود(دكتور ) :المعتدلون في السياسة المصرية ، دراسة في دور محمد محمود باشا ، سلسلة مصر النهضة، عدد٣٧، مركز وثائق و تاريخ مصر المعاصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٩٢ .

١٤- محمد إبراهيم الجزيرى(دكتور): أثار الزعيم سعد زغلول ن سلسلة كتاب اليوم،العدد٣٠ الجزء الأول .

١٥- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات البريطانية – الجزء الأول ، النهضة ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

١٦- محمد فريد حشيش(دكتور ) :معاهدة١٩٣٦ ، العلاقات المصرية البريطانية١٩٢٢ -١٩٤٥ ، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ٢٤٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٤ .

١٧- محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ، كتاب اليوم، العدد ٩٥ ، مايو ١٩٧٥ .

_______: أزمة صراع سعد في أوروبا ، كتاب اليوم ، يونية ١٩٧٥ .

_______: صراع سعد في أوروبا ، كتاب اليوم، يونية ١٩٧٥ ، القاهرة ،١٩٨٥.

١٨- محمود أبو الفتح : المسألة المصرية و الوفد ، القاهرة ١٩٢١.

١٩- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ، أسسها في الوجهة العملية ، القاهرة.

٢٠- محمود عباس العقاد : سعد زغلول سيرة و تحية .

٢١- مشرفة محمد أحمد المليجي(دكتور) : عبد الخالق ثروت و دورة في السياسة المصرية١٨٧٣ - ١٩٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.

٢٢- مصطفى النحاس جبر"دكتور": سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من (١٩١٤- ١٩٣٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥.

٢٣- يونان لبيب رزق"دكتور":تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٧٥ .

_______: السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٧٤.

_______: السودان في الحكم الثنائي الأول (١٨٩٩ -١٩٢٤) .

ب – المراجع الأجنبية :


- Lloyed , lord , Egypt since cromer ( 2 vols ) . london 1933 .
- Elgood , p.g : the Transist of Egypt ( London,Wdward Arnold 1928) .Elgood; Egypt and the Army London, 1924.
- Wingat, Sir Ronald : Wingate of the Sudan,
- ( London, John Murray 1955).
- Chirol Sir Valentino The Egyptian Problen , London 1920.

# الفهـــــرس